

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 31 العدد 2 2003

أبحاث

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦



مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

مجلة العلوم الاجتماعية

Journal of the Social Sciences

إهـــــداء ٢٠٠٦
امعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا

وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 31 – العدد 2 – 2003

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 31 – العدد 2 – 2003

المحتويات

التقارير

رسائل جامعية

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

بمناسبة صدور العدد الثاني من المجلد الواحد والثلاثين، توجه هيئة تحرير المجلة التحية عاطرة إلى القراء الكرام، والباحثين المجيدين، والمحكمين الأفاضل، وكل من أضاف إلى هذا العدد جديداً، وبخاصة من قاموا بتقديم تصوراتهم عن الألفية الجديدة.

ونعرض في هذا التقديم نبذة موجزة عن أحد التوجهات القوية في علم النفس في الوقت الراهن وهو: علم النفس الإيجابي Positive psychology.

من الملاحظ أن الإنسان في غالب الأحوال يستثيره الظواهر غير الاعتيادية أو غير المتكررة، مثل كسوف الشمس، الذي يثير الاهتمام والمتابعة مع أن الشمس تطلع من خدرها ملايين المرات بشكل اعتيادي وطبيعي، غير أنها لا تسترعي انتباهه أو ملاحظته، كما يهتم الإنسان بقراءة معلومات عن الطائرة المعينة التي سقطت ناسياً أو متناسياً مئات الطائرات التي لم تسقط، والأمر ذاته على مستوى السلوك البشري، فإن الإنسان يستثيره الشخص الذي يغسل يديه مئة مرة كلما لمس شخصاً أو شيئاً، متناسياً مئات الأشخاص الذين لا يفعلون ذلك، كما يركز على حالة شخص لديه هلاوس بصرية ويقول: إنه يسمع أصواتاً تسبه، أو تهيب به أن يضرب الجالس إلى جواره، أو من يرى هلاوس بصرية على شكل مناظر عجيبة وأشكال غريبة... وغير ذلك.

إن لدى الإنسان – أي إنسان – الحق كل الحق في أن يلتفت إلى هذه الظواهر والسلوكيات غير العادية وغير المعتادة، نظراً لأنها تكسر الإيقاع العادي، وتعد ضد التوقعات المعتادة. وقد أدى ذلك إلى موقف طريف في علم النفس، حيث ارتبط هذا التخصص المهم بالأعراض والعلامات والاضطرابات النفسية، والأمراض العقلية،

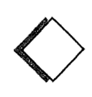
* رئيس تحرير المجلة، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

وانحرافات السلوك، لدرجة أن دلالته – في أذهان كثير من الناس، وحتى اليوم – ما زالت مرتبطة بعلم النفس المرضي والإكلينيكي فقط. وهم في ذلك يتناسون على الأقل أمرين؛ أولهما: أن الجوانب المرضية والإكلينيكية ليست هي التطبيقات العملية الوحيدة لعلم النفس، وثانيهما: أن علم النفس بدأ منذ عقدين على الأقل في التركيز على الجوانب الإيجابية في السلوك والشخصية الإنسانية.

لقد شاع منذ ثمانينيات القرن الماضي مصطلح علم النفس الإيجابي لا ليدرس الأعراض والاضطرابات والأمراض، بل ليختص بالجوانب الإيجابية والتكيفية في السلوك والشخصية الإنسانية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، السمات الشخصية الآتية: التفاؤل، والأمل، والسعادة، والرضا عن الحياة، مع دراسة أساليب التوافق والتكيف، والاهتمام ببحوث معنى الحياة، ونوعية الحياة سعياً نحو تحسينهما. ومن هنا فقد حدث توازن بين ما يمكن أن نسميه علم النفس «السلبي» وعلم النفس «الإيجابي».

وتجدر الإشارة إلى وجود توجه علمي قوي، في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت إلى تعميق البحوث في مجال علم النفس الإيجابي؛ فمن هذا القسم ظهرت بحوث التفاؤل في منتصف التسعينيات. وقام عدد من أعضاء هيئة التدريس في هذا القسم وغيرهم من خارجه بدراسة ارتباطات التفاؤل بالشخصية، والصحة الجسمية، والصحة النفسية، والدافع للإنجاز، وأنماط التعلم والتفكير، والاغتراب، والإبداع، والأداء الوظيفي، وضغوط الحياة، وأساليب مواجهة الضغوط. وبدأت الدراسات العربية على سمة التفاؤل من عينات كويتية، ثم امتدت لتشمل بحوثاً على عينات من السعودية والبحرين ومصر وسوريا ولبنان والولايات المتحدة. ووصلت قائمة البحوث في هذا الموضوع في البلاد السبعة خمسة وثلاثين بحثاً منشوراً، وهو عدد لا بأس به، ويدعم التوجه الإيجابي لعلم النفس في أحد أقسام علم النفس في العالم العربي.

هذا وبالله التوفيق.



مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدولة الكويت
دراسة وصفية مقارنة

عزام حمد المؤمن*

ملخص: إن توفر بيانات اقتصادية اجتماعية socioeconomic شاملة ومتسقة، يعد مطلباً أساسياً، عند وضع أي خطة قومية إستراتيجية ذات معنى تطبيقي. ووضع تلك البيانات بنسق معين، يمكن أن يؤدي إلى إمكانية بناء نماذج رياضية يستطيع الباحث من خلالها الوصول إلى النتائج المرجوة بدقة أكبر. وتعد نماذج التوازن العام المقدر Computable General Equilibrium (CGE) Models، من أكثر النماذج مرونة في صياغة سيناريوهات مستقبلية تنبئية في ظل عدم توافر سلاسل زمنية كافية كما هو حادث في بلدان الخليج العربية. وتعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix (SAM)، الأساس النظري لبناء تلك النماذج. وهذه الدراسة تقدم محاولة لبناء مصفوفة SAM لدولة الكويت لعام 1995 وتحديثها لعام 1999؛ لتكون نواة أولية للقيام ببناء مصفوفات مماثلة، تركز على بعض القطاعات ذات الاهتمام. وتبسيطاً وتشجيعاً للباحثين العرب للولوج في مجال نماذج التوازن العام المقدر، عمدنا إلى بناء مصفوفة إجمالية تساعد على فهم المدلولات الكلية لنماذج التوازن العام واستيعابها. وفي ظل غياب مصفوفات SAM لدولة الكويت منشورة للباحثين في المجلات العلمية باللغة العربية، فإن هذه الدراسة تعد محاولة أولية لتعريف الباحثين العرب تلك النماذج وكيفية صياغتها، أملاً في تشجيع أكبر قدر ممكن من المتخصصين على نشر بحوثهم في مجال بناء المصفوفات الاجتماعية، ونماذج التوازن العام.

المصطلحات الأساسية: نماذج التوازن العام المقدر، مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM، علاقات تشابكية، التحليل الساكن (مسار التغير غير متصل)، التحليل المتحرك (رؤية مسار التغير)، المحاكاة (الخيال الواقعي)، متغيرات خارجية، تكوين رأس المال الثابت، التعاملات (تحويلات الناتج من قطاع لآخر)، الطلب الوسيط، تجميع أكثر من قطاع في واحد، مسيطر أو مرشد.

* أستاذ مساعد بكلية الدراسات التجارية، دولة الكويت.

1 – المقدمة:

إن توفر بيانات اقتصادية اجتماعية socioeconomic شاملة ومتسقة، يعد مطلباً أساسياً لصياغة أي خطة قومية إستراتيجية ذات معنى تطبيقي. وتوفر تلك البيانات، يعد أيضاً وسيلة ضرورية لصياغة معظم النماذج الاقتصادية الرياضية، من مثل نماذج التوازن العام المقدر Computable General Equilibrium (CGE) Models، أو نماذج الاقتصاد القياسي، أو حتى النماذج الوصفية التي تقوم على تحليل الحالة الاقتصادية ووصفها بشكل غير رياضي. وبالنظر لهيكل مصفوفة الحساب الاجتماعي (م.ح.ج) Social Accounting Matrix (SAM)، يتضح أنه بيئة خصبة لبناء تلك الأنواع من النماذج الاقتصادية.

فالمصفوفة، كما سنرى لاحقاً، تتميز بأنها تحوي حسابات الناتج القومي وجميع التدفقات النقدية بين مختلف عناصر الاقتصاد، وذلك بشكل توازني محدد على أساس قاعدة القيد المزدوج الذي يفرض تساوي المدخلات بالمخرجات. ولذا فالمصفوفة توفر بيانات بطريقة تصلح أن تكون أساساً لبناء نموذج رياضي، يقوم على أساس تعظيم Maximization قيم الدالة وصولاً لحل أمثل لها، وهو غاية كثير من النماذج الاقتصادية الرياضية. فعلى سبيل المثال، عند قسمة كل عنصر من عناصر الأعمدة على إجمالي مجموع العمود، فإننا سنحصل على نسب مجموعها يكون واحداً صحيحاً، ونطلق على تلك النسب اسم المعاملات coefficients. هذه المعاملات تمثل نسبة مشاركة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في تكوين إجمالي مخرجات القطاع المعني، وإذا افترضنا ثبات تلك النسبة، فإنه يمكن التنبؤ بالتغير الممكن في إجمالي إنتاج القطاع، في حالة تغير إجمالي إنتاج أي قطاع مرتبط بمدخلات ذلك القطاع. فمعاملات المدخلات الوسيطة تعد معاملات مدخلات ومخرجات Input-Output tables (I/O) نموذج ليونتيف Leontief. ومعاملات عوامل الإنتاج هي معاملات القيمة المضافة، التي تساعد بدورها على توضيح توزيع الدخل. ومن أهم خصائص المصفوفة أنها توفر للباحث سجلاً شاملاً ومتناسقاً لكل العلاقات التشابكية interrelationships في الاقتصاد، سواء أكان ذلك على المستوى الكلي أم المستوى الجزئي للاقتصاد (Osten & Peter, 2001).

وإجمالاً، فإن معاملات عمود المصفوفة يمثل نسبة مشاركة الإنتاج المحلي

والخارجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما معاملات الصفوف تمثل نسبة مشاركة المصروفات على استهلاك السلع المختلفة (Sherman *et al.*, Aug. 2000).

ولقد خطا العالم الغربي خطوات مهمة وواسعة وما زال في مجال بناء مصفوفات SAM، والاهتمام بالتطبيقات المختلفة لها. ومنذ التعريف بمصفوفة المدخلات والمخرجات الصناعية، أو ما يعرف بجداول المدخلات والمخرجات واختصاراً I/O tables منذ منتصف القرن الماضي، ومع تطور الحاسبات الإلكترونية؛ شهد نموذج المصفوفة تطوراً كبيراً بدأ بنموذج I/O ساكناً وذا قطاعات بسيطة، وانتهى بنماذج SAM ديناميكية رياضية، تحاول محاكاة الاقتصاد بتفصيلات مهمة ودقيقة. وللأسف فإن العالم العربي بمعاهده وجامعاته ما زال يفتقر لتخصص يدرس هذا الجانب من العلوم التطبيقية الاقتصادية. ويتضح من قلة الإنتاج العلمي المنشور في هذا التخصص والذي يتم على فترات متباعدة، الدليل على ندرة عدد المتخصصين العرب المهتمين بهذا النوع من النماذج الرياضية الاقتصادية. ولا شك أن ذلك لا يخدم عملية تشجيع المزيد من الباحثين للولوج في هذا النوع من البحوث على مستوى النشر العلمي. وهذه الدراسة تحاول أن تشكل لبنة مناسبة لتشجيع مزيد من الباحثين على طرق هذا الجانب وإعطائه الزخم المناسب، لتطوير نماذج SAM & CGE modeling، وبخاصة في الخليج والوطن العربي بشكل عام، ذلك خدمة لخطط التنمية الاقتصادية والعلمية.

وكجزء من نموذج CGE أعد بواسطة الباحث لغرض دراسة تكلفة التعليم العام في الكويت وتقديرها، وأثر التغيرات الحادثة في القطاعات الاقتصادية المختلفة على تلك التكلفة، أعدت مصفوفة الحساب الاجتماعي (SAM) لدولة الكويت بحسب بيانات سنة 1995.

وبعد القيام باستقصاء الأبحاث المنشورة حول مصفوفة SAM لدولة الكويت، لم نجد ما يسعف في هذا المجال – سواء في الدوريات المحكمة العربية أو غير العربية – ما يمكن أن يعين الباحثين المهتمين بدولة الكويت. ليس ذلك فحسب بل لم نجد أوراقاً تذكر حول إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية لأي دولة من دول الخليج العربية. والدراسات الخاصة بهذا المجال إما أنها غير منشورة رسمياً (Khorshid, 1996, 1994, 1993)، أو موجودة كرسائل للحصول على درجة الدكتوراه

(جعفر حاجي 1981؛ عزام المؤمن 1996)، أو قدمت في كتب تخصصية (جعفر حاجي 1985، 1993).

وعادة، فإن إعداد مصفوفة SAM يناط بجهات قومية رسمية، لما يتطلبه من بيانات ليس من السهولة توفيرها بشكل فردي، خصوصاً عند مرحلة إعداد مصفوفة المدخلات والمخرجات I/O tables، التي تشكل جزءاً رئيساً – كما سنرى – من مصفوفة SAM. وهناك محاولات جادة لإعداد مصفوفة SAM لكنها قليلة ومحصورة في النطاق الرسمي. أما إعداد مصفوفة I/O فإنها مستمرة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بوساطة وزارة التخطيط، ولكنها لم تشهد تطوراً يتناسب والتطور العالمي الحاصل في إعداد تلك المصفوفات والاستفادة منها بشكل فعال، سواء بالتخطيط أو بإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بتلك النماذج.

وفي هذه الدراسة سنستعرض بناء المصفوفة لعام 1995، وتوضيح بياناتها المعنية، فضلاً عن محاولة استعراض قطاع التعليم وربطه وبقية قطاعات الدولة لاستخلاص بعض النتائج المفيدة. وتقع الدراسة في ستة أقسام رئيسة. فبعد المقدمة – وهي تمثل القسم الأول – نستعرض في القسم الثاني المدخل النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية، وفي القسم الثالث نستعرض المصفوفة لدولة الكويت من الناحية النظرية. أما القسم الرابع فهو خاص بإنشاء المصفوفة الكلية الاجتماعية لسنة 1995، وفي الجزء الخامس نفصل المصفوفة الكلية لتكون جزئية كذلك للعام نفسه، وفي الجزء السادس نستعرض مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 1999 المقدرة. وفي الجزء السابع الخاتمة والتوصيات، يلي ذلك ملحق رياضي لحساب التكلفة الحدية للعمل(*).

2 – مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM :

مصفوفة الحسابات الاجتماعية أو اختصاراً SAM، عبارة عن مصفوفة مربعة square matrix، للتدفقات المالية، التي تعكس كل العلاقات transactions بين

(*) الشكر الجزيل للدكتور/ محمد عبدالباسط الشمنقي، من تونس على إسهامه الفعال في بناء المصفوفة. وللخبير الاقتصادي في وزارة التخطيط بدولة الكويت الأستاذ/ حسين علي محمد، على ما وفره من بيانات غاية في الأهمية، وكذلك إلى الإخوة في وزارة التربية بقسم المالية، لتوفير بعض البيانات الخاصة بنشرة تكلفة الطالب التي تصدر عن الوزارة وتوضيح هذه البيانات.

مختلف عناصر الاقتصاد. وبذلك فهي تعطي خريطة لكل التدفقات النقدية المكونة للدخل القومي في الدولة. فالمصفوفة عبارة عن إطار هيكلي لتنظيم المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما. وتشمل حسابات المصفوفة بيانات مصفوفة I/O وحساب الدخل القومي، وحساب الناتج المحلي، بهيكل متناسق ومتطابق consistent. وهيكل SAM يعطينا صورة ساكنة تتضمن طبيعة العلاقات المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد المختلفة. هذه العلاقات التبادلية تشمل التوزيع والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة والعمالة.

والمصفوفة تبين علاقات التكامل الإيجابي بين النمو والعدالة في التوزيع عن طريق وصف التدفق الدائري للدخل والتدفق الدائري للإنتاج الخاص بمصفوفة I/O في الاقتصاد. والمعروف في الاقتصاد المفتوح أن هناك ثلاثة حسابات رئيسة تمثل التيار الدائري للنشاط الاقتصادي، وهي:

أ – عوامل الإنتاج، من مثل رأس المال، والعمل، والعوامل الطبيعية.

ب – المؤسسات، وتشمل الحكومة، وقطاع العائلات، والقطاع الخاص، والقطاع العام، والعامل الخارجي.

ج – الصناعة، وتشمل المنتجات من سلع وخدمات.

والواقع أنه بقدر ما تسمح به البيانات المتاحة، وبحسب أغراض التحليل يمكن تفصيل تلك البيانات لتشمل تفاصيل أكثر وأدق.

وبمجرد إعداد تلك المصفوفة بشكل علمي ودقيق، يمكن مباشرة بناء نموذج يقوم بتصوير الاقتصاد عند إحداث أي تطوير متوقع على متغيرات (قيم) النموذج الخارجية Exogenous Variables، بما يعرف بالمحاكاة Simulation.

وتختلف مصفوفة SAM عن مصفوفة I/O، من حيث إنها، بالإضافة إلى حساب العلاقات الإنتاجية، تشمل التحويلات أو العلاقات المالية أو النقدية. ومن ثم فهي تستطيع أن توضح طبيعة توزيع الدخل، وأنماط الاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية.

ومصفوفة SAM النموذجية تحوي حسابات للإنتاج (الأنشطة)، والسلع، وعوامل الإنتاج، ومؤسسات مختلفة، وهي تحصل على دخل، ومن ثم تقوم بطلب السلع والخدمات المختلفة. والمنتجون يدفعون (يشترون) للمدخلات الوسيطة،

ولعوامل الإنتاج، والضرائب غير المباشرة، وبعض الخدمات المساعدة ليكون حاصل تلك الأنشطة بيع منتجاتهم. وبشكل عام فإن عناصر العمود في المصفوفة تمثل المصروفات أو المدفوعات (المشتريات)، أما عناصر الصفوف فتمثل المتحصلات أو المقبوضات (المبيعات).

والجدول (1) يعطي نموذجاً عاماً لمصفوفة SAM؛ وقد أوردنا فيه بعض الرموز بين قوسين لتوضيح بعض العلاقات التوازنية في نهاية الجدول. ووضحت البيانات الخاصة بمصفوفة المدخلات والمخرجات بالرمز I/O، وهي تمثل مصفوفة I/O، وموقعها من المصفوفة العامة. وقد ميزنا مجموعات البيانات المضافة لمصفوفة I/O، بحروف sam الصغيرة. كما وضحنا البيانات في كل مربع، التي يجب أن تستقى من جداول I/O وكذلك الأرقام الخاصة بحساب SAM؛ وبذلك تتضح العلاقة والفرق بين المصفوفتين. وعادة يحسب التغير في المخزون والادخار نهاية الأمر لمساواة مجموع الصف بمجموع العمود. فإذا ما ضمت البيانات بعضها إلى بعض بالنسق المطلوب تكونت لدينا مصفوفة SAM، (الجدول 1).

يبين الجدول (1) مصفوفة SAM عامة ونموذجية، ويبين الصف الأول والعمود الأول عناوين الحسابات. وتعبر بيانات العمود المدفوعات (المصروفات) والصفوف المتحصلات (المقبوضات) للحسابات المختلفة. وتحقيقاً للعرض المناسب للجدول أهملنا إضافة عمود لرسوم الواردات، علماً بأنه يضاف عادة قبل عمود الصادرات، ويوضع مجموع ذلك الصف في خانة المؤسسات، ليتم إضافة المتحصلات من الرسوم لحساب الحكومة، ولهذا أشرنا إلى أن مجموع الرسوم هو عبارة عن مقبوضات حكومية.

ويمثل حساب I/O العلاقات التشابكية الصناعية، من خلال تدفقات السلع الوسيطة بين مختلف القطاعات. فهي تمثل بذل (عطاء) طريقة الإنتاج production technology للقطاعات الإنتاجية. وكذلك فإن I/O يلخص حساب القيمة المضافة لكل نشاط، وأخيراً يزودنا بالمعلومات الخاصة بالاستهلاك النهائي لكل من القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمار الرأسمالي، والصادرات والواردات.

ومربع الصناعة في الجدول (1) يمثل قيمة شراء السلع والخدمات من المنتجين المحليين والعالم الخارجي (الواردات)، ومن ثم تدفع رسوم الواردات. بينما يقوم المنتجون ببيع السلع لمؤسسات الاقتصاد، وللاستهلاك النهائي المحلي والخارجي.

جدول 1
الهيكل العام لمصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM وبعض الحسابات الكلية الأساسية

المجموع = مجموع العمود	الصادرات التحويلات	التغير في المخزون	حساب رأس المال	المؤسسات الحكومة / العائلي / الخاص	القيمة المضافة رواتب/ ضرائب/ إعانات/ استهلاك	الصناعات 1,2.......15	المقبوضات ← المصروفات ↓
الطلب العام	صادرات I/O (E)	التغير في المخزون I/O (I)	تكوين رأس المال الثابت Sam (I)	الاستهلاك نهائي I/O (C) & (G)		الاستهلاك الوسيط I/O (IC)	Manufacturing الصناعات 1,2,15
دخول						الرواتب + الاستهلاك + الضرائب + الإعانات I/O (Y)	Added value القيمة المضافة =
مقبوضات حكومية وأخرى	(T) sam تحويلات للدخل من المؤسسات الخارجية			(T) sam ضرائب/ رسوم/ إعانات/ إعانات	(T) sam ضرائب/ إعانات/ أرباح/ مع رواتب/ أرباح/ /أرباح		Institute المؤسسات مثل الحكومة، القطاع العائلي، القطاع الخاص.
ادخار	رأسمال ثابت - الادخار = الادخار العالمي sam (Sf)			ادخار/ ادخار/ ادخار (Sh) (Sg) تغير في المخزون لكل حساب sam			رأس المال SAM Capital Acct. التغير في المخزون Variation of Stocks
مقبوضات حكومية						تحسب لكل صناعة I/O	رسوم الواردات Tariffs
واردات				sam تحويلات/ تحويلات/ أرباح/ للخارج/ للخارج/ للخارج	الأرباح المحلية للخارج sam	قيمة الواردات لكل صناعة I/O (M)	Imports الواردات التحويلات SAM Transfers
	صرف أجنبي	استثمار	استثمار	المصروفات	المصروفات	العرض العام	Totals المجموع

مطابقات الحسابات الكلية Macroeconomic Accounts Identities	
الناتج القومي الإجمالي: القيمة المضافة + الواردات = الاستهلاك + المصروفات الحكومية + الاستثمار + الصادرات	1) $Y + M = C + G + I + E$
الدخل المحلي: الاستهلاك + الضرائب المباشرة + الادخار العائلي = الدخل	2) $C + T + Sh = Y$
الميزانية العامة: المصروفات الحكومية + الادخار الحكومي = الضرائب أو الدخل العام	3) $G + Sg = T$
الاستثمار والادخار: الاستثمار = الادخار + الادخار الأجنبي	4) $I = Sh + Sg + Sf$
ميزان المدفوعات	5) $E + Sf = M$

ويكون الناتج القومي الإجمالي GNP (أو الناتج المحلي الإجمالي GDP)، عبارة عن مجموع بيانات العمود الأول حتى حساب رسوم الواردات. كذلك يمكن استنتاج الادخار العالمي في صف حساب رأس المال، من خلال طرح مجموع الادخار المحلي (الحكومي، والخاص، والعائلي) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. فإذا كان الناتج بالسالب فهذا يعني أن الدولة تدخر في الخارج (خروج رؤوس الأموال للخارج). والأرقام الواردة في التحويلات سواء في الصف أو العمود يجب أن تكون موجبة، ما عدا الادخار العالمي، فإنه يمكن أن يكون موجباً أو سالباً بحسب الاستنتاج. وكما يمكن أن تكون أرقام التغير في المخزون سالبة، كذلك فإن أرقام الإعانات بعمود الصناعات سالبة. وأخيراً فإن فائض التشغيل أو الاستهلاك في حساب القيمة المضافة، يمكن أن يكون سالباً أيضاً، معبراً عن بيع الناتج بأقل من تكلفته الإنتاجية. ومثال على ذلك قطاع الكهرباء والماء المدعوم من الحكومة؛ إذ يباع ناتج القطاع بأقل من تكلفته الحقيقية على الحكومة في دولة الكويت.

والمصفوفة يمكن أن تحوي عديداً من البيانات التنبئية، خصوصاً عند محاولة تحديث مصفوفة لسنوات لاحقة على المصفوفة الأصلية. وهذا لا يقلل من شأن المصفوفة، بل – على العكس – يمكن أن يعطي نقطتين مهمتين:

1 – أن نظرية القيد المزدوج في المصفوفة (تساوي مجموع الصفوف والأعمدة في المصفوفة)، تعد ميزة أساسية تساعد على التأكد من صحة بعض البيانات المعلنة، ومطابقة مصروفات الدولة الفعلية بالإيرادات الفعلية.

2 – أحياناً يؤدي التنبؤ إلى إعطاء الصورة التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد، وليس ما هو كائن. مما يوحي للدارس بمكامن الخلل التي يمكن أن تجعل الاقتصاد لا يتوازن.

كما أشرنا فإن SAM عبارة عن مصفوفة مربعة، حيث تمثل عناصر العمود والصف حساب المصروفات والمتحصلات التابعة للعناوين ذات الصلة في الصفوف والعواميد المختلفة. وكل خلية في المصفوفة تمثل المدفوعات من العمود إلى حساب الصف. وإذا ما عرفنا T على أنها التعاملات transactions، فإن $t_{i,j}$ تعبر عن المدفوعات من حساب العمود من القطاع j إلى حساب القطاع i في الصف.

$$y_i = \sum_j t_{i,j} = \sum_i t_{j,i} \quad .....1$$

وبحسب قاعدة القيد المزدوج double-entry، فإن مجموع المتحصلات

(الدخل) ومجموع المدفوعات لكل حساب يجب أن يتساويا (يتوازنا)، ومن ثم فإن مجموع الصف ومجموع العمود في SAM يجب أن يتطابقا:

حيث يمثل y_i إجمالي المدفوعات والمتحصلات لحساب القطاع i. ونتيجة لذلك فإن المصفوفة تحقق شروط قانون فالراس Walras's Law. وإذا تساوت جميع الصفوف والأعمدة ما عدا صفا أو عمودا واحدا، فإن هذا الحساب الأخير يجب أن يتوازن تلقائياً (Reinert & Roland-Holst, 1997).

2-1 الصعوبات والعراقيل المتوقعة في بناء المصفوفة:

يعد الحصول على البيانات الوافية عن كثير من الأمور الاقتصادية في الدول النامية، والكويت ليست استثناء، من الأمور التي تمثل كابوساً في وجه الباحثين (Osten & Peter, 2001: 6; Marzia & Peter, 2001: 11). وبناء مصفوفة SAM بشكل دقيق وواقعي، يشتمل على صعوبات ربما تجعل من صحة البيانات أمراً متعذراً؛ فمعظم مصادر بيانات المصفوفة مستقاة من جداول I/O، وهي تبنى في العادة كل خمس سنوات، وبيانات الدخل القومي والناتج المحلي تحضر سنوياً. وإذا كانت بيانات الدخل والإنتاج السنوية لا تصبح مؤكدة ونهائية إلا بعد عدد من السنوات، فإن الطريق الوحيد لبناء المصفوفة كاملة ومتسقة هو بالتقدير estimation، العلمي المناسب. وهناك عدة طرق للتنبؤ بالبيانات الناقصة، تبدأ من التقدير الشخصي المبني على خبرة المتخصص، مروراً بالنماذج الرياضية الاقتصادية، من مثل طريقة RAS، أو RAS المعدلة، التي تقوم على التعديل بمعرفة مجاميع الصفوف والأعمدة المستهدفة. أو نموذج انتروبي المتقاطع Cross Entropy (Sherman & Moataz, 2000)، الذي يقوم على أساس معرفة بعض حسابات عناصر الصفوف والأعمدة، فضلاً عن معرفة المجاميع الكلية للحسابات القومية. وأخيراً الاعتماد على النماذج الإحصائية التنبئية في تقدير بعض المعاملات المطلوبة.

وربما كان للموقع الوظيفي صلة بإمكان الحصول على بيانات ليس من السهولة توفيرها لباحثين من خارج الوزارة، وعلى الباحث أن يتوقع العراقيل الإدارية أولاً؛ فمثلاً يصعب الحصول على النسخة الأصلية من المصفوفة المنشورة رسمياً أحياناً، إذا كانت الطباعة المنشورة غير واضحة أو غير مقروءة (مصفوفة I/O لعام 1995 الحسابات القومية 1995، وزارة التخطيط). ولم تقتصر الصعوبة

على تبين الأرقام في تلك المصفوفة، بل تعدت إلى قراءة متنها، وكانت كالآتي:

1 – في القسم الخامس عرض جدول I/O بسعر المنتج، بينما عرضت البيانات بسعر المشتري بالقسم السابع على هيئة قوائم حسابية. مما يجعل المقارنة بين البيانين أمراً متعذراً.

2 – لم يشرح الفرق بين جداول I/O في القسم الخامس وجداول I/O سلعة × صناعة، وبالواقع لم يتطرق البتة لشرح، ولو مبسطاً، بيانات المصفوفات المختلفة.

3 – إن المصفوفات المعروضة في تقرير الوزارة عن الحسابات القومية حادت عن المعايير العالمية والعلمية المتفق عليها ضمناً في بناء المصفوفات، فليس من المقبول أن يعرض بيان غير متوقع دون توضيح محله من المصفوفة؛ فعلى سبيل المثال ضمت المصفوفة بيانات عن حسابات المنشآت غير الربحية، وذلك بعد الصفوف الخاصة بالصناعة وقبل صفوف القيمة المضافة. فالسؤال هنا أيتعامل مع تلك الحسابات، كأحد أفرع القطاع العام فتضم إليه، أم هي محسوبة من خارج المصفوفة، أم إنها عبارة عن تفصيل لحساب الخدمات الشخصية؟ ولذلك لم يتمكن الباحث من كشف ماهية ذلك الحساب ودوافع إدخاله.

4 – من الصعوبة على الباحث أن يستوعب وجود طلبات لسلع وسيطة Intermediate Demand، لقطاع الحكومة والقطاع العائلي، ولم تبين المصفوفات المقصود بتلك الحسابات وماهيتها. وقد تطرق التقرير لوجود الصناعات الحكومية المتمثلة بالصناعة الاستخراجية، وخدمات الكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات، والبنك المركزي وبعض الصناديق المالية، وتأجير وشراء وبيع السلع... إلخ. ولكن تظل القاعدة أن تلك الصناعات يجب أن تضم إلى القطاعات الصناعية المختلفة، ومن ثم يظل قطاع الحكومة مستهلكاً نهائياً كإدارة حكومية، مفصولة عن ملكيتها لبعض المنتجات ذات القيمة السوقية. والحل الآخر أن يفرد حساب منفصل لكل من القطاع الخاص والعام والحكومي. أما أن يوضع القطاع الحكومي كمستهلك ومنتج لسلع وسيطة فهو أمر غير مقبول نموذجياً في الجدول.

5 – بمقارنة بيانات جدول المدخلات والمخرجات بسعر المنتج فإن قيمة الإنتاج (القيمة المضافة زائداً الاستهلاك الوسيط) بلغت 15,039,620 ألف دينار، في

حين كان نفس الحساب من بيانات جدول سلعة × صناعة نحو 14,668,200، ولم توضح النشرة سبب زيادة التقدير البالغة نحو 2,4٪، وبخاصة أنها قد وردت في نفس النشرة. علماً بأن الناتج قدر في مصفوفة SAM الحالية بمبلغ 146,682,622,2 ألف دينار كويتي. أما الناتج الإجمالي بسعر التكلفة وبالسعر الجاري (القيمة المضافة) فقد قدرته النشرة بمبلغ 7,925,300 ألف دينار كويتي؛ في حين بلغ تقديرنا في مصفوفة SAM الحالية ما يعادل 8,262,899 ألف دينار بفرق قدره 4,5٪. والفرق هذا ناتج – أساساً – من تقدير تعويضات العاملين في قطاع التعليم؛ حيث كانت البيانات الواردة عن تعويضات العاملين والواردة في جدول I/O (وزارة التخطيط، 1995) مختلفة عن البيانات المستقاة من نشرة تكلفة الطالب لوزارة التربية في الكويت. وقد اعتمدنا بيانات وزارة التربية في تفصيل بيانات قطاع التعليم، حيث إنها البيانات الوحيدة المفصلة عن تكاليف الوزارة من واقع بياناتها الذاتية (وأهل مكة أدرى بشعابها). وبشكل عام فإن نشرة جداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت، تحتاج لبعض التعديل والتفصيل لتكون أعم فائدة وأدق بياناً، وتساعد كلاً من الباحثين والقراء على استيعاب البيانات المختلفة.

ومن الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث في بناء مصفوفة SAM أيضاً تلك البيانات الخاصة بتوزيع الدخل العائلي على أوجه الإنفاق المختلفة، من مثل الضرائب والإعانات ومصادرها، ومقدار الادخار والاستهلاك العائلي. وكلها تضطر الباحث إلى تقديرها من واقع الخبرة أو بعض المؤشرات المختلفة.

3 – مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM لدولة الكويت:

منذ ثمانينيات القرن الماضي شهدت دولة الكويت محاولات عديدة رسمية (وزارة التخطيط) وشخصية (بحوث تخصصية: جعفر حاجي 1980، وعزام المؤمن 1997) لبناء نماذج I/O, SAM & CGE. وقد كان من أوائل الباحثين في إعداد مصفوفات الحسابات القومية لدولة الكويت جعفر حاجي، في رسالته لنيل شهادة الدكتوراه (1980) ومعتز خورشيد (1986) الباحث في وزارة التخطيط بدولة الكويت حتى عام 1995؛ ففي عام 1986 قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بإعداد مشروع بحث موضوعي، يهدف إلى تزويد الوزارة بتقنيات وأدوات تحليلية، تدعم إعداد خطط التنمية وملاحقتها (Khorshid, 1996). وخلال سنتين قام فريق الباحثين ببناء نظام محاسبي متسق، قائم على

أساس قواعد الـ SAM، وبناء نموذج CGE للاقتصاد الشامل economywide لدولة الكويت.

واستعرض جعفر حاجي (1993) في الفصل العاشر من كتابه، مصفوفة SAM لدولة الكويت، مكونة من 9 قطاعات إنتاجية و3 حسابات للقيمة المضافة و3 حسابات للمؤسسات. واتسم استعراض المصفوفة بالعمومية، ودون تفصيل للبيانات الواردة. وربما تركيز الباحث على بناء مصفوفة I/O جعله لا يركز بدرجة وافية على مصفوفة SAM. وفي هذه الدراسة عمدنا إلى إعطاء تفصيل أكبر للبيانات التي توزعت بين القطاعين العام والخاص، وفي مدفوعات العاملين في قطاع التعليم، وكيفية توزيع ذلك الدخل للاستهلاك النهائي. كذلك لم يشر جعفر حاجي إلى مصادر البيانات المستقاة لبناء مصفوفة SAM الواردة ولا إلى سنة ورودها، وهي من الأمور المهمة التي تعين الباحثين اللاحقين على الموازنة بين البيانات للسنوات المختلفة. ونفترض بحسب بيانات مصفوفة I/O، التي كانت محور كتاب الباحث أن مصفوفة SAM تمثل سنة 1992. كذلك افتقدت المصفوفة السابقة لبيان خطوات البناء بشكل واضح، واكتفت بإدراج البيانات كملحقات على مصفوفة I/O، التي تم بناؤها في الفصول السابقة من الكتاب. ومن ثم حتى يتمكن القارئ من فهم مصفوفة SAM واستيعابها يجب عليه قراءة الفصول السابقة بدقة وإعادة ربطها مع مصفوفة SAM، وهذا ما نحاول أن نتجنبه في هذه الدراسة. فالدراسة المقدمة تبين بناء مصفوفة SAM بشكل مباشر ومترابط ومقروء بسهولة. إلا أن جعفر حاجي عرض نتائج مصفوفة SAM وبعض نتائج مقلوب المصفوفة، دون إشارة خاصة لقطاع معين. مما جعل نتائج التطبيق عامة، وربما لا تساعد على استخلاص خطة معينة أو تطبيق إستراتيجية خاصة لأغراض التخطيط الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بمصفوفة SAM، التي قام بإعدادها Khorshid في عام 1996 وكانت لعام 1995، فقد تميزت بالتفصيل الدقيق لكثير من البيانات؛ حيث ركز خورشيد على التفصيل المسهب، الذي ربما تجاوز القدر المطلوب الذي يعين المهتمين على بناء مصفوفة SAM. فمثلاً ولأغراض البحث المطلوب تكونت مصفوفة خورشيد للاقتصاد الكويتي من 162 صفاً و162 عموداً؛ أي ضمت حوالي 26,000 حساب مختلف. كذلك فإن المصفوفة لم تعرض بشكل واضح ومتسق في التقرير غير المنشور، وربما كان ذلك نتيجة أن التقرير، في الأساس، وضع

للمتخصصين والعاملين بالمشروع بشكل أساسي. والتقرير كان مجزأ بين عدة فصول وأبواب وتقارير، أوردها معتز خورشيد بشكل إجمالي Aggregated في أحيان أخرى. وافتقر تقريره المنشور عام 1996 إلى استعراض المصفوفة بشكلها الرقمي والبياني المعروف، وربما كان ذلك بسبب أن التقرير لم يكن مقدراً لجمهور الباحثين، بل كان من قبيل التقرير التوثيقي لعمل الفريق المكلف. ويضاف إلى ذلك أن خورشيد لم يتطرق لتطبيقات المصفوفة ودلالاتها، من مثل المقلوب وحساب المضاعفات... إلخ، واكتفى ببناء المصفوفة لتقديم نموذج CGE لدولة الكويت. وفي هذه الدراسة المقدمة اختصرت الحسابات لتتكون من 33 صفاً وعموداً، وسنعرض لتطبيقات مقلوب المصفوفة ومضاعفات البيانات لاستخلاص بعض النتائج والدلالات ذات العلاقة. ويبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعريف بمصفوفة SAM، وكيفية بنائها والنتائج التي يمكن استخلاصها، واستعراض بعض الإمكانات المتاحة للاستفادة منها، ومن ثم لتكون مرجعاً سريعاً وأولياً، يشجع على زيادة عدد الباحثين الذين تفتقر إليهم المنطقة.

3-1 نظرة عامة على المصفوفة SAM:

المصفوفة التي نحن بصددها تتكون في الأساس من 9 قطاعات باستخدام بيانات 1995 من مصادر وزارة التخطيط. وهذا المستوى من الحجم يعد صغيراً جداً لبناء نموذج مناسب يعتمد على المصفوفة. وللتغلب على تلك المشكلة عمدنا إلى التفصيل في قطاع التعليم ليتكون من 6 قطاعات فرعية، وبذلك أصبحت المصفوفة تضم 14 قطاعاً، وتقدم نظرة تفصيلية لقطاع التعليم وعلاقته بباقي قطاعات الاقتصاد.

وقد اعتمدنا على الرقم الواحد للتصنيف العالمي للقطاع الصناعي (International Industrial Classification) one digit ISIC، الذي يصنف القطاعات بشكل شامل، وأوردناها بالشكل الآتي:

1 – الزراعة، وتشمل الصيد والثروة الحيوانية.

2 – المناجم، وتشمل النفط الخام والغاز الطبيعي، وغيرها من الثروات الباطنية.

3 – الصناعات، وتشمل جميع الصناعات التحويلية، ومنها المنتجات البترولية، كالبنزين وغيرها من منتجات البتروكيماويات.

4 – الكهرباء، وتشمل كذلك الماء والغاز، ولكون قيمة الناتج في هذا القطاع سالبة، بسبب الدعم وحجم الإعانات الحكومية، فقد ضممنا لها قطاع التشييد والبناء.

5 – التجارة، وتشمل تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق.

6 – النقل، وتشمل التخزين والمواصلات.

7 – التأمين، وتضم الخدمات المالية، والعقارات وخدمات الأعمال الأخرى.

8 – قطاع التعليم، وهو، بالأساس، جزء من قطاع الخدمات، الذي يرد عادة في آخر تصنيف القطاعات التسعة الأصلية ISCI، ويشمل القطاعات الآتية:

أ – تعليم رياض الأطفال.

ب – التعليم الابتدائي.

ج – التعليم المتوسط.

د – التعليم الثانوي.

هـ – التعليم الآخر؛ الديني والمهني.

9 – الخدمات الأخرى؛ وتشمل خدمات الإدارة العامة والدفاع، وخدمات النظافة والصحة، والخدمات الاجتماعية، والترفيهية، والثقافية، والخدمات الشخصية، والمنزلية. وتجدر الإشارة إلى أن خدمات التعليم قد أفردت وفصلت disaggregating من هذا القطاع.

ولقد قامت وزارة التخطيط بإنشاء جدول I/O لعام 1995، مكون من 9 قطاعات صناعية وخدمية، وكان الأساس الذي بنيت عليه مصفوفة SAM لعام 1995 الحالية. وكما رأينا فإن مصفوفة SAM تعتمد على كثير من البيانات التفصيلية لتوزيع دخول قطاع العائلات، التي تفتقر إليها بيانات وزارة التخطيط المنشورة.

ويتصف قطاع العمالة في دولة الكويت بتوزيع عددي لصالح غير الكويتيين، في حين يميل الدخل لصالح الكويتيين. ولذا فقد اعتمدنا على توزيع الدخل بين الكويتيين HK وغير الكويتيين HNK على أساس 66٪ و34٪ لكل منهما على التوالي (Khorshid, 1993). والجدول (2) يبين توزيع العمالة بين الكويتيين وغيرهم بحسب تعداد 1988.

جدول 2

البيان	كويتي KH	غير كويتي HNK	الجملة
عدد السكان 1988	536,571	1,341,429	1,878,000
النسبة	٪28	٪71	
عدد السكان 1995	653,616	921,954	1,575,570
النسبة	٪41	٪59	
المشتغلون	112,224	603,773	715,997
النسبة	٪16	٪84	
المشتغلون بالحكومة (1999)	116,406	38,595	155,001
النسبة	٪75	٪25	
متوسط الأجر الشهري	689	124	148 متوسط عام
النسبة	٪84	٪16	

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1999، العدد 36، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

ونلاحظ أن نسبة المشتغلين من الكويتيين أقل بكثير من نسبة غير الكويتيين، وذلك راجع لتركز 95٪ من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، وهو أصغر من حيث حجم العمالة مقارنة بالقطاع الخاص. فعلى حسب إحصاء 1988، بلغ الكويتيون المشتغلون 16٪، ويحصلون على 84٪ من متوسط الدخل. في حين نجد النسبة معكوسة تماماً لغير الكويتيين، فهم يشكلون 84٪ من المشتغلين ويحصلون على 16٪ من متوسط الدخل. وبتغير التوزيع الديموغرافي بعد الغزو العراقي (إحصاء 1995)، ممارفع نسبة غير الكويتيين، يتوقع أن تنخفض نسبة دخول الكويتيين لصالح غير الكويتيين لتصبح كما سبق أعلاه.

ويعد الحصول على البيانات الوافية عن كثير من الأمور الاقتصادية في الدول النامية، والكويت ليست استثناء، من الأمور التي تمثل كابوساً في وجه الباحثين (Marizia, 2001; Osten & Peter, 2001). ففي نشرة الحسابات القومية 1995 – على سبيل المثال – وهي التي اعتمدناها كأساس لتكوين المصفوفة نجد تناقضاً في بعض البيانات؛ إذ تذكر النشرة الاستهلاك الوسيط بمقدار 3,626,451 ألف دينار، في

حين تعيد حسابه تفصيلياً بإجمالي قدره 3,709,498 ألف دينار، بفارق مقداره 83,047 ألف دينار. وكذلك تشير النشرة إلى أن تعويضات العاملين في قطاع التعليم بلغت 23,304 ألف دينار، في حين تشير نشرة وزارة التربية إلى أن تعويضات العاملين بلغت 210,749,4 ألف دينار (تكلفة الطالب 1995)، وبفارق 187,445 ألف دينار، أو بزيادة نسبتها أكثر من 800٪ عما أوردته النشرة.

إن بناء مصفوفة SAM بشكل دقيق وواقعي يواجه كثيراً من الصعوبات التي ربما تجعل من صحة البيانات أمراً متعذراً؛ كما أشرنا سابقا في صعوبات بناء المصفوفات.

ومن الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث في بناء مصفوفة SAM أيضاً، تلك البيانات الخاصة بتوزيع الدخل العائلي على أوجه الإنفاق المختلفة، من مثل الضرائب والإعانات ومصادرها، ومقدار الادخار والاستهلاك العائلي. وكلها تضطر الباحث إلى تقديرها من واقع الخبرة أو بعض المؤشرات المختلفة.

4 – مصفوفة SAM macro لسنة 1995:

كما سبق أن أشرنا فإن المصفوفة يمكن أن تكون تجميعية، وجدول (1) قد بين الصورة العامة للمصفوفة والتدفقات النقدية المختلفة. ولو أخذنا صورة المصفوفة في الجدول (1)، ودونما تفصيل للقطاعات الصناعية، وعناصر الإنتاج التي تمثل القيمة المضافة، ووضعنا الأرقام المتوفرة لتلك الحسابات الكلية، لنتج لنا مصفوفة SAM كلية أو Macro SAM (Osten & Peter, 2000: 9) الجدول (3). ولن تحوي المصفوفة بهذا المستوى من التجميع مدخلات صفرية، وستتكون من حساب تجميعي واحد لكل قطاع، وبذلك تصلح أن تكون مرشداً لمن يود أن يجزئ المصفوفة لتكون أكثر تفصيلاً، وأساساً متيناً للقيام بتحديث بيانات المصفوفة لسنوات لاحقة. ويمكن أن تفصل إلى قطاعين إنتاجيين (التعليم، والأخرى)، وكذلك إلى نوعين من المدخلات (العمل ورأس المال) ونوعين من قطاع العائلات (كويتيون وغير كويتيين)، ومن ثم إنشاء نموذج محاكاة CGE model 1 × 2 × 2. وكل ما سيحتاج إليه تحديث البيانات لمصفوفة تفصيلية لسنوات لاحقة هو افتراض بقاء المعاملات ثابتة، وبذلك فإنه بمجرد ضرب تلك المعاملات بالمجموع سينتج المصفوفة المستهدفة، أو أن يعمد لإحدى طرق تحديث بيانات المصفوفة المعروفة.

وبيانات المصفوفة الكلية يمكن الحصول عليها بسهولة أكبر، فهي متوفرة في إحصاءات الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وحسابات القطاع العام، وأخيراً إحصاءات التجارة الخارجية. ويمكن الحصول على بعض البيانات الثانوية من خلال مصادر عديدة كالبنوك، أو الاعتماد على قانون فالراس، لتسوية الحساب النهائي. وسنعرض في الجدول (3) بيانات مصفوفة SAM الكلية (المجمعة).

وتتكون المصفوفة الكلية من 9 صفوف وأعمدة تكون حسابات مستقلة للاقتصاد. والبيانات غير الصفرية تحدد التدفقات النقدية بين مختلف الحسابات. وتعتمد درجة تجميع البيانات أو تفصيلها على مدى توفرها بدرجة ثقة معقولة، وكذلك على ما يستهدفه الباحث من دراسته. ويمكن اعتبار خانات المصفوفة الكلية، على أنها تمثل كتلاً blocks أو نسقاً array للبيانات، ويمكن أن تفصل في المصفوفة الجزئية micro. ولهذا فبالجوهر تستخدم بيانات المصفوفة الكلية بوصفها مسيطراً أو مرشداً controller للكتل النموذجية الحسابية في المصفوفة الجزئية، عندما يقوم الباحث في تفكيك بيانات المصفوفة الكلية. والجدول (3) يوضح مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية لدولة الكويت SAM macro بالأسعار الجارية لسنة 1995 بالألف دينار كويتي.

نلاحظ أن مصفوفة الكويت الكلية لسنة 1995 تحوي الحسابات (الكتل) الآتية:

1 – حساب السلع:

بعض المصفوفات تفرق بين السلع (commodities) والأنشطة (activities). والأنشطة ما هي إلا قطاعات السلع نفسها، ولكنها تمثل التداول المحلي، بحيث يتم استثناء الواردات الوسيطة من تلك الحسابات. وبسبب عدم توفر بيانات عن التبادل الوسيط (المدخلات الوسيطة) يبين المدخل من الإنتاج المحلي والمدخل من الإنتاج المستورد، فلم نورد حساباً للأنشطة منفصلاً عن حساب السلع. وتمثل البيانات بالعمود المصروفات الناشئة خلال العملية الإنتاجية بسعر المشترين (مشتريات السلع الوسيطة مستوردة ومحلية) بإجمالي مبلغ قدره 2,912,036,3 ألف دينار (أد). وكذلك ما دفع لعناصر الإنتاج بقيمة التكلفة (القيمة المضافة)، وبلغت 8,204,661,9 ألف دينار، وبغياب ضريبة الإنتاج في دولة الكويت، فإن القيمة المضافة تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 3
مصفوفة SAM الكلية لدولة الكويت 1995. ألف دينار

	السلع	عناصر الإنتاج	القطاع العائلي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	حساب رأسمال	التغير بالمخزون	جمارك	صادرات	المجموع	
السلع	2,912,036,3		2,550,324,9	1,150,648	18,650	1100200	2688413		4248000	14668272,2	المبيعات + الطلب المحلي
عناصر الإنتاج	8204661,9									8204661,9	القيمة المضافة
العائلي		5110737,3		410990	123200					5644927,3	الدخل العائلي
الحكومي		5148			707593,8			68237	2868981,1	3649959,9	إيرادات حكومية
الخاص		2625460,1							688000,2	3313460,3	الدخل الخاص
الادخار			2732616,8	851652	1039157,5				3523226,3–	1100200	الادخار
التغير بالمخزون			26884,1	1236669,9	1424859					2688413	تغير بالمخزون
جمارك	68237									68237	
واردات	3483337	463316,5	335101,5							4281755	مدفوعات للخارج
المجموع	14668272,2	8204661,9	5644927,3	3649959,9	3313460,3	1100200	2688413	68237	4281755	43619887	
	العرض الكلي	القيمة المضافة	الإنفاق العائلي	الإنفاق الحكومي	إنفاق القطاع الخاص	الاستثمار	التغير بالمخزون		المقبوضات من الخارج		

ومجموع العمود الأول يمثل إجمالي عرض السلع بالاقتصاد المحلي بسعر المشتري، ويشمل كذلك المنتجات غير المخصصة للبيع ولكنها تستخدم ذاتياً من قبل المنتجين (الحسابات القومية، 1995). وعليه فعرض السلع، يتكون من عرض الإنتاج الوسيط + تكلفة عناصر الإنتاج + تعرفة الواردات + الواردات، وقد بلغ 14,668,272,2 ألف دينار.

أما الصف الأول فيمثل الطلب على السلع (استخدامات)، ويتكون من الطلب الوسيط (بيع السلع الوسيطة) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والعائلي والخاص + تكوين رأس المال الثابت + التغير بالمخزون + الصادرات للعالم الخارجي.

2 – حساب عناصر الإنتاج:

وتتكون عناصر الإنتاج من العمالة، ورأس المال، وفائض التشغيل، وتمثل الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة في الاقتصاد (الصف 8,204,661,9) ألف دينار، ويحصل عليها من حساب السلع (رأسياً). وبالمتابعة رأسياً لحساب عناصر الإنتاج نحصل على توزيع إجمالي دخل ذلك الحساب. ويتوزع الحساب (رأسياً) للقطاع العائلي (تعويضات العاملين 5,110,737,3) ألف دينار، ويدفع ضرائب للقطاع الحكومي (صافي 5,148) ألف دينار. أما فائدة (استهلاك) رأس المال وفائض التشغيل فيذهبان إلى القطاع الخاص (2,625,460,1) ألف دينار، ويتبقى في الحساب مدفوعات للعالم الخارجي (463,316,5) ألف دينار، على هيئة تحويلات جارية وتحويلات دخول الاستثمارات، ويمكن الحصول على البيانات من ميزان المدفوعات في الجانب المدين. وبسبب اختلاف تقدير تعويضات العاملين في قطاع التعليم مقارنة بالأرقام الرسمية، ولتحقيق توازن الصف بالعمود، فإن الحساب أخذ كمتمم حسابي للعمود، بزيادة عن الرقم الرسمي 6٪ تقريباً. وليس هناك تفرقة بين عناصر الإنتاج في هذه المرحلة التجميعية.

3 – القطاع العائلي:

للقطاع العائلي ثلاثة حسابات بالعمود وكذلك بالصف. ويقوم القطاع بتوزيع دخله للاستهلاك النهائي، وزيادة المخزون، وتحويلات للعالم الخارجي، وما يتبقى يذهب للادخار كمتمم حسابي، وكل ذلك نجده في عمود الحساب، أما حساب الصف، فيمثل مصادر الدخل للقطاع، وهي التي تأتي من تشغيل عناصر الإنتاج (5,110,737,3) ألف دينار، وإعانات أو تحويلات حكومية (410,990) ألف دينار، وأرباح من القطاع الخاص (123,200) ألف دينار.

4 – القطاع الحكومي:

يحصل القطاع الحكومي على جل موارده في دولة الكويت من بيع النفط، الذي يوجه كاستثمارات خارجية (2,868,981,1 أد)، والباقي عبارة عن ضرائب على القطاع الخاص (صافي الضرائب)، ورسوم من الصادرات، ودخول من ملكية في القطاع الخاص. ويقوم القطاع الحكومي بإنفاق استهلاكي نهائي يبلغ 1,150,648 ألف دينار، ويمنح القطاع العائلي تحويلات، وبسبب ملكية الحكومة لقطاعات عامة كذلك فإن هناك مقداراً للاستثمار يتمثل في التغير بالمخزون (1,236,669,9) ألف دينار، وما يتبقى كمتمم حسابي يوضع في حساب الادخار.

5 – القطاع الخاص:

يحصل القطاع الخاص على أرباح أو فوائض تشغيل تتمثل بما يمنحه لقطاع الإنتاج من العنصر الطبيعي (الأرض والنفط الخام) ورأس المال، ويحصل القطاع على 2,625,460,1 أد من تشغيله لعناصر الإنتاج المملوكة له، ويمكن أن يحصل القطاع على إعانات من الحكومة. ويتسلم الحسابات تحويلات جارية واستثمارية من العالم الخارجي (من ميزان المدفوعات)، استخدمت كمتمم حسابي (688,000,2) ألف دينار. أما استعماله لمجموع الدخل، فنجده بالحساب رأسياً. حيث يقوم بإنفاق استهلاكي نهائي بمقدار 18,650 ألف دينار، ويدفع صافي ضرائب للحكومة (707,593,8) ألف دينار، ويوزع الأرباح على قطاع العائلات (123,200) ألف دينار. وكذلك على الزيادة في المخزون (26,884,1) ألف دينار، وما يتبقى يذهب لحساب رأس المال كادخار، وكمتمم حسابي (851,652) ألف دينار.

6 – حساب رأس المال:

يمثل العمود مقدار الاستثمار في الأصول (كالإنشاءات، والبناء، وشراء أصول ثابتة... إلخ) وتبلغ 1,100,200 ألف دينار (مطابقاً للأرقام الرسمية). أما الصف فيتمثل في حساب الادخار، إذ إنه يمثل مصدر الاستثمار الثابت نظرياً. وبسبب صعوبة توفر بيانات حقيقية عن الادخار للقطاعات المختلفة، تم حساب الادخار كمتمم حسابي لمعظم القطاعات. وقد بلغ صافي الادخار من العالم الخارجي (لصالح الكويت) 3,523,226,3 ألف دينار، وهو ما يتناسب واستثمارات دخول النفط الكبيرة.

7 – حساب التغير بالمخزون:

ويمثل هذا الحساب التغير في القيمة المادية للمخزون المستخدم تحت التشغيل لإتمام عملية الإنتاج. ويمتلك القطاع العائلي بعض المواد أو السلع (كالحيوانات والممتلكات الاستهلاكية)، التي يظهر معها تغير بين أول العام وآخره، فتظهر بيانات تغير بالمخزون في ذلك القطاع. وتم التعامل مع هذا الحساب – غالباً – كمتمم حسابي للصفوف، ولهذا فهو مختلف عن الأرقام الرسمية المنشورة، وقدر بنحو 2,688,413 ألف دينار. وبما أن الحساب يقدر عادة كمتمم حسابي، يمكن أن يظهر اختلاف بين الأرقام الرسمية والمقدرة بواسطة المصفوفة. فعلى سبيل المثال قدرت الزيادة في المخزون 144,944 ألف دينار (معتز خورشيد، 1996)، بينما الرقم الرسمي ورد بمقدار 100,440 ألف دينار. أي بفارق نحو + 44٪، مما يؤكد أن الحساب يمكن أن يقدر كمتمم حسابي.

8 – حساب الجمارك:

والحساب يتناسب والأرقام الرسمية، ويحصل على 68,237 ألف دينار من قطاع السلع كرسوم على الواردات، ويحوله لقطاع الحكومة عمودياً.

9 – حساب الصادرات والواردات:

ويمثل هذا الحساب كلاً من الواردات السلعية مقابل حساب السلع، بينما الأرقام مقابل القطاع العائلي والحكومي تمثل التحويلات من دولة الكويت إلى العالم الخارجي. أما الصادرات فتمثل الصادرات السلعية منها ما مجموعه 4,248,000 ألف دينار. (مطابق للأرقام الرسمية)، معظمه من قطاع النفط. وتحصل على عوائد استثمارات من العالم الخارجي للقطاع الحكومي والخاص ولحساب الادخار (حساب العمود). ويمكن أن تمثل الحسابات بالعمود القروض للعالم الخارجي، والتأمينات والتحويلات للخارج (أو للداخل إذا كانت الإشارة سالبة)، وشكلت تلك الحسابات نحو 33,755 ألف دينار.

5 – مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية SAM micro لسنة 1995:

مصفوفة 1995 تتكون من 33 صفاً وعموداً، بخلاف المجموع والعناوين، وهي تمثل التدفقات النقدية والسلعية بين القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاستهلاكية، وقطاع العالم الخارجي. والبيانات متسقة بين المصفوفة الكلية macro والمصفوفة التفصيلية micro. وفي المصفوفة الجزئية تفصل البيانات الكلية السابقة، لتشمل

قطاعات صناعية وإنتاجية عديدة، وتفصيلاً لعناصر القيمة المضافة، وتفصيلاً لعناصر الاستهلاك النهائي.

وهناك عدة اعتبارات أخذت عند تحديد المدى الذي يجب أن يتم به تفصيل البيانات، من المصفوفة الكلية السابقة. أولاً: يجب تحديد الكيفية التي سيتم بها تفصيل الخانات الموجودة في المصفوفة الكلية، معتمداً على ما نريد تحليله لاحقاً وإلقاء الضوء عليه من قطاعات أو من سياسات. ثانياً: يجب أن نحدد الطريقة التي سيتم من خلالها تفصيل البيانات، التي تعتمد – بشكل أساسي – على مدى وفرة البيانات وتفصيلاتها لتتجنب التقديرات قدر الإمكان، وعلى كيفية عرضها من خلال المنشورات المختلفة بهذا الصدد. فمثلاً هناك دراسات عديدة على القطاع العائلي بدولة الكويت، وهذه الدراسات تمت بالعينة، ولكن ما ينقصها وما نحتاجه لبناء المصفوفة هو مصدر الدخل للقطاع العائلي وكذلك توزيع دخل العائلات على باقي القطاعات والمؤسسات الأخرى. وهو ما لم يكن متوفراً على شكل مصفوفة تساعد على الوصول إلى تلك البيانات لإدراجها ضمن القطاع العائلي (بحوث ميزانية الأسرة 1995). ثالثاً: عملية التفصيل تعتمد أيضاً على الحاجة البحثية إلى هذه التفاصيل. فمثلاً بنيت المصفوفة الحالية كجزء من دراسة قطاع التعليم (4٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي) في دولة الكويت، ولذا لم نجد من المناسب أن نقوم بتفصيل قطاعات أخرى بنفس تفصيل قطاع التعليم، على الرغم من أهميتها الاقتصادية وكبر حجمها في تكوين الإنتاج الإجمالي كالنفط والصناعة (21٪، 32٪ من حجم الإنتاج الكلي على التوالي). وتهدف عملية تفصيل البيانات غير الصفرية في المصفوفة الكلية إلى إعطاء مزيد من التوضيح لطبيعة العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات، سواء العلاقات التبادلية السلعية أو التبادلية النقدية. وإجمالاً فإن الخانات الصفرية في المصفوفة الكلية يجب أن تبقى صفرية كذلك في المصفوفة الجزئية. وتعتبر الخانات غير الصفرية في المصفوفة الكلية مصدراً تحكمياً، لما يجب أن يكون عليه إجمالي الصفوف والأعمدة المناظرة للمصفوفة الكلية. فمثلاً يجب أن يكون إجمالي الصفوف أو الأعمدة من 1–14 مساوياً للرقم المبين في حساب السلع في المصفوفة الكلية (2,912,036,3)، وهكذا.

وفصل حساب الصناعة والإنتاج على القطاعات المرغوبة (8 قطاعات + 6 قطاعات للتعليم) بإجمالي 14 قطاعاً إنتاجياً. أما القطاع العائلي ففصل بحسب الجنسية (كويتي وغير كويتي)، وذلك وفق البيانات المتاحة والمرغوب فيها لخدمة

النموذج المزمع صياغته في دراسات لاحقة. وبالنظر لموقع حساب عناصر الإنتاج في جدول المصفوف الكلية، نستطيع أن نعرف حجم الأثر الذي يمكن أن يحدثه تغيير هذا الحساب على إجمالي حسابات المصفوفة. ولذا فقد ألقى الاختلاف في أرقام تعويضات العاملين بين وزارة التخطيط وبيانات وزارة التربية، بظلاله على مجمل بيانات المصفوفة بسبب قاعدة فالراس (تساوي الصفوف والأعمدة).

وقد أشرنا – فيما سبق – إلى مصادر البيانات التي استقينا منها بناء المصفوفة الكلية، وكان من أهم تلك المصادر لإنشاء المصفوفة التفصيلية إحصاءات الحسابات القومية 1981–1997، والحسابات القومية 1995، وهاتان النشرتان تحويان كثيرا من التفصيلات الحيوية لبناء المصفوفة، من أهمها جداول المدخلات والمخرجات I/O. وكذلك استفدنا من مصادر دراسات سابقة غير منشورة. أما حسابات الحكومة فقد توفرت من خلال النشرة التفصيلية لحسابات المالية العامة لسنة 1995. وكان من أهم مصادر البيانات، بالنسبة لقطاع التعليم إحصاءات الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب، وهي من المنشورات السنوية لوزارة التربية بدولة الكويت. وتعد من النشرات الحيوية التفصيلية المهمة التي يمكن للباحث عن طريقها أن يقوم الحالة الاقتصادية للتعليم بدولة الكويت، غير أن ما ينقصها هو توزيع الرواتب بين الكويتيين وغيرهم. ويمكن أن ينشأ في نفس النشرة جدول I/O، يختص بقطاع التعليم وعلاقته بديوان الوزارة وباقي مؤسسات الدولة.

وما يؤخذ على تلك النشرات في الواقع افتقارها إلى بعض الدقة والاتساق، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً. حيث إن حساب جداول المدخلات والمخرجات يتم على أساس العينة وبعض المجهودات الفردية للخروج بالجدول كل خمس سنوات. ومن أبرز عيوب جدول المدخلات والمخرجات أن تفصيلات العناوين غير مفهومة أو مسوغة علمياً. فعلى الرغم من أن بناء I/O يتم بشكل يعكس الاهتمام الشخصي للباحث، فإن هناك وصفاً عاماً يجب التزامه عالمياً، حتى يستطيع أي من الباحثين فهم البيانات بصورة واضحة. أما في الجدول الرسمي فإن هناك بعض البيانات غير المتسقة مع النسق العالمي المعروف، مما يسبب مشكلات لفهم محتويات الجدول وهضمها. وهذا الأمر من الأهمية بمكان، حيث إن له تأثيراً مباشراً على عملية النمذجة والنتائج المستخلصة من النموذج.

والجدول (4) يوضح بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت، بالأسعار الجارية لعام 1995 بالألف دينار كويتي:

جدول 4
بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
الصناعة والإنتاج	1	الزراعة والصيد	5153	0,00	9636	239	5610	351	1276	0,00	0,00	0,00	0,00
	2	النفط والمناجم	0,00	220	859625	58093	32	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	3	الصناعة والبناء	9910	8982	328419	330461	46230	74758	33533	0,00	0,00	0,00	0,00
	4	الكهرباء والطاقة	2304	4195	20540	1152	4865	4318	18430	45717,7	46109,8	42101,3	52939,3
	5	التجارة والفنادق	6402	1008	44435	13892	26111	15621	2251	1324,5	789,2	750,1	1291,5
	6	النقل والمواصلات	713	6876	36299	20899	50919	53557	22191	33,2	294,2	875,2	1297,5
	7	التأمين	0,00	8997	66281	29737	107025	24532	201787	0,00	0,00	0,00	0,00
	8	تعليم الروضة 1	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	9	التعليم الابتدائي 2	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	10	التعليم المتوسط 3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	11	التعليم الثانوي 4	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	12	التعليم الآخر 5	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	13	تعليم الإدارة	0,00	1923	719	17	98	54	31	7071,7	16841,1	16297,9	11408,5
القيمة المضافة	14	الأخرى	0,00	366	2947	2605	8834	9897	3053	65407	863,7	820,7	882,3
	15	أجور تعليم 1								21826,9			
	16	أجور تعليم 2									60702,5		
	17	أجور تعليم 3										54163,9	
	18	أجور تعليم 4											44560,6

تابع جدول 4

بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
القيمة المضافة	19	أجور تعليم 5											
	20	أجور تعليم إدارة								5665,2	6772,1	6067,7	5881,1
	21	الأجور للأخرى	8955	102618	215092	182536	224580	193061	122825	5776,6	7635,6	5704,6	5256,4
	22	رأس مال	30538	493807	683794	27593	397647	150335	770849	0,00	0,00	0,00	0,00
	23	رأسمال الطاقة		2540987									
	24	ضرائب غير مباشرة		0,00	802	1717	4183	188620	71770				
الاستهلاك	25	الإعانات	5453–	0,00	10960–	0,00	7550–	0,00	0,00				
	26	الكويتيون											
	27	غير الكويتيين											
	28	الحكومة والعام											
	29	القطاع الخاص											
الرأسمالي	30	الادخار											
	31	التغير في المخزون											
العالم الخارجي	32	رسوم الواردات	297	221	67701								
	33	الواردات	163676	9415	2488797		2898	84529	62500				
	34	الإجمالي	222495	3179615	4814127	668941	871482	629875	1245894	88070,5	140008,2	126781,1	123517,2

تابع جدول 4

بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
الصناعة والإنتاج	1	الزراعة والصيد	0,00	7	61								
	2	النفط والمناجم	0,00	0,00	16								
	3	الطباعة والبناء	0,00	2470									
	4	الكهرباء والطاقة	1485,2	531	23222								
	5	التجارة والفنادق	179	160	2621								
	6	النقل والمواصلات	742	500	2026								
	7	التامين	0,00	4163	4395								
	8	تعليم الروضة 1	0,00	0,00	18974								
	9	التعليم الابتدائي 2	0,00	0,00									
	10	التعليم المتوسط 3	0,00	0,00									
	11	التعليم الثانوي 4	0,00	0,00									
	12	التعليم الآخر 5	0,00	0,00									
	13	تعليم الإدارة	541,4	503	12								
القيمة المضافة	14	الأخرى	140,9	100	2423								
	15	أجور تعليم 1											
	16	أجور تعليم 2											
	17	أجور تعليم 3											
	18	أجور تعليم 4											

تابع جدول 4

بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
القيمة المضافة	19	أجور تعليم 5	4687,8										
	20	أجور تعليم إدارة	421,6										
	21	الأجور للأخرى	1092,3	11802,5	1647646								
	22	رأس مال	0,00	400	52011								
	23	رأسمال الطاقة											
	24	ضرائب غير مباشرة		74	914								
الاستهلاك	25	الإعانات		4618-	0,00								
	26	الكويتيون				14405,8	40063,7	35748,2	29409,9	3093,9	16373,1	1874930,3	1359061,7
	27	غير الكويتيين				7421,1	20638,8	18415,7	15150,7	1593,9	8434,6	965873,2	7001227
	28	الحكومة والعام											0,00
	29	القطاع الخاص											84473,1
الرأسمالي	30	الادخار											
	31	التغير في المخزون											
العالم الخارجي	32	رسوم الواردات			18								
	33	الواردات			671522								463316,5
	34	الإجمالي	9290,2	122315	2425861	21826,9	60702,5	54163,9	44560,6	4687,8	24807,7	2840803,5	2606974

تابع جدول 4

بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	23	24	25	26	27	28	29	30 الاستثمار	31	32	33	المجموع
الصناعة والإنتاج	1	الزراعة والصيد				106369,9	59833,1	2850	48	7694	21908		2368	222495
	2	النفط والمناجم				0,00	0,00	480	0,00	112001	154559–		2303707	3179615
	3	الصناعة والبناء				608944	342531	110	1857	92552	1294852		1615296	4814127
	4	الكهرباء والطاقة				32987,5	18555,5	12340	1012	201667	155069,7			668941
	5	التجارة والفنادق				380153,6	213836,4	910	1324	37838	83263,7		37916	871482
	6	النقل والمواصلات				92939,5	52278,5	1280	1498	279077	240889,1–		244100	629875
	7	التأمين				332106,2	186809,8	101348	516	30584	124708		8326	1245894
	8	تعليم الروضة 1				0,00	0,00				88070,5			88070,5
	9	التعليم الابتدائي 2				0,00	0,00				140008,2			140008,2
	10	التعليم متوسطة 3				0,00	0,00				126781,1			126781,1
	11	التعليم الثانوي 4				0,00	0,00				123517,2			123517,2
	12	التعليم الآخر 5				0,00	0,00				9290,2			9290,2
	13	تعليم الإدارة				24184,9	13604				29008,5			122315
القيمة المضافة	14	الأخرى				54522,2	30668,8	1031330	12395	339687	887394		36287	2425861
	15	أجور تعليم 1												21826,9
	16	أجور تعليم 2												60702,5
	17	أجور تعليم 3												54163,9
	18	أجور تعليم 4												44560,6

تابع جدول 4

بيانات وحسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية الجزئية لدولة الكويت بالأسعار الجارية لعام 1995 (بالألف دينار كويتي)

		القطاع	23	24	25	26	27	28	29	30 الاستثمار	31	32	33	المجموع
القيمة المضافة	19	أجور تعليم 5												4687,6
	20	أجور تعليم إدارة												24807,7
	21	الأجور للأخرى												2840803,5
	22	رأسمال												2606974
	23	رأسمال الطاقة												2540987
	24	ضرائب غير مباشرة												33729
الاستهلاك	25	الإعانات												028581–
	26	الكويتيون						410990	123200					3907276,6
	27	غير الكويتيين												1737650,7
	28	الحكومة والعام		33729	28581–				707593,8					3649959,9
	29	القطاع الخاص	2540987									68237	2868981,1	3313460,3
الرأسمالي	30	الادخار				2033918,2	698698,6	851652	1039157,5				688000,2	1100200
	31	التغير في المخزون				17743,5	9140,6	1236669,9	1424859				3523226 –,3	2688413
العالم الخارجي	32	رسوم الواردات												68237
	33	الواردات				223407,1	111694,4							4281755
	34	الإجمالي	2540687	33729	28581–	3907276,6	1737650,7	3649959,9	3313460,3	1100200	2688413	68237	4281755	43597486,6

5 – 1 تفصيل حسابات المصفوفة Disaggregating لسنة 1995:

نلاحظ في المصفوفة أعلاه تطابق الحسابات مع كتل الحسابات في المصفوفة الكلية، وبحساب مجموع الصفوف أو الأعمدة فيها نحصل على نفس الأرقام الواردة في المصفوفة الكلية. وتمثل الصفوف والأعمدة من 1–14 الصناعة والإنتاج كتلة حساب السلع، أما كتلة القيمة المضافة فوردت في الصفوف من 15–25، وهي تطابق حساب عناصر الإنتاج أفقياً. ونلاحظ أنه بإضافة الصفين الأخيرين إلى الحسابات أعلاه، وبحذف أعمدة القيمة المضافة من 15–25، نحصل على مصفوفة I/O. بعد ذلك يميز بين مصفوفة I/O ومصفوفة SAM، بإضافة الصفوف والأعمدة من 26–31، والأعمدة من 15–26. فكتلة القطاع العائلي تمثلت بالصفين 26 و27، والقطاع الحكومي بالصف 28، أما القطاع الخاص فيمثله الصف 29. وسنتطرق هنا إلى عملية تفصيل الحسابات الرئيسة الواردة في المصفوفة الكلية، وذلك بحسب توزيعها في الصفوف.

5–1–1 حساب السلع:

لقد فُصّل القطاع السلعي إلى 14 قطاعاً، استحوذ التعليم على 6 قطاعات بحسب مراحل التعليم الخمس، والحساب السادس يتعلق بديوان وزارة التعليم والهيئة الإدارية في المدارس المختلفة. وفُصّل القطاع السلعي بحسب التصنيف العالمي التساعي، بجدول المدخلات والمخرجات I/O relationship، المعتمد من قبل وزارة التخطيط. والتصنيف يميز بحسب نوعية الإنتاج وطريقته المفترضة بالنشاط المعني. واستحوذ حساب إنتاج السلع وعرضها للاستهلاك المحلي والخارجي على نصيب الأسد بين حسابات المصفوفة (34٪). ويتضح أن قطاع الكهرباء والماء، وقطاعات التعليم قطاعات مغلقة عن العالم الخارجي. ومع مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي، سينتج مستقبلاً تصدير أو استيراد في قطاع الكهرباء. ويمثل حساب المدخلات الوسيطة (العمود والصف من 1–14) مدخلات محلية وخارجية، دون التفرقة بينهما لعدم توفر بيانات، ولعدم الحاجة إليها للدراسة.

5–1–2 حساب عوامل الإنتاج:

يحوي هذا الحساب في الصف مجموع الدخول، وما هو مهم في تفصيل هذا الحساب – أفقياً – هو مصادر تلك الدخول بحسب قطاع الإنتاج. حيث نلاحظ أن أعلى قيمة مضافة، كانت من نصيب قطاع النفط؛ وذلك لتميزه بحساب رأسمال خاص. أما إذا أغفلنا هذا الحساب، فإن قطاع الأعمال الأخرى يستحوذ على النصيب الأكبر (1,700,571) ألف دينار، يليه قطاع التأمين وخدمات البنوك (900,851) ألف دينار، ثم قطاع الصناعة (888,728) ألف دينار، أما قطاع التعليم فيأتي بالمرتبة قبل الأخيرة من حيث القيمة المضافة.

وبسبب فرضية الأرباح الصفرية zero profit، التي تقوم عليها نظرية التوازن العام، أفردنا حساباً خاصاً لقطاع النفط في حساب القيمة المضافة. وهو يمثل الفرق بين التكلفة الاستخراجية والتكلفة التشغيلية لقطاع النفط والمناجم، والعائد من مبيعاته. وحسب كمتمم حسابي لمجموع عمود الحساب، أطلقنا عليه رأس مال الطاقة. وهذا الحساب يعد مؤشراً مهماً على تقويم ريع النفط الخام، ومن ثم يمكن استخدامه كمتغير خارجي Exogenous Variable يحسب به أثر تغير اسعار النفط الخام في مجمل الاقتصاد الكويتي.

وحساب توزيع دخول عوامل الإنتاج يحتاج لبيانات توزيعية للقطاع العائلي ورأس المال، على شكل مصفوفة تبين مصدر الدخل وتوزيعه. وهي غير متوفرة بهذا الشكل الذي يناسب بناء المصفوفة لحالة الدراسة التي نحن بصددها. ولذا فقد عمدنا مثلاً إلى تقدير حجم الادخار العائلي وغيره (الصف 30) على أساس طرح إجمالي الطلب النهائي المحلي والمستورد، من مجموع الدخل (المتبقي Residual)، أي كان متمماً حسابياً كالآتي:

$$S_G = I_G - P_D D_P \text{ ....2}$$

$$S_P = I_P - P_D D_P \text{ ....3}$$

$$S_F = I_F - P_D D_F \text{ ....4}$$

$$where\ P_D D = P_M IM + P_{DD} DD \text{ ....5}$$

حيث الرمز $_G$ للحكومي، و$_P$ للقطاع الخاص، و$_F$ للعائلي، وS للادخار، وI للدخل، وD للطلب، وDD للطلب على الإنتاج المحلي، وIM للاستيراد، وP للسعر الذي يحول العنصر إلى قيمة نقدية. ومن ثم نعتبر الحساب متمماً حسابياً تقديرياً. ويمكن إضافة أي نوع من التمييز وفق المتاح والمرغوب فيه من قبل الدارس، كالنوع والجنسية والعمر والمهارات المختلفة... إلخ.

5-1-3 حساب رأس المال:

ويحتوي حساب رأس المال كلاً من حساب التغير بالمخزون في الصف والعمود 31، والادخار في الصف 30، والاستثمار في العمود 30. وقد أفردنا حساباً لرأس المال بعنوان رئيسي وعناوين فرعية، ليفرق بينه وبين رأس المال الوارد في حساب القيمة المضافة، حيث يمثل هذا الأخير قيمة استهلاكات رأس المال كمدخل إنتاجي للصناعة، بينما يمثل رأس المال كحساب مستقل، عملية الاستثمار في الأصول الثابتة، أو تكوين

أصول ثابتة، فضلاً عن التغير بالمخزون. وكتلة حساب التغير بالمخزون وردت بالصف والعمود 31، واستخدمت كمتمم حسابي للصفوف والأعمدة.

5-1-3 حساب العالم الخارجي:

أما حساب العالم الخارجي فيتكون من حساب الجمارك على الواردات في الصف 32، وحساب الواردات في الصف 33، وحساب الصادرات في العمود 33، وحساب ضريبة الصادرات في العمود 32. وتشجيعاً للإنتاج والصادرات فإنه لا يوجد ضريبة على الصادرات في دولة الكويت.

5-1-4 حساب القطاع الخاص:

القطاع الخاص يحصل على أرباح، وهي عبارة عن فائض التشغيل في القطاعات المختلفة، ثم يقوم بتوزيعها على الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات للقيام بأعماله المختلفة كقطاع لديه منشآت ومراكز مختلفة. ويوزع أرباحاً على ملاك الأسهم بالقطاع العائلي (123,200) ألف دينار، والحكومي (707,593,8) ألف دينار، ويزيد المخزون السلعي (1,424,859) ألف دينار، وأخيراً يدخر ما تبقى له بحساب رأس المال بالصف المقابل له.

أما باقي الحسابات، فلم تفصّل سوى من حيث الاستهلاك النهائي، وبقي إجمالي حساباتها مطابقاً للشرح الوارد في المصفوفة الكلية. وهذه الحسابات هي: الحساب الحكومي، وحساب العالم الخارجي، وحساب التغير بالمخزون ورأس المال الذي ورد الحديث عنه أعلاه. وبسبب تركيزنا على قطاع التعليم في الدراسات اللاحقة، نأخذ لمحة عن إنتاجية العمل في هذا القطاع.

5-2 الإنتاجية الحدية للعمل في قطاع التعليم:

نلاحظ أن المصفوفة تميز القطاع العائلي بحسب الجنسية، بين الكويتيين وغير الكويتيين. وقد اعتمدنا ذلك التمييز، على أساس حقيقة تباين تكلفة تشغيل كلا النوعين في الاقتصاد الكويتي (راجع جدول 2). ومن المعروف أن تباين التكلفة لابد أن ينعكس على مقدار الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج. وبسبب كبر نسبة إسهام العمل في تكوين القيمة المضافة في قطاعات التعليم المختلفة، فمن المناسب أن تقدر وتحسب الإنتاجية الحدية للعمل في قطاع التعليم.

ولعدم وجود بيانات تفصيلية بنوعية العمالة في القطاع بحسب الجنسية، ارتأينا أن توزع التعويضات بحسب النسبة الواردة في جدول (2) بالنسبة للنوعين. أما عدد الموظفين والمدرسين في قطاع التعليم، فوزع بنسبة 65٪ للكويتيين و35٪ لغيرهم مع تقريب الكسور. وذلك بسبب أن قطاع التعليم يغلب عليه القطاع

الحكومي ولكن ليس بنسبة 100٪، ومن ثم لا يمكن تقسيم القطاع على أساس 75٪ أو 16٪ للكويتيين كما ورد في جدول (2). والجدول (5) يبين حساب الإنتاجية الحدية في قطاع التعليم بين نوعي العمالة.

وبحسب شروط التوازن الكلي وفق نظرية «النيوكلاسيك» فإن الإنتاج الحدي للعمل يجب أن يساوي التكلفة الحدية للعمل. وبافتراض أن سنة 1995 سنة توازن، يصبح أجر عنصر العمل الواحد هو معدل الإنتاج الحدي للعمل. ومن ثم يكون الإنتاج الحدي للعمل عبارة عن قسمة إجمالي الرواتب على إجمالي عدد العمال. وعدم توفر بيانات كافية عن استعمال رأس المال في قطاع التعليم كمدخل وسيط، جعل الكثافة البشرية في هذا القطاع أعلى من الكثافة الرأسمالية الاستهلاكية. وبسبب ورود مدخل العمل كعامل رئيس في معظم قطاعات التعليم، يصبح من المناسب إلقاء نظرة سريعة على حساب إنتاجية العمل بحسب القطاع التعليمي. والجدول (5) يبين حساب الإنتاجية الحدية بالدينار لسنة 1995.

جدول 5

توزيع العمالة في قطاع التعليم، وحساب الإنتاجية الحدية، 1000 دينار

المشتغلون	تعليم الروضة	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	التعليم الآخر	ديوان الوزارة
كويتيون عدد رواتب 85٪	2266 27,945,7	6814 63,092,6	8111 100,884,1	8767 46,687,4	1791 5,209,5	3250 99,141
غ. كويتيين عدد رواتب 16٪	1220 5,323	3669 12,017,6	4368 19,216,02	4721 8,911,7	965 992,3	1750 18,884
العرض الكلي	88,070,5	140,008,2	126,781,1	123,517,2	9,290,2	12,2315
الإنتاجية الحدية ك غ ك	12,33 4,36	9,23 3,27	12,44 4,4	5,33 1,89	2,9 1,03	30,5 10,8

وبسبب كبر حجم فاتورة الرواتب للكويتيين، نلاحظ أن الإنتاجية الحدية للكويتيين تفوق الإنتاجية للعمالة غير الكويتية، وهي نتيجة غير متوقعة. والتفسير لذلك يرجع إلى أن رواتب الكويتيين لا تخضع لقانون العرض والطلب بحسب نظرية التوازن السوقي، وإنما يتصف معدل تعويضات الكويتيين بعدم المرونة، ومن ثم فهو لا يعكس أجر التوازن بحسب ميكانيكية العرض والطلب على العمالة. وإذا اعتمدت تلك الحالة، أي عدم مرونة الأجور في قطاع التعليم، فربما تواجهنا صعوبات في حل نموذج التوازن العام. وعادة يتم التغاضي عن هذا النوع من عدم

المرونة، أو أحياناً يتغلب على ذلك بافتراض أن المدخل خاص بالقطاع، ولا يمكن له أن ينتقل من القطاع إلى الخارج أو العكس أو الاثنين معاً، وهو ما يعرف بـ Factor Specific. وسنتناول بالبند الآتي تقدير مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية لدولة الكويت لسنة 1999. علماً بأن المصفوفة قد قدرت بناء على طريقة RAS المعروفة، فضلاً عن تطبيق التعديل اليدوي حينما تدعو الحاجة لها.

6 – مصفوفة SAM لسنة 1999:

تقدر – عادة – المصفوفة لسنوات لاحقة في سبيل استخلاص نتائج، أو متابعة تغيرات مهمة، أو لبناء نموذج لسنوات لاحقة. ولما كانت المصفوفة المتوفرة لعام 1995 كما سبق أن أشرنا، فإنه من المستحسن إلقاء بعض الضوء على مصفوفة تمثل سنوات أحدث.

ولقد مرت الكويت بالعديد من التغيرات المهمة من الفترة 1995 إلى الفترة 2000، أهمها يتلخص في الآتي:

1 – زيادة الانفتاح الاقتصادي، وتعديل القوانين بما يتناسب والانضمام لاتفاقية التجارة الدولية.

2 – زيادة أسعار البترول الخام، التي تطورت من أدنى مستوى لها وهو 6 $ إلى أن وصلت إلى 23 $ تقريباً للنفط الكويتي، مما قلص من عجز الميزانية العامة. والجدول (6) يوضح متوسط سعر إنتاج النفط الخام، وقد حسب على أساس نسبة الدخل إلى الإنتاج.

3 – إقرار قوانين المستثمر الأجنبي.

جدول 6

متوسط سعر إنتاج النفط الخام

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ألف برميل	732,422	734,047	732,574	748,796		
متوسط سعر د.ك	3,8	4,24	5,37	4,28	7,00	
$	12,45	13,9	17,6	14,00	23,00	
دخل النفط مليون د	2,785	3,113	3,936	3,209	2,255	

والواقع أن تلك الأحداث المهمة يمكن أن تصلح للتطبيق بنماذج محاكاة، وذلك

بعد تعديل مصفوفة SAM الحالية لتأخذ تلك الأحداث بالاعتبار. وهو ما يحتاج إلى مصفوفة تفصيلية، ليست هذه الدراسة مجالها، ولكن سنكتفي بعرض المصفوفة الكلية التي قدرت لعام 1999.

وكان المصدر الرئيس للبيانات منشورات وزارة التخطيط. وفي غياب مصفوفة I/O لعام 1999، ولتسهيل عملية التقدير، افترضنا بقاء المعاملات لسنة 1995 دون تغيير، بمعنى أن تكنولوجيا الإنتاج لعام 1995 لم تتغير. وذلك ليتسنى تقدير بعض المدخلات من واقع معاملات مصفوفة SAM الكلية لعام 1995 السابقة.

وفي هذه المصفوفة فإن الناتج الإجمالي بسعر التكلفة الذي يعادل المدفوعات لعوامل الإنتاج أو تكلفة القيمة المضافة بسعر السوق. وهو يساوي الناتج بسعر التكلفة مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة ورسوم الواردات. وأيضاً تساوي الطلب النهائي (الاستهلاك، والاستثمار، والحكومة) زائداً الصادرات ناقصاً الواردات. وذلك كما هو موضح في نهاية الجدول.

ويبين جدول 7 البيانات المتوفرة عن عام 1999.

جدول 7
بيانات عام 1999

البيان	1999 بالألف دينار
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام	2,465,000
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	4,529,200
تكوين رأس المال الثابت	1,135,600
التغير بالمخزون	غير متوفر
صادرات السلع والخدمات	4,240,000
ناقصاً واردات السلع والخدمات	3,337,000
الناتج المحلي الإجمالي	9,032,800
إيرادات الحكومة من رسوم نقل الملكية	5,064
إيرادات الحكومة من رسوم الواردات	84,900
إيرادات الحكومة من النفط	2,254,352
إيرادات الحكومة من القطاع الخاص	450680
إيرادات الحكومة الأخرى	2689

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1999، وزارة التخطيط بدولة الكويت.

6-1 تقدير مصفوفة SAM لسنة 1999 وتحديثها:

قدرت مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية، كما أشرنا سابقاً، بطريقة RAS المعروفة. وعلى الرغم من مميزات هذه الطريقة، فإنها لا تخلو من بعض العيوب التي تحتم أحياناً الحاجة إلى التدخل اليدوي. فمثلاً عند محاولة إبقاء بعض البيانات في الخلايا الداخلية ثابتة دون تغيير، لم يتمكن البرنامج من الوصول إلى التوازن المنشود بين مجموع الصفوف والأعمدة. ولذا فعند تطبيق RAS، قام البرنامج بتغيير معظم المدخلات التي نريدها ثابتة دون تغيير. ومن ثم عمد الباحث إلى الآتي:

1 – بُنيت المصفوفة الأولية على أساس إدخال البيانات السابقة بخاناتها المناسبة. وإبقاء باقي الخانات صفرية.

2 – قدر باقي البيانات الناقصة من خلال الاستفادة من معاملات المصفوفة السابقة لعام 1995، وذلك بمعرفة مجموع العمود، كما ورد من بيانات الحسابات القومية.

3 – أُجريت التجربة اللازمة بطريقة RAS، ونتجت مصفوفة متوازنة، وبالطبع قام البرنامج بتغيير معظم المدخلات، ليتم التوازن، بما فيها الأرقام الواردة في الحسابات القومية.

4 – إعادة إدخال البيانات التي أريد تثبيتها مرة أخرى في خاناتها السابقة، مع إبقاء باقي البيانات كما هي.

5 – أجريت التعديلات اليدوية المناسبة، دون المساس بالمدخلات الأساسية الواردة في الحساب القومي. والفائدة من طريقة RAS أنها ساعدت على تقدير بيانات لم تكن واردة، مثل التغير بالمخزون، وتوزيع الادخار بين القطاعات المختلفة، مما وفر أرضية مناسبة لتقدير باقي المدخلات يدوياً، وهي طريقة مقبولة، خصوصاً إذا لم يكن التدخل كبيراً، ولم يؤثر بنسبة كبيرة في المتوقع.

6 – نتج مما سبق عدم توازن بين مجموع الإيرادات ومجموع الصادرات (مجموع كل من العمود والصف 9). ووُجد من المناسب أن نضيف الفرق بين المجموعين إلى حساب الواردات تجنباً لتغيير حساب الادخار الذي نفترض صحة البيان الوارد بشأنه في الحسابات القومية. وبما أن بيان الواردات المنشور في الحسابات القومية خاص بالواردات السلعية، بينما تشمل مصفوفة الحسابات الاجتماعية في صف الواردات التدفقات النقدية من العالم الخارجي، فإن من المقبول أن يكون إجمالي بند الواردات في المصفوفة مختلفاً عن قيمة الواردات السلعية.

وقلّل إجمالي الصف بإضافة الفرق (السالب) إلى مجموع الصف التاسع. ويمكن تفسير ذلك بوجود تدفقات من الخارج إلى داخل الكويت، أي إن الكويت تحصل من العالم الخارجي على تدفقات نقدية، ربما تكون عائدة لملكية عناصر إنتاج تعمل في الخارج ومملوكة لكويتيين.

والجدول (8) يبين مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدولة الكويت، المقدرة لعام 1999 بالألف دينار. وقد وُضع خط تحت البيانات التي نود تثبيتها، كما وردت من مصادر حسابات الدخل القومي في الجدول (7). علماً بأن مجموع الإنفاق النهائي الخاص (بالجدول 7)، قد قسم بين القطاع العائلي والقطاع الخاص في المصفوفة. وجاء التقسيم بناء على معاملات كل من القطاع العائلي والقطاع الخاص، المحسوبة من المصفوفة السابقة لعام 1995.

6-2 تطور مصفوفة SAM لسنة 1999:

عند مقارنة مصفوفة سنة 1999 المحدثة، مع مصفوفة 1995 يجب أن نلاحظ أن الأولى كلية والأخرى تفصيلية تشمل 34 صفاً وعموداً. فقد جمّعت قطاعات الإنتاج الثلاثة عشر في صف واحد هو السلع، أما عناصر القيمة المضافة الواردة في الصفوف من 14 إلى 25 فقد جمعت في صف عناصر الإنتاج. والاختلاف في حساب الاستهلاك يكمن في دمج حساب الكويتيين وغيرهم في القطاع العائلي بحساب واحد، وبقي كل من القطاعين الحكومي والخاص على حاله السابق، وبذلك فإن الإستهلاك النهائي أصبح يضم ثلاثة حسابات بدلاً من الأربعة السابقة. ودمج حسابا الادخار ليكونا المخزون الثابت في حساب واحد هو الحساب الرأسمالي، والعالم الخارجي بقي كما هو بين الجمارك والصادرات، والواردات. وبهذا تقلصت الصفوف والأعمدة من 34 إلى 10، في مصفوفة 1999 الكلية.

ولمقارنة أرقام المصفوفتين، جمعنا الأرقام السابقة في مصفوفة 1995، ووازناها بما في المصفوفة المحدثة. ولكن الصعوبة تكمن في أن أرقام سنة 1995 مقومة بالأسعار الثابتة، أما أرقام سنة 1999 فهي أرقام جارية، ولم تكن الأرقام الثابتة متوفرة من مصادرها الرسمية. ولم نشأ أن نخفض أرقام سنة 1999 على أساس أرقام سنة 1984، التي قيست بها أرقام سنة 1995 بسبب بعد سنة 1984 عن 1999 بشكل كبير. وحتى لا ندخل في تناقض مع الأرقام الرسمية لاحقاً – حيث إننا لا نعلم على وجه اليقين سنة الأساس التي يمكن أن تستعمل لتخفيض أرقام 1999 – أُبقيت أرقام سنة 1999 كما وردت رسمياً بالأسعار الجارية.

جدول 8

مصفوفة SAM الكلية لدولة الكويت 1999. ألف دينار

	السلع	عناصر الإنتاج	القطاع العائلي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	حساب رأسمال	التغير بالمخزون	جمارك	صادرات	المجموع	
السلع	3,597,373		787,477	2,455,000	5,759	1,135,600	1666621		4,240,000	13887830	المبيعات + الطلب المحلي
عناصر الإنتاج	8,286,054									8286054	القيمة المضافة
العائلي		5,184,367		82,400	43,423					5310190	الدخل العائلي
الحكومي		2,689	5,064		450,680			84,900	2,254,352	2797685	إيرادات حكومية
الخاص		2,801,433							285,256	3086689	الدخل الخاص
الادخار			3,315,792	490,614	924,802				3,595,608–	1135600	الادخار
التغير بالمخزون			234,925	230,329–	1,662,025					1,666,621	التغير بالمخزون
جمارك	84,900									84,900	
واردات	1,919,503	297,565,2	966,932,2							3,184,000	مدفوعات للخارج
المجموع	13,887,830	8,286,054	5,310,190	2,797,685	3,086,689	1,135,600	1666621	84,900	3,184,000	39439570	
	العرض الكلي	القيمة المضافة	الإنفاق العائلي	الإنفاق الحكومي	إنفاق القطاع الخاص	الاستثمار	التغير بالمخزون		المقبوضات من الخارج		

ولوحظت زيادة صف السلع في 1995 بنحو 5,6٪ عن سنة 1999، وكان النقص في سنة 1999 ربما يعود لضعف الاستهلاك المحلي بدرجة كبيرة نتيجة انخفاض الإنفاق العائلي بأكثر من 223٪ عن معدلات سنة 1995. وكذلك نتيجة انخفاض الإنفاق الخاص على السلع بما يعادل 12,798 مليون دينار. ولعل انخفاض عائدات النفط بنحو 27٪ من 3,114 مليون دينار في 1995 إلى 2,225 مليون دينار في سنة 1999، يفسر انخفاض التحويلات الحكومية للقطاع العائلي، وكذلك انخفاض عائدات القطاع العائلي من القطاع الخاص، المعتمد بدوره على الطلب العام بشكل كبير. هذان العاملان يشكلان السبب الرئيس في انخفاض دخل القطاعات، ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستهلاكي في سنة 1999.

وسجلت عائدات الحكومة من الجمارك في سنة 1999 معدلات أعلى منها في سنة 1995 بلغت 19٪. ويلاحظ أن نسبة التعرفة الجمركية لم تتغير بين السنتين، ولكن يلاحظ أيضاً أن التعرفة الجمركية متفاوتة بحسب نوع السلع، ولذا فإن التفسير الوحيد هو استيراد أنواع من السلع في سنة 1999 لها تعرفة جمركية أعلى. كذلك سجلت رسوم نقل الملكية ارتفاعاً في الميزانية العامة لسنة 1999. وتقدر هذه الرسوم بنحو 5,064 مليون دينار، دخلت خزينة الحكومة من القطاع العائلي. ونعتقد بأن ذلك يشمل جميع الرسوم المقررة على القطاع العائلي، من مثل إقامات خدم المنازل، والتأمين الصحي... إلخ. كذلك زادت الرسوم بسبب تنامي حركة القطاع العقاري للسكن الخاص، بعد أن أصبحت سنوات انتظار المناطق الحكومية السكنية طويلة نسبياً للمتزوجين حديثاً.

كانت الواردات والصادرات أقل في 1999 مقارنة بـ 1995، وسجل الميزان التجاري لسنة 1995 عجزاً بمقدار 33,755 مليون دينار، بينما سجل الميزان التجاري في سنة 1999 فائضاً ملحوظاً بنحو 1,565 مليون دينار. وهذا الفائض ربما يعود لسببين أولهما: الزيادة الملحوظة في أسعار النفط التي حدثت أواخر سنة 1999، وثانيهما: انخفاض فاتورة الواردات نتيجة تنامي الوعي بضرورة التقشف، وثمرة توقيف الهدر في القطاع العام. وهو البرنامج الذي بدئ بتنفيذه سنة 1997، بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

7 – الخاتمة:

إن عملية بناء مصفوفة للحسابات الاجتماعية يعد أمراً حيوياً لأغراض التنمية والتحليل واستشراف المستقبل الاقتصادي للدولة. وتعد مصفوفة الحسابات

الاجتماعية SAM، الأساس النظري والرياضي لبناء نماذج المحاكاة Simulations، المستخدمة في أغراض التنبؤ الرياضي.

ولا شك أن مشكلة توفر البيانات لبناء المصفوفة من أبرز المعوقات أمام بناء المصفوفة بشكل متسق وكامل. وتعد دولة الكويت من الدول التي قطعت شوطاً لابأس به في بناء مصفوفات المدخلات والمخرجات، على مستوى منطقة الخليج، إلا أن التطور الحادث في بناء المصفوفة لم يرق بعد إلى المستوى المرجو. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها قلة عدد المتخصصين المهتمين في بناء المصفوفات، على المستوى الرسمي، وبطء تدفق البيانات اللازمة لبناء تلك المصفوفات فضلاً عن عدم دقتها أو اتساقها كما يرجى.

وقد بنيت مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدولة الكويت سنة 1995. وفُصل فيها قطاع التعليم عن قطاع الخدمات الاجتماعية، كما فصّل التعليم إلى مراحله المختلفة، بدءاً من رياض الأطفال، ومروراً في المراحل العليا، ثم وصولاً إلى ديوان وزارة التربية.

ولوحظ كبر حجم فاتورة المرتبات وتعويضات العاملين بقطاع التعليم، مقارنة بباقي مكونات القيمة المضافة للقطاع، وهذا يعكس عدم التوسع في بناء البنية التحتية للقطاع في تلك السنة. كذلك كان حجم التكوين الرأسمالي منخفضاً في جانب الطلب النهائي للقطاع. وربما يرجع ذلك لسببين، أولهما: انخفاض العوائد البترولية في تلك السنوات، مما جعل فاتورة تعويضات العاملين تستهلك معظم الدخل العام، وثانيهما: الاستقرار النسبي للبنية التحتية لهذا القطاع مع عدم التوسع السكاني بدرجة كبيرة في تلك السنوات، مقارنة إلى الوضع قبل الغزو العراقي.

وارتبط قطاع التعليم وعديد من القطاعات الأخرى بعلاقات خلفية وأمامية. والعلاقات الأمامية التي يبينها متجه الصف (مبيعات القطاع للقطاعات الأخرى)، كانت أكبر ما تكون مع قطاع من خارج التعليم هي مع قطاع النفط، وذلك عن طريق تدريب الكوادر العاملة في هذا القطاع. وكانت هناك علاقة وثيقة أمامية من داخل القطاع بين ديوان الوزارة وباقي المراحل التعليمية. أما العلاقات الخلفية المتمثلة بمتجه العمود الذي يمثل مشتريات القطاع من القطاعات الأخرى، فكانت مع قطاع الكهرباء والماء والتشييد والبناء، ثم قطاع التجارة بما يزوده من لوازم سلعية مختلفة للقطاع، يليه قطاع التأمين، ثم النقل والمواصلات، وأخيراً القطاعات الأخرى. وكما توقعنا لم يكن هناك نصيب لقطاع النفط الخام من التشابك الخلفي مع قطاع التعليم.

وأخيراً فإننا نوصي بما يأتي:

1 – قيام وزارة التخطيط بتوفير البيانات اللازمة للباحثين الأكاديميين؛ لغرض المساعدة على إنشاء جداول المصفوفات المناسبة.

2 – زيادة عدد المتخصصين في بناء الجداول بوزارة التخطيط، والمساعدة على تأهيل كوادر وطنية تواكب التطور المناسب في هذا المجال.

3 – وضع منهج مناسب في جامعة الكويت لتخريج كوادر قادرة ومؤهلة لتعلم التطبيقات المختلفة لمصفوفات الحسابات القومية.

4 – يراعى في النشرات الخاصة بحسابات المدخلات والمخرجات أن تنشر وتبوب بشكل مقروء وواضح، ليتسنى للمهتمين الاستفادة منها، وبخاصة مع تطور الطباعة الحديثة.

5 – أن تقوم وزارة التخطيط بإنشاء جداول العلاقات التشابكية للقطاع العائلي، وكذلك للتدفقات المالية لباقي القطاعات، ليسهل بناء مصفوفات الحسابات الاجتماعية بشكل أكثر دقة.

الملحق:

حساب الإنتاجية الحدية:

على أساس دالة كوب دوغلاس للإنتاج Cobb-Douglas Function فيما يلي عرض للدالة وكيفية استخلاص الإنتاجية الحدية، ولتسهيل العرض أغفلت الأسعار، لتكون كالآتي:

$$Q = AL^{\alpha} K^{\beta} \text{ ...... } 6$$

take natural log imply

$$1n\ A + 1n^{a}\ L + \beta 1nK - 1nQ = 0 \text{ .....} 7$$

marginalproductsofLabour, is

$$\frac{dQ}{d^{-}} = - \frac{\partial F/\partial}{\partial F/\partial Q} \text{ .... } implicit - function\ log\ rules$$

$$= -[a/\ L \bullet\ Q^{-1}] = -\frac{\aleph Q}{L} \text{ .... } 8$$

حيث Q تمثل إجمالي المخرجات، A باروميتر مقياس لتكنولوجيا أو كفاءة الإنتاج مثلاً، و L تمثل العمالة، و K تمثل باقي العوامل (رأس المال مثلاً)، أما المعامل α فهي تعكس أثر تغير مشاركة العمل في الإنتاج، و β تعكس أثر تغير

مشاركة العوامل الأخرى في الإنتاج. والعلامة السالبة في المعادلة 8 تشير إلى أن منحنى السواء لأي قيمة موجبة من العمل وباقي العوامل سيكون سالب الميل. (ويمكن إضافة قيمة مالية لعناصر المدخلات، وكذلك لإجمالي الإنتاج على الصيغ للتحول إلى قيم مالية). والآن نحتاج إلى تحديد حجم العمالة أو الطلب على العمالة، ومنها نستنتج المعامل a. وبالرجوع للمعادلة 6 وبسبب اختلاف المعاملات يتضح أن مجموع المعاملات ليس بالضرورة أن يساوي واحداً. مما يعني أن نسبة مشاركة عامل الإنتاج من جملة عرض العامل ليست لها علاقة بالعوامل الأخرى:

$$L^{\alpha} = \frac{AK^{\beta}}{Q} = \ldots\ldots\ldots 9$$

then

$$L = \left(\frac{AK^{\beta}}{Q}\right)^{\alpha-1} \ldots\ldots\ldots 10$$

& from 7

$$\alpha = \frac{lnA + \beta lnK - lnQ}{lnL} \ldots. 11$$

المراجع:

جعفر عباس حاجي (1985). **مبادئ تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

جعفر عباس حاجي (1993). **التطبيقات العامة لجداول المستخدم والمنتج مع الإشارة لدولة الكويت**. الكويت: جامعة الكويت.

جعفر عباس حاجي (1993). **آثار الغزو العراقي على القطاعات الاقتصادية لدولة الكويت**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، مؤسسة عيسى حسين اليوسفي.

وزارة التربية (1995). **تكلفة الطالب للعام الدارسي 1994/1995**. دولة الكويت: وزارة التربية.

وزارة التخطيط (1995). **الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات 1995**. الكويت. قطاع الإحصاء والمعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء.

Al-Momen, A. (1997). Modeling and oil-exporting economy: Input-output and computable general equilibrium approachers to the United Arab Emirates economy Ph. D. Thesis submitted to the University of Nottingham.

Chulu, O., & Wobst, P. (2001) *A 1998 social accounting matrix for Malawi* U.S.A. Washington, D.C.: TMD Discussion Paper No. 69, Trade and Macroeconomics Division, International Food Policy Reaearch Institute. 20006.

Fontana, M., & Wobst, P. (2001). *A gendered 1993-94 social accounting matrix for Bangladesh,* U.S.A., Washington, D.C.: TMD Discussion Paper

No. 74, Trade and macroconomics division intemational Food Policy Research Institute. 20006.

Graham, P., & Roc, A. (1977). *Social accounting for development planning with special reference to Srilanka.* London: Cambridge University Press.

Haji, J. (1982). Comparative analysis of the GCC economies (1979-1980) linkage structure approach. Ph. D. Thesis, University of Manchester & Kuwait University 1988.

Khorshid, M. (April 1996). *An issue-oriented multi-sector economy-wide simulation model for Kuwait.* Kuwait: Planning Affairs Ddepartment, The ministry of planning.

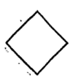
Khorshid, M. (September 1994). *A computer-based socio-economic development planning support system for Kuwait, structure, components, and requirements*, Kuwait.

Sherman, R., Cattaneo A. & El-Said M. (August 2000). *Undating and estimating a social accounting matrix using cross entropy methods.* U.S.A, Washington D.C.: TMD Discussion Paper No. 58, Trade and macroeconomics division international food policy research institute. 20006.

Sherman, R. & El-Said M. (Dec. 2000). *GAMS Code for estimating a social accounting matrix (SA..) using cross entropy (CE) methods.* U.S.A. Washington, D.C.: TMD Discussion Paper No. 64, Trade and macroeconomics division international food policy research institute. 20006.

قدم في: أغسطس 2001

أجيز في: أكتوبر 2002



مرتكزات الديموقراطية في الخطاب الناصري

جمال الشلبي*

ملخص: هل يمكن تحقيق ديموقراطية سياسية في العالم العربي دون القضاء على الظلم الاجتماعي القائم وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية؟ وهل يمكن إقامة هذه الديموقراطية بغياب «اقتصاد دولة» يأخذ بعين الاعتبار الملكية الفردية والتخطيط لبناء قطاع عام لصالح الأغلبية من الشعب؟ ربما كانت التجربة الناصرية من أبرز التجارب العربية الحديثة التي حاولت الإجابة عن هذا السؤال الصعب عبر نظريتها السياسية العامة، ولا سيما خطابها المنبثق من صاحب التجربة: الرئيس جمال عبدالناصر ونظامه السياسي الذي استمر من 1952 إلى 1970. ومن هنا تتبدى أهمية هذه الدراسة في محاولتها تفكيك مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري بوصفها تجربة عربية حديثة، وتعرف أجزائه الرئيسة المكونة له من خلال النص المكتوب والمنطوق عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها تجيء في عصر يتصارع فيه كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحت شعار العولمة.

المصطلحات الأساسية: الديموقراطية، الناصرية، الخطاب، الاشتراكية، اقتصاد الدولة، الصراع الطبقي، القطاع العام، الملكية العامة، الملكية الخاصة، العدالة الاجتماعية، رأس المال.

مقدمة:

أصبح مفهوم الديموقراطية من أكثر المفاهيم شيوعاً في الخطاب السياسي المعاصر، وبخاصة في نهاية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين. وأصبحت الغالبية العظمى من النظم السياسية – إن لم يكن جميعها – تُوصف أو تصف

* أستاذ مساعد في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجامعة الهاشمية، الأردن.

نفسها «بالدولة الديموقراطية». ومما ساعد على شيوع هذا المفهوم سقوط الأنظمة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أدى إلى هيمنة الفكر الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، من خلال التركيز على مفهوم الديموقراطية الذي يعد من أهم الأسس التي يقوم عليها نظامه السياسي.

وتعد الدول العربية من الدول المتأثرة بالمد الديموقراطي، أو ما يسمى في لغة الخطاب السياسي الحالي «بالتحول الديموقراطي» (جمال الشلبي، 8:2000). وهو المفهوم الذي يثير كثيراً من الجدل والنقاش حول النموذج الأمثل للديموقراطية، أو النموذج الأمثل لتطبيقها في المجتمعات العربية، لتتناسب وخصوصية هذه المجتمعات وظروفها الداخلية.

وهذا ما يقودنا إلى التساؤل حول بعض التجارب التي شهدها العالم العربي خلال الحقبة السابقة، حيث تبدو «تجربة» النظام الناصري التي حاولت طرح مفهوم خاص للديموقراطية، نموذجاً جيداً لدراستها ومعرفة المرتكزات والأسس النظرية العامة لهذا المفهوم، ولا سيما أنها كانت – وما زالت – تتهم بأنها تجربة غير ديموقراطية، على الأقل، من ناحية الممارسة العملية.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد المرتكزات والأسس النظرية العامة التي قام عليها مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري، من خلال تحليل مضمون هذا الخطاب، للفترة الممتدة من 23 تموز/ يوليو 1952 إلى 28 أيلول/سبتمبر 1970، حيث سنحاول الإجابة عن السؤال الآتي: ما المرتكزات أو الأسس التي تقوم عليها الديموقراطية في الخطاب الناصري؟

1 – تحديد المفاهيم:

قبل الرد على هذا التساؤل، وللوقوف على أرضية مشتركة من المفاهيم والمدلولات فإنه يتحتم علينا أن نحدد مفاهيمنا المستخدمة في هذه الدراسة: الخطاب، والديموقراطية، والخطاب الناصري، فعلى ذلك يعتمد الفهم اللاحق لأي تحليلات أو تفصيلات.

أولاً – الديموقراطية:

يمكن القول إن مفهوم الديموقراطية متعدد التعريفات والتصورات والدلالات، على الرغم من ادعاء معظم أصحاب النظم السياسية بأشكالها المختلفة، منذ اليونان الذين اخترعوا هذا المفهوم إلى الآن، بأنهم «ديموقراطيون». والغموض يتأتى إلى

هذا المفهوم من تأقلمه مع «الظروف والزمن»، وأن هذا التلون هو في الحقيقة نتيجة ترابط هذا المفهوم مع تطور الأرضية الثقافية الاقتصادية من جهة وانعكاسها على نفسية الفرد من جهة أخرى. فمثلاً اعتبرت الديموقراطية الإغريقية لدى كثيرين على أنها تمثل الديموقراطية الحقة، في حين أنها كانت تمثل «ديموقراطية ناقصة» لأنها كانت تمثل الطبقة الأرستقراطية مستبعدة من ذلك العبيد والأجانب والفقراء، إما لفقدانهم الحرية أو القوة الاقتصادية. وكرد فعل على هذه الديموقراطية جاءت الديموقراطية الكنسية لتركز على حرية الإنسان والمساواة، ولتسقط هي أيضاً بإشكالية الديموقراطية التي تعبر عن هيمنة طبقة واحدة هي طبقة «القساوسة والإقطاع» (سويم العزي، 1987: 85).

ولم تسلم الديموقراطية الليبرالية هي الأخرى من خصوصية «ديموقراطية الطبقة» فكما يقول كروفورد بورك ماكيفرسون «إن الديموقراطية الليبرالية أصبحت مقبولة فقط عندما اعتقد المنظرون الليبراليون بأنه ليس هناك خطر على الملكية ولا على وجود المجتمع الطبقي من انتشار فكرة الاقتراع العام والمساواة في التصويت». وقد ربط مفهوم الديموقراطية بوجود الحرية والاستقلالية (سويم العزي، 1987: 85).

وقد أثار مفهوما حرية الفرد واستقلاليته رد الفعل المتمثل في الدعوى القائلة: إنه بسبب تداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الدولية وانعكاسها على نفسية الفرد، أفقد هذا الإنسان استقلاله. وهي الحجة التي اعتمدتها كثير من الحركات التي تناهض المفهوم الغربي للديموقراطية، ولا سيما الاشتراكية والشمولية منها، ومن ثم فهي تؤكد أنها «الوحيدة القادرة على تحقيق استقلالية الفرد من خلال الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تكون محتوى الحرية» (سويم العزي، 1987: 84).

وعلى الرغم من هذا التداخل في المفاهيم سنشير إلى بعض التعاريف النظرية والإجرائية لوسم مفهوم الديموقراطية وتحديدها. فالديموقراطية بالمفهوم اليوناني تعني: «حكم الشعب بالشعب وللشعب» (Prèlot, 1961: 49). وتعرف الديموقراطية على أنها «أي نظام سياسي أو اجتماعي يعنى بالتقليل من شأن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تلك التي تنشأ بسبب عدم العدالة في توزيع الملكيات الخاصة. وهذا الشكل من أشكال الديموقراطية عرف بالديموقراطية الاقتصادية أو الاجتماعية» (Robert, et al., 1990: 5).

وتعرف الديموقراطية على أنها «نظام يمتلك المواطنون من خلاله تجاه السلطة الحق في المشاركة السياسية (أي التصويت Vote)، والحق في الاعتراض (أي حرية المعارضة liberté d'opposition)» (Guillien et al., 1990: 174). وهناك من يضفي على مفهوم الديموقراطية بعداً أشمل يتضمن الدولة والمجتمع، فيعرفها بأنها: «شكل من أشكال الدولة أو المجتمع تتكون فيه إرادة عامة، أو هي نظام اجتماعي يخلقه أولئك الذين يحكمهم هذا النظام وهم «الشعب». وفي هذا النظام تقوم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، وفق مبدأي المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم حياتهم العامة» (محمد فريد حجاب، 1992: 69). ويرى المفكر السوري برهان غليون (1996: 40) أن مفهوم الديموقراطية يتضمن ثلاثة مبادئ هي: التعددية التنظيمية والفكرية، والتداول السلمي للسلطة، وسيادة القانون.

ومهما يكن من اختلاف في التعريفات السابقة لمفهوم الديموقراطية، فإن ثمة مجموعة من الأسس النظرية والفكرية العامة التي يقوم عليها هذا المفهوم، وهي: مبدأ سيادة القانون، والتمييز بين السلطات المؤسسة والسلطات المؤسسية، ومبدأ السيادة الشعبية، ومبدأ التمثيل النيابي، ومبدأ الأغلبية (حامد ربيع، 1975: 60–68).

ولن تقوم هذه الدراسة بتبني مفهوم معين أو مسبق للديموقراطية في الخطاب الناصري، بل ستحاول «استنباط» مفهوم الديموقراطية الناصرية وأسسها ومرتكزاتها كما هي في هذا الخطاب، وليس كما هي ممارسة على أرض الواقع من قبل النظام السياسي القائم، وذلك بعد تحليل هذا المفهوم، ودراسة أبعاده المختلفة عبر الخطاب المنطوق والمنشور في الكتب والمقالات، ووسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً – مفهوم الخطاب الناصري:

من أجل الوصول إلى تعريف لمفهوم «الخطاب الناصري»، يجدر بنا، بداية، تعريف بعض المفاهيم المكونة والمكملة له؛ كمفهوم الخطاب بالمعنى المطلق ومفهوم الناصرية.

المفكر المغربي محمد عابد الجابري يعرف الخطاب بأنه «مجموعة من النصوص، والنص رسالة من الكاتب إلى القارئ». ويرى أيضاً بأنه «مقولة الكاتب أو أقاويله، وهو بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر مصوغة في بناء استدلالي، أي على شكل مقدمات ونتائج، أو استعمال لمفاهيم وإقامة علاقات معينة بينها» (محمد عابد

الجابري، 1992: 10). ويعكس الخطاب «تصوراً للإنسان والمجتمع والوجود» (المنصف وناس، 1992: 7). كما يُمكن أن يعرف الخطاب على أنه «مجموعة الأفكار والمواقف والمفاهيم الواردة في النصوص». ويمكن «تتبع الخطاب من خلال أخذ نماذج من النصوص الواردة في هذا الخطاب وتحليلها» (المنصف وناس، 1992: 12). فدراسة خطاب ما تتم بشرح الكتابات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أو نماذج منها وتفسيرها وتحليلها.

ويمكن القول، بناء على التعريفات السابقة، إن مفهوم الخطاب يرتكز على عدة أسس فكرية أهمها: أن الخطاب هو نص مكتوب، أو منطوق، أو مصرح به، وأن النص يتضمن مجموعة من الأفكار والمفاهيم حول قضايا محددة. وإذا كان النص سياسياً، فإنه يعبر عن مجموعة الأحكام السياسية لمن صدر عنه الخطاب. وأن هذه الأفكار والمفاهيم تعبر عن مواقف صاحب الخطاب وتصوراته أو نظرياته. ويمكن اعتبار العلم بأنه يمثل (خطاباً) ولكنه «خطاب منظم منصب على الواقع، أي أن مضمونه «متناسق داخلياً»، وهذا ما يميزه عن الخطابات الأخرى، ولا سيما الخطاب السياسي الذي يتساهل، بلا مبالاة، مع التناقضات والتعارضات التي تحتويه» .(Denquin, 1985: 17)

وفيما يتعلق بالناصرية فقد ورد عديد من التعريفات لمفهومها، وهي في معظمها وردت لمفكرين ناصريين، ومنها أنها «مذهب سياسي جاء نتاجاً لمجموعة المعالم والقيم الفكرية ومحصلاتها التطبيقية التي أرسى دعائمها النظرية، وقاد تجربتها العملية جمال عبدالناصر عبر 18 عاماً» (كمال أحمد، 1986: 5). ويرى جمال سليم أن الناصرية «نشأت في الأصل كحركة تحرر وطني بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وخاضت الناصرية معاركها الأولى تحت هذا الشعار، وهذا ما أكسبها قوة دفع نحو الأبعاد الاجتماعية التي بدأت بالتمصير، ثم بالتأميم، مما مهد طريق ثورة يوليو نحو بناء الاشتراكية» (جمال سليم، 1986: 19).

وهكذا، فإن الخطاب الناصري، يعني كل ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر أو صرح به، أو ما تعلق بأثره المكتوب الصادر في فترة حكمه، الممتدة من 23 تموز/ يوليو 1952 إلى وفاته في 28 أيلول/ سبتمبر 1970. وبشكل أكثر تحديداً، فإن عينة الدراسة ستكون: الخطب الخاصة بعبدالناصر، وكتاب «فلسفة الثورة» الذي صدر عام 1954، و«الميثاق» لعام 1962 (لأنه يعكس بشكل كبير وعميق فلسفة قائد النظام، أي عبدالناصر)، وبيان 30 مارس 1968.

وحتى لا تظهر الدراسة بأنها تقدم مادة نصوص وخطابات «جامدة»، سنقوم بالاستعانة ببعض المفكرين والباحثين في الشأن الناصري، لتفسير نص ما أو التعليق عليه، وربما إظهار بعض التناقض بين الخطاب المعلن والممارسة على أرض الواقع. وكل هذا سيعطي نوعاً من المقارنة المطلوبة والمستساغة لفهم هذا الخطاب السياسي المعاصر.

2 - مقترب الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى أداة «تحليل المضمون»، الذي نعتقد بأنه أكثر الأدوات ملاءمة لتحقيق هدف الدراسة، وبخاصة أنه يعزى إلى هذه المنهجية مهمة إبراز «النموذج المرجعي» modèle de base، أي مجموعة القواعد والبناءات العقلية التي تسمح بإنتاج خطاب سياسي متناسق ومتناغم» (Ansart, 1977: 69).

ولعل «التحليل الغرضي» باعتباره أحد أساليب تحليل المضمون هو الأسلوب الأقرب لغايات الدراسة. وحتى نستطيع أن نفهم وندرك هذا المقترب يجب التمييز بين مفهومين متشابهين إلى حد كبير هما: «الوصف الغرضي» و«التحليل الغرضي». فالأول شائع في القراءات التقليدية لفكر عبدالناصر، وهو لا يمس ترتيب الموضوعات أو تسلسلها الوارد في النص أو النصوص التي يعمل عليها (هنا خطاب عبدالناصر)، فيخضع الباحث موضوع بحثه للترتيب الموجود في هذه النصوص، ولا يحدد مسبقاً أغراضاً ينوي البحث عنها، فيكتفي بقراءة النصوص ويصف ما جاء فيها من أغراض عن طريق الاستشهاد ببعض المقاطع المختارة. كما أن عدم توافر قاعدة معرفية مقبولة فيما يتعلق «باختيار النصوص» Choix de textes، يجعل مفسر هذه النصوص يحاول باستمرار اختيار فقرات تتطابق مع تفسيره وتحليله، وإهمال تلك الفقرات التي قد تناقض طروحاته، «مما يفتح المجال واسعاً لسوء النية السياسية والتفسيرات التحزبية التي تستطيع أن تجعل من ماركس مرة منظراً ومحرراً للطبقات المستغلة ومرة أخرى صاحب أيديولوجية الدولة الشمولية (أو الكلية)، وتجعل من بوكنين[1] مخترع الفوضوية على أنه رجل محافظ» (Ansart, 1977: 68).

(1) ميخائيل الكسندروفيتش بوكنين Bakounine من ثوار روسيا، ولد عام 1814 وتوفي في بيرن 1876. وشارك في ثورة باريس عام 1848، وثورة براغ. عضو في الأممية الدولية الأولى من 1868 إلى 1872، وفيها اعترض على ماركس، واعتبر منظر المذهب الفوضوي.

أما الثاني، فيتميز عن «الوصف الغرضي» بكون التحليل عملية مركبة خاضعة لترتيب يحدده الباحث بحسب موضوع بحثه، وليس بحسب ترتيب الموضوعات الواردة في النص أو تسلسلها.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب التحليل الغرضي، إلى جانب أسلوب الوصف الغرضي، من الأساليب الغالب اتباعها في تحليل الفكر الناصري. ومن أمثلته: كتاب أحمد صدقي الدجاني «عبدالناصر والثورة العربية» الذي يشكل – برأي مارلين نصر – أفضل نموذج لأسلوب التحليل الغرضي. والمثال الثاني، مقالة بعنوان «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو» يقتصر كاتبها أحمد حمروش على إثبات غرض واحد يفصله في نقطتين: ظهور فكرة القومية العربية عند عبدالناصر في كتبه وخطاباته، والإيمان بها والبقاء عليها على الرغم من الانفصال (مارلين نصر، 1981: 31–32).

إن مقترب «التحليل الغرضي» الذي تستند إليه هذه الدراسة يقوم على أساس تحديد مفهوم الديموقراطية والركائز التي يقوم عليها الخطاب الناصري بالاستشهاد الحرفي بالنصوص التي سيكون مصدرها كل ما قاله الرئيس عبدالناصر، أو كتبه أو صرح به، أو ما يتعلق بآثاره المكتوبة. بالإضافة إلى تفسير هذه النصوص والتعليق عليها.

وتحاول هذه الدراسة التغلب على بعض الانتقادات التي أوردتها مارلين نصر أو بيير انسار Pierre Ansart في كتابه «أيديولوجيات وصراعات وسلطة» على أسلوب التحليل الغرضي، من مثل تجنب القراءة الانتقائية للنصوص المدروسة، وعدم التعامل مع النصوص كمادة خام. إذ سيجمع أكبر قدر ممكن من النصوص المتعلقة بالموضوع. ولن نكتفي بالاستشهاد ببعض النصوص، وإنما سنمتد إلى شرحها وتفسيرها والتعليق عليها قدر الإمكان.

وبداية لا بد من التذكير أن ثورة 23 يوليو جعلت إقامة الحياة الديموقراطية المبدأ السادس من مبادئ الثورة، وتأتي بعد القضاء على الاستعمار وأعوانه، والإقطاع، وإقامة العدالة الاجتماعية (أحمد يوسف أحمد، 1996: 43). ويسوغ عبدالناصر هذا الترتيب قائلاً: «ومنذ قيام الثورة عبأنا جهودنا وركزنا نشاطنا في سبيل تهيئة الجو الصالح لقيام حياة ديموقراطية تسودها العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 61).

وهكذا يتضح لنا أن عبدالناصر كان يرى أن هناك متطلبات اجتماعية

واقتصادية لا بد أن تتحقق، جنباً إلى جنب، مع المرتكزات السياسية حتى تتحقق «الديمقراطية السليمة» المنشودة. وسنلقي فيما يأتي الضوء على المرتكزات النظرية العامة الثلاثة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتضمنها الخطاب الناصري في رؤيته للديموقراطية.

أولاً - الركيزة الاجتماعية:

تعد الركيزة الاجتماعية، من أهم الركائز في الفكر الناصري وخطابه، فهي تمثل حجر الأساس الضروري الذي تقوم عليه - ومن خلاله - الركيزتان الأخريان الاقتصادية والسياسية، لبناء المجتمع الاشتراكي القائم على العدل، والمساواة، والحرية. ومن هنا سنحلل هذه الركيزة إلى جزيئاتها الرئيسة المهمة المتمثلة بقضيتي: إزالة الفوارق الطبقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

1 - إزالة الفوارق الطبقية:

يرى الخطاب الناصري أن أحد مساوئ النظام السابق لثورة 1952، وجود الظلم الاجتماعي الناتج من التفاوت الطبقي الحاد داخل المجتمع المصري، مما أسفر عن سيادة طبقة قليلة العدد على بقية الطبقات وتمتعها بامتيازات كبيرة. ومن أجل ذلك، كان هدف الثورة، كما أوضح الخطاب، إعادة التوازن الطبقي للمجتمع، ليتم تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقود، بدورها، إلى العدالة السياسية أو الديموقراطية السياسية.

وقد عبر عبدالناصر منذ بداية الثورة عن هذا التصور وعن هذا الاقتناع في خطاب له ألقي بمناسبة افتتاح مركز هيئة التحرير في شبين الكوم عام 1953 قائلاً: «لقد ورثنا طبقة من الحكام والأشراف ترفعوا عن الشعب، وانقسمت البلاد إلى فئتين، كل منهما تكره الأخرى وهما من طينة واحدة: معسكر العبيد وطائفة الأسياد» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 34).

ولا بد أن تؤدي سيطرة الطبقة الواحدة، بحسب الخطاب الناصري، إلى الصراع بين الطبقات، لأن الطبقة المسيطرة تسعى دائماً للحفاظ على أوضاعها القائمة بشتى السبل، في حين لا بد للطبقات الأخرى من تغيير هذا الواقع، وصولاً إلى حقوقها. ولهذا السبب فقد أعلن عبدالناصر في خطاب له في 17 حزيران/يونيو 1953، أي بعد مضي أقل من عام على الثورة: أن «سياسة العهد الجديد تقوم على أساس تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 71).

وعاد عبدالناصر، فيما بعد، للإشارة إلى هذا الواقع بوضوح وتفصيل أكثر، مبدياً في الوقت ذاته الحل أو المنهج الذي ينبغي تبنيه للقضاء على ظاهرة التفاوت الطبقي أو الصراع الطبقي قائلاً: «أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى، ولا نجامل أحداً، ولا نقبل رشوة كما كانوا يصنعون في الماضي، وإلا كنا خائنين للمبادئ التي قامت عليها رسالة الثورة. سنكون حكاماً بين الجميع ننصف صاحب العمل وننصف الفلاح وصاحب الأرض ونعمل لإيجاد تعاون قوي بين هذه الفئات جميعاً، حرية للجميع، ومساواة للجميع، وعدل للجميع» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 187).

إن رؤية عبدالناصر في حتمية الصراع الطبقي في المجتمع لا تبتعد كثيراً عن رؤية كارل ماركس «الذي كان يرى أن التعارض بين الموظفين وأرباب العمل، وبين العمال ومالكي وسائل الإنتاج أمر حتمي، وأن كل طرف من هؤلاء يشكل طبقة، والصراع بين هذه الطبقات هو الطاقة الدافعة لحركة التاريخ، وأخيراً للثورة الاشتراكية» (Birnbaum & Chazel, 1978: 105).

ولهذا فإن الميثاق الناصري يؤكد، من جهته، أن «الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله، وإنما يبقى حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» (الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، د. ت: 44).

ويقوم «الحل الناصري» المتمثل في تذويب الفوارق بين الطبقات – كما يذهب الميثاق – «على إزالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم، ولا يمكن أن يتحقق تذويب الفوارق مرة واحدة، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديموقراطية السليمة بين يوم وليلة. ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال، يوفر إمكانية السعي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً» (الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي، د. ت: 80).

ويرى أحد الكتاب الناصريين، أن الصراع الطبقي، ليس أسلوباً ديموقراطياً ولا يؤدي إلى الديموقراطية – من وجهة نظر الناصرية – لأن الديموقراطية هي «سلطة مجموع الشعب وسيادته»، وينتقل من الصراع الطبقي الحتمي والطبيعي إلى الديموقراطية، بتدخل الدولة عن طريق التشريع والتخطيط والقيادة، وذلك على

محورين: الأول: إسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة بإسقاط تحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، ويكون إسقاطها بتجريدها من جميع أسلحتها. والثاني: بحل الصراع الحتمي بين قوى الشعب، بعد إسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة، ونزع الصفة الطبقية عن الأخرى بتذويب الفوارق بينها (عصمت سيف الدولة، 1983: 63).

ومن هنا، فإن الخطاب الناصري يرى وجود قطبين أساسيين في الصراع الطبقي القائم. فهناك من يَستغل، ويتمثل في الإقطاع ورأس المال المستغل، وهناك من يُستغل، ويتمثل ببقية أفراد الشعب. وهذان القطبان يمثلان طرفي العملية أو المعادلة الاجتماعية التي جاء النظام الناصري لمحاولة تعديلها، أو على الأقل، العمل على توازنها.

ويحدد الخطاب الناصري بوضوح الفئات الشعبية والاجتماعية التي يجب أن يعمل النظام لصالحها لرفع شأنها وتقويتها، وتتمثل، كما يذكر الميثاق، «بقوى الشعب العاملة»، والمحددة في الفلاحين، والعمال، والمثقفين، والجنود، والرأسمالية الوطنية أيضاً، حيث اعتبر الميثاق هذا التحالف من «قوى الشعب العاملة» هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل (الميثاق، 1962: 45).

ويلاحظ هنا أن تعبير «قوى الشعب العاملة» يقابل تعبير الطبقة العاملة – أو الكادحة – في الخطاب البعثي، عند استخدام هذا المفهوم بالمعنى الواسع، متلائماً بذلك مع المفاهيم الماركسية المستخدمة لوصف هذه الفئة من المجتمع. ويلاحظ أيضاً، أن الفلاحين يأتون دائماً قبل العمال في الخطاب الناصري، ففي خطاب لعبد الناصر أمام عمال دمياط في 10 نيسان/أبريل 1953 يؤكد هذا التصور بالقول: «فقد قامت الثورة لتدافع عن حقوق الفلاح والعامل، وقامت لتوزيع ثروة الأرض في مصر على أهل مصر بالعدل» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 51)، وذلك على الرغم من النظرة الاستعلائية للخطاب الناصري لهذه الفئة (عبدالله إمام، 1971: 223)، فالخطاب الناصري ينظر إليهم على أن رؤيتهم للسياسة محدودة، وأن خبرتهم بشؤون السياسة والحكم قليلة كذلك، كما أن طبيعة التخلف الذي تعيشه القرية عموماً تفرض عليها عزلة، وقيماً وأفكاراً قد تبعد بهم عن الرؤية الناضجة في المسائل السياسية بالذات (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 140).

ولم يستبعد الخطاب الناصري «الرأسمالية الوطنية»، التي لم ترتبط

بالاستعمار أو تتعاون معه، بل أوجد لها مجالاً واسعاً للانتعاش في عمليات التنمية، ومكنها من أن تجد في دعم الاستقلال حماية لها باعتبارها صناعة وطنية، إضافة إلى أنها لم تستبعد من الاضطلاع بدور في الاتحاد القومي، هي وفئات عديدة من المهنيين والمثقفين الذين ترتبط مصالحهم ارتباطاً مباشراً بخطط التنمية والتصنيع (عبدالله إمام، 1971: 292). وقد جاء الميثاق ليفرق بين «(الرأسمالية الوطنية) التي اعتبرت جزءاً من تحالف قوى الشعب العاملة من ناحية، ورأس المال المستغل الذي اعتبر من التحالف المضاد الذي يجب أن يسقط» (الميثاق، 1962: 45).

ويعد الخطاب الناصري الاستعمار «حليف الرجعية الطبيعي»، فيشير الميثاق إلى أن «الرجعية تملك وسائل المقاومة، وتملك سلطة الدولة، فإذا انتزعت منها اتجهت إلى سلطة المال، فإذا انتزعت منها اتجهت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار. إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح المجموع الشعبي بحكم احتكارها لثروته» (الميثاق، 1962: 45). وما يلاحظ هنا أن الخطاب الناصري استخدم مصطلح «الرجعية» دون تحديد معناه وهويته، ولكن يبدو أن المستهدف كان هو الإقطاع والرأسمالية المستغلة. ولهذا السبب أكد الميثاق «ضرورة سقوط تحالف الإقطاع مع رأس المال»، وهاجم ديموقراطيته التي اعتبرها «ديموقراطية الرجعية» (الميثاق، 1962: 45).

ويمكن إجمال الموقف الناصري تجاه قضية الصراع الطبقي المعبر عنه من خلال الخطاب بأشكاله المختلفة والمتعددة بثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الممتدة من 1952–1956 ولم يكن يعترف عبدالناصر بالصراع أو وجوده، فقد اعتبر في إحدى خطبه في 19 تموز/يوليو 1952: أن «حكومة الثورة هي حكومة الأمة بطبقاتها جميعاً (..) هي حكومة تنظر إلى مصر كأسرة كبيرة، يعمل كل من فيها لصالحها الأكبر وخيرها المشترك» (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 157).

ومما يلفت الانتباه، أن الثورة التي رفعت مبكراً شعار العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعي بقي شعارها في مجمله إصلاحياً لما هو كائن، وليس تغييراً جذرياً وكلياً للوضع القائم، وهذا ما يعكسه الثالوث المقدس للثورة الذي كرره عبدالناصر في كنيسة الأقباط بالمنصورة في 19 نيسان/أبريل 1953 «الاتحاد، النظام، العمل» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 45).

– **المرحلة الثانية:** وتمتد من 1956–1961 وهي مرحلة الدعوة لإقامة «مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاجتماعي» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 428). وقد تجاهلت هذه المرحلة مشكلة الصراع الطبقي، وإن أشير إلى عدم السماح لرأس المال الفردي بالسيطرة أو الاستغلال، وإلى «إقامة عدالة اجتماعية تقل في ظلالها الفوارق بين الطبقات، وتتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المواطنين» (عبدالله إمام: 1971)، ولم تستبعد أي من الطبقات من عضوية «الاتحاد القومي» الذي خلف «هيئة التحرير».

– **المرحلة الأخيرة:** بدأت مع نشر الميثاق ومشروعه عام 1962، حيث اعترف رسمياً بالصراع الطبقي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، «وإنما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» (الميثاق، 1962: 44). وهذا ما جعل الميثاق يشير إلى أن «ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك، هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن امتيازاتها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير» (الميثاق، 1962: 45).

والحقيقة أن عبدالناصر في دعوته «لتذويب الفوارق بين الطبقات» يميز بين معنى هذا المفهوم والفوارق بين الأشخاص أو الفوارق الفردية، التي يرى أنها من الأمور الطبيعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا ما جعله يقول في هذا الشأن: «عندما أقول تذويب الفوارق بين الطبقات أعني أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التي تمثل تحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل يجب أن تسقط، ويجب أن يكون هناك فرصة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، يجب أن ينتهي عهد الطبقة السائدة، والشعب كله في هذا يمثل طبقة واحدة، طبقة واحدة يعني عدم وجود مستغل وإقطاعي، ورأس مالي مستغل مستبد، ولا يوجد العبيد الذين يعملون في الأرض ويأخذون كفايتهم من الطعام فقط» (مجموعة خطب الرئيس جمال عبدالناصر وتصريحاته وبياناته، من 1962–1964، د. ت: 39).

ويضيف عبدالناصر «عندما أقول تذويب الفوارق بين الطبقات لا أعني تذويب الفوارق بين الأفراد؛ لأن كل فرد له خواصه الأخلاقية وخواصه العملية وخواصه من ناحية المهارة في عمله أو من ناحية التجارب التي أخذها في عمله» (مجموعة خطب الرئيس جمال عبدالناصر وتصريحاته وبياناته من 1962–1964، د. ت: 38).

2 – تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية – وفقاً لوجهة نظر الخطاب الناصري – يتم من خلال تحرر الإنسان المصري من الاستغلال بكل صوره وأشكاله، ومن خلال تكافؤ الفرص بين كل المواطنين، ومن خلال ضمان مجموعة من الحقوق الأساسية للشعب، ولا يتحقق كل ذلك إلا عبر تطبيق «الاشتراكية».

وقد عرف عبدالناصر «الاشتراكية» بالقول إنها «عبارة عن نواح سلبية ونواح إيجابية. النواحي السلبية تتمثل في القضاء على آثار الماضي البغيض، والنواحي الإيجابية تتمثل في البناء للمستقبل الذي ينشده كل فرد فيكم، فالاشتراكية هي القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، والقضاء على الاستغلال في الداخل أو في الخارج. والاشتراكية في معناها الإيجابي هي إقامة اقتصاد وطني، ثم العمل على تنمية هذا الاقتصاد، ثم تطوير هذا الاقتصاد ليواجه حاجات المجتمع والعمل على إقامة عدالة اجتماعية» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 288).

وقد عرّف الميثاق، فيما بعد، الاشتراكية بأنها «إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص» (الميثاق، 1962: 35)، مؤكداً في الوقت نفسه أن الاشتراكية هي «وسيلة وغاية»، وأنها يجب أن تمر عبر مرحلة التحرر الاجتماعي: «إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية، إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية، وذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، وإنما يتطلب توسيع قاعدة هذه الثروة» (الميثاق، 1962: 50). وقد حدد الميثاق الحقوق الأساسية لكل مواطن فيما يأتي:

1 – حق كل مواطن في الرعاية الصحية، بحيث لا تصبح هذه الرعاية مجرد سلعة تباع وتشترى، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادي، ولا بد أن تكون في متناول كل مواطن.

2 – حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه.

3 – حق كل مواطن في عمل ما يتناسب مع كفايته واستعداده، ومع العلم الذي يحصل عليه، ومن المحتم في هذا المجال أن تكون هناك فروق.

4 – حد أدنى للأجور يكفله القانون.

5 – توسيع الضمانات ضد الشيخوخة والمرض بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا أدوارهم في النضال الوطني (الميثاق، 1962: 76).

وهكذا يُظهر الخطاب الناصري التداخل والترابط بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وإن كان يعطي الأولوية للأولى على حساب الثانية. وقد عبر عبدالناصر عن هذا الرأي في كلمة ألقيت بمناسبة وضع حجر الأساس لمصنع المعونة في 18 تموز/يوليو 1965 بالقول: «ونحن حينما ننادي بأن هذه الثورة قامت لتخلصنا من الاستبداد السياسي، فإنما نعني أنها قامت أيضاً لتحقق بين ربوع هذا الوطن العدالة الاجتماعية.. فهذه الثورة يجب أن تكون ثورة بناء» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 128). وعاد الميثاق ليؤكد أن «الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية، فالمواطن لايمكن أن تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

1 – أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.

2 – أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.

3 – أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته».

وبذلك يستطيع المواطن – كما يؤكد الميثاق – امتلاك حريته السياسية، «ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها» (الميثاق، 1962: 44).

ويؤكد الرئيس جمال عبدالناصر في كتابه «فلسفة الثورة» الذي نشره في عام 1954 قضية الترابط بين تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والديموقراطية السياسية قائلاً: «ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو ممن أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يكون الأمر فيها إلى ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. لقد سبقنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشهما معاً، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا أن تعيش الثورتان معاً في وقت واحد» (جمال عبدالناصر، د. ت: 25).

ولضمان الحقوق الأساسية للمواطن وتحقيق المساواة، يطرح الخطاب الناصري قضية تحديد الملكية ولا سيما في مجال ملكية الأراضي الزراعية. فبدأت الثورة في عملية القضاء على الإقطاع، بتحديد حد أعلى لملكية الأراضي الزراعية، وتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين، وهو المشروع السياسي – الاقتصادي الذي

يستهدف إجراء تغيير جذري في البنية التحتية للمجتمع المصري، وقد أطلق على هذا المشروع «الإصلاح الزراعي». يقول عبدالناصر في خطاب له ألقي في حفل توزيع الأراضي على الفلاحين في بلتاج عام 1954 حول هذا الموضوع: «والثورة تعلم أنه لن تكون هناك حرية إذا ظل الفلاح مقيداً في حريته السياسية، وإذا ظل مستغلاً استغلالاً كاملاً تحت اسم الإقطاع وتحت اسم الملكية. وبدأنا تحديد الملكية لكي نتحرر جميعاً، خلقنا الله أحراراً، ويجب أن نعيش أحراراً، ويجب أن يدافع كل فرد منا عن حريته ويحرص عليها. ونحن حين نوزع الأرض اليوم، إنما نبني بناء ثابت الأساس في سبيل الحرية، الحرية الحقيقية والحياة الكاملة، لا في سبيل الحرية الزائفة أو الحرية المخادعة، فحين نوزع الأرض اليوم نحرركم جميعاً، نحرر الأرض والفلاح ونحرر الوطن» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 194).

إن ما يزعج عبدالناصر – كما يظهر جلياً عبر خطابه – هو أن الإقطاع لا يؤدي إلى استغلال الفلاحين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى التحكم في الدولة وتوجيه سياستها. ولذا لا يتردد في خطاب له في 19 نيسان/أبريل 1954 أمام وفود الفلاحين والعمال بكفر الدوار في مهاجمة الإقطاع، وتسويغ سياسة الإصلاح الزراعي قائلاً: «إن هذا التحديد خلصنا من الإقطاع الذي استمر سنين طويلة، وإنه يعبر عن معنيين أساسيين: الأول هو الحرية السياسية، والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي. فقد كانت الأرض التي يملكها الإقطاع، والتي يعمل فيها الفلاح هي العامل الأول الذي كان يستغل دائماً في التوجيه السياسي (...)، وكانت النتيجة تحكم الإقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 185).

إن هذا التصور الناصري لعلاقة الإقطاع بالدولة، يعكس في حقيقة الأمر تأثر الخطاب الناصري بالخطاب الاشتراكي الماركسي، الذي يرى في الدولة أداة قهر وقمع، وجهازاً سياسياً في خدمة طبقة اقتصادية رأسمالية تملك أدوات الإنتاج ووسائله.

وبالإضافة إلى التوجه للقضاء على الإقطاع ورأس المال المستغل، فقد توجه إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل ومنع استغلاله. فاتجهت الثورة – كما يقول عبدالناصر في خطاب ألقي في هيئة تحرير الدرب الأحمر بالقاهرة في 9 أيار/مايو 1954 إلى: «تحرير العامل من سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يسيطرون على الحكومات، فقد كان هؤلاء يرشون الحكام ليتمكنوا من الاستبداد

بالعمال والمستهلكين أيضاً، ومن ثم شعرت الحكومة بأن من واجبها ألا يطغى صاحب العمل على العمال، فنظمت العلاقة بينهما على هذا الأساس» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 199).

«إن هذه الاشتراكية دون صراع الطبقات، التي سعى إليها عبدالناصر، والتي تطابقت مع زيادة دور الدولة لصالح «الشعب»، تمثل التعبير الأيديولوجي لرؤية الطبقة البرجوازية للدولة» (Hussein, 1971: 169).

ثانياً – الركيزة الاقتصادية:

يرى الخطاب الناصري أن هناك خللاً واضحاً في الميدان الاقتصادي المصري في ظل العهد السابق للثورة، والسبب في ذلك – كما يؤكد هذا الخطاب – يعود إلى سيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل للاقتصاد، مما خلق نوعاً من عدم التساوي والتوازن في النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، ولهذا يتبنى الخطاب الناصري الرؤية الماركسية التي ترى في النظام السياسي انعكاساً لطبيعة القوى الاقتصادية الموجودة على أرض الواقع.

فقد نص الميثاق على أن: «من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الاقتصادية، فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان، فمن المحقق أن الحرية السياسية في ذلك البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع، وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل» (الميثاق، 1962: 39).

وبناء على هذا التصور وهذا التفسير، وللخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم الموروث عن النظام الملكي السابق لثورة 1952، ومن أجل بناء اقتصاد مصري قوي.وكفؤ، وجد عبدالناصر أن التنظيم الاقتصادي السليم، يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس والمعايير الفكرية والسياسية المتمثلة في بعدين: الأول يتعلق بمفهوم الملكية الخاصة، والثاني يتعلق بالتخطيط ودور القطاع العام.

1 – الملكية الخاصة:

يتخذ الخطاب الناصري موقفاً وسطاً من الملكية الخاصة أولاً، وفي تغيير الموقف صوب مزيد من القيود على هذا النوع من الملكية ثانياً (محمد صفي الدين خربوش، 1989، 165). وهذا ما أوضحه عبدالناصر في المؤتمر الأول للغرف

التجارية في القاهرة في 30 كانون الثاني/يناير 1956: «إن الاقتصاد القومي إذا سار في الطريق القومي الصحيح، فلا بد أن يحقق زيادة في الدخل، ولهذا عنيت الثورة ما عنيت بأن يكون الاقتصاد الفردي متحرراً» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 245). وعاد عبدالناصر ليؤكد في نفس المؤتمر وضع المصلحة العامة للعمل الفردي موضحاً أن: «رأس المال الفردي حر في حدود المصلحة العامة للشعب، وهذا هو طريقنا لبناء الوطن».

ويحدد الميثاق، من جانبه، موقفه من الملكية الخاصة بتأكيد أن أسس التنظيم الاقتصادي هي إعادة توزيع الثروة، وتوسيع قاعدتها، وتجميع المدخرات، ثم وضع خطة شاملة للإنتاج، وسيطرة على وسائل الإنتاج وخلق قطاع عام قادر يستطيع أن يقود التقدم والرفاهية الاجتماعية مع وجود قطاع خاص يشارك في تطبيق الخطة دون استغلال أو أي نزعات متطرفة جامحة (الميثاق، 1962: 52).

ووفقاً للخطاب الناصري، فإن بناء الاقتصاد المصري يتطلب السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسة في البلاد، بحيث تنتقل ملكية هذه الوسائل من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب، ولا يتطلب هذا – تبعاً لذلك الخطاب – تأميم كل وسائل الإنتاج، أو إلغاء الملكية الفردية أو الخاصة، أو المس ببعض الحقوق الشرعية كالإرث، وإنما – كما يؤكد الميثاق – «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج». ويمكن الوصول إلى ذلك بطريقتين:

«1 – خلق قطاع عام قادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسة في خطة التنمية.

2 – وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال، على أن تكون رقابة الشعب للقطاعين مسيطرة عليهما معاً» (الميثاق، 1962: 53).

وقد حدد الميثاق ما ينبغي أن يكون ملكاً عاماً للشعب، حيث نصّ على أن تكون الهياكل الرئيسة لعملية الإنتاج في إطار الملكية العامة للشعب. وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال، فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام وفي ظله. وقد اعتبر محمد حسنين هيكل، أحد الكتاب المقربين من عبدالناصر، أن الموقف من الملكية هو أحد الفروق المهمة بين الاشتراكية العربية – أو التطبيق العربي للاشتراكية – والاشتراكية الماركسية.

فالاشتراكية العربية لا تعتبر أن كل مالك مستغل، فهي تفرق بين نوعين من الملكية، الملكية الأولى هي: الملكية التي تمثل العمل، والتي تكون ضمن إطار عدم استغلال الآخرين، وهي حق ينبغي التوسع فيه. والملكية الأخرى هي: ملكية المالك المستغل وهذا ينبغي نزع أسلحة الاستغلال منه (Al-Shalabi, 2001: 126).

إن طرح كل هذه الرؤى والأفكار المتعلقة بالملكية الفردية يهدف – كما شرحها عبد الناصر في خطاب له بمناسبة إعلان الدستور في 16 كانون الثاني/ يناير 1956 – إلى: «إقامة مجتمع وطني سليم، تسوده الرفاهية (يقصد الحالة الاقتصادية)، والعدالة الاجتماعية، لا مكان فيه لسادة، ولا مكان فيه لعبيد، كلنا أحرار في هذا الوطن، كلنا نشعر بالحرية، كلنا نشعر بالمساواة» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 231).

فعبد الناصر يعتقد بأن تحقيق الهدف المنشود المتمثل في مجتمع قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية يجب أن يقوم على الاقتصاد، ولهذا فهو يقول في خطاب ألقي في المحلة الكبرى في 8 آب/أغسطس 1958: «وإذا أردنا أن نزيد الإنتاج، فإننا يجب أن نفكر مرة أخرى في المجتمع الذي نتمناه، في المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، علينا أن نفكر في التوزيع لأننا إذا زدنا الإنتاج وكان الدخل من زيادة الإنتاج منحصراً في فئة قليلة من الناس، فإننا نكون قد ضاعفنا الدخل القومي ولا نكون بأي حال من الأحوال حققنا المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، الذي آمنا به والذي نعمل من أجله» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 762).

ويقول أيضاً في الخطاب ذاته «وفي نفس الوقت الذي نعمل فيه من أجل بناء المجتمع ومن أجل زيادة الإنتاج، إننا نبحث ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في الصناعة؟ ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في الزراعة؟ ما هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني في التجارة؟ ونحن نبحث هذا لا نقول أي البلاد طبقت هذا النظام؛ لأن كل بلد يجب أن تطبق هذا النظام بما يتمشى مع ظروفها ومع تقاليدها ومع معيشتها، وهذه هي تجربتنا».

ويسوغ أحد الكتاب الناصريين الآخرين رؤية عبدالناصر للملكية الخاصة بعدة اعتبارات هي: ظروف المجتمع، وطبيعة التخلف في بعض الصناعات والمهن، وما تتطلبه التنمية الاقتصادية الشاملة من تعاون الجماهير مع الدولة، وملكية القطاع

الخاص للخبرة والأموال، وما أثبتته التجارب من كفاءة الملكية الخاصة في نطاق بعض المهن كالزراعة. (عبدالله إمام، 1971: 332).

ويبدو في التجربة الناصرية، أنه كان يكفي «برجوازية الدولة» انتزاع السيطرة على وسائل الإنتاج من البرجوازية التقليدية عبر تأميمها من أجل تطبيق تنمية «اشتراكية» (Hussein, 1971: 170).

2 – التخطيط ودور القطاع العام:

الأساس الثاني الذي تقوم عليه الاشتراكية الاقتصادية من وجهة نظر الخطاب الناصري، يتمثل في التخطيط الاقتصادي وإقامة قطاع عام قوي ونشط. ومن هنا فقد أولى «الميثاق» التخطيط الاقتصادي أهمية بالغة، وعدّه شرطاً أساسياً لتحقيق التقدم عن طريق وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج، حيث إن «اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين والذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني. ومن ناحية أخرى تقتضي عدالة التوزيع وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية «العاملة» وتصنع لها مجتمع الرفاهية» (الميثاق، 1962: 52).

ويؤكد الميثاق أهمية التخطيط والتنظيم لأن«التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريق الوحيد الذي يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية، والتخطيط ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب عن جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا، والتخطيط مطالب بأن يحقق حلاً للمعادلة الصعبة، وهذه المعادلة هي كيف نزيد الإنتاج؟ وفي الوقت نفسه كيف نزيد الاستهلاك من السلع والخدمات (...)؟ إن هذا التنظيم لا بد له من أن يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى لا مركزية في التنفيذ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل مجموع الشعب وأفراده» (الميثاق، 1962: 54).

ويؤكد المفكر عصمت سيف الدولة أهمية التخطيط الاقتصادي، إذ يعده ضرورة لتحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج، ويعد هذه السيطرة هي معنى «الاشتراكية العربية». ومن ثم، فإن مسوغ التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي لدى صاحب هذا الرأي «هو سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج

كمضمون للاشتراكية وليست المتطلبات الفنية لعملية الإنتاج» (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 173).

وقد ربط الميثاق بين القطاع العام والتخطيط الذي قدمه الرئيس عبدالناصر لمؤتمر القوى الشعبية في 21 أيار/مايو 1962، وأعطى الأول دوراً مهماً لتحقيق أهداف الأخير. وحدد الميثاق أيضاً مجموعة من الخطوط الأساسية التي تحكم القطاع العام، وتضمن تقدمه وازدهاره.

والخطوط الأساسية هي:

«1 – في مجال الإنتاج: يجب أن تكون الهياكل الرئيسة لعملية الإنتاج (سكك حديد، طرق، موانئ، سدود، وسائل نقل بحري وجوي...) في نطاق الملكية العامة للشعب.

2 – في مجال الصناعة: يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدين – في أغلبها – داخلة في إطار الملكية العامة.

3 – في مجال التجارة: يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب، ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية.

4 – في مجال المال: يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة، ذلك أن للمال وظيفته الوطنية التي يجب ألا تترك للمضاربة أو المقامرة، وكذلك شركات التأمين يجب أن تكون في إطار الملكية العامة لصيانة المدخرات الوطنية.

5 – في المجال العقاري: يجب أن تكون هناك تفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة: ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال، وملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني» (الميثاق، 1962: 56).

وأوضح الميثاق مسؤولية القطاع العام ودوره مشيراً إلى أن «قوانين يوليو الثورية لعام 1961» لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما زيادة كفاية القطاع العام الذي يملكه الشعب وتطوير قدرته على تحمل مسؤولية التخطيط وتمكينه من أداء دوره القيادي في عملية التطوير الصناعي على الأساس الاشتراكي (الميثاق، 1962: 72).

وعن دور القطاع الخاص في الإسهام في بناء الاقتصاد الوطني يرى الميثاق أن: «رأس المال الفردي في دوره الجديد، يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة

الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام، وأن هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه في ضوء احتياجات الشعب، وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف، وأنها على استعداد لأن تحميه ولكن حماية الشعب واجبها الأول» (الميثاق، 1962: 74).

وأكد عبدالناصر في خطابه في عيد العمال عام 1968 أهمية دور القطاع الخاص في التنمية والتطور في المجتمع الاشتراكي قائلاً: «يجب أن نعطي للقطاع الخاص فرصته لكي يستقر ويتدعم ويأمن على نفسه، إننا قبلنا بالقطاع الخاص أو الرأسمالية الوطنية على أنها قوة من قوى تحالف الشعب العامل» (وثائق جمال عبدالناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات 1967–1968، 1973: 467).

وعلى الرغم من كل محاولات عبدالناصر في خلق اقتصاد متوازن ومستقل، فإن هناك من يعتقد – ومنهم محمود حسين الذي وضع كتاباً عن «صراع الطبقات في مصر: 1945–1970» – بأن هناك خلطاً في المفاهيم في ظل التجربة الناصرية وخطابها من مثل: «ملكية خاصة» و«رأسمالية»، و«ملكية الدولة» و«الاشتراكية» وهذا الخلط، الذي جاء نتيجة المرجعيات السوفييتية، مبني على «حجة» قانونية مفادها: إذا أصبحت وسائل الإنتاج الأساسية ملكاً للدولة (حتى ولو لم يكن في الدولة طبقة عاملة) فهذا يعني أن الطريق مسدود أمام الرأسمالية، وأن الطريق أصبح غير رأسمالي "non capitaliste" (Hussein, 1971: 170).

ثالثاً – الركيزة السياسية:

كان النظام السياسي الذي ساد مصر قبل الثورة، كما يراه الخطاب الناصري، نظاماً فاسداً يقوم على الاستبداد السياسي، على الرغم من وجود الأحزاب والبرلمانات التي كانت قائمة ومتتالية. وقد أبدى عبدالناصر هذا التصور في خطاب له ألقاه في الإسكندرية في 14 حزيران/يونيو 1953 بالقول: «إن هدف الثورة هو تغيير النظام الفاسد» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 65)، وبناء على ذلك كان لا بد لهذا الخطاب أن يركز ويلح باستمرار على مفهوم الديموقراطية السياسية أو ما سمي «بالديموقراطية الاشتراكية».

ويذكر أحد الباحثين أن عبدالناصر وعدداً من المثقفين وصفوا مفهوم الديموقراطية هذا، باسم «الديموقراطية الاشتراكية» التي تنبع من علاقات الإنتاج الاشتراكية. كما يرى أن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يوضح أنه

تضمن ثلاث أفكار رئيسة: أولاها، رفض الديموقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للأحزاب. وثانيتها، أن المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقال من هيكل إقطاعي رأسمالي إلى الاشتراكية، فيترتب على ذلك أن مصر تحتاج إلى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية. وثالثتها، أن الديموقراطية الاشتراكية تتحقق من خلال إشراف الشعب المستمر على أجهزة الدولة (علي الدين هلال، 1981: 141).

ومن أجل فهم هذه الأفكار، يمكن تقسيم الخطاب السياسي الناصري إلى جزأين: الأول، يهتم بقضية رفض الديموقراطية البرجوازية. والثاني، يتعلق بقضية تحقيق الديموقراطية الاشتراكية وإقامة الديموقراطية السليمة عبر إشراف الشعب على أجهزة الدولة، كما يطالب هذا الخطاب.

1 - رفض الديموقراطية البرجوازية:

لقد انتقدت الثورة الناصرية من خلال خطابها المبكر المؤسسات السياسية والأحزاب، والقوى السياسية في ظل الحقبة الملكية التي سبقت الثورة. وقد عبر عبدالناصر عن هذا التصور وهذا التوجه في خطاب له بمناسبة افتتاح مقر هيئة التحرير بالمنصورة عام 1953 بالقول: «نعم فلقد تمكنت فئة قليلة من الناس أن تسخر أجهزة الدولة جميعها لمصالحها، دون النظر إلى مصالح بقية الشعب، وبدأت تسطر أحلك صفحات الرشوة والفساد، والاتجار بأقوات الشعب والعبث بمقدساته، باسم الحكومات المتعاقبة، وتحت بصر البرلمانات المتتالية، وزيفوا على الشعب إرادته، فقالوا إن الأحزاب تمثل الشعب، وإن البرلمانات هي صوت الشعب، ولم تكن هذه الأحزاب وتلك البرلمانات إلا المعول الذي فتك بمعنويات الشعب ومقوماته عن طريق الاستبداد السياسي» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 47).

ويقول أيضاً في أحد خطاباته المبكرة التي ألقاها في المؤتمر العام بميدان الجمهورية بالقاهرة بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 1953: «لقد حُكمتم زهاء ربع قرن في ظل دستور يضارع أرقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية، حُكمتم باسم الديموقراطية، ولكنكم باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم، ولم تنالوا استقلالكم، ولم تنعموا يوماً واحداً بالحرية والكرامة، التي لم يكفلها الدستور في عهودهم، إلا لهم من دون الشعب، فخسرتم كل شيء وكسبوا كل شيء، حتى ثرتم على هذه الأوضاع فحطمتموها. فمن منا يقبل أن تسلم الثورة

أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة، وباسم الدستور الخلاب، وباسم البرلمان المزيف، إلى تلك الفئة من المخادعين؟» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 106).

وحول الفساد في أجهزة النظام السابق، واستغلال هذا النظام لتحقيق مصالح ذاتية يقول عبدالناصر في خطاب آخر أمام وفد الوجه البحري والقنال في قاعة مجلس النواب في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1954: «إن كرسي النيابة كان وسيلة من وسائل الانتقام، (...) إخواني لقد استغل الخلاف بين العائلات فيما مضى وأنتم بهذا أدرى، وكان كل فرد يفوز بكرسي البرلمان يكون فرحاً لأنه سينتقم من أعدائه، ويذهب عهده ويأتي آخر لينتقم منه» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 326).

وإضافة إلى هجوم الثورة الناصرية وخطابها على المؤسسات والأجهزة السياسية السابقة، فإن عبدالناصر قد رسم صورة باهتة لدور الجماهير في مصر، وأعرب عن خيبة أمله من موقف هذه الجماهير، وقد ذكر ذلك في كتابه «فلسفة الثورة» الذي نشره في عام 1954 قائلاً: «لقد كنت أتصور قبل 23 يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير... ثم فاجأني الواقع بعد 23 يوليو... قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير...، وطال انتظارها...، لقد جاءتها جموع ليس لها آخر... ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال! كانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر» (جمال عبدالناصر، د. ت: 21).

وفضلاً عن ذلك، فقد استخدم عبدالناصر تشبيهاً للشعب المصري ولزعماء حركة يوليو، يمكن أن يعبّر عن نظرة متعالية إلى حد ما، فهو يذكر أن «الطريق هو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فدور الحارس فقط، لا يزيد ولا ينقص.... الحراسة لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل. وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقاً معيناً، وطال عليها الطريق، وقابلتها المصاعب، وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق، وضللها السراب، فتبعثرت القافلة، كل جماعة منها شردت في ناحية، وكل فرد مضى في اتجاه. وما أشبه مهمتنا في هذا الوضع بدور الذي يمضي، فيجمع الشاردين والتائهين ليضعهم على الطريق الصحيح، ثم يتركهم يواصلون السير. هذا هو دورنا ولا أتصور لنا دوراً سواه» (جمال عبدالناصر، د. ت: 49).

2 – إقامة الديموقراطية السليمة:

كان من البدهي أن يطرح عبدالناصر مفهوماً «للديموقراطية السليمة» التي اعتبرت أحد أهداف ثورة 1952، ولا سيما أن ديموقراطية ما قبل 1952 هوجمت هجوماً عنيفاً. «فالديموقراطية السليمة النظيفة» التي يراها عبدالناصر في خطاب له في نادي الضباط في 19 أيار/مايو 1955: «لا تسمح للأجنبي بالتدخل، ولا للمستغل بالتحكم، إنها ديموقراطية قوية، من أجل صالح الغالبية، غايتها تحرير الفرد، تحرير الرزق، عدالة حقيقية، حرية فردية، حرية جماعية... مجتمع اشتراكي سليم... هذه هي الحرية التي نعنيها... هذه هي الديموقراطية التي نفهمها» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 78).

ما يثير الانتباه في خطاب عبدالناصر تركيزه على ضرورة الربط بين الديموقراطية التي أطلق عليها «الحرية السياسية» والاشتراكية التي اعتبرها «الحرية الاجتماعية»، وجعل تحقق الأخيرة شرطاً ضرورياً لوجود الأولى (محمد صفي الدين خربوش، 1989: 215).

والاشتراكية – بحسب الخطاب الناصري – حل مناسب وممكن لبناء نظام يحقق الديموقراطية السليمة، التي يتساوى فيها الجميع، ويتم فيها تقدم المجتمع والدولة. وقد تناول الميثاق مفهوم الديموقراطية بطريقتين؛ إحداهما سلبية، والأخرى إيجابية. فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة – كما ذكرنا سابقاً. وعلى الجانب الآخر، فقد ألح الميثاق على تلك العملية التي تقود إلى إقامة ديموقراطية حقيقية، وعلى التعديلات التي يجب إدخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية (الميثاق، 1962: 38).

ويبدو أن عبدالناصر قد اعتقد أن عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية وتشرذمها وشرودها وحالة التيه التي انتابتها نتيجة لأوضاع اقتصادية واجتماعية ينبغي إزالتها. فهو يقول في خطاب له في ميدان الجمهورية في القاهرة في 21 شباط/فبراير 1959: «إن الديموقراطية السياسية، التي لا ترضى أن تكون هناك ديموقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الأساس السليم بين أبناء الوطن الواحد، لا يمكن أن تكون ديموقراطية بأي شكل من الأشكال، إنما هي تستغل اسم الديموقراطية لتستغل سياسياً، ولتستغل اجتماعياً، ولتستغل اقتصادياً» (أحمد يوسف أحمد، 1999: 384).

وقد رسم الميثاق ملامح الديموقراطية السليمة، أو ديموقراطية الشعب العامل كله، وحدد سماتها في المبادئ الآتية:

أولاً: إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية، وإن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، وأن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، وأن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

ثانياً: إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات؛ فالديموقراطية بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب، سلطة مجموعة الشعب وسيادته.

ثالثاً: إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة، ولا بد للتنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر من أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية، وهي القوى التي طال استغلالها، والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة.

رابعاً: إن التنظيمات الشعبية ولا سيما التنظيمات التعاونية، والنقابية، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال في التمكين للديموقراطية.

خامساً: إن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية، ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية إليها» (الميثاق، 1962: 48).

وعلى الرغم من إحساس الرئيس عبدالناصر بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع المصري، فإنه كان يعتقد – في مراحل الثورة الأولى على الأقل – بأن الديموقراطية الليبرالية، قد تكون علاجاً لأمراض المجتمع وحاجاته الأساسية، لكنه بعد ممارسته وتعمقه في تطبيق السياسة الداخلية والخارجية بدأ يتخذ منحى آخر. فالرئيس عبدالناصر يصرح في لقاء مع صحيفة الأهرام حول نظام الحكم في 17 يونيو/حزيران 1953 قائلاً: «إنني أؤمن بالديموقراطية الصحيحة، إيماني بحق الشعب في اختيار كل ما يمس كيانه أو مستقبله، لذلك أرى أن تترك للشعب حرية اختيار النظام الذي يريده ليحكم نفسه» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 69).

وعن موقفه من الأحزاب السياسية يقول عبدالناصر في المقابلة نفسها: «ولماذا نفكر في قيام حزب واحد، وفي قيام الحكم المطلق وقد تحولت الدول التي طبقته إلى تطبيق النظام الديموقراطي الصحيح بتعدد الأحزاب؟ ولماذا لا نفسح المجال أمام كل مبدأ تعتنقه جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن في أن يعيش ويعمل في حرية لخدمة المجموع؟ مراعين عدم الإضرار بمصالح الوضع الدستوري، الذي قد يسفر عنه التعدد الكبير للأحزاب السياسية، وما فترة الانتقال إلا دعامة لوضع الأساس الديموقراطي السليم» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 69).

ولكن يبدو أن التجربة الحزبية المتعثرة والصعبة التي عاشتها مصر في ظل الحقبة الناصرية، ولا سيما بعد أزمة مارس أو «أزمة الديموقراطية» عام 1954 قد أثرت في عبدالناصر وخطابه (عادل حمودة، 1983)، ليتحول من خطاب سياسي ليبرالي – إلى حد ما – في بداية الثورة إلى خطاب سياسي أكثر توجهاً نحو الاشتراكية الاجتماعية عام 1962.

ويسوغ عبدالناصر نظرته للعمل الحزبي والسياسي بالقول في خطاب له أمام ضباط القوات المسلحة في 19 أيار/مايو 1955: «لقد كانت الحزبية والحزبية وحدها هي السبيل الذي استطاع به الاستعمار أن يتمكن من أراضينا، لقد كانت الحزبية هي العامل الأول الذي صرف هذا الوطن عن أهدافه وحريته التي نادى بها في ثورة 1919، الحزبية هي الداء الذي حرف معنى الحرية من حرية الأغلبية إلى حرية الأقلية، كانت الحزبية هي أقلية تتحكم في الأغلبية، وكان الحكم قائماً لصالح الأقلية» (أحمد يوسف أحمد، 1996: 76).

فالتجربة الحزبية السياسية – وإن لم يستخدم الخطاب الناصري مصطلح حزب – بدأت في هيئة التحرير عام 1953، ثم في الاتحاد القومي عام 1956، الذي كانت تجربته غير ناجحة تماماً، مما أدى في النهاية إلى أن أصبح الخطاب الناصري السياسي أكثر تحديداً، وأكثر حذراً تجاه مصطلحات الديموقراطية بالمعنى الغربي، بحيث تم في نهاية المطاف تأسيس «الاتحاد العربي الاشتراكي» عام 1962.

ولضمان فعالية القوى الشعبية المكونة للاتحاد الاشتراكي، حدد الميثاق أن هذه القوى «يجب أن يمثلها الفلاحون والعمال بنصف المقاعد، وأن يكون لهذه التنظيمات سلطة الإشراف على أجهزة الدولة التنفيذية، والعمل على أن تكون القيادة جماعية داخل هذا التنظيم حتى يكون ذلك عاصماً من جموح الفرد» (الميثاق، 1962: 47).

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن الممارسات العملية للنظام الناصري وقائده عبدالناصر تظهر أنه كان يتمتع بسلطات واسعة في أثناء حكمه. فقد أعطى دستور 1956 الذي صدر بعد انتهاء الفترة الانتقالية رئيس الجمهورية سلطات دستورية أكثر مما توافر للملك في العهد السابق، ومنها تولي السلطة التنفيذية وفق إصدار قرارات تكون لها قوة القانون، بالإضافة إلى حقه في اقتراح القوانين والاعتراض عليها، وسلطة إصدارها، كما منحه سلطة حل مجلس الأمة (أحمد حمروش، 1982: 115).

وبعد صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في آذار/مارس 1958 حل مجلس الأمة، ولم يشكل مجلس أمة الاتحاد إلا في شباط/فبراير 1960، أي بعد سنتين من الوحدة، حيث شكل مجلس بالتعيين خلال هذه الفترة. وفي أيلول/سبتمبر 1962 صدر الإعلان الدستوري الذي نظم السلطات العليا في الدولة، وقد احتفظ هذا الإعلان لرئيس الجمهورية بكل سلطاته الدستورية، وبقيت مصر بلا حياة نيابية حتى صدور الدستور المؤقت في 24 آذار/مارس 1964 الذي أبقى على كل سلطات رئيس الجمهورية، وأدخل الاستفتاء كحق من حقوقه لتعرف رأي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد (أحمد حمروش، 1982: 124).

وفي عام 1968، صدر «بيان 30 مارس» الذي جاء بعد (نكسة 67) ليؤكد أهمية القيام بتعديلات جوهرية أساسية وضرورية في بنية العمل السياسي للنظام الناصري، ولا سيما بعد أن اقتنع هذا النظام بضرورة مسايرة الديموقراطية الاجتماعية الديموقراطية السياسية، وقد تضمن البيان مجموعة من اقتراحات دستورية. يقول عبدالناصر بهذا الشأن في بيان صدر في 30 آذار/ مارس 1968: «إنني أقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة الآتية: أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وأن تتوافر كل الضمانات للحرية الشخصية، وأن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والصحافة. وأن ينص الدستورالجديد على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية. ومن المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة، وأن ينص الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودوره الاجتماعي. وأن ينص الدستور على حصانة القضاء وأن يكفل حق

الثقافة، وأن ينص الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق» (أحمد يوسف أحمد، 1995: 378).

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية المعبر عنها في الخطاب الناصري حول ضرورة التغيير والانفتاح والتأقلم مع الواقع الجديد الذي نشأ بعد عام (67) فإنه يلاحظ على التنظيم السياسي في العهد الناصري ما يأتي:

1 – **الدمج بين السلطات:** أي الدمج بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في سلطة واحدة، هي السلطة التنفيذية، ويظهر ذلك بصورة بارزة في النصوص الدستورية التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة تعدت وظيفته الرئيسة.

2 – **المركزية الشديدة** في بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسي: ويبرز ذلك بوضوح في تولي رئيس الجمهورية للسلطة التنفيذية، وفي منحه صلاحيات تشريعية، وسلطة حل البرلمان، وحقه في رئاسة التنظيم الشعبي (طارق البشري، 1977: 19).

3 – **مبدأ الشمولية:** أي قيام تنظيم سياسي واحد، تمثل في «هيئة التحرير»، ثم في «الاتحاد القومي»، وأخيراً في «الاتحاد الاشتراكي». والاستغناء بشكل كامل عن الأحزاب السياسية، وحتى التنظيمات الشعبية السابقة لم يكن لها بناء حزبي مستقل، وبذلك انتقض، من حيث المبدأ، إمكانية قيام أية معارضة سياسية بشكل قانوني.

4 – **عسكرة النظام:** من خلال بث أعداد كبيرة من ضباط الجيش السابقين في كل مناحي الحياة السياسية والتشريعية والإدارية وفي أجهزة الحكم المحلي (رفعت السعيد، 1979: 127).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد شكل النظام السياسي الناصري بدقة كما صنفها ماكس ويبر (سلطة تقليدية، وسلطة مؤسسية، وسلطة كاريزمية) (Schwartzenberg, 1988: 248)، فإنه يمكن القول إن هذا النظام يتسم بخصائص السلطة الفردية التي يتحكم بها «شخص واحد» من جهة، والسلطة المشخصنة، ولا سيما بعد تطور وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون الذي كان له دور كبير في توطيد هذه السلطة من جهة أخرى. ففي السابق لا يرى الحكام إلا عن بعد، وبشكل نادر. ويمكن متابعة خطاباتهم منقولة عبر الصحف، ولكن دون صوتهم، في حين أن التلفزيون غير كل ذلك لأنه أدخل «الرئيس في كل بيت» كما يقول جان ماري دنكان (Denquin, 1985: 59).

الخاتمة:

لقد حاولنا تعرف مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري، أو على الأقل، تحديد المعالم الرئيسة لهذا المفهوم بإرجاعه إلى مكوناته الفكرية والأيديولوجية الخاصة، معتمدين على أداة «تحليل المضمون» وسيلة للوصول إلى مكنونات هذا الخطاب وخصائصه. ويمكن إيجاز النتائج والملاحظات التي توصلنا إليها بما يأتي:

1 - إن مفهوم الديموقراطية في الخطاب الناصري مفهوم متعدد ومركب الجوانب والأبعاد، فهناك الديموقراطية الاجتماعية، والديموقراطية الاقتصادية، وهناك أيضاً الديموقراطية السياسية. وقد استخدم هذا المفهوم بشكل كبير وواضح في الخطاب الناصري بأنواعه المختلفة والمتعددة، إلا أن هذا الاستخدام لا يعني بالضرورة المعنى نفسه والخصائص المقصودة في الديموقراطية الليبرالية أو الديموقراطية الماركسية (الشعبية) حتى وإن وجد بعض التشابه معها.

2 - إن الاشتراكية - ببعديها الاجتماعي والاقتصادي - تسبق في أهميتها بالنسبة للخطاب الناصري، البعد السياسي المتمثل في الديموقراطية والحرية السياسية. حيث يعد هذا الخطاب الاشتراكية ركيزة أساسية وضرورية لتحقيق «الديموقراطية السليمة»، وإن كان النظام قد بدأ يبتعد عن هذا التصور، ولا سيما بعد نكسة 1967، معبراً عن ذلك من خلال (بيان 30 مارس 1968)، الذي يؤكد ضرورة مواكبة البعد السياسي للبعدين الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة التحول والتطور الاجتماعي.

3 - لم يكن لدى صاحب الخطاب السياسي (عبدالناصر ونظامه) تصور أو نظرية، أو نموذج واضح المعالم والأبعاد لممارسة الحكم بعد ثورة 1952، فتارة يتبنى الخطاب الليبرالي للديموقراطية في ممارسة الحكم، وتارة أخرى يستخدم مفاهيم الديموقراطية الماركسية ومصطلحاتها وقيمها. وقد أكد «الميثاق» فيما بعد، أن الثورة الناصرية قامت وكونت نظريتها للإنسان والمجتمع والدولة عن طريق «التجربة والخطأ» في الممارسة.

4 - يبدو أن صاحب الخطاب الناصري كانت تتملكه وتنتابه هواجس الخوف والحذر من إضاعة الهوية الوطنية، ومن ثم التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء للنموذج الليبرالي أو النموذج الماركسي. وهذا يعكس في حقيقة الأمر الحس والبعد القومي لصاحب الخطاب، وتتجلى هذه الحقيقة، إذا ما تذكرنا بأن الناصرية

أطلقت على نفسها «الاشتراكية العربية» أو بشكل أصح وأدق «التطبيق العربي للاشتراكية».

5 – إن الخطاب الناصري، ولاسيما المنبثق مباشرة من الرئيس عبدالناصر، هو خطاب شفهي ارتجالي[1]، غير معد سلفاً في أغلب الأحيان، مما يجعله خطاباً انفعالياً وعاطفياً، وبخاصة أن الجماهير المصرية والعربية كانت متفاعلة ومتعطشة جداً لهذا النوع من الخطاب، في ظل أوضاع سياسية متغيرة ومتوترة بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط.

6 – هناك ثلاثة مفاهيم لا بد من وضعها تحت المجهر ونحن ندرس النظام الناصري وخطابه حتى نفهم بدقة أهدافه وغايته، وهي مفاهيم تحتاج إلى تمييز من خلال الإجابة عن السؤال الذي أشار إليه الفيلسوف الفرنسي ريمون أرون: أيشكل (النظام السياسي) نخبة سياسية، أم طبقة سياسية، أم طبقة حاكمة؟ (Birnbaum & Chazel, 1978: 105).

وبغض النظر عن الممارسات العملية على أرض الواقع السياسي الناصري، وبغض النظر عن الضعف والتآكل الذي أصاب الفكر والتيار الناصري، سواء أكان في مصر أم في العالم العربي، فإن الأنظمة والأحزاب العربية تدرك أهمية أفكار الخطاب الناصري التي تتناسب، على الرغم من قدمها، مع الوضع السياسي القائم، ولا سيما في ظل «عولمة» لا ترحم، وثورة اتصالات ومعلومات تسعى إلى تشويه الهوية والخصوصية الوطنية للشعوب، و«خصخصة» لا تعمل إلا على خلق فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية تحت شعار الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، وهو الشعار الذي تتبناه وتنادي به «القرية الكونية» أو بشكل أدق «النظام الدولي الأميركي الجديد» (Biarnès,: 1998).

(1) لاحظت الدراسة أن اللغة المستخدمة في خطاب الرئيس جمال عبدالناصر كانت في بعض الأحيان لغة عامية من مثل: («فانا بدي»، «لم تكن سايبة»، «أولنا فين وآخرنا فين»، «اللي انتوا») مما جعل بعض الخطابات تتصف بالضعف والركاكة. وهو الأمر الذي أكده أحمد يوسف أحمد الذي قام بتحرير خطب عبدالناصر قائلاً "من الواضح أن وثائق عبدالناصر قد تعرضت لعملية «تحرير» بهدف جعلها أكثر سلامة وغنى من الناحية اللغوية من وجهة نظر محررها. وعلى الرغم من أن هذه العملية يمكن أن تؤثر دون أن يدري القائم بها في محتوى الوثيقة ودلالاتها، فإن الملاحظ أنها لم تؤد إلى هذه النتيجة». انظر أحمد يوسف أحمد، المجموعة الكاملة لخطب عبدالناصر وأحاديثه وتصريحاته، جزء I، 1952–1954، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص24.

أخيراً، لا بد من الاعتراف مع المفكر الفرنسي برتراند بادي Bertrand Badie بأن «الباحث السياسي لم يستطع القيام بالتمييز بين تفهم علمي للعامل الثقافي عن الخطاب التنبئي حول (روح الشعوب)، و(الخصوصية الوطنية) أو (تاريخ العقليات)، مما جعل التحليل أكثر صعوبة وتعقيداً» (Badie, 1984: 11). إن الخطاب الناصري المنبثق من عبدالناصر ونظامه يعد، بحق، النموذج الدقيق والمتميز لمفهوم «الخطاب التنبئي» الذي تحدث عنه ونظر إليه برتراند بادي، محذراً الباحثين السياسيين من الوقوع والسقوط في فخه في بحثهم الدائم عن الحقيقة!!

المصادر

أحمد حمروش (1982). **البحث عن الديموقراطية**. القاهرة: دار ابن خلدون.

أحمد يوسف أحمد (1995). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد يوسف أحمد (1996). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد يوسف أحمد (1999). **المجموعة الكاملة لخطب الرئيس جمال عبدالناصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

برهان غليون (1996). **منهج دراسة مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية. مجلة المستقبل العربي**، 213 (19): 37-54.

جمال سليم (1986). **الناصرية الجديدة**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

جمال الشلبي (2000). **التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن**. أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية: دراسات إستراتيجية.

جمال عبدالناصر (د. ت). **فلسفة الثورة**. القاهرة: دار المعارف.

حامد ربيع (1975). نظرية القيم السياسية: محاضرات غير منشورة. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

رفعت السعيد (1979). **تاملات في الناصرية**. بيروت: دار الطليعة.

سويم العزي (1987). **الديكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية والعالم الثالث**. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

طارق البشري (1977). ثورة 23 يوليو وقضية الديموقراطية. (مجموعة باحثين) **الديموقراطية في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

عادل حمودة (1983). **أزمة المثقفين وثورة يوليو**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبدالله إمام (1971). **الناصرية: دراسة بالوثائق في الفكر الناصري**. القاهرة: دار الشعب.

عصمت سيف الدولة (1983). تطور مفهوم الديموقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية. **مجلة المستقبل العربي**، 56 (6): 49-79.

علي الدين هلال (1981). تطور الأيديولوجية، ضمن كتاب: سعد الدين إبراهيم: **مصر في ربع قرن 1952-1977**. بيروت: دار الإنماء العربي.

كمال أحمد (1986). **الناصرية والعالم الثالث**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

مارلين نصر (1981). **التصور القومي في فكر جمال عبدالناصر: 1952-1970**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر 1962-1964 (د. ت). القاهرة: وزارة الإعلام.

محمد صفي الدين خربوش (1989). **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر، وسوريا، والجزائر**. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد عابد الجابري (1992). **الخطاب العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد فريد حجاب (1992). أزمة الديموقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث. **مجلة المستقبل العربي**، 164 (15): 69-85.

المنصف وناس (1992). **الخطاب العربي: الحدود والتناقضات**. تونس: الدار التونسية للنشر.

الميثاق (1962). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي (د. ت). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

وثائق جمال عبدالناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات 1967-1968 (1973). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

Al-Shalabi, J. (2001). *Mohamed H. Heikal entre la politique socialiste de Nasser et la politique del'Infitah de Sadat 1952-1981*. Paris: L'Harmattan.

Ansart, P. (1977). *Ideologies, conflit et pouvoir*. Paris: Presses Universitaires de France.

Badie, B. (1984). *Culture et politique*. Paris: Economie.

Biarnès, P. (1998). *Le XXIe siècel ne sera pas Américain*. Paris: Rocher.

Birnbaum, P., & Chazel, F. (1978). *Socologie politique*. Paris: Armand Colin.

Denquin, J.M. (1985). *Science politique*. Paris: Presses Universitaires de France.

Guillien, R., & Vincent, (1990). *Lexique de termes juridiques*. Paris: Dalloz.

Hussein, (1971). *La lutte de classes en Egypte 1945-1970*. Paris: François Maspero.

Prèlot, M. (1963). *Institution et droit constitutionnel*. Paris: Dalloz.

Schwartzenberg, R-G. (1988). *Sociologie politique*. Paris: Montchrestien.

Robert, P., Gweinn., B., Norton, B., & Philip W. Goets. (1990). *The new encyclopedia Britannica*. Chicago, vol 4.

قدم في: يونيو 2002.

أجيز في: فبراير 2003.

المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات من طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية

توفيق عبد المنعم توفيق*

ملخص: تستهدف هذه الدراسة تعرف المعالم الأساسية للسلوك العدواني لدى عينة من الطلبة والطالبات في المرحلتين الثانوية (ن=310) والجامعية (ن=209) باستخدام قائمة بص وبيري لقياس السلوك العدواني، التي قاما بإعدادها عام 1992، وقام الباحث بترجمتها وإعدادها لتناسب المجتمع البحريني، وقد أسفر التحليل العاملي لبنود المقياس عن ستة عوامل تقيس السلوك العدواني لدى عينة طلبة وطالبات المرحلة الجامعية، وهذه العوامل هي: العدوان العام، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية، والعدوان اللفظي/ البدني، والتهور. وسبعة عوامل لدى عينة طلبة وطالبات المرحلة الثانوية، وهذه العوامل هي: العدوان العام – العداوة/ العدوان اللفظي – الغضب – العدوان/ الغضب – العداوة/ الغضب – التهور – العدوان البدني. وأظهرت نتائج المقارنات بين الجنسين في مكونات السلوك العدواني فروقاً دالة عند مستوى 01, على عاملي التهور والعدوان البدني، وعند مستوى 05, على عاملي العدوان العام والعداوة/العدوان اللفظي، حيث كان للذكور من طلاب المرحلة الثانوية متوسطات أعلى من الإناث، في حين كانت هناك فروق دالة عند مستوى 05, بين الجنسين لدى عينات المرحلة الجامعية، وقد كان للذكور متوسطات أعلى من الإناث في متغير العدائية، في حين حصل الإناث على متوسطات أعلى على متغير العدوان اللفظي. وقد فسرت النتائج على ضوء الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المصطلحات الأساسية: السلوك العدواني، العدوان اللفظي، العدائية، التهور، الغضب.

* رئيس قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة البحرين.

مقدمة:

أجمعت البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية على أن جميع الشخصيات العدوانية تشترك في تركيب سيكولوجي واحد يمكن أن يتخذ دعامة في التشخيص، ويشترك في هذا التركيب بيئة اجتماعية مرضية واستعداد واضح غير سوي، الأمر الذي يؤكد العلاقة الوثيقة بين التركيب النفسي والعوامل البيئية والبيولوجية. وعلى هذا يكون التشخيص الدقيق بتعرف محددات السلوك والبناء النفسي – الاجتماعي الاستعدادي وراء السلوك العدواني لتحديد الظروف المصاحبة له أمراً مهماً (سهير كامل، 1993: 15).

وتتميز الشخصيات العدوانية – بشكل عام – بمجموعة من السمات الشخصية، من مثل الرغبة في السيطرة، وحدة المزاج، والاعتزاز بالنفس، وقلة الثقة في كفاءة الآخرين، والرغبة في الجدل، والميل إلى استغلال الآخرين. (محمد خليل، 1990).

كما لوحظ أن الطلاب مرتفعي العدوانية يتسمون ببعض الخصائص، منها نقص المهارات الاجتماعية، من مثل: نقص التحكم، والاندفاع، وعدم القدرة على تحمل الإحباطات، كما لوحظ أنهم أقل استبصاراً بالذات وبالآخرين، وترتفع لديهم النزعات العدوانية تجاه الآخرين، وبخاصة تحت ضغط عامل الوقت (Nelson, 1997: 250).

ويرى كثير من الباحثين أن السلوك العدواني، شأنه شأن أي سلوك إنساني، متعدد الأبعاد، ومتشابك المتغيرات، ومتباين الأسباب، بحيث لا يمكن رده إلى تفسير واحد (كمال مرسي، 1985؛ نبيل حافظ، ونادر قاسم، 1993). ونظراً لكون العدوان سلوكاً معقداً فقد اختلفت توجهات علماء النفس في تفسيره؛ ففي حين عدّه بعض العلماء سلوكاً فطرياً يولد مع الفرد، عدّه بعضهم الآخر سلوكاً مكتسباً يتعلمه الفرد من البيئة التي يعيش فيها. (Lord, 1997: 497).

النظريات المفسرة للعدوان:

افترض بعض الباحثين أن هناك غريزة تكمن وراء السلوك العدواني، بينما أكد آخرون وراثية العدوان، ونعرض لهذه التوجهات على النحو الآتي:

أ – الغرائز والعدوان:

يعدّ «فرويد» أحد ممثلي هذا الاتجاه، حيث قام بتطوير وجهة نظر «هوبز» المتشائمة، في نظريته عن التحليل النفسي، وافترض أن الإنسان يولد بغريزتين

أساسيتين هما: غريزة الحياة، وغريزة الموت التي تمثل حافزاً غريزياً نحو الموت، يؤدي إلى مختلف الأفعال العدوانية؛ فهي رغبة لا شعورية عميقة توجد لدى الإنسان للتخلص من تواترات الحياة عن طريق الموت، واعتبر فرويد العدوان نحو الآخرين بمنزلة انتصار سريع لغريزة الحياة على غريزة الموت، فبدلاً من اندفاع غريزة الموت حيال تدمير الذات، وهو هدفها الأصلي، نجدها تتحول إلى هدف خارجي يتمثل في الاعتداء على الآخرين (معتز عبدالله، وعبد اللطيف خليفة، 2001: 262). وقد مثل هذا التوجه أيضاً كورناد لورنز الذي نظر إلى العدوان على أنه غريزة. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العدوان غريزة تستهدف التغلب على العقبات وإلا اتجهت بالتدمير نحو الذات (فرويد) أو تنشد السيطرة والتعويض عن النقص (أدلر)، وأنه يستحسن التنفيس عنها وتفريغها وإلا أدت إلى القلق والعصاب (هورني)، (عن: محمود حمودة، 1993).

ب - وراثة العدوان:

وهناك تفسيرات عديدة حاولت تحليل أسباب السلوك العدواني على أنه نتاج للعامل الوراثي، نذكر منها على سبيل المثال:

التفسير البيولوجي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك العدواني ينبع من نزعة فطرية موروثة، تستهدف محافظة الكائن الحي عموماً والإنسان خصوصاً على استمرار مقومات حياته وتطورها ونموها (أحمد عكاشة، 1986).

ج - المدرسة السلوكية: وتتضمن اتجاهين هما:

1 - نظرية الإحباط - العدوان:

وضع هذه النظرية دولارد وزملاؤه، الذين افترضوا أن السلوك العدواني يسبقه إحباط يتمثل في الموقف الذي يجد فيه الفرد نفسه إذا واجه عائقاً يمنعه من إشباع دوافعه، كما أنه يشمل الحالة الانفعالية المصاحبة لذلك (Myers, 1987).

2 - نظرية التعلم الاجتماعي:

من أشهر ممثلي هذه النظرية باندورا (Bandura, 1973)، الذي توصل إلى أن السلوك الاجتماعي سلوك مكتسب عن طريق الملاحظة والتقليد والتعزيز من الأشخاص المهمين في حياة الطفل، من مثل: الوالدين والأقران والمدرسين، بالإضافة إلى وسائل الإعلام.

وتوجد ثلاثة عوامل تنمي السلوك العدواني لدى الأطفال وتعدله، من مثل: التوحد مع النموذج، والتعزيز الإيجابي، والتعزيز السلبي. ونظراً لأن كلاً من المدرسين

والأصدقاء من الأشخاص المهمين في حياة الطفل فإنهم قد يكونون نماذج غير مناسبة بالنسبة له، بما يمارسونه من سلوكيات سلبية دون أن يكونوا مدركين لذلك، ومن ثم يصبحون عناصر مؤثرة في تنمية هذا السلوك (Bandura, 1973).

تعريف العدوان:

على الرغم من اتفاق علماء النفس على الآثار السلبية المترتبة على العدوان، فإنهم لم يتفقوا على تعريف موحد له، فتعريف العدوان لا يزال من الموضوعات التي يثار حولها جدال في مجال علم النفس، ومن أكثر التعريفات انتشاراً ذلك الذي قدمه دولارد وآخرون عام 1939؛ إذ عرفوا العدوان بأنه سلوك يهدف إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالشخص الموجه إليه (Perry & Bussey, 1984: 198). أما باندورا فقد عرفه بأنه نمط من السلوك المكتسب من خلال مكافأة السلوك العدواني وتعزيزه (Bandura, 1973). كما عرفه أرجايل بأنه السلوك الذي يتجه به صاحبه إلى إيقاع الأذى بالآخرين أو بممتلكاتهم سواء أكان ذلك لفظياً أم جسدياً، أم بأي طريق آخر (ميشيل أرجايل، 1982).

أما بنتون Benton فقد عرفه بأنه استعمال القوة والعنف في العلاقات بين الأفراد بغرض دفاعي دون تسويغ لهذه القوة أو استعمالها بسبب ضرورة دفاعية. (في: عبدالله الوابلي، 1993: 76). وقد رأى بارون أن العدوان شكل من الأشكال السلوكية الموجهة بقصد الإيذاء أو إلحاق الضرر بالكائن الحي الآخر الذي لديه الرغبة التامة في تحاشي مثل هذه المعاملة (Baron, 1977). ويتفق مع تعريف بارون كل من كوي، دودج حيث عرفا العدوانية على أنها السلوك الذي يهدف إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالآخر (Coie & Dodge, 1998: 781).

كما عرف باص السلوك العدواني بأنه أي سلوك يصدره الفرد لفظياً أو بدنياً أو مادياً، صريحاً أو ضمنياً، مباشراً أو غير مباشر، ناشطاً أو سلبياً، ويترتب على هذا السلوك إلحاق أذى بدني أو مادي بالشخص نفسه صاحب السلوك العدواني أو بالآخرين (Buss, 1961). ويرى الباحث أن هذا التعريف الأخير يتفق مع أهداف الدراسة، ومن ثم يمكن أن يكون هو التعريف الإجرائي للسلوك العدواني في هذا البحث.

قياس العدوان:

في عام 1957 قدم كل من باص وديركي (Buss & Durkee) قائمة العدائية التي تعد واحدة من أكثر القوائم استخداماً في مجال قياس العدوانية في الفترة من 1960 – 1989 (Bushman, Cooper & Lemke, 1991). وسبب انتشار هذه القائمة أنها كانت تتضمن سبعة مقاييس فرعية هي: الاعتداء Assault، العدوان غير المباشر Indirect Aggression، حدة الطبع Irritability، السلبية Negativism، الاستياء Resentment، العدوان اللفظي Verbal Aggression، الشك Suspicion.

وقد أضاف بيندج Bendig عام 1962 عامل العدائية الكامنة Covert، ويتكون من حدة الطبع، وعاملاً آخر للعدائية الصريحة Overt ويتكون من الاعتداء والعدوان اللفظي.

ونظراً لاختلاف نتائج التحليل العاملي وتضاربها فقد قدم كل من «باص وبيري» مقياسا للسلوك العدواني أخضعت بنوده للتحليل العاملي، وأسفر عن أربعة عوامل فرعية تقيس السلوك العدواني، وهي: العدوان البدني، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية (Buss & Perry, 1992).

كما قام محي الدين حسين وآخرون بإجراء تحليل عاملي لمقياس السلوك العدواني الذي قام بإعداده، وقد أسفر هذا التحليل عن خمسة عوامل هي: العدوان العام، والعدوان النشط الخارجي الصريح في مقابل العدوان السلبي الداخلي الضمني، والعدوان المباشر في مقابل العدوان غير المباشر، والتوتر العدواني، والعدوان اللفظي في مقابل العدوان البدني (محيي الدين حسين وآخرون، 1983).

كما قدم محمد الطيب ترجمة لاستبانة العدائية التي أعدها كل من فولدز وآخرون، وتقيس هذه الاستبانة سمة العدوان في الشخصية من خلال ستة أبعاد، هي: العدائية الصريحة، نقد الآخرين، العدائية البارونية، نقد الذات والشعور بالذنب، والعدائية العامة، ومجموع درجات هذه الأبعاد يعطي مؤشراً لدرجة العدوان (فولدز، وآخرون، 1984).

وقد أجرى عبدالله، وأبو عباه 1995 تحليلاً عاملياً لمقياس بص وبيري على عينة قوامها 563 مفحوصاً من الطلاب السعوديين بمدينة الرياض، وزعوا على ثلاث مجموعات فرعية على النحو الآتي:

أ – مجموعة المرحلة المتوسطة (الإعدادية)، وتكونت من 186 طالباً.

ب – مجموعة المرحلة الثانوية، وتكونت من 188 طالباً.

ج - مجموعة المرحلة الجامعية، وتكونت من 188 طالباً.

وقد أسفر التحليل العاملي لاستجابات المجموعات الثلاث عن النتائج الآتية:

مجموعة المرحلة المتوسطة (9 عوامل) وهي على الترتيب: الغضب/ العدوان البدني، العداوة/ الغضب، العدوان البدني/ العداوة، العدوان البدني/ العدوان اللفظي، العدوان البدني، العدوان البدني/ الغضب، العدوان اللفظي/ الغضب، العداوة/ العدوان اللفظي.

مجموعة المرحلة الثانوية (10 عوامل) وهي: العدوان، الغضب، الغضب/ العداوة، العدوان اللفظي، العداوة/ العدوان البدني، العدوان العام، العدوان البدني، العداوة/ العدوان اللفظي، العداوة/ الغضب، العدوان البدني، الغضب.

مجموعة المرحلة الجامعية (8 عوامل): العدوان البدني، العدوان اللفظي/ العدوان، الغضب/ العدوان البدني، العداوة، العدوان اللفظي، العدوان العام، العداوة، العدوان البدني (معتز عبدالله، وصالح أبو عباه، 1995).

كما قام كل من سوالمة وحداد بإجراء تعديل على مقياس بص وبيري للعدوان، وذلك في البيئة الأردنية بإضافة 17 فقرة من مكونات السلوك العدواني إلى 28 فقرة من مقياس بص وبيري وأجريا تحليلاً عاملياً على مجموعتين من طلاب جامعة اليرموك (421 طالباً، 427 طالبة)، وقد أسفرت النتائج عن وجود أربعة عوامل تقيس السلوك العدواني، وهي: العدوان الجسدي، العدوان اللفظي، الغضب، العدائية، (يوسف سوالمة، وعفاف حداد، 1996).

وأجرى دبيس دراسة هدفت إلى إعداد مقياس لتقدير السلوك العدواني لدى الأطفال المتخلفين عقلياً من الدرجة البسيطة في البيئة السعودية، وذلك على عينة مكونة من 501 طفل من المتخلفين عقلياً. وقد توصلت الدراسة من خلال نتائج التحليل العاملي إلى أربعة عوامل، وهي: السلوك العدواني الصريح، السلوك العدواني العام، السلوك الفوضوي، وعدم القدرة على ضبط النفس (سعيد دبيس، 1999).

ومن الدراسات التي أجريت لقياس السلوك العدواني لدى كل من الذكور والإناث دراسة كل من كامبل Campbell، وسبوشنك Sapochnik، ومونسر Muncer وقد قاموا بإجراء هذه الدراسة على عينة قوامها 105 طلاب وطالبات

باستخدام مقياس للعدوانية، وأجري تحليل عاملي للبنود، وقد نتج ثلاثة عوامل فرعية، هي: العدوان المباشر (اللفظي، الجسدي)، العدوان الوسيلي غير المباشر، والعدوان التعبيري غير المباشر. وأظهر هذا المقياس فروقاً بين الجنسين ذات دلالة إحصائية؛ إذ كان للإناث درجات مرتفعة على العدوان التعبيري (Campbell *et al*, 1997).

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي أجريت في مجال قياس السلوك العدواني، لاحظ الباحث عدم توافر نتائج متطابقة من هذه الدراسات، يمكن أن تحدد أبعاد السلوك العدواني بشكل يتيح للباحثين استخدام قائمة موحدة للسلوك العدواني ولا سيما في البيئات العربية، فالدراسات التي أجريت في مصر والسعودية والأردن انتهت جميعها إلى تحديد عوامل مختلفة للسلوك العدواني؛ ففي البيئة المصرية انتهت إلى خمسة عوامل للسلوك العدواني (محيي الدين حسين، وآخرون، 1983)، في حين انتهت دراسة معتز عبدالله، وصالح أبو عباه (1995) على عينات من الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة في البيئة السعودية إلى عوامل مختلفة للسلوك العدواني، مما يؤكد أن أبعاد السلوك العدواني قد تختلف باختلاف الأعمار الزمنية. وفي البيئة الأردنية انتهت الدراسة التي أجريت على عينات من طلبة وطالبات الجامعة إلى تحديد عوامل السلوك العدواني في أربعة عوامل (يوسف سوالمة، وعفاف حداد، 1996).

أما على مستوى قياس السلوك العدواني لدى غير العاديين في البيئة السعودية، فقد استخلصت أربعة عوامل، وهي: السلوك العدواني الصريح، السلوك العدواني العام، السلوك الفوضوي، عدم القدرة على ضبط النفس (سعيد دبيس، 1999).

مشكلة الدراسة:

نظرا لاختلاف نتائج التحليل العاملي في البيئات العربية المختلفة وتضاربها في تحديد أبعاد السلوك العدواني وعوامله، فقد رأى الباحث ضرورة إعادة تقنين ومقياس للسلوك العدواني في البيئة البحرينية، يمكن من خلاله القياس والتشخيص

الدقيق للسلوك العدواني لدى الأفراد، ولذلك وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات السابقة، يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

1 – ما أبعاد السلوك العدواني لدى طلبة وطالبات جامعة البحرين؟

2 – ما أبعاد السلوك العدواني لدى طلبة وطالبات المرحلة الثانوية؟

3 – هل هناك فروق بين الجنسين على أبعاد مقياس السلوك العدواني لدى عينتي الدراسة؟

فروض الدراسة:

يمكن صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو الآتي:

1 – توجد بنية عاملية للسلوك العدواني في شكل عوامل فرعية لدى عينتي المرحلتين الثانوية والجامعية.

2 – توجد فروق دالة إحصائياً على أبعاد السلوك العدواني من حيث الجنس.

أهمية الدراسة:

يعد السلوك العدواني من الموضوعات المهمة في مجال علم النفس ولا سيما أنه يرتبط بعديد من المشكلات النفسية والاجتماعية داخل المجتمعات. غير أنه لم تتوافر حتى الآن، وفي حدود علم الباحث، قائمة أو استخبار أو أية أداة تشخيصية يمكن من خلالها تعرف طبيعة السلوك العدواني وأبعاده لدى الأسوياء أو ذوي السلوك المضطرب في المجتمع البحريني على الرغم من أهمية توفير الأدوات والمقاييس التشخيصية التي تمكننا من تقدير هذا السلوك وقياسه، وبخاصة أن المقاييس النفسية تستطيع في حالة تطبيقها على الأفراد أن تمنحنا صورة موضوعية عن الجوانب النوعية للمشكلة، وعن الأعراض المميزة لهذا الفرد أو ذاك (عبدالستار إبراهيم، 1998: 69).

ولذلك تتحدد أهمية هذه الدراسة في:

1 – توفير أداة تشخيصية تتحقق فيها الشروط السيكومترية من حيث الثبات والصدق والمعايير التي يمكن استخدامها في مجال قياس السلوك العدواني وتقديره لدى الأفراد.

2 – أنها تعد أول دراسة تجرى في المجتمع البحريني على السلوك العدواني وقياسه.

المنهج

استخدم الباحث المنهج الوصفي لاتفاقه مع أغراض هذه الدراسة.

العينة:

تكونت عينة الدراسة من (209) طلاب وطالبات في المرحلة الجامعية من الكليات المختلفة، و (310) تلاميذ وتلميذات من المرحلة الثانوية، وهم من المتاحين من الكليات والمدارس (انظر الجدول 1)، وكان متوسط الأعمار الزمنية لطلاب المرحلة الجامعية (21,4)، والانحراف المعياري (1,3) للذكور، ومتوسط الأعمار الزمنية للإناث (19,5) والانحراف المعياري (1,9)، في حين كان متوسط الأعمار الزمنية لطلاب المرحلة الثانوية (16,4)، والانحراف المعياري (1,2) للذكور، ومتوسط الأعمار الزمنية للإناث (15,4) والانحراف المعياري (1,1).

جدول (1): النسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة

الكلية	ذكور		إناث	
	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
التربية	45	٪23,07	56	٪25,57
الآداب	27	٪13,84	32	٪13,24
العلوم	17	٪8,71	12	٪5,47
الهندسة	11	٪5,64	9	٪3,19
المرحلة الثانوية	140	٪48,71	170	٪52,51

أداة الدراسة:

يتكون مقياس العدوان الذي أعده كل من بص وبيري (Buss & Perry, 1992) في البيئة الأمريكية من 29 فقرة تقيس أربعة أبعاد رئيسة من السلوك العدواني، وهي العدوان البدني (9 بنود)، العدوان اللفظي (5 بنود)، الغضب (7 بنود)، العدائية (8 بنود)، يجاب عنها من خلال مقياس خماسي متدرج على طريقة ليكرت، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها الباحث الحالي عند التطبيق على العينة البحرينية؛ إذ تشير أعلى درجة (5) إلى شدة الموافقة، وأقل درجة (1) إلى شدة المعارضة، مع ملاحظة عكس التصحيح في حالة البنود السلبية.

وقام الباحث بعرض البنود على بعض المتخصصين في اللغة العربية للتأكد من سلامة الصياغة اللغوية وملاءمتها للبيئة البحرينية، كما قام الباحث بإجراء تجربة صياغة للمقياس قبل تطبيقه على عينة من طلاب الجامعة لتعرف فهمهم للبنود. وعلى ضوء الملاحظات التي ذكرت أجريت بعض التعديلات على بعض الكلمات المستخدمة دون خفض عدد البنود الموجودة في المقياس الأصلي وهي (29 فقرة).

ثبات المقياس:

حسب على عينة مكونة من 50 طالباً وطالبة من طلاب جامعة البحرين باستخدام معامل ثبات ألفا للاتساق الداخلي، وكان 77,، كما حسب الثبات باستخدام أسلوب التجزئة النصفية وكان 76,.

صدق المقياس:

أ - الصدق الظاهري:

بعد ترجمة الباحث للمقياس إلى اللغة العربية، عرض على بعض المتخصصين في مجال علم النفس للتأكد من سلامة البنود، من حيث اللغة النفسية، وعلى ضوء التعريف الإجرائي للسلوك العدواني، وبخاصة أن هذا النوع من الصدق يعد أحد المؤشرات الأولية على صلاحية بنود الاختبار (عبدالله القاطعي، 1993).

ب - التحليل العاملي:

للتحقق من صدق التكوين الفرضي، الذي يركز عليه التوجه الحالي بوصفه أساساً حاضناً لجميع أنواع الصدق (المرجع نفسه)، ونظراً لأن التحليل العاملي أحد الأساليب لحساب صدق التكوين الفرضي، فقد استخدم الباحث التحليل العاملي للمقياس لكل عينة على حدة بطريقة المكونات الأساسية، مع استخدام محك الجذر الكامن واحد صحيح على الأقل للعوامل التي استخرجت، ودورت المحاور تدويراً مائلاً بالأوبلمن Oblimin، حيث يتوقع ارتباط المكونات العاملية للعدوانية، واعتبر الباحث التشبع الملائم هو الذي يبلغ 4, فأكثر، وقد أسفر هذا التحليل للبنود لدى عينة طلبة وطالبات المرحلة الجامعية عن 12 عاملاً تقيس السلوك العدواني، استوعبت 71,7٪ من التباين الكلي، استبعد منها الباحث العوامل: الرابع، والسادس، والثامن، والحادي عشر، والثاني عشر وذلك لضعف تشبعاتها وعدم وضوح

معالمها، وتشبع العامل بفقرتين فقط. وهناك بعض الآراء التي ترى أن تشبع العامل بثلاثة متغيرات قد تكون بمنزلة الحد الأدنى من التشبعات لتقرير هوية العامل (صفوت فرج، 1980: 236)، ومن ثم يصبح مجموع العوامل التي تفسر السلوك العدواني لدى عينة طلبة وطالبات الجامعة ستة عوامل، وما أسفر عنه هذا التحليل من عوامل لها تشبعات مقبولة تعد مؤشراً للصدق العاملي (انظر الجدول 2). وقد تشبع على العوامل 25 بنداً من أصل 29 في المقياس الأصلي؛ إذ حذفت 4 بنود لعدم وصولها إلى الحد الأدنى للتشبع المقبول (,4)، كما حدده الباحث في الدراسة الحالية، وهذه البنود كانت أرقامها: (9، 13، 17، 23)، مع ملاحظة أن هناك 7 بنود تشبعت على أكثر من عامل، وكانت كالآتي: البند 2 تشبع على العاملين الأول والسادس، والبند 12 تشبع على العاملين الأول والثالث، البند 14 تشبع على العاملين الأول والسادس، البند 18 تشبع على العاملين الأول والسادس، البند 19 تشبع على العوامل الأول والرابع والخامس، البند 25 تشبع على العاملين الأول والثالث. وهذا أمر متوقع؛ لأن العامل الأول هو عامل عام للعدوان.

كما أسفر التحليل العاملي لبنود المقياس على عينة طلبة وطالبات المرحلة الثانوية عن اثني عشر عاملاً أيضاً، لم يجد الباحث بينها سوى سبعة عوامل واضحة المعالم.

جدول (2): نسب التباين والجذر الكامن للعوامل المستخرجة على عينة طلبة وطالبات جامعة البحرين

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين	العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	4,81	٪16,6	السابع	1,31	٪4,5
الثاني	2,11	٪7,3	الثامن	1,22	٪4,2
الثالث	1,99	٪6,9	التاسع	1,21	٪4,2
الرابع	1,76	٪6,1	العاشر	1,16	٪4,0
الخامس	1,59	٪5,5	الحادي عشر	1,07	٪3,7
السادس	1,47	٪5,1	الثاني عشر	1,05	٪3,6

جدول (3): التحليل العاملي على عينة
طلبة وطالبات جامعة البحرين

العامل الأول: العدوان العام

نسبة التباين: 16,6٪

الجذر الكامن: 4,81

م	رقم البند	البند	التشبع
1	16	لا أستطيع التحكم في انفعالاتي	,71
2	22	كثيرا ما أشعر بالغيظ.	,59
3	24	أشعر دائما بالقسوة من بعض الأشياء.	,53
4	26	أشعر أن الناس يسخرون مني من وراء ظهري.	,53
5	8	هناك أفراد يدفعونني للشجار معهم.	,52
6	4	أتشاجر كثيراً بدرجة تفوق الآخرين.	,51
7	14	يرى الآخرون أنني شخص متهور.	,50
8	2	يمكن استفزازي لدرجة التعدي على الآخرين.	,48
9	10	يبدو الآخرون لي على أنهم هدامون.	,47
10	28	أغضب بسرعة وأهدأ بسرعة.	,46
11	25	أعرف أن أصدقائي يتحدثون علي من وراء ظهري.	,45
12	18	غالباً ما أجد نفسي غير متفق مع الآخرين.	,44
13	29	أشك من مجاملة الآخرين الزائدة لي.	,43
14	12	أشعر أحياناً بأنني سأنفجر من الغضب.	,42
15	19	لا أقتنع برأي الآخرين عندما لا يتفقون معي.	,40

استوعب هذا العامل 16,6٪ من التباين الكلي، وقد تشبعت به سبعة عشر بنداً، رتبت طبقاً لمقدار تشبع كل بند.

العامل الثاني: العداوة/ العدوان اللفظي

نسبة التباين: 7,3٪

الجذر الكامن: 2,11

م	رقم البند	البند	التشبع
1	7	أهدد من يهددني حتى الذين لا أعرفهم.	,62
2	5	إذا كان العنف هو الوسيلة التي أحمي بها حقوقي فسأقوم به.	,49
3	27	يضايقني تدخل الأصدقاء في شؤوني.	,48
4	20	أصارح غيري بما يضايقني منهم.	−,42

استوعب هذا العامل 7,3 من التباين الكلي، وقد تشبع به أربعة بنود.

العامل الثالث: الغضب

نسبة التباين: 6,9٪

الجذر الكامن: 1,99

م	رقم البند	البند	التشبع
1	11	عند تعرضي للإحباط فإن مظاهره تبدو واضحة علي.	−,62
2	25	أعرف أن أصدقائي يتحدثون علي من وراء ظهري.	,52
3	1	أستطيع التحكم في رغبتي الملحة لضرب فرد ما.	,42
4	12	أشعر أحياناً بأنني سأنفجر من الغضب.	−,42

استوعب هذا العامل 6,9٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به أربعة بنود.

العامل الرابع: العدائية

نسبة التباين: 5,5٪

الجذر الكامن: 12,59

م	رقم البند	البند	التشبع
1	15	أحياناً أقبض على الأشياء دون سبب واضح.	,42
2	19	لا أقتنع برأي الآخرين عندما لا يتفقون معي.	,42
3	3	أرد على العدوان بالعدوان.	,40

استوعب هذا العامل 5,5٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

العامل الخامس: العدوان البدني / اللفظي

نسبة التباين: 4,5٪

الجذر الكامن: 1,31

م	رقم البند	البند	التشبع
1	21	يرى الآخرون أنني شخص يحب المشكلات.	-,49
2	6	أعتقد أنه ليس هناك داع للاعتداء على الآخرين.	,48
3	19	لا أقتنع برأي الآخرين عندما لا يتفقون معي.	-,41

استوعب هذا العامل 4,5٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

العامل السادس: التهور

نسبة التباين: 4,0٪

الجذر الكامن: 1,16

م	رقم البند	البند	التشبع
1	14	يرى الآخرون أنني شخص متهور.	-,56
2	2	يمكن استفزازي لدرجة التعدي على الآخرين.	,48
3	18	غالبا ما أجد نفسي غير متفق مع الآخرين.	-,45

استوعب هذا العامل 4,0٪ من التباين الكلي وقد تشبع به أربعة بنود.

الجدول (4): نسب التباين والجذر الكامن للعوامل المستخرجة على عينة طلبة وطالبات المرحلة الثانوية

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين	العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	4,77	16,462	السابع	1,33	٪4,60
الثاني	2,19	٪7,577	الثامن	1,23	٪4,45
الثالث	2,022	٪6,97	التاسع	1,18	٪4,07
الرابع	1,73	٪5,98	العاشر	1,13	٪3,91
الخامس	1,59	٪5,51	الحادي عشر	1,08	٪3,73
السادس	1,51	٪5,22	الثاني عشر	1,06	٪3,56

جدول (5): التحليل العاملي على عينة طلبة وطالبات المرحلة الثانوية

العامل الأول: العدوان العام

نسبة التباين: 16,46٪

الجذر الكامن: 4,77

م	رقم البند	البند	التشبع
1	16	لا أستطيع التحكم في انفعالاتي.	,71
2	22	كثيرا ما أشعر بالغيظ.	,58
3	24	أشعر دائما بالقسوة من بعض الأشياء.	,53
4	26	أشعر أن الناس يسخرون مني من وراء ظهري.	,53
5	8	هناك أفراد يدفعونني للشجار معهم.	,53
6	4	أتشاجر كثيراً بدرجة تفوق الآخرين.	,50
7	14	يرى الآخرون أنني شخص متهور.	,50
8	2	يمكن استفزازي لدرجة التعدي على الآخرين.	,48
9	10	أغضب بسرعة وأهدأ بسرعة.	,47
10	28	يبدو الآخرون لي على أنهم هدامون.	,46
11	25	أعرف أن أصدقائي يتحدثون عليّ من وراء ظهري.	,45
12	29	أشك من مجاملة الآخرين الزائدة لي.	,44
13	12	أشعر أحياناً بأنني سأنفجر من الغضب.	,43
14	18	غالباً ما أجد نفسي غير متفق مع الآخرين.	,42
15	9	في حالة الغضب أقوم بتحطيم الأشياء.	,40

استوعب هذا العامل 16,46٪ من التباين الكلي، وقد تشبعت به خمسة عشر بنداً، رتبت طبقا لمقدار تشبع كل بند.

العامل الثاني: العداوة/ العدوان اللفظي

نسبة التباين: 7,57٪

الجذر الكامن: 2,19

م	رقم البند	البند	التشبع
1	5	أهدد من يهددني حتى الذين لا أعرفهم.	,57
2	7	يضايقني تدخل الأصدقاء في شؤوني.	-,54
3	20	أصارح غيري بما يضايقني منهم.	-,45
4	27	إذا كان العنف هو الوسيلة الوحيدة التي أحمي بها حقوقي فسأقوم به.	,41

استوعب هذا العامل 7,57٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به أربعة بنود.

العامل الثالث: الغضب

نسبة التباين: 6,97٪

الجذر الكامن: 2,02

م	رقم البند	البند	التشبع
1	6	عند تعرضي للإحباط فإن مظاهره تبدو واضحة علي.	-,63
2	11	أعرف أن أصدقائي يتحدثون علي من وراء ظهري.	,48
3	12	أعتقد أنه ليس هناك داع للاعتداء على الآخرين.	,42
4	25	أشعر أحياناً بأنني سأنفجر من الغضب.	-,42

استوعب هذا العامل 6,97٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به أربعة بنود.

العامل الرابع: الغضب/ العدوان

نسبة التباين: 5,98٪

الجذر الكامن: 1,73

م	رقم البند	البند	التشبع
1	1	أستطيع التحكم في رغبتي الملحة لضرب فرد ما.	,51
2	3	أنا شخص هادئ.	,51
3	13	أرد على العدوان بالعدوان.	,44

استوعب هذا العامل 5,98٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

العامل الخامس: العداوة/ الغضب

نسبة التباين: 5,51٪

الجذر الكامن: 1,59

م	رقم البند	البند	التشبع
1	15	لا أقتنع برأي الآخرين عندما لا يتفقون معي.	,59
2	18	غالباً ما أجد نفسي غير متفق مع الآخرين.	−,44
3	19	أحياناً أقبض بشدة على يدي دون سبب واضح.	,40
4	26	أشعر أن الناس يسخرون مني من ورائي.	,40

استوعب هذا العامل 5,51٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

العامل السادس: التهور

نسبة التباين: 5,22٪

الجذر الكامن: 1,51

م	رقم البند	البند	التشبع
1	21	يرى الآخرون أنني شخص يحب المشكلات.	,53
2	10	أغضب بسرعة وأهدأ بسرعة.	−,49
3	6	أعتقد أنه ليس هناك داع للاعتداء على الآخرين.	,42

استوعب هذا العامل 5,22٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

العامل السابع: العدوان البدني

نسبة التباين: 4,60٪

الجذر الكامن: 1,33

م	رقم البند	البند	التشبع
1	21	يرى الآخرون أنني شخص يحب المشكلات.	−,56
2	6	أعتقد أنه ليس هناك داع للاعتداء على الآخرين.	,43
3	3	أرد على العدوان بالعدوان.	,40

استوعب هذا العامل 4,60٪ من التباين الكلي، وقد تشبع به ثلاثة بنود.

التحليل الإحصائي:

استخدم الباحث بالإضافة إلى التحليل العاملي التحليلات الإحصائية الآتية:

أ – المتوسطات والانحرافات المعيارية.

ب – اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات.

الإجراءات:

تحددت إجراءات الدراسة الحالية في اختيار العينة، وهي من المتاحين من الكليات الجامعية والمدارس الثانوية بمملكة البحرين، وتطبيق أداة الدراسة بطريقة جماعية، وكذلك حساب الشروط السيكومترية لأداة الدراسة.

النتائج

نتائج الفرض الأول:

يتعلق هذا الفرض بالمعالم الأساسية للعدوان لدى عينة من طلبة وطالبات جامعة البحرين، وقد اتضح من خلال نتائج التحليل العاملي لبنود المقياس وجود ستة عوامل تشبع 25 بنداً، حيث لم تصل 4 بنود إلى مستوى التشبع المقبول وهو (,4)، ولذلك استبعدت، وهذه البنود هي في المقياس الأصلي: (9، 13، 17، 23). كما أن هناك 7 بنود تشبعت على أكثر من عامل، وهي: (2، 12، 14، 18، 19، 25) مع ملاحظة أن البند رقم 19 تشبع بثلاثة عوامل. وقد سميت العوامل الستة المستخرجة التي تقيس السلوك العدواني: العدوان العام – العداوة/ العدوان اللفظي – الغضب – العدائية – العدوان البدني/ اللفظي – التهور.

أما فيما يتعلق بالمعالم الأساسية للعدوان لدى عينة من تلاميذ وتلميذات المرحلة الثانوية، فقد اتضح من خلال نتائج التحليل العاملي لبنود المقياس وجود سبعة عوامل تشبع بها 27 بنداً، حيث لم يصل بندان إلى مستوى التشبع المقبول وهو (,4). وقد سميت العوامل السبعة المستخرجة التي تقيس السلوك العدواني:

العدوان العام – العداوة/ العدوان اللفظي – الغضب – العدوان/ الغضب – العداوة/ الغضب – التهور – العدوان البدني.

نتائج الفرض الثاني:

يتعلق هذا الفرض بالفروق بين طلبة الجامعة وطالباتها على عوامل السلوك العدواني، وللتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

جدول (6): المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم (ت) للفروق بين المتوسطات لدى عينة المرحلة الجامعية

المتغير	ذكور (ن=100)		إناث (ن= 104)		قيمة (ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
العدوان العام	37,85	13,35	37,93	11,39	,047	–
العداوة – العدوان االلفظي	10,60	2,47	11,56	3,17	2,46	,05
الغضب	9,94	1,76	9,61	1,72	1,43	–
العدائية	8,52	2,45	8,30	2,40	2,00	,05
العدوان البدني – اللفظي	8,50	1,64	8,20	1,56	1,36	–
التهور	9,14	1,72	8,75	1,54	1,77	–

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 05, بين الذكور والإناث (متوسط عينة الإناث أعلى) في متغير العدوان اللفظي، وكان متوسط عينة الذكور أعلى في متغير العدائية، في حين لم تظهر فروق على باقي المتغيرات.

نتائج الفرض الثالث:

يتعلق هذا الفرض بالفروق بين طلبة المرحلة الثانوية وطالباتها على أبعاد السلوك العدواني، وللتحقق من هذا الفرض استُخدم اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات (انظر جدول 7).

جدول (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) للفروق بين متوسطات عينة المرحلة الثانوية من الجنسين

المتغير	ذكور (ن=140)		إناث (ن= 170)		(ت)	الدلالة
	م	ع	م	ع		
العدوان العام	51,27	9,51	49,26	8,49	2,04	0,05
العداوة – العدوان اللفظي	10,93	3,37	10,18	2,84	2,21	0,05
العدوان اللفظي/ الغضب	8,64	2,27	8,53	2,01	,470	–
العدوان/ الغضب	8,82	1,39	8,66	1,18	1,14	–
العداوة/ الغضب	9,49	1,13	9,30	1,13	1,53	–
التهور	9,09	,91	7,75	,95	13,13	,01
العدوان البدني	9,3	,95	8,1	,85	12,24	,01

تشير نتائج الجدول (7) إلى وجود فروق دالة بين عينة الذكور والإناث من طلاب المرحلة الثانوية، في متغيرات العدوان العام، العداوة/ العدوان اللفظي، التهور، العدوان البدني، حيث كان للذكور متوسطات أعلى على هذه المتغيرات.

مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج الفرض الأول: أشارت نتائج الفرض الأول الذي يتعلق بالمعالم الأساسية للسلوك العدواني باستخدام مقياس بص وبيري، والذي قام الباحث بترجمته إلى اللغة العربية بشكل يتناسب مع البيئة البحرينية، إلى أن أبعاد السلوك العدواني تتشكل من خلال ستة عوامل أساسية، وهي: العدوان العام، والعداوة/ العدوان اللفظي، والغضب، والعدائية، والعدوان البدني – اللفظي، والتهور، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع عديد من الدراسات التي أجريت في مجال قياس السلوك العدواني، ومنها الدراسات التي أعدها محيي الدين حسين وآخرون (1983)، وفولدز وآخرون (1984)، ومعتز عبدالله، وصالح أبو عباه (1995)، ويوسف سوالمة، وعفاف حداد (1996).

ويرى الباحث أن ما انتهت إليه هذه الدراسة من تحديد لعوامل السلوك العدواني تتفق إلى حد كبير مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة التي أجريت في مجال السلوك العدواني. أما من حيث ظهور بعض العوامل ثنائية القطب، فإن الباحث يتفق مع ما ذكره محيي الدين حسين في دراسته عن أبعاد السلوك العدواني لدى طالبات الجامعة مع أنه في نطاق كل سمة من السمات المزاجية من المتوقع وجود تباين واضح بين الأفراد، يعكس درجة كبيرة من النوعية في استجابتهم التي تعبر عن السمة (محيي الدين حسين وآخرون، 1982: 123).

أما من حيث نتائج الفرضين الثاني والثالث، اللذين يتعلقان بالفروق بين الجنسين في مكونات السلوك العدواني، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق بين الجنسين لدى عينتي المرحلتين الثانوية والجامعية، وحظيت دراسات الفروق بين الجنسين في العدوانية باهتمام كبير من جانب الباحثين في الفترة من عام 1950 حتى عام 1980، وعزت هذه الدراسات الاختلافات بين الذكور والإناث إلى اختلاف الطريقة التي يتبعها الوالدان في تنشئة كل من الذكور والإناث مع بعض الشكوك في إمكانية إسهام العامل الوراثي في هذه الفروق، وأن الاختلافات بين الجنسين ما هي إلا نتيجة لاستجابات الآباء المختلفة للأفعال العدوانية التي تصدر عن كل من الولد والبنت.

هذا وقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود فروق بين الجنسين من طلاب المرحلة الجامعية؛ إذ كان للإناث متوسطات أعلى من الذكور على متغير العدوان اللفظي، في حين كان للذكور متوسطات أعلى على متغير العدائية. وتتفق نتائج الدراسة مع ما توصل إليه هودلي (Hudley, 1993, 382).

كما وجدت بعض الدراسات الحديثة أن المرأة أكثر استخداماً للعدوان اللفظي من الرجل، في حين يميل الرجل إلى استخدام العدوان البدني (Archer, 1999; Bjorkquist & Lagerspetz, 1994)، وقد فسروا ارتفاع المرأة في درجات العدوان اللفظي إلى تفوقها في القدرات اللفظية. أما من حيث ارتفاع درجات الذكور على متغير العدائية فقد يكون هو الوسيلة التي يمكن أن يستخدمها للتعبير عن العدوانية وبخاصة أن أفراد العينة من طلاب الجامعة وما يمكن أن تضفيه طبيعة الحياة الجامعية من ضبط للسلوكيات والأفعال العدوانية المباشرة والصريحة.

وبالنسبة لنتائج الفرض الثالث الذي يتعلق بالفروق بين الجنسين في عينة طلاب المرحلة الثانوية، أشارت النتائج (الجدول 4) إلى أن هناك فروقاً بين العينتين؛ حيث كان للذكور متوسطات أعلى على متغيرات العدوان العام، العداوة/ العدوان اللفظي، التهور، العدوان البدني. وقد يرجع هذا – من وجهة نظر الباحث – إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها هؤلاء الطلاب وهي مرحلة المراهقة وما يصاحبها من مشكلات من الناحية الانفعالية، وبخاصة لدى الذكور الذين تتسم سلوكياتهم بالعنف والتهور بدرجة تفوق الإناث، وهو نتاج لعمليات التنشئة التي قد تقوم بقمع بعض السلوكيات المرتبطة بالعنف والعدوان لدى الإناث بدرجة أكبر مما يحدث لدى الذكور.

كما أن جميع الأشخاص العدوانيين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بمشاعر الآخرين والميل إلى الاستيلاء على ما يريدون في الحال (سهير كامل، 1993: 18)، وهذه الخصائص قد تبدو بشكل واضح لدى المراهقين الذكور. ويعد السلوك العدواني للشخص من أهم موضوعات التنشئة الاجتماعية؛ لأنها من أهم وسائل التحكم في العدوان منذ نشأته الأولى في الطفولة المبكرة، وفي تحديد مساره السوي (باكيناز حسن، 1993: 26).

ويرى حجازي أن التنشئة دخلت في عملية متزايدة التشعب والتعقيد؛ إذ يتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقننة، من مثل الإعلام الفضائي، وانفجار كثافة

التفاعلات الاجتماعية على اختلافها، وأخصها خليجياً العمالة الوافدة وما تحمله من مؤثرات ثقافية، وما تقوم به من أدوار متزايدة في مقدارها. ولقد أصبح تأثير القوى غير المقننة يشكل ملفات ساخنة في المرحلة الراهنة ليس خليجياً فقط بل عالمياً أيضاً (مصطفى حجازي، 1999: 33).

كما أن العدوان يرتبط بالحالة الانفعالية المعروفة بالغضب (عبدالعزيز القوصي، 1981)، وهذا يمكن أن يفسر لنا ارتفاع درجات عينة طلاب المرحلة الثانوية من الذكور في بعض مكونات السلوك العدواني، نظراً لطبيعة المرحلة العمرية من ناحية، ومن ناحية أخرى لطبيعة التنشئة في مجتمعات تعمل على تنمية السلوك العدواني لدى الذكور، وفي الوقت نفسه تعمل على ضبطه لدى الإناث.

وما انتهت إليه هذه الدراسة هو توفير أداة يمكن من خلالها تقدير السلوك العدواني في البيئة البحرينية تتوافر فيها الشروط السيكومترية من حيث الثبات والصدق، ومن ثم يمكن استخدام هذه الأداة في مجال التشخيص الدقيق لهذا السلوك بهدف ضبطه وعلاجه.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى إمكانية إجراء دراسات أخرى مستقبلية يمكن من خلالها تعرف بعض المتغيرات المرتبطة بالسلوك العدواني في البيئة البحرينية، ومنها أساليب التنشئة الوالدية المسؤولة عن رفع مستوى السلوك العدواني لدى الأفراد، كما يمكن أيضاً محاولة تعرف تأثير بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة - كاستخدام «الإنترنت» - في نشأة السلوك العدواني وتطوره لدى الأفراد.

المصادر

أحمد عكاشة (1986). **علم النفس الفسيولوجي**. القاهرة: دار المعارف.

باكيناز حسن (1993). نمو القدرة على السلوك العدواني التحويلي عند تلاميذ المرحلة الابتدائية. **مجلة علم النفس**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 27 (7): 26-35.

سعيد دبيس (1999). مقياس تقدير السلوك العدواني للأطفال المتخلفين عقلياً من الدرجة البسيطة. **مجلة مركز البحوث التربوية**، جامعة قطر، 15 (8): 73-106.

سهير كامل (1993). السلوك الإنساني بين الحب والعدوان. **مجلة علم النفس**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 27 (7): 14-19.

صفوت فرج (1980). **التحليل العاملي في العلوم السلوكية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبدالستار إبراهيم (1998). **الاكتئاب اضطراب العصر الحديث، فهمه وأساليب علاجه**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عبدالعزيز القوصي (1981). **الصحة النفسية**. القاهرة: دار النهضة المصرية، ط 9.

عبدالله القاطعي (1993). علاقة صدق المحكمين بالمفهوم الإحصائي لصدق البنود. **دراسات نفسية**. القاهرة: رابطة الاختصاصيين النفسيين المصرية.

عبدالله الوابلي (1993). السلوك العدواني لدى المتخلفين عقلياً: طبيعته وأساليب معالجته. **مركز البحوث التربوية، كلية التربية**، جامعة الملك سعود.

فولدن، ج.، كين، ت. وهوب، ك (1984). **استبيان العدائية واتجاهها**. ترجمة محمد عبدالظاهر الطيب. القاهرة: دار المعارف.

كمال مرسي (1985). سيكولوجية العدوان. **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، 13 (2): 45–64.

محمد خليل (1990). أساليب المعاملة الزوجية والقلق العصابي وعلاقتهما بالسلوك العدواني لدى الزوجين: **دراسة إرشادية**. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع 12 السنة 5.

محمود حمودة (1993). دراسة تحليلية عن العدوان. **مجلة علم النفس**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 27 (7): 20–25.

محيي الدين حسين، وميرفت شوقي، وعائشة السيد (1983). السلوك العدواني لدى الفتيات الجامعيات: دراسة عاملية. في أحمد عبدالخالق (محرر) **بحوث في السلوك والشخصية**، 3: 97–127.

مصطفى حجازي (1999). العولمة والتنشئة المستقبلية. **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الآداب والتربية – جامعة البحرين، 2: 16–47.

معتز عبدالله (1998). علاقة السلوك العدواني ببعض متغيرات الشخصية، **مجلة علم النفس**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 47: 64–87.

معتز عبدالله، وصالح أبو عباه (1995). أبعاد السلوك العدواني: دراسة عاملية مقارنة، **دراسات نفسية**، 3: 521–580.

معتز عبدالله، وعبداللطيف خليفة (2001). **علم النفس الاجتماعي**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

ميشيل آرجايل (1982). **علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية**. ترجمة عبدالستار إبراهيم. القاهرة: مكتبة مدبولي.

نبيل حافظ، ونادر قاسم (1993). برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات. **مجلة الإرشاد النفسي**: جامعة عين الشمس، 1 (1): 143–177.

يوسف سوالمة، وعفاف حداد (1996). الخصائص السيكومترية لمقياس (بص وبيري) للعدوان في البيئة الأردنية، **أبحاث اليرموك**، الأردن: جامعة اليرموك 3: 147–181.

Archer, J., Haigh, A. (1999). Sex differences in beliefs about aggression opponent's sex and the form of aggression. *British Journal of Social Psychology*, 38: 71-8.

Bandura, A. (1973). *Aggression: A social learning analysis*. Englewood Cliffs, N.J, Prentice Hall, Inc.

Baron, R. (1977). *Human aggression*. New York: Plenum.

Buss, A. (1961). *The psychology of aggression.* London: John Wiley.

Buss, A., & Perry, M. (1992). The aggression questionnaire. *Journal of Personality & Social Psychology,* 63: 452-458.

Bushman, B.J., Cooper, H.M., & Lemke, K.M. (1991). Meta - analysis of factor analysis: An illustration using the Buss-Durkee Hostility Inventory. *Personality & Social Psychology Bulletin,* 17, 344-349.

Bjorkquist, K., O. & Lagerspetz, K. (1994). Sex differences in covered aggression among adults. *Aggressive Behavior,* 20, 27-34.

Campbell, A., Sapochnik, M., & Muncer, S. (1997). Sex differences in aggression: Does social representation mediate form of aggression? *British Journal of Social Psychology,* 36, 161-171.

Coie, J, D., & Dodge, K. A. (1998). Aggression and antisocial behavior. In W. Damon, & N. Eisenberg (Eds), *Handbook of child psychology: (779-862).* New York: John Willy.

Hudley, C. A. (1993). Comparing teacher and peer perception of aggression: An ecological approach. *Journal of Educational Psychology,* 85: 377-384.

Lord, C. (1997). *Social psychology.* New York. Holt, Rinehart & Winston.

Loeber, R., Farrington, D., Loeber, M, & Kammes, W. (1998). *Antisocial behavior and mental health problems, Explanatory factor in childhood and adolescence.* U.S.A, Mahwah, NJ, Lawrence Associates, Inc.

Myers, D. (1987). *Social psychology.* (2nd), New York: Mc Graw-Hill Book Co.

Nelson, C.M. (1997). Aggressive and violent behavior: A personal perspective. *Education & Treatment of Children,* 20 (3), 250-262.

Perry, D., & Buss, K. (1984). *Social development.* Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall.Inc.

قدم في: يونيو 2001.

أجيز في: مارس 2003.



الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في قطاع الخدمة المدنية الكويتي وعلاقته بنمط الشخصية «أ» والرغبة في ترك العمل*

آدم غازي العتيبي**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف مدى انتشار ظاهرة الاحتراق الوظيفي بين العاملين في قطاع الخدمة المدنية الكويتي، وبحث العلاقة بين الاحتراق الوظيفي ونمط الشخصية «أ» والرغبة في ترك العمل. وتكونت عينة الدراسة من 325 فرداً، بواقع 130 موظفاً، و195 موظفة من حملة الجنسية الكويتية، يعملون في خمس وزارات حكومية تمثل ديوان الخدمة المدنية. وأسفرت هذه الدراسة عن عديد من النتائج، كان من أهمها ما يأتي:
(1) يعاني أربعة من بين كل عشرة عاملين الإنهاك العاطفي. (2) يعد احتراق غالبية العينة 81,5٪ منخفضاً على مقياس فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي. (3) تشعر نسبة كبيرة من العينة 44٪ بتدني الإنجاز الشخصي. (4) يشعر الأفراد صغار السن الذين خدمتهم قليلة بتدني إنجازهم الشخصي مقارنة بنظرائهم كبار السن الذين خدمتهم طويلة. (5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الاحتراق الوظيفي لدى العمالة الكويتية على مقاييس: الإنهاك العاطفي، فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، حسب جنسهم أو حالتهم الزواجية، أو مستواهم التعليمي. (6) وأخيراً خلصت الدراسة إلى طرح بعض التوصيات واقتراح بعض الموضوعات لدراسات مستقبلية.

المصطلحات الأساسية: الاحتراق الوظيفي، نمط الشخصية «أ»، الرغبة في ترك العمل، الخدمة المدنية، الخصائص الديموغرافية.

---

* البحث ممول من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت بموجب مشروع رقم IU03/02.
** أستاذ مشارك، ورئيس قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

مقدمة:

استقطب الاحتراق الوظيفي Job Burnout خلال العشرين سنة الأخيرة اهتمام عديد من الباحثين لعدة أسباب (Burke & Richardson, 1993): أولها، تأثيره السيئ على العاملين، والمنظمات، والجمهور المتلقي للخدمة. وثانيها، خطورة انتشار هذه الظاهرة بين المهنيين في مجال الخدمة الاجتماعية على نطاق واسع ولا سيما بعد تحول المجتمعات الإنسانية خلال العشرين سنة الأخيرة إلى مجتمعات مهنية، وتزايد أفراد المجتمع الذين يعتمدون بشكل رئيس على الخدمات التي يقدمها المهنيون من مدرسين، واستشاريين نفسيين، وضباط شرطة، وممرضات، ومحامين، وعاملين في مجال الصحة العقلية. وفي حالة تعرض هؤلاء للاحتراق الوظيفي، فإن المجتمع برمته سيواجه – لا محالة – مشكلة عويصة. وثالثها، أنه من الممكن جداً أن نقلل أو نحد من انتشار هذه الظاهرة لو فهمناها بشكل جيد.

ومن اللافت للنظر أن أغلب الدراسات في الاحتراق الوظيفي تركز على بعض المهن الخدمية للعاملين في مجال التدريس، والتمريض، والأطباء، والمحامين، والخدمة الاجتماعية (Babajus *et al.*, 1999; Schutte *et al.*, 2000). مما حدا ببعض الباحثين إلى تأكيد أن الاحتراق الوظيفي ليس حكراً على مهن معينة، وإنما يوجد في جميع المهن الأخرى أو معظمها، ولذلك فإن من الضرورة بمكان، العمل على كسر هذه الحالة من التقوقع والجمود ودفع عجلة البحث العلمي لتشمل المجالات الأخرى كافة (Golembiewski *et al.*, 1986; Golembiewski & Munzenrider, 1988).

ومن المؤسف حقاً على الرغم من أهمية هذا الموضوع عالمياً أن يكون مهملاً عربياً؛ إذ ما زالت أدبيات الإدارة العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة تعاني ندرة الدراسات في هذا المجال مع تركزها في حقل التعليم. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها، بكسرها للحواجز التقليدية، محاولة نقل عملية البحث العلمي إلى حقل جديد لعلها بذلك تسد بعض العجز الذي تعانيه مكتبتنا العربية في أدبيات الإدارة بشكل عام، والإدارة العامة بشكل خاص.

إن بحث ظاهرة الاحتراق الوظيفي في جهاز الخدمة المدنية الكويتي لا يعد ترفاً علمياً، بل في غاية الأهمية بعد أن تأكد من نتائج الدراسات الحديثة أن الوظائف الإدارية والعاملين في مجال الخدمات الإنسانية والاجتماعية ليسوا «خارج نطاق التغطية» أو بمنأى عن الاحتراق الوظيفي (Maslach *et al.*, 1996; Reynolds & Tabacchi, 1993).

ولا شك أن جهاز الخدمة المدنية الكويتي من أجهزة الخدمة الحديثة والفتية في العالم الثالث، الذي يضطلع بدور كبير، ويتحمل مسؤوليات جسيمة، من أهمها دفع عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية إلى الأمام، وتقديم كل الخدمات الإنسانية للمواطنين والوافدين بكفاءة وجودة عاليتين. وليس هناك أكبر خطورة على هذا الجهاز من إغفال بعض الظواهر السلوكية والإدارية، وتركها بلا تشخيص أو تقدير لحجم المشكلة حتى يتخذ بشأنها التدابير اللازمة، وتعالج بمهنية عالية، لأنه من الثابت علمياً أن للاحتراق الوظيفي عواقب سيئة ووخيمة في كل شيء؛ بما فيها جودة الخدمة (Maslach, 1982b, 1993).

مشكلة الدراسة:

لا تألو الحكومة جهداً في تحقيق الرفاهية والمصلحة العامة لمواطنيها، لدرجة أصبح فيها المواطن الكويتي يعيش ويترعرع في كنف الحكومة منذ ولادته ونعومة أظفاره حتى وفاته. لقد حظيت هذه السياسة التي تبنتها الحكومة بقبول المواطن الكويتي الذي يتطلع دائماً إلى مستقبل مشرق، وخدمات مناسبة، ونوعية حياة أفضل. ويأخذ جهاز الخدمة المدنية الكويتي على عاتقه تولي هذه المهام والمسؤوليات الكبيرة التي تحتم على القائمين عليه أن يتقبلوا هذا التحدي برحابة صدر، وأن يستعدوا ويعدوا العدة لأسوأ الاحتمالات تحسباً لما قد يعترض هذا الجهاز من مشكلات وأزمات قد تعصف به وتشل قدرته على تأدية مهامه بكفاءة وفعالية، ومن ثم تحول دون تحقيقه لأهدافه.

وجهاز الخدمة المدنية الكويتي ليس محصناً ضد المشكلات، شأنه في ذلك شأن العديد من أجهزة الخدمة المدنية في دول العالم الثالث. وهناك بعض الأدلة والبراهين التي تؤكد أن العاملين في هذا الجهاز يعانون الإحباط الوظيفي، ويئنون من ضغوط العمل والاضطرابات السيكوسوماتية (آدم العتيبي، 1997، 1998؛ عويد المشعان، 2001). وفضلاً عن ذلك فإن القائمين على هذا الجهاز يواجهون مشكلة انخفاض الولاء التنظيمي، وتدني الأداء الوظيفي (آدم العتيبي، 1993)، وارتفاع معدلات الغياب الوظيفي، وسوء استخدام الموظفين للإجازات المرضية (آدم العتيبي، 1997؛ وفضل الفضلي، 1999).

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات للدراسات آنفة الذكر لتسلط الضوء على ظاهرة الاحتراق الوظيفي، وهي ظاهرة جديرة باهتمام المسؤولين في قطاع

الخدمة المدنية لما لها من آثار مدمرة وبالغة الخطورة على المنظمات، وعلى صحة العاملين وسلامتهم على حد سواء. فالاحتراق الوظيفي يؤثر في نوعية الخدمة (Cherniss, 1980; Maslach, 1982b, 1993)، ويسبب عديد من الأعراض الجسدية للموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع الجمهور: كالصداع، واضطرابات النوم، والاضطرابات العصبية، وقرحة المعدة، وأمراض القلب (Burke & Green glass, 1988; Kahill, 1988; Leiter *et al.*, 1994; Roach, 1994). ويؤثر الاحتراق الوظيفي كذلك في الحالة النفسية والسلوك الاجتماعي للعاملين في مجال الخدمات الإنسانية؛ حيث تشير دراسة (Lowenstrin, 1991) إلى صلة الاحتراق الوظيفي والشعور بالعجز، والغضب، وفقدان الأعصاب، والوقوع في تعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية. ولقد سبق أن حذرت (Maslach *et al.*, 2001) وزملاؤها من خطورة الأضرار الناجمة من الاحتراق الوظيفي، مثل انخفاض الكفاءة والإنتاجية في العمل، وازدياد الصراعات الشخصية بين العاملين. بل إن الاحتراق الوظيفي ظاهرة معدية تنتقل مع الأفراد لتؤثر في حياتهم الشخصية خارج بيئة العمل (Burke & Green glass, 2001)، كخلق بعض المشكلات الزوجية والعائلية (Maslach & Jackson, 1981). ولا يقف تأثير الاحتراق الوظيفي على العاملين عند حد معين، وإنما يؤثر حتى على صحتهم العقلية؛ الأمر الذي أدى إلى اعتبار بعض الباحثين أن الاحتراق الوظيفي مرض عقلي لارتباطه بحالات الانهيار العصبي، والتخلف العقلي، والشعور بالقلق، والأرق، والكآبة، وفقدان الاحترام للذات (Maslach & Jackson, 1981; Maslach *et al.*, 2001).

وتحاول هذه الدراسة استكشاف ظاهرة الاحتراق الوظيفي بين العمالة الكويتية من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما مستويات الاحتراق الوظيفي بين العاملين في قطاع الخدمة المدنية؟

2 – هل يختلف الاحتراق الوظيفي باختلاف:

أ – الجنس.

ب – الحالة الزواجية.

ج – العمر.

د – التعليم.

هـ – سنوات الخدمة؟

3 - هل هناك علاقة بين نمط الشخصية «أ» والاحتراق الوظيفي؟

4 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأفراد من نمط الشخصية «أ» و«ب» على مقياس الاحتراق الوظيفي؟

5 - إلى أي مدى يفسر الاحتراق الوظيفي التباين الكلي للرغبة في ترك العمل؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1 - تعرف مدى انتشار ظاهرة الاحتراق الوظيفي بين العاملين في جهاز الخدمة المدنية.

2 - تعرف ما إذا كان هناك تفاوت في مستويات الاحتراق الوظيفي بين العاملين بحسب جنسهم وحالتهم الزواجية، وأعمارهم، ومستواهم التعليمي، وسنوات خدمتهم.

3 - تعرف ما إذا كان هناك علاقة بين نمط الشخصية «أ» والاحتراق الوظيفي.

4 - تعرف أثر تعرض العاملين إلى معدلات عالية في الاحتراق الوظيفي على رغبتهم في ترك العمل.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً - ماهية الاحتراق الوظيفي:

لم يكن أحد يعرف شيئاً عن ظاهرة الاحتراق الوظيفي قبل تفتق ذهن عالم النفس الإكلينيكي (Freudenberger) في عام 1974، ونشره لأول عمل عن هذا الموضوع في مقالة علمية وصف فيها الاحتراق الوظيفي بأنه حالة ضعف وإرهاق واستنزاف ناجمة من عدم قدرة العاملين في مجال الخدمة الإنسانية على التعامل مع كثرة الطلبات على طاقاتهم وقواهم ومواردهم (Freudenberger, 1974).

وقد لا نبالغ إذا قلنا: إن الدارس لهذا الموضوع سوف يصاب بالإحباط والاحتراق معاً لصعوبة فهم هذه الظاهرة. فمصطلح الاحتراق الوظيفي مصطلح فضفاض يحمل في طياته عدة معان مختلفة، ولا يوجد حتى الآن تعريف واحد متفق عليه (Maslach, 1982a)، ومن ثم يبقى فهمنا للاحتراق ومسبباته ناقصاً لعدم اتفاق الباحثين حول ماهية هذا المصطلح (Burke & Richardson, 1993). ويواجه المختصون في هذا الحقل صعوبات جمة في تحديد ما إذا كان الفرد يعاني الاحتراق

أو عدمه (Farber, 1983)؛ إذ ليس هناك اتفاق حول الدرجة التي يعد فيها الاحتراق مجرد حالة نفسية صرفة، أو سلوكاً فعلياً يستخدم لمواجهة حالات الضغوط السلبية (Burke & Richardson, 1993).

وعلى أي حال، لا تزال هناك محاولات جادة من بعض الباحثين لفك شفرة هذا المصطلح وتوضيحه للقارئ والدارس بشكل أكبر. وفي هذا السياق، فإن الاحتراق الوظيفي في تصور (Freudenberger, 1980) مصطلح مساو لضغوط العمل، ويرتبط بقائمة لا حصر لها من الآثار الصحية الضارة، ويحدث للأفراد نتيجة لجهودهم المضنية نحو النجاح.

ويعني الاحتراق الوظيفي عند كل من (Perlman & Hartman, 1982):

1 - الفشل، والإرهاق، والإنهاك.

2 - فقدان القدرة على الابتكار.

3 - نقص الولاء للعمل.

4 - حالة نفور من المراجعين، والزملاء، والوظيفة، والمنظمة.

5 - استجابة قوية للضغوط.

6 - أعراضاً لاتجاهات سلبية نحو المراجعين، وتجاه النفس، مصحوبة بأعراض جسدية، وعاطفية غير مريحة.

ويرى فريق من الباحثين (Golembiewski *et al.*, 1983) أن الاحتراق الوظيفي شعور باستنزاف جسدي، وعاطفي، وعقلي، ناتج من حالة مزمنة من الإجهاد والضغط المتزايد في العمل.

ويعد تعريف (Maslach , 1982a, 1982b) - صاحبة المقياس الشهير الذي أطلق على اسمها (Maslach Burnout Inventory, MBI) - من أكثر التعاريف قبولاً، وأوسعها انتشاراً، وهي تشير فيه إلى أن الاحتراق الوظيفي هو شعور الفرد بأعراض الإنهاك العاطفي، وفقدان الشعور الإنساني، وتدني الإنجاز الشخصي، ويحدث عادة للأفراد الذين يعملون في خدمة الآخرين. وستسير هذه الدراسة على نهج هذا التعريف.

وعلى الرغم من اختلاف التعاريف والأساليب التي تطرقت إلى الاحتراق الوظيفي، فإن هناك - على الأقل - إجماعاً على بعض خصائصه وحدوثه على

المستوى الفردي، وأنه شعور نفسي داخلي يختلط بالاتجاهات والدوافع والتوقعات، فيخلق للفرد معاناة سلبية مصحوبة بالمشكلات، والمشقة، والألم (Maslach, 1982).

وبعد كل هذه الاختلافات البحثية حول تحديد هوية الاحتراق الوظيفي، خلصت (Maslach *et al.*, 2001) ورفاقها في مقالة علمية حديثة إلى تأكيد أن الاحتراق الوظيفي عبارة عن أعراض نفسية تحدث استجابة لعوامل ضاغطة في الوظيفة نتيجة للعلاقات الشخصية. وتتكون هذه الاستجابة – كما تراها (Maslach *et al.*, 2001) وزملاؤها – من ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1 – الإنهاك: ويشير إلى الإجهاد التام واستنزاف موارد الفرد العاطفية والجسدية.

2 – الشعور بالانفصال (النفور) من الوظيفة: ويشير هذا البعد إلى العلاقات الشخصية وفقدان الشعور الإنساني عند التعامل مع المراجعين، ومعاملتهم بسلبية وقساوة قلب.

3 – الإحساس بعدم الفعالية وتدني الإنجاز الشخصي: ويمثل هذا البعد شعور الفرد بعدم الكفاءة وفقدان كل من الإنجاز والإنتاجية في العمل.

ثانياً – الدراسات السابقة:

1 – العلاقة بين الاحتراق الوظيفي والرغبة في ترك العمل:

يمكن تصنيف الدراسات السابقة في هذا المجال إلى نوعين:

الأول، يحاول بحث العلاقة بين هذين المتغيرين من منظور كلي Macro دون الدخول في تفاصيل، في حين يتناول الثاني هذه العلاقة من منظور جزئي Micro يهدف من خلاله إلى كشف طبيعة العلاقة بين أبعاد الاحتراق الوظيفي المختلفة والرغبة في ترك العمل. وسنستهل مراجعتنا للدراسات السابقة – بادئ ذي بدء – من منظور كلي ثم نختمها مروراً بالمنظور الجزئي.

تشير نتائج دراسة (Shelledy *et al.*, 1992) وآخرين إلى أن ارتفاع مستويات الاحتراق الوظيفي من ناحية، وانخفاض مستويات الرضا الوظيفي من ناحية أخرى، كان لها بالغ الأثر في زيادة الرغبة في ترك العمل. ويؤكد رهط من الباحثين (Taylor *et al.*, 1990) أن الاحتراق الوظيفي أكثر ارتباطاً من ضغوط العمل بمتغير الرغبة في ترك العمل. وبصفة عامة، تظهر غالبية الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الاحتراق الوظيفي والرغبة في ترك العمل (Kahill, 1988; Shelledy *et al.*, 1992; Taylor *et al.*, 1990; Weisberg & Sagie, 1999).

وعلى صعيد آخر، أجرت (Burke & Deszca, 1986) دراسة على عينة من رجال الشرطة، توصلت فيها إلى نتيجة مفادها أن الأفراد الذين كانت متوسطاتهم عالية على أبعاد مقياس الاحتراق الوظيفي كانوا أكثر رغبة من غيرهم في ترك العمل. وتأكيداً لهذه النتيجة، وجد لفيف من الباحثين (Jackson *et al.*, 1986) أن هناك علاقة بين الأبعاد الثلاثة الخاصة بمقياس الاحتراق الوظيفي ومتغير الرغبة في ترك العمل.

ومن جانب آخر، أجرى كل من (Carlson & Thompson, 1995) دراسة على عينة تكونت من 490 مدرساً في جزيرة هاواي. وكشفت نتائج الدراسة النقاب عن أن الإنهاك العاطفي كان أقوى متغير في تفسير الرغبة في تغيير مهنة التدريس. كما تبين كذلك أن متغير الافتقار إلى التعامل الإنساني أو الشخصي كان على علاقة – هو الآخر – مع متغير الرغبة في تغيير المهنة، في حين لم تجد الدراسة أي علاقة بين تدني الإنجاز الشخصي وقرار الرغبة في تغيير المهنة.

وتفيدنا نتائج دراسة (Blankertz & Robinson, 1997) بأن الإنهاك العاطفي والافتقار إلى التعامل الإنساني أو الشخصي على علاقة موجبة مع الرغبة في ترك العمل، بينما كان الشعور بتدني الإنجاز الشخصي على علاقة سالبة مع ذلك المتغير. فقد تبين من نتائج تلك الدراسة أن العاملين الذين معدلاتهم منخفضة على كل من مقياس الإنهاك العاطفي والافتقار إلى التعامل الإنساني وعالية على مقياس الإنجاز الشخصي تقل احتمالات تركهم لأعمالهم. وانتهى كوكبة من الباحثين (Heyworth *et al.*, 1993) إلى نتيجة مؤداها أن متغيري الإنهاك العاطفي، والافتقار إلى التعامل الإنساني أو الشخصي على علاقة مع متغير الرغبة في ترك العمل. أما نتيجة دراسة (Goodman & Boss, 1998) فقد أثبتت أن الإنهاك العاطفي وكذلك تدني الإنجاز الشخصي يعدان مؤشرين للتنبؤ في الرغبة بترك العمل. وقد استنتج (Koeske & Koeske, 1993) أنه كلما زاد الإحساس بنقص الإنجاز الشخصي زادت احتمالات ترك الأفراد لوظائفهم.

وعلى الرغم من تأكيد نتائج دراسة (Lee & Ashforth, 1996) أن الإنهاك العاطفي هو البعد الوحيد من بين أبعاد الاحتراق الوظيفي الذي كان على علاقة (ر=0,44) مع الرغبة في ترك العمل، فإن نتائج دراسة (Schwab *et al.*, 1986) قد قللت من شأن هذا المتغير مشيرة إلى تفسيره فقط لـ 6٪ من إجمالي التباين في الرغبة بترك العمل. وتظهر علينا بين الفينة والأخرى بعض الدراسات مؤكدة أن الإنهاك العاطفي ليس بالضرورة أن يكون على علاقة بالرغبة في ترك العمل (Geurts *et al.*, 1998; Weisberg & Sagie, 1999).

2 - العلاقة بين الاحتراق الوظيفي ونمط الشخصية «أ»:

إن الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين قليلة جداً، وسوف تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة البحثية. وتشير الدراسات السابقة إلى شيوع نمط الشخصية «أ» بين الأشخاص الذين لديهم حرص مفرط على الوقت، والمنافسة، والطموح، والثقة بالنفس. ويعد نمط الشخصية «أ» مؤشراً قوياً للدلالة على ضغوط العمل والاحتراق الوظيفي (Rees & Cooper, 1990, 1992).

وقام في إيطاليا (Lavanco, 1997) بدراسة على عينة مكونة من خمسين ممرضة تعمل وتسكن في صقلية (Sicily). وتبين من نتائج هذه الدراسة أن نمط الشخصية «أ» على علاقة إيجابية مع الاحتراق الوظيفي، وعلاقة سلبية مع الرضا الوظيفي لدى عينة الدراسة.

وأجرى في الولايات المتحدة كل من (Gmelch & Gates, 1998) دراسة على 740 مدير مدرسة حكومية يمثلون مراحل التعليم المختلفة. وأسفرت نتائج تلك الدراسة عن أن هناك بعدين من أبعاد نمط الشخصية «أ» (المنافسة، ر=0,30، والتحدي، ر=0,10) على علاقة بالإنهاك العاطفي، وبعداً واحداً (التحدي، ر=0,18) على علاقة بتدني الإنجاز الشخصي.

ونحا نفر من الباحثين (Maslach, *et al.*, 2001) المنحى نفسه مؤكدين أن هناك علاقة بين الإنهاك العاطفي وأبعاد نمط الشخصية «أ» الآتية: المنافسة، وضغط الوقت، والعدوانية، والحاجة المفرطة للسيطرة. وأظهر عديد من الدراسات، بشكل عام، أن هناك علاقة موجبة بين نمط الشخصية «أ» والاحتراق الوظيفي (Burke, *et al.*, 1984; Cherniss, 1980; Farber, 1983; Rees & Cooper, 1990, 1992).

3 - علاقة الاحتراق الوظيفي بالخصائص الديموغرافية:

سنعرض في هذا الجزء الخصائص الديموغرافية ذات الصلة بالاحتراق الوظيفي التي تضمنتها هذه الدراسة على النحو الآتي:

1 - الجنس والاحتراق الوظيفي:

تطلعنا نتائج الدراسات السابقة على أن هناك فروقاً بين الجنسين في الاحتراق الوظيفي (Etzion & Pines, 1986; Green glass *et al.*, 1990; Green glass & Burke, 1990; Schwab *et al.*, 1986) لكن من الصعب جداً تفسير أوجه هذا الاختلاف نظراً لتداخل عديد من المتغيرات ذات الصلة بالاحتراق الوظيفي، من مثل: نوع المهنة، والمستوى الإداري، وصراع الدور، وأنظمة الدعم الاجتماعي (Green glass, 1991).

وفي هذا التوجه، أجرت (Maslach & Jackson, 1985) دراسة تهدف إلى الكشف عن الفروق بين الجنسين في الاحتراق الوظيفي على عينة من العاملين في

مهن مختلفة، بعضها خدمي وبعضها الآخر صحي. واتضح من نتائج هذه الدراسة أن الإناث أعلى في معدلات الإنهاك العاطفي من الذكور، في حين تفوق الذكور على الإناث في بعدي تدني الإنجاز الشخصي، وفقدان التعامل الإنساني. والواقع أن هذه النتيجة قد تأكدت في عدة دراسات لاحقة (انظر: Hoeksma *et al.*, 1993; Lecroy & Rank, 1987; Vanderpolg, *et al.*, 1990; Thoronton, 1992) وعلى النقيض من ذلك، لم تتوصل بعض الدراسات السابقة إلى أي فروق بين الجنسين في الاحتراق الوظيفي (Day & Chambers, 1991; Kandokin, 1993; Shelledy *et al.*, 1992; Tamura *et al.*, 1994; Thoronton, 1992).

وتعتقد (Moore *et al.*, 1996) وزميلاتها أن تأثير متغير الجنس في ضغوط العمل والاحتراق الوظيفي غير واضح المعالم، وربما يعتمد على نوع المقاييس المستخدمة في تلك البحوث والدراسات. ومجمل القول إن متغير الجنس لا يعد مؤشراً قوياً للدلالة على الاحتراق الوظيفي (Maslach, 2001).

2 – علاقة العمر وسنوات الخدمة بالاحتراق الوظيفي:

يعد متغير العمر من أكثر المتغيرات الشخصية ثباتاً في علاقته بالاحتراق الوظيفي. وتؤكد (Maslach *et al.*, 2001) شيوع الاحتراق الوظيفي بين الموظفين الشباب قياساً بالموظفين الذين تزيد أعمارهم على الثلاثين أو الأربعين سنة. وبصفة عامة، هناك اتفاق بين نتائج الدراسات السابقة على تعرض الأفراد صغار السن للاحتراق الوظيفي أكثر من نظرائهم كبار السن (سعد الكلابي، ومازن رشيد 2001 (Anderson & Iwanicki, 1984; Carlson & Thompson, 1995; Russell *et al.*, 1987).

ومنطقياً، إن من شأن العلاقة بين العمر وسنوات الخدمة أن يزيد الاحتراق الوظيفي لدى الموظفين الذين في بداية حياتهم الوظيفية أو المهنية (Maslach *et al.*, 2001). ويتوافر عدد لا بأس به من الدراسات السابقة في هذا المجال، لعل من أهمها تلك الدراسة التي أجراها كل من (Lee & Ashforth, 1993) على 223 مهنياً في عدة مؤسسات عامة ذات طابع خدمي، تقع في عاصمة مقاطعة كائنة في إحدى ولايات الوسط الغربي من الولايات المتحدة. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن الأفراد الذين خدمتهم قصيرة كانوا أكثر شعوراً بالإنهاك العاطفي من الأفراد الذين خدمتهم طويلة. وعزا الباحثان هذه النتيجة إلى تطبيق الأفراد ذوي الخبرة الطويلة لإستراتيجيات فعالة ساعدتهم على مواجهة الإنهاك العاطفي، وترك بعضهم الآخر، وبخاصة الذين إستراتيجياتهم أقل فعالية، للمنظمة.

وبشكل عام، فإن نتائج الدراسات بخصوص هذا المتغير غير متسقة، مما يصعب معه الحكم على طبيعة علاقته بالاحتراق الوظيفي. وعلى سبيل المثال تبين في بعض الدراسات أن هناك علاقة سلبية بين طول مدة الخدمة والإنهاك العاطفي، وفقدان التعامل الإنساني (Ackerley *et al.*, 1988; Carney *et al.*, 1993; Ross *et al.*, 1989; Tamura *et al.*, 1994) بينما كشف بعضها الآخر أن طول مدة الخدمة على علاقة موجبة بفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي (Carney *et al.*, 1993; Epstein & Silvern, 1990; Maslach & Florian, 1988; Vander poleg *et al.*, 1990) وكذلك تدني الإنجاز الشخصي (Carney *et al.*, 1993)، في حين لم تتوصل دراسات أخرى إلى وجود أي علاقة بين طول مدة الخدمة والاحتراق الوظيفي (Naisberg - Fenning *et al.*, 1991; Raquepaw & Miller, 1989; Thornton, 1992; Yin - Kwee & Tang, 1995).

3 – علاقة الاحتراق الوظيفي بالحالة الزواجية والتعليم:

من الصعب تحديد مسار العلاقة بين الاحتراق الوظيفي والحالة الزواجية بسبب ندرة الدراسات الميدانية في هذا الخصوص. بيد أننا نلاحظ مما هو متوافر من دراسات سابقة في هذا المجال أن بعض الدراسات تشير إلى أن العزاب والأرامل والمطلقين معرضون للاحتراق الوظيفي أكثر من المتزوجين (Burke *et al.*, 1984; Kilpatrick, 1989; Maslach & Jackson, 1985; Maslach *et al.*, 2001). بينما لم تتوصل دراسات عديدة إلى وجود أي علاقة بين الاحتراق الوظيفي والحالة الزواجية. (Ackerley *et al.*, 1988; Lecory & Rank, 1987; Kandolin, 1993; Raquepaw & Miller, 1989; Shelledy, 1992).

وبالنسبة للعلاقة بين التعليم والاحتراق الوظيفي، فقد تبين من نتائج بعض الدراسات السابقة أن زيادة المستوى التعليمي للأفراد يزيد من شعورهم بالاحتراق الوظيفي مقارنة بأقرانهم الأقل تعليماً (Finch & Krantz, 1991; Maslach *et al.*, 2001; Roach, 1994; Van der Ploeg *et al.*, 1990).

وتعترف (Maslach, 2001) وآخرون بصعوبة تفسير هذه النتيجة في ظل الارتباط القائم بين متغير المستوى التعليمي من جهة، ونوع المهنة ومنزلتها من جهة أخرى. ومع ذلك، فقد عزوا هذه النتيجة إلى شغل الأفراد ذوي التعليم العالي لوظائف ضاغطة وذات مسؤوليات كبيرة، ناهيك عن زيادة توقعاتهم وشعورهم بالمزيد من التوتر في حالة فشلهم في تحقيق هذه التوقعات. وعلى العكس من ذلك كشفت دراسات أخرى أن الاحتراق الوظيفي لا يمت بصلة إلى المستوى التعليمي (Lecory & Rank, 1987; Maslach & Jackson, 2001 سعد الكلابي، ومازن رشيد، 1984; Raquepaw & Miller, 1989;).

منهج الدراسة

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة الحالية على خمس وزارات حكومية (وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة المواصلات، وزارة العدل) ذات طابع خدمي تمثل ديوان الخدمة المدنية وتطبق قانون ونظام الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979 في شؤونها الوظيفية. واختيرت - في كل وزارة حكومية - القطاعات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور، ثم وزعت 100 استبانة على الموظفين والموظفات الكويتيين، وبلغ مجموع الاستبانات الموزعة 500 استبانة. وبلغ إجمالي العائد الصالح للتحليل الإحصائي 325 استبانة، أي بنسبة 65٪، وهي نسبة معقولة جداً، تفوق توقعات الباحث إذا أخذنا بعين الاعتبار كثرة انشغال أفراد العينة بالمراجعين.

وكما هو مبين في جدول (1) فإن عدد الموظفات المشاركات في هذه الدراسة قد بلغ 195، بنسبة (60٪) من مجموع أفراد العينة، بينما بلغ عدد الموظفين 130 بنسبة 40٪. وبلغت نسبة المتزوجين 68,3٪ (222 مفردة)، أما نسبة غير المتزوجين فقد بلغت 30,5٪ (99 مفردة). وراوحت أعمار أكثر قليلاً من نصف أفراد العينة 52,6٪ (171 مفردة) بين 18 و30 سنة، بينما تزيد أعمار فئة قليلة 14,5٪ (47 مفردة) على الأربعين سنة. ويحمل 37,6٪ (122 مفردة) من أفراد العينة درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة، أو الشهادة الجامعية. ولا تزيد سنوات الخدمة عند نحو ثلثي عينة الدراسة 68,3٪ (222 مفردة) على عشرين سنة، على الرغم من وجود أعداد قليلة (54 مفردة) 16,6٪ تزيد مدة خدمتهم على 16 سنة.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية الأدوات الآتية:

أولاً - مقياس الاحتراق الوظيفي:

اعتمدت هذه الدراسة على تعريف Maslach آنف الذكر، وتوطئة لذلك طبقت النسخة الثالثة من مقياس Maslach Burnout Inventory (MBI) والمعروف بـ Human Services Survey (HSS) لـ (Maslach *et al.*, 1996) وزملائها، ويعد هذا المقياس من أشهر المقاييس وأوسعها انتشاراً في أدبيات الاحتراق الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المقياس صمم خصيصاً للعاملين في مجال الخدمات الإنسانية، ويقيس ثلاثة أبعاد مختلفة من أعراض الاحتراق الوظيفي.

جدول 1
الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

الخصائص الشخصية	العدد ن = 325	النسبة ٪
1 – الجنس:		
– ذكر	130	40,0
– أنثى	195	60,0
2 – الحالة الزواجية:		
متزوج	222	68,3
أعزب	99	30,5
أخرى	4	1,2
3 – العمر:		
من 18 – 25 سنة	92	28,3
من 26 – 30 سنة	79	24,3
من 31 – 35 سنة	61	18,8
من 36 – 40– سنة	46	14,2
من 41 سنة فأكثر	47	14,5
4 – المؤهل الدراسي:		
ثانوية عامة أو أقل	53	16,4
دبلوم (سنتين بعد الثانوية العامة)	108	33,3
درجة جامعية	14	4,3
دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه	–	–
5 – سنوات الخدمة:		
أقل من 5 سنوات	148	45,5
من 5 – 10 سنوات	74	22,8
من 11 – 15 سنة	49	15,1
من 16 سنة فأكثر	54	16,6

ويتكون هذا المقياس من 22 عبارة موزعة على ثلاثة مقاييس فرعية وفقاً للآتي:

1 – **الإنهاك العاطفي:** وهو عبارة عن تسع عبارات (1–9)، تقيس شعور الفرد بالإجهاد العاطفي، واستنزافه في عمله.

2 – **فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي:** ويتكون من خمس عبارات (10–14)، تقيس عدم شعور الموظف بالإنسانية في تعامله مع الجمهور.

3 – **الإنجاز الشخصي:** ويتكون من ثماني عبارات (15–22)، تقيس إحساس الموظف بالكفاءة والإنجاز في عمله ونجاحه في التعامل مع المراجعين.

ولقد أعدت العبارات التي يتكون منها المقياس بطريقة تتطلب من المفحوص أن يذكر عدد مرات تكرار ما يشعر به وفقاً لصيغة كل عبارة من عبارات المقياس، بحسب الاختيارات الآتية:

0 (لايحدث)، 1 (عدة مرات في السنة أو أقل)، 2 (مرة أو أقل في الشهر)، 3(عدة مرات في الشهر)، 4 (مرة في الأسبوع)، 5 (عدة مرات في الأسبوع)، 6 (كل يوم).

وتحسب درجات كل مقياس فرعي على أساس ضرب عدد عباراته × في عدد أوزان المقياس (0–6). وبذلك تراوح درجات الاحتراق الوظيفي على كل مقياس فرعي وفقاً للآتي:

1 – **الإنهاك العاطفي:** من 0–54 درجة.

2 – **فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي:** من 0–30 درجة.

3 – **الإنجاز الشخصي:** من 0–48 درجة.

ويمكن للفرد العادي أن يجيب عن المقياس في صورته الأجنبية في فترة تراوح بين 10 و 15 دقيقة (Maslach *et al.*, 1996). وتبين في هذه الدراسة أن تلك الفترة مناسبة جداً للإجابة عن المقياس في صورته العربية علماً أن هذه المدة قابلة للزيادة أو النقصان بناء على تفاوت الفروق الفردية بين المفحوصين.

وصنفت (Maslach *et al.*, 1996) ورفاقها مستويات الاحتراق الوظيفي على المقياس إلى ثلاث فئات على النحو الآتي:

1 – درجة عالية في الاحتراق الوظيفي: وتتمثل في حالة حصول الفرد على درجات عالية في كل من مقياس الإنهاك العاطفي، ومقياس فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، ودرجات منخفضة على مقياس الإنجاز الشخصي.

2 – درجة متوسطة في الاحتراق الوظيفي: وتحدث عند حصول الفرد على درجات متوسطة في المقاييس الثلاثة السابقة.

3 – درجة منخفضة في الاحتراق الوظيفي: وهي عبارة عن حصول الفرد على درجات منخفضة في كل من مقياس الإنهاك العاطفي، وكذلك مقياس فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي ودرجات عالية على مقياس الإنجاز الشخصي.

صدق المقياس وثباته:

يعد هذا المقياس واسع الانتشار في صورته الأجنبية منذ صدور نسخته الأولى قبل ما يربو على عشرين سنة؛ وذلك بسبب الوثوق من صدقه. وتم التحقق من صدقه في البيئة الأجنبية عن طريق حساب معامل الارتباط بينه وبين مقاييس أخرى في الرضا الوظيفي، وخصائص الوظيفة، والرغبة في ترك العمل. وكانت معاملات ارتباطه مع هذه المقاييس مرضية للغاية (Greinger, 1992; Jackson *et al.*, 1985; Leiter, 1985' Maslach *et al.*, 1996; Zedeck *et al.*, 1988). أما في البيئة العربية، فقد تم التحقق من صدقه باستخدام طريقة التحليل العاملي، وكانت النتائج مشجعة للغاية (سعد الكلابي، ومازن رشيد، 2001).

وحاز المقياس درجة ثبات جيدة في البيئة الأجنبية، حيث بلغ معامل الثبات الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا 0,90 للإنهاك العاطفي، 0,79 لفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، 0,71 للإنجاز الشخصي (Maslach *et al.*, 1996). وفي دراسة كل من (Lee & Ashforth, 1993) بلغ معامل الارتباط بطريقة إعادة الاختبار بفاصل زمني قدره 6 شهور 0,74 للإنهاك العاطفي، 0,72 لفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، و0,65 للشعور بالإنجاز الشخصي. أما (Leiter & Durup, 1996) فقد توصلا بطريقة إعادة الاختبار وبفاصل زمني قدره ثلاثة أشهر إلى معاملات الثبات الآتية: 0,75 للإنهاك العاطفي، و0,64 لفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، و0,62 للشعور بالإنجاز الشخصي.

وفي البيئة العربية أظهرت دراسة سعد الكلابي، ومازن رشيد، (2001)، التي أجريت في السعودية أن معاملات ألفا = 0,90 لمقياس الإنهاك العاطفي، و0,64 لفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، و0,85 للشعور بالإنجاز الشخصي.

وقد تحقق الباحث في هذه الدراسة من صدق المقياس، وذلك بترجمته إلى اللغة العربية مراعياً الدقة والبساطة والوضوح في صياغة عبارات المقياس. ثم قام بعرض النسخة المترجمة مع النسخة الأصلية للمقياس على مجموعة من الزملاء المحكمين* في قسمي الإدارة العامة، والإدارة والتسويق، وأحد الزملاء المتخصص في الترجمة بقسم اللغة الإنجليزية في جامعة الكويت لمراجعة الترجمة العربية والتأكد من صحة العبارات وسلامتها اللغوية. ولم يتردد الباحث فور حصوله على نتائج التحكيم في إدخال التعديلات المناسبة على ضوء اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم.

ولقد عني الباحث عناية فائقة بالتحقق من صدق المقياس وثباته ولا سيما أنه يستخدم للمرة الأولى في البيئة الكويتية التي لها خصوصية تميزها عن البيئات الأجنبية. لذا قام الباحث بتجريب المقياس على عينة استطلاعية مكونة من 100 موظف وموظفة يعملون في عدة جهات حكومية ذات طابع خدمي بغية التأكد من وضوح عبارات المقياس والتعليمات الخاصة به. ومن حسن الحظ كانت ردود أفعال الموظفين الأولية مشجعة للغاية وتبشر بالخير، فلم يلاحظ الباحث ولا مساعدوه أية صعوبات في فهم عبارات المقياس. وهذا يدل على أن المقياس صادق على الأقل في مضمونه وشكله الظاهري.

ورغبة في المزيد من الاطمئنان إلى صدق المقياس، فقد رأى الباحث ضرورة حساب الاتساق الداخلي لمقاييسه الفرعية الثلاثة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات كل مقياس فرعي على حدة ودرجته الكلية على النحو الآتي:

* يشكر الباحث للإخوة الزملاء الأفاضل: أ. د. محمد القريوتي، د. أحمد ماهر، د. لافي الحربي تفضلهم بمراجعة الترجمة العربية للمقياس.

1 – **الإنهاك العاطفي:** بلغ جميع معاملات الارتباط مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى (0,05) وتراوح بين (0,483 و 0,762).

2 – **فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي:** كل معاملات الارتباط دالة إحصائياً (0,05) وتراوح بين (0,359 و 0,607).

3 – **الإنجاز الشخصي:** جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً (0,05) وتراوح بين (0,395 و 0,707).

ولقد استخدم الباحث معادلة Cronbach alpha لحساب ثبات المقاييس السابق ذكرها. وبلغ معامل الثبات الداخلي لهذه المقاييس 0,85، 0,64، 0,86 على التوالي. وتتسق معاملات الثبات هذه مع قيم معاملات الثبات السابق ذكرها سواء في السعودية أو البلاد الأجنبية. وبناء على كل ما تقدم، فإنه يمكن الوثوق بتطبيق هذا المقياس على البيئة الكويتية بمصداقية وثبات عاليين.

ثانياً – مقياس نمط الشخصية «أ»:

استخدم الباحث مقياس نمط الشخصية «أ»، الذي طوره (Evers *et al.*, 2000) بعد أن قام بترجمته إلى اللغة العربية. ولقد فضل الباحث هذا المقياس على غيره من المقاييس الأخرى لنمط الشخصية «أ»؛ لأنه صمم خصيصاً للموظفين، وذو صلة ببيئة العمل.

ويتكون المقياس في صورته الأصلية من 24 عبارة يجاب عنها تبعا لمقياس ليكرت الخماسي بطريقة تتطلب من الفرد المفحوص أن يحدد رأيه في كل عبارة ومدى انطباقها عليه وفقاً للاختيارات الآتية: 1 (غير موافق بشدة)، 2 (غير موافق)، 3 (محايد)، 4 (موافق)، 5 (موافق بشدة). وقسمت عبارات المقياس إلى ثلاثة أبعاد رئيسة (كل بعد يتكون من ثماني عبارات)، تقيس مجتمعة نمط الشخصية «أ» على النحو الآتي:

1 – **التوجه نحو الإنجاز:** ويعكس هذا البعد (البنود من 1–8) سلوك نمط الشخصية «أ» الموجه نحو الإنجاز.

2 – **الانزعاج:** ويعبر هذا البعد (البنود من 9–16) عن حالة مزاج نمط الشخصية «أ» وسرعة انفعاله من ناحية، وفقدانه للصبر من ناحية أخرى.

3 – **المنافسة:** ويلقي هذا البعد (البنود من 17–24) ظلالاً على سلوك نمط الشخصية «أ» مبيناً شغفه بالعمل، وحبه للمنافسة، وتطلعه للنجاح.

صدق المقياس وثباته:

تم التحقق من صدق المقياس في صورته الأجنبية بحسب طريقة الصدق التلازمي، وباستخدام طريقة (LISREL) في التحليل بين هذا المقياس ومقياس مركز الرقابة Locus of control لنفس المؤلفين (Evers *et al.*, 2000) في دراستين، حيث كانت – في الدراسة الأولى – مؤشرات الانسجام بين المقياسين قوية ودالة إحصائياً؛ إذ بلغت 0,92 للتوجه للإنجاز، و0,95 للانزعاج، 0,92 للمنافسة، بينما كانت في الدراسة الثانية: 0,90، 0,90، 0,98 على التوالي.

ومن جانب آخر، تم التحقق من ثبات المقياس في صورته الأصلية باستخدام معادلة Cronbach Alpha، وبلغ معامل ألفا في الدراسة الأولى 0,80 للتوجه نحو الإنجاز، و0,70 للانزعاج و0,66 للمنافسة. أما في الدراسة الثانية فقد بلغ معامل ألفا 0,68، 0,75، 0,64 على التوالي.

وتحقق الباحث في هذه الدراسة من صدق المقياس بتطبيق نفس إجراءات الصدق في المقياس السابق، حيث اهتم بالترجمة العربية وأدخل عليها التعديلات المناسبة بناء على آراء المحكمين. كما حسب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات كل مقياس فرعي ودرجته الكلية على النحو الآتي:

1 – التوجه للإنجاز: جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وتراوح بين (0,251 و 0,610).

2 – الانزعاج: جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) مما عدا العبارة 16، فلم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، وحذفت نهائياً من بنود هذا المقياس.

3 – المنافسة: بلغ جميع معاملات الارتباط مستوى الدلالة الإحصائية باستثناء العبارات من (21–23)، حيث استبعدت نهائياً من المقياس.

واعتماداً على هذه النتائج، فقد استقر المقياس في صورته العربية على 20 عبارة بعد حذف 4 عبارات فشلت في بلوغ مستوى الدلالة الإحصائية. وبذلك يراوح المقياس بين (20 و 100) درجة، وتعبر الدرجة التي فوق الوسيط (60 درجة) عن نمط الشخصية «أ»، والدرجة التي تحت الوسيط عن نمط الشخصية «ب».

وتم التحقق من ثبات المقياس باستخدام معادلة Cronbach Alpha، حيث بلغ معامل ألفا 0,82 للتوجه نحو الإنجاز، و0,73 للانزعاج، و0,64 للمنافسة. ونلاحظ أن هذه القيم في انسجام تام مع قيم المقياس في صورته الأجنبية. ومن الواضح تماماً

أن المقياس صادق في قياس ما وضع لقياسه، وحقق درجة ثبات مناسبة، ولا يوجد ما يمنع من تطبيقه على البيئة الكويتية بكل ثقة واطمئنان.

ثالثاً – مقياس الرغبة في ترك العمل:

استخدم الباحث مقياس الرغبة في ترك العمل من إعداد (Deeter - Schmelz & Ramsey, 1997) بعد أن ترجمه إلى اللغة العربية. ويتكون المقياس من ثلاث عبارات تقيس رغبة الفرد في ترك العمل، وأمام كل عبارة خمسة اختيارات للإجابة من 1(غير موافق بشدة) إلى 5(موافق بشدة)، وعلى المفحوص أن يضع علامة X أمام العبارة التي تنطبق عليه.

وتحققت الباحثتان (Deeter - Schmelz & Ramsey, 1997) من صدق المقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بينه وبين مقياس الدعم الاجتماعي الذي أعده كل من (House & Wells, 1978)، وكان معامل الصدق بين المقياسين على دلالة إحصائية؛ إذ بلغ –0,26 مع مقياس دعم الرئيس المباشر، و–0,30 مع مقياس دعم الإدارة.

وفي هذه الدراسة مر المقياس بالخطوات نفسها لصدق المقاييس السابقة وثباتها؛ إذ حرص الباحث على أن تكون الترجمة دقيقة وسلسة لتتناسب ومستوى المبحوثين الثقافي. ناهيك عن قيام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لكل عبارة من عبارات المقياس مع درجته الكلية، وتبين أن جميع عبارات المقياس على دلالة إحصائية (0,01)، وتتمتع بمعاملات ارتباط قوية تراوح بين (0,863 و0,949). كما استخدمت معادلة Cronbach alpha لحساب ثبات المقياس، حيث بلغ معامل ألفا 0,96. واعتماداً على هذه النتائج، فإن المقياس يتمتع بدرجة صدق وثبات كبيرين، ويمكننا الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة عن الأسئلة التي وردت في مشكلة هذه الدراسة، فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

1 – التكرارات، والنسب المئوية، والوسيط، لوصف المتغيرات الديموغرافية للعينة، وتحديد مستويات الاحتراق الوظيفي.

2 – معامل ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي لمقاييس الدراسة، والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

3 – معادلة Cronbach alpha لحساب ثبات مقاييس الدراسة.

4 – اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA لحساب تأثير المتغيرات الشخصية على الاحتراق الوظيفي.

5 – طريقة Tukey للمقارنات المتعددة بين متوسطات الاحتراق الوظيفي وفقاً لبعض المتغيرات الديموغرافية.

6 – اختبار "t" Test للمقارنة الزوجية بين نمط الشخصية «أ» و«ب» على مقاييس الاحتراق الوظيفي.

7 – تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Multiple Regression لتحديد قوة الاحتراق الوظيفي لدى الذكور والإناث في تفسير التباين الكلي في الرغبة في ترك العمل.

واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للقيام بكل هذه المعالجات الإحصائية.

نتائج الدراسة

ستعرض النتائج بناء على تسلسل الأسئلة كما وردت في مشكلة هذه الدراسة على النحو الآتي:

أولاً – مستويات الاحتراق الوظيفي لدى العاملين:

جدول 2

مستويات الاحتراق الوظيفي لدى أفراد العينة

المقاييس الفرعية للاحتراق الوظيفي	مستويات الاحتراق* ونسبة الأفراد المحترقين		
	احتراق منخفض	احتراق متوسط	احتراق عال
1 – الإنهاك العاطفي: المتوسط=(23,21)	٪38,5	٪20,6	٪40,9
2- فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي: المتوسط = (3,49)	٪81,5	٪13,2	٪5,02
3 – الإنجاز الشخصي: المتوسط = (32,64)	٪44,0	٪22,5	٪33,5

(*) صنفت (Maslach *et al.*, 1996) وزملاؤها مستويات الاحتراق الوظيفي وفقاً للتالي:

1- الإنهاك العاطفي: احتراق منخفض: 16 ⩽، احتراق متوسط: 17–26، احتراق عال: 27 ⩾

2 – فقدان التعامل الإنساني: احتراق منخفض: 6 ⩽، احتراق متوسط: 7–12، احتراق عال: 13 ⩾

3 – الإنجاز الشخصي: احتراق منخفض 31 ⩽، احتراق متوسط: 32–38، احتراق عال: 39 ⩾

يتضح من جدول (2) ما يأتي:

1 – تعاني نسبة كبيرة من أفراد العينة (40,9٪) ارتفاع معدلات الإنهاك العاطفي، في حين أن هناك عدداً لا بأس به من العينة معدلات إصابتهم بالإنهاك العاطفي قليلة (38,5٪) أو في حدود المتوسط (20,6٪).

2 – يعد شعور السواد الأعظم من العينة (81,5٪) منخفضاً إزاء فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، بينما لا تزال هناك فئة قليلة (5,2٪) يعد احتراقها عالياً جراء فقدانها للتعامل الإنساني أو الشخصي مع المراجعين.

3 – هناك نسبة كبيرة من العينة (44٪) احتراقها عال بسبب شعورها بانخفاض إنجازها الشخصي، في حين يشعر ثلث العينة تقريباً (33,5٪) بارتفاع إنجازه الشخصي، وهناك فئة قليلة (22,5٪) لا يزال شعورها بالإنجاز الشخصي متوسطاً.

ثانياً – تأثير العوامل الشخصية في الاحتراق الوظيفي:

قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA لتعرف تأثير المتغيرات الشخصية في مستويات الاحتراق الوظيفي كما هو مبين في الجدول (3).

جدول 3

تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بحسب المتغيرات الشخصية على مقاييس الاحتراق الوظيفي

المتغيرات الشخصية	مقياس الإنهاك العاطفي		مقياس فقدان التعامل الإنساني		مقياس الإنجاز الشخصي	
	قيمة ف	مستوى الدلالة	قيمة ف	مستوى الدلالة	قيمة ف	مستوى الدلالة
1 – الجنس	1,272	0,272	0,603	0,438	0,351	0,554
2 – الحالة الزواجية	0,855	0,426	1,090	0,337	1,395	0,249
3 – المستوى التعليمي	1,251	0,291	1,120	0,341	0,219	0,883
4 – العمر	0,417	0,797	2,775	0,070	2,916	0,022
5 – سنوات الخدمة	1,578	0,194	1,040	0,375	3,771	0,011

يتبين من جدول (3) ما يأتي:

1 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر ومقياس الإنجاز الشخصي، حيث بلغت قيمة ف (2,916)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,05). وبناء على ذلك، فإن الاختلاف في أعمار عينة الدراسة قد نتج منه اختلاف في شعورهم بالإنجاز الشخصي. ولمعرفة هذه الفروق استخدم الباحث اختبار توكي كما هو مبين في جدول (4).

جدول 4

طريقة توكي لمقارنة متوسطات الأعمار لعينة الدراسة على مقياس الإنجاز الشخصي

م	العمر	المتوسط	المقارنات الدالة	الفرق	مستوى الدلالة
1	من 18 – 25 سنة	33,39			
2	من 26 – 30 سنة	29,16	(2) و (4)	6,14–	0,05
3	من 31 – 35 سنة	32,13			
4	من 36 – 40 سنة	35,30			
5	من 41 سنة فأكثر	35,06	(2) و (5)	5,90–	0,05

يتضح من جدول (4) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مقياس الإنجاز الشخصي، حيث إن الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين 26 و 30 سنة أقل شعوراً بالإنجاز الشخصي (م = 29,16) من الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين 36 و 40 سنة (م=35,30) أو الأفراد الذين أعمارهم من 41 سنة فأكثر (م=35,06). وهذا يعني أن الأفراد صغار السن أكثر شعوراً بتدني الإنجاز الشخصي.

2 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخدمة على مقياس الإنجاز الشخصي، حيث بلغت قيمة ف (3,771) وبدلالة إحصائية عند مستوى (0,01). ولمعرفة هذه الفروق استخدم الباحث اختبار توكي كما هو مبين في جدول (5).

جدول 5
طريقة توكي لمقارنة متوسطات مدة الخدمة لعينة الدراسة على مقياس الإنجاز الشخصي

م	سنوات الخدمة	المتوسط	المقارنات الدالة	الفرق	مستوى الدلالة
1	أقل من 5 سنوات	30,49	(1) و (4)	– 5,96	0,05
2	من 5 – 10 سنوات	33,51			
3	من 11 – 15 سنة	33,67			
4	من 16 سنة فأكثر	36,44			

ويتضح من اختبار توكي في جدول (5) أن الأفراد الذين خدمتهم من 16 سنة أو تزيد على ذلك أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي (م = 36,44) من الأفراد الذين لا تزيد خدمتهم على خمس السنوات (م = 30,49).

3 – لا تختلف متوسطات الاحتراق الوظيفي لدى العمالة الكويتية على مقاييس الإنهاك العاطفي، وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، والإنجاز الشخصي باختلاف المتغيرات الشخصية الآتية:

أ – الجنس.

ب – الحالة الزواجية.

ج – المستوى التعليمي.

د – لا يختلف شعور أفراد العينة بالإنهاك العاطفي، وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي باختلاف أعمارهم أو سنوات خدمتهم.

ثالثاً – العلاقة بين نمط الشخصية «أ» والاحتراق الوظيفي:

يتضح من الجدول (6) ما يأتي:

1 – هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية (=0,01) بين نمط الشخصية «أ» والإنهاك العاطفي (ر=0,224)، وكذلك الشعور بالإنجاز الشخصي (ر=0,201). وبناء على ذلك، كلما كان نمط شخصية الفرد «أ» زاد تعرضه للإنهاك العاطفي، وزاد شعوره بالإنجاز الشخصي.

جدول 6
معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين مقاييس الاحتراق الوظيفي ونمط الشخصية «أ» والرغبة في ترك العمل

المتغيرات	مقياس الإنهاك العاطفي	مقياس فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي	مقياس الإنجاز الشخصي
نمط الشخصية«أ»	**0,224	0,101	**0,201
الرغبة في ترك العمل:			
– كل العينة	**0,394	**0,294	**0,274–
– الذكور	**0,435	**0,352	**0,320–
– الإناث	**0,356	**0,245	**0,237–

** دالة عند مستوى 0,01

2 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الشخصية «أ» وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي.

ولتعرف ما إذا كان هناك فروق بين نمط الشخصية «أ» و «ب» في متوسطات الاحتراق الوظيفي أجرى الباحث اختبار "t".Test كما هو مبين في جدول (7).

جدول 7
اختبار «ت» للفروق بين نمط الشخصية «أ» و«ب» على مقاييس الاحتراق الوظيفي

المتغيرات	نمط الشخصية "أ" ن = 266		نمط الشخصية "ب" ن = 59		قيمة ت	مستوى الدلالة
مقاييس الاحتراق الوظيفي	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
1 – الإنهاك العاطفي	23,62	14,12	21,36	16,19	0,992	0,324
2 – فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي	3,55	5,45	3,22	6,00	0,391	0,697
3 – الإنجاز الشخصي	33,86	11,33	27,12	13,12	3,658	0,001

يتضح من جدول (7) ما يأتي:

3 – نمط الشخصية «أ» أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي (م = 33,86) من نمط الشخصية «ب» (م = 27,12)، حيث بلغت قيمة ت (3,658) وبدلالة إحصائية = (0,001).

4 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الإنهاك العاطفي، وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي بين نمط الشخصية «ب» و «أ»، حيث بلغت قيمة ت (0,992) و(0,391) على التوالي.

رابعاً – العلاقة بين الاحتراق الوظيفي والرغبة في ترك العمل:

بالرجوع إلى جدول (6) يتضح ما يأتي:

1 – هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية (0,01) بين الإنهاك العاطفي والرغبة في ترك العمل لدى كل العينة (ر=0,394) وكل من الموظفين (ر=0,435)، والموظفات (ر=0,356)، وهذا يعني أنه كلما زادت معدلات الإنهاك العاطفي عند العمالة الكويتية، سواء أكانوا موظفين أم موظفات زادت رغبتهم في ترك العمل.

2 – هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية (0,01) بين فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي والرغبة في ترك العمل سواء أكان ذلك عند جميع أفراد العينة (ر=0,294) أم عند كل من الموظفين (0,352) والموظفات (ر=0,245). وبناء على ذلك فإن زيادة شعور عينة الدراسة من موظفين وموظفات بفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي مع المراجعين من شأنه أن يزيد من رغبتهم في ترك العمل.

3 – توجد علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية (0,01) بين الشعور بالإنجاز الشخصي والرغبة في ترك العمل سواء على مستوى العينة بالكامل (ر=–0,247) أو على مستوى الموظفين (ر=–0,320)، والموظفات (ر=–0,237). مما يعني أنه كلما قل شعور أفراد العينة من موظفين وموظفات بالإنجاز الشخصي ازدادت رغبتهم في ترك العمل.

ولتعرف قوة تفسير الاحتراق الوظيفي للتباين الكلي للرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات، استخدم الباحث تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Multiple Regression، كما هو مبين في جدول (8).

جدول 8

تحليل الانحدار متعدد الخطوات لتأثير الاحتراق الوظيفي على الرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات

م	المتغيرات المستقلة	الموظفون ن = 130 بيتا	R_2	قيمة ت	الموظفات ن = 195 بيتا	R_2	قيمة ت
1	الإنهاك العاطفي	0,402	0,189	*5,237	0,356	0,127	*5,462
2	الإنجاز الشخصي	0,271–	0,262	*3,531–	0,236–	0,183	*3,623–

* دالة عند مستوى 0,001

4 – تشير النتائج الواردة في جدول (8) إلى أن الإنهاك العاطفي، والإنجاز الشخصي يؤثران بشكل دال إحصائياً في الرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات، ويفسر هذان المتغيران ما نسبته 26٪ و 18٪ من إجمالي التباين الكلي للرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات على التوالي.

ونلاحظ من جدول (8) أن متغير الإنهاك العاطفي كان أقوى مؤشر للتنبؤ بالرغبة في ترك العمل، حيث كان له السبق في دخول معادلة الانحدار، وأسهم وحده في تفسير نحو 19٪ و13٪ من إجمالي التباين في الرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات، ثم يليه متغير الإنجاز الشخصي، أما متغير فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي فلم يكن له تأثير يذكر في التنبؤ بالرغبة في ترك العمل، حيث لم يدخل في معادلة الانحدار.

مناقشة النتائج

أظهرت نتائج هذه الدراسة في جدول (2) أن هناك أربعة من بين كل عشرة من العاملين يعانون الإنهاك العاطفي. وهذه النتيجة في حد ذاتها كفيلة بقرع ناقوس الخطر أمام القائمين على جهاز الخدمة المدنية الكويتي، لاتخاذ التدابير اللازمة بغية التخفيف من حدة هذه الظاهرة ووطأتها، والحيلولة دون انتشارها بين بقية العاملين؛ لأن الإنهاك العاطفي يعد في نظر بعض الباحثين حجر الأساس، ونقطة البداية، ومفتاح الدخول إلى عالم الاحتراق الوظيفي من أوسع أبوابه (Cordes & Dougherty, 1993; Gains & Jermier, 1983).

ويعاني أيضاً 33,5٪ و5٪ من العاملين احتراقاً عالياً على مقاييس الإنجاز الشخصي، وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي على التوالي. ومن اللافت للنظر انخفاض نسبة العاملين الذين يشعرون بفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة المقياسين الآخرين للاحتراق الوظيفي. وتبدو هذه النتيجة غريبة إلى حد ما؛ لأن الفرد المحترق وظيفياً تكون - عادة - معدلاته عالية على جميع مقاييس الاحتراق الوظيفي. وتوضح (Maslach, 1982) بهذا الصدد أن من أعراض الاحتراق الوظيفي: شعور العاملين بالإنهاك العاطفي، وفقدان الشعور الإنساني، وتدني الإنجاز الشخصي. وثمة سؤال يفرض نفسه ألا وهو: ما الذي جعل الموظفين الكويتيين لا يشعرون بفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي مع المراجعين على الرغم من تعرضهم للاحتراق الوظيفي؟ ومن الصعوبة بمكان إعطاء إجابة قاطعة عن هذا التساؤل، وبخاصة أن هذه الدراسة تعد الأولى في هذا المجال (في حدود علم الباحث). بيد أننا إذا فتحنا باب الاجتهاد الشخصي فقد ترجع هذه النتيجة إلى عدة أسباب منها:

1 - اختلاف بيئة المجتمع الكويتي وثقافته وعاداته وتقاليده عن المجتمعات الغربية التي أجريت فيها الدراسات السابقة.

2 - حساسية بعض العبارات التي تضمنها مقياس فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي، من مثل: «**أشعر أنني أعامل بعض المراجعين معاملة غير إنسانية**» أو «**أصبحت أكثر قسوة على الناس منذ أن توليت هذه الوظيفة**» أو «**لا أهتم بما يحدث لبعض المراجعين**». وربما شعر الموظف الكويتي في معرض إجابته عن هذه الأسئلة بالحرج وتأنيب الضمير، ومن ثم لم يفضل الاعتراف بهذه الممارسات غير الإنسانية محتفظاً بها لنفسه كأحد أسرار المهنة.

3 - يعد المجتمع الكويتي من المجتمعات المنفتحة على الغرب والعالم أجمع؛ ولهذا يحرص المواطن الكويتي عند تعامله مع الآخرين على ضبط سلوكه، والتصرف على نحو حضاري حتى ينظر إليه الآخرون نظرة إعجاب، ويصفوه بأنه «**ذرب**» وهذه الكلمة عامية تعني في اللهجة الكويتية «**لبق**».

4 - يخضع العاملون في قطاع الخدمة المدنية الكويتي لدورات مكثفة في «تطوير الخدمة» و«فن التعامل مع الجمهور». وقد تسهم مثل هذه الدورات في تطوير أداء العاملين، وتحسين سلوكهم، وتمكينهم من ضبط أعصابهم، والحفاظ

على توازنهم النفسي، وعدم فقدانهم لأساسيات التعامل الإنساني أو الشخصي مع المراجعين.

وتمخضت نتائج هذه الدراسة (جدول 4) عن أن الأفراد صغار السن أقل شعوراً بالإنجاز الشخصي من نظرائهم كبار السن. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سعد الكلابي، ومازن رشيد، (2001)، التي أجريت في السعودية ومع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أجراها: (Lee & Ashforth, 1993; Maslach *et al.*, 2001; Thompton, 1995). وتلتقي هذه النتيجة كذلك مع نتيجة الدراسة الواردة في جدول (5)، التي تفيد بأن الموظفين حديثي الخدمة أقل شعوراً بالإنجاز الشخصي من أقرانهم قديمي الخدمة. ويمكن عزو هاتين النتيجتين إلى نقص خبرة الموظفين صغار السن في الحياة بصفة عامة والوظيفة بصفة خاصة، ويتمثل ذلك في زيادة توقعات صغار السن وطموحاتهم واستعجالهم بتحقيق النتائج، ومع مرور الوقت، قد تجري الرياح بما لا تشتهي سفنهم، فيجدون أن هناك بوناً شاسعاً بين الواقع والطموح، ومن ثم يقل شعورهم بالإنجاز الشخصي. في حين أن كبار السن أكثر واقعية، وقد لا يفرطون في التفاؤل، وتوقعاتهم معقولة ومتوازنة وقابلة للتحقيق. وربما استفادوا أيضاً من طول الخدمة الوظيفية في تحقيق بعض المزايا والمكاسب، فحققوا ما يمكن تحقيقه؛ وقبلوا بالواقع؛ والتمسوا العذر لأنفسهم بما لم يتحقق ولسان حالهم يقول: **«ليس بالإمكان أبدع مما كان»**.

أسفرت نتائج هذه الدراسة (جدول 3) عن عدم وجود أي اختلاف بين مستويات الاحتراق الوظيفي عند الموظفين والموظفات على جميع مقاييس الاحتراق الفرعية في هذه الدراسة. والحقيقة أن عملية تفسير الفروق بين الجنسين في الاحتراق الوظيفي ما زالت لغزاً حير الباحثين بسبب تداخل عديد من المتغيرات ذات الصلة بالاحتراق الوظيفي، من مثل: نوع المهنة، والدرجة الوظيفية، واختلاف وصراع الدور، وأنظمة المساندة الاجتماعية (Green glass, 1991). ونظراً لعدم توافر دراسات سابقة في البيئة الكويتية عن الاحتراق الوظيفي سوف نضطر إلى تفسير هذه النتيجة عن طريق تعرف الفروق بين الجنسين في متغيرات أخرى تعرف بعلاقتها الوثيقة بالاحتراق الوظيفي، من مثل الرضا الوظيفي وضغوط العمل. وعلى سبيل المثال، لم يتمكن آدم العتيبي (1992) في بحث أجراه في القطاع الحكومي على عينة من الموظفين الكويتيين والموظفات الكويتيات من الوصول لأي فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الرضا الوظيفي. وبعد مرور ست سنين جاءت دراسة زميله

فضل الفضلي، 1998، التي أجراها على بعض الأجهزة الحكومية بدولة الكويت لتؤكد مرة أخرى أن الذكور والإناث لا يختلفون في متوسطات الرضا الوظيفي.

وعلى صعيد آخر، قام آدم العتيبي، (2000) بإجراء دراسة في القطاع الحكومي تحت عنوان: «الفروق بين الجنسين في ضغوط العمل لدى العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بدولة الكويت». وتبين من نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متوسطات ضغوط العمل.

وبشكل جلي يتضح أن نتيجة هذه الدراسة بشأن الفروق بين الجنسين في الاحتراق الوظيفي متسقة مع نتائج الدراسات التي طبقت في البيئة الكويتية مع متغيرات ذات صلة وثيقة، وتعد مؤشراً للتنبؤ بالاحتراق الوظيفي. كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي أجراها: (Kandolin, 1993; Tamura *et al.*, 1994; Thornton, 1992; Shelledy *et al.*, 1992).

أوضحت نتائج هذه الدراسة (جدول 6) أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين نمط الشخصية «أ» وكل من: الإنهاك العاطفي، والإنجاز الشخصي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات الآتية: (Gmelch & Gates, 1998; Lavanco, 1997; Maslach *et al.*, 2001; Rees & Cooper, 1990, 1992).

كما بينت نتائج الدراسة كذلك (جدول 7) أن أصحاب نمط الشخصية «أ» أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي من نمط الشخصية «ب». ومن المنطقي أن يتفوق نمط الشخصية «أ» على نظيره نمط الشخصية «ب» في معدلات الإنجاز الشخصي نظراً للخصائص الفريدة من نوعها التي تميز النمط «أ» على نظيره «ب». فالنمط «أ» ينفرد بكثير من المميزات والسمات الشخصية على نظيره «ب» مثل حب التحدي، والمنافسة في العمل، والشعور بأهمية الوقت، والدافع القوي، والطموح، والثقة بالنفس (Gmelch & Gates, 1998).

ولو رجعنا إلى مقياس هذه الدراسة لوجدناه يتكون من بعدين على صلة بالإنجاز، ويمثلان خصائص نمط الشخصية «أ» وهما: 1 – التوجه نحو الإنجاز، 2– المنافسة (Evers *et al.*, 2000). فإذا كان هذا هو ديدن نمط الشخصية «أ» فلا غرو حينئذ إذا تفوق في الإنجاز الشخصي على نظيره «ب».

ونلاحظ أيضاً في (جدول 7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الإنهاك العاطفي بين نمط الشخصية «أ» (م = 23,62) و«ب» (م = 21,36).

وتتعارض هذه النتيجة مع الاعتقاد السائد بأن نمط الشخصية «أ» أكثر تعرضاً للاحتراق الوظيفي من النمط «ب»، ولكن درجة احتراق نمط الشخصية «أ» على هذا المقياس ليست عالية؛ إذ جاءت في حدود المتوسط. وقد يرجع ذلك إلى شعور نمط الشخصية «ب» بتدني إنجازه الشخصي، الأمر الذي جعل معدلات احتراقه ترتفع على مقياس الإنجاز الشخصي (م = 27,12)، بينما لم يواجه نمط الشخصية «أ» مثل هذه المشكلة، فكانت معدلات احتراقه متوسطة (م = 33,86) على هذا المقياس، فساعد ذلك على الحد من ارتفاع معدلات احتراقه على مقياس الإنهاك العاطفي. وصفوة القول، إننا بحاجة ماسة لمزيد من الدراسات في هذا الخصوص حتى نتمكن من كشف كنه هذه العلاقة بشكل أفضل.

وأوضحت معاملات ارتباط هذه الدراسة في (جدول 6) أنه كلما زادت مستويات الإنهاك العاطفي والشعور بفقدان التعامل الإنساني عند العاملين الكويتيين من موظفين وموظفات زادت رغبتهم في ترك العمل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، من مثل (Blankertz & Robinson, 1997; Burke & Deszca, 1986; Carlson & Thompson, 1995; Goodman & Boss, 1998; Jackson *et al.*, 1986; Lee & Ashforth, 1996). وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة الآتية: (Geurts *et al.*, 1998; Weisber & Sagie, 1999).

واتضح من معاملات الارتباط الواردة في (جدول 6) أنه كلما قل شعور الإنجاز الشخصي عند أفراد العينة سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً زادت رغبتهم في ترك العمل. ولقد تأكدت هذه النتيجة في الدراسات الآتية: (Goodman & Boos, 1998; Koeske & Koeske, 1993).

وكشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد (جدول 8) أن تأثير متغير فقدان التعامل الإنساني أو الشخصي كان ضعيفاً على متغير الرغبة في ترك العمل، ولذلك فشل هذا المتغير في دخول معادلة الانحدار، ولعل ذلك راجع إلى أن غالبية العاملين (81,5٪) لا يعانون – أصلاً – فقدان التعامل الإنساني مع الجمهور المتلقي للخدمة، حيث كانت معدلات احتراقهم على هذا المقياس منخفضة باستثناء فئة قليلة جداً (5,2٪) كان احتراقها عالياً. هذا، وتدعم النتائج الواردة في تحليل الانحدار المتعدد (جدول 8) نتائج معاملات الارتباط في هذه الدراسة (جدول 6)، فقد تبين قوة تأثير الإنهاك العاطفي، وتدني الإنجاز الشخصي على الرغبة في ترك العمل؛ إذ دخل هذان

المتغيران في معادلة الانحدار وفسرا ما نسبته 26٪ و18٪ من التباين الكلي للرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات على التوالي. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن بقاء الفرد في عمله أصبح غير مجد، وكأنه واقع بين المطرقة والسندان في ظل معاناته الإنهاك العاطفي تارة، وشعوره بتدني إنجازه الشخصي تارة أخرى، ومن ثم فليس هناك أمام الفرد أي مكاسب شخصية تدفعه للحفاظ على وظيفته وتشجعه على البقاء في جهة عمله، بل إنه سيستريح في حالة تركه لعمله الذي أصبح مصدراً لمتاعبه الشخصية؛ لأنه سوف يخفف من معاناته ومعايشته اليومية للاحتراق الوظيفي، ويحدوه الأمل أن يجد وظيفة جديدة، ومنظمة أخرى يجد نفسه فيها، ويشبع حاجاته، ويحقق فيها تطلعاته وطموحاته الشخصية.

الخلاصة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة تعرف مدى انتشار ظاهرة الاحتراق الوظيفي بين العاملين في القطاع الحكومي وعلاقة نمط الشخصية «أ» وبعض المتغيرات الديموغرافية بالاحتراق الوظيفي من جهة، وتأثير الاحتراق الوظيفي على الرغبة في ترك العمل من جهة أخرى.

وأسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج أهمها ما يأتي:

1 – يعاني أربعة من بين كل عشرة موظفين الاحتراق العالي، وبصفة خاصة على بعديه الإنهاك العاطفي والإنجاز الشخصي.

2 – كبار السن أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي من صغار السن.

3 – الأفراد الذين خدمتهم طويلة أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي من نظرائهم الذين خدمتهم قصيرة.

4 – ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين على مقاييس الإنهاك العاطفي وفقدان التعامل الإنساني والإنجاز الشخصي بحسب الجنس، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي.

5 – هناك علاقة موجبة بين نمط الشخصية «أ» وكل من الإنهاك العاطفي والإنجاز الشخصي.

6 – ليس هناك علاقة بين نمط الشخصية «أ» وفقدان التعامل الإنساني.

7 – نمط الشخصية «أ» أكثر شعوراً بالإنجاز الشخصي من نمط الشخصية «ب».

8 – ليس هناك فروق دالة إحصائياً بين نمط الشخصية «أ» و«ب» في متوسطات الإنهاك العاطفي وفقدان التعامل الإنساني أو الشخصي.

9 – فسر كل من الإنهاك العاطفي، والإنجاز الشخصي ما نسبته 26٪ و18٪ من إجمالي التباين الكلي للرغبة في ترك العمل عند الموظفين والموظفات على التوالي.

وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية **نوصي بما يأتي:**

1 – ضرورة قيام المسؤولين في قطاع الخدمة المدنية الكويتي بتقصي الحقائق حول أسباب تفشي ظاهرة الاحتراق الوظيفي.

2 – ضرورة الحد من انتشار ظاهرة الاحتراق الوظيفي بين العاملين باتباع الوسائل الآتية على سبيل المثال وليس الحصر:

أ – قيام قطاع البحوث في ديوان الخدمة المدنية بدراسة المناخ التنظيمي في القطاع الحكومي لتحديد العوامل السلوكية والتنظيمية المؤدية لظاهرة الضغوط والاحتراق الوظيفي.

ب – تعزيز أواصر التعاون بين الموظفين بالتركيز على بناء فرق العمل؛ بحيث يتعاون الأفراد فيما بينهم على إنجاز الأعمال من جهة، ويساند بعضهم بعضاً في تخفيف الشعور بالضغوط والاحتراق الوظيفي من جهة أخرى.

ج – الاستعانة بالاختصاصيين الاجتماعيين، والأطباء النفسيين لتقديم الاستشارات اللازمة للموظفين الذين يعانون الاحتراق الوظيفي.

د – عقد لقاءات دورية بين الموظفين والمديرين لبحث المشكلات التي يتعرضون لها والتفكير في كيفية إيجاد أفضل الحلول لها.

هـ – إقامة برامج توعية، وبرامج تعليمية للموظفين بغية تثقيفهم وزيادة وعيهم إزاء الأخطار الناجمة عن الاحتراق الوظيفي.

و – عقد برامج تدريبية للموظفين تتناول كيفية التعامل مع ضغوط العمل والاحتراق الوظيفي وفن التعامل مع الجمهور.

3 – تهيئة بيئة عمل مناسبة تسهم في تشجيع الموظفين وترغيبهم في البقاء في المنظمة بغية الحد من رغبة الموظفين المتزايدة بترك العمل.

4 – إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات عن ظاهرة الاحتراق الوظيفي وتسليط الضوء على متغيرات جديدة لم تتناولها هذه الدراسة، من مثل علاقة الاحتراق الوظيفي في:

أ – ضغوط العمل.

ب - المواطنة التنظيمية.

ج - الرضا الوظيفي.

د - الولاء التنظيمي.

هـ - الدافعية.

و - الإحباط الوظيفي.

ز - التأخر عن العمل/ والغياب الوظيفي.

ح - الاضطرابات السيكوسوماتية.

ط - التدخين وتناول المشروبات الكحولية.

ي - طبيعة ونوع العمل.

ك - المركز الوظيفي: رؤساء، ومديرين، ومرؤوسين.

ل - المناخ التنظيمي.

م - متغيرات ثقافية، واجتماعية، وأسرية.

ن - الفروق في الاحتراق الوظيفي بين العاملين في القطاعين العام والخاص.

ص - الفروق في الاحتراق الوظيفي بين شاغلي بعض المهن المختلفة: الموظفين، المديرين، المدرسين، السكرتارية، أساتذة الجامعات، الممرضات، الأطباء، المراقبين الجويين، رجال الشرطة.

المصادر

آدم غازي العتيبي (1992). علاقة بعض المتغيرات الشخصية بالرضا الوظيفي: دراسة ميدانية مقارنة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدولة الكويت. **الإدارة العامة**، 76: 91-122.

آدم غازي العتيبي (1993). أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية والعمالة العربية الوافدة في القطاع الحكومي في دولة الكويت. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، 1(1): 109-134.

آدم غازي العتيبي (1997). المحددات الشخصية للغياب الوظيفي لدى الموظفين والموظفات العاملين في القطاع الحكومي بدولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 84: 14-43.

آدم غازي العتيبي (1998). الإحباط الوظيفي لدى العمالة الكويتية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدولة الكويت: دراسة ميدانية لتأثير ضغط العمل والخصائص الشخصية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 90: 17-55.

آدم غازي العتيبي (2000). الفروق بين الجنسين في ضغوط العمل لدى العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بدولة الكويت. مجلة جامعة الملك سعود، **العلوم الإدارية**، 12(1): 1–40.

سعد عبدالله الكلابي، ومازن فارس رشيد (2001). الاحتراق الوظيفي: دراسة استكشافية لمقياس (ماسلاك) على الموظفين بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود، **العلوم الإدارية**، 13(1): 113–150.

عويد سلطان المشعان (2001). مصادر الضغوط في العمل: دراسة مقارنة بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي. مجلة جامعة الملك سعود، **العلوم الإدارية**، 13(1): 67–112.

فضل صباح الفضلي (1998). علاقة الرضا الوظيفي بالعائد المادي للوظيفة ومستقبلها المهني وظروفها المادية في الأجهزة الحكومية بدولة الكويت. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، **الاقتصاد والإدارة**، 11: 3–33.

Ackerley, G. D., Burnell, J., Holder, D.C., & Kurdek, L.A. (1988). Burnout among licensed psychologists,. *Professional Psychology: Research & Practice*, 19(6): 624-631.

Anderson, M.B.G. & I Wanicki, E.F. (1984). Teacher motivation and its raltionship to burnout. *Educational Administration Quarterly*, 20: 109-132.

Babakus, E., Cravens, D. W., Johnston, M., & Moncrief, W. C. (1999). The role of emotional exhaustion in sales force attitude and behavior relationship. *Journal of the Academy of Marketing Science*. 27(1): 58-70.

Blankertz, Laura E., Robinson, Susan E. (1997). Turnover intentions of community mental health workers in psychosocial rehabilitation services. *Community Mental Health Journal*, 33(6): 517-529.

Burke, R. J., & Deszca, E. (1986). Correlates of psychological burnout phases among police officers. *Human Relations*, 39: 487-502.

Burke, R. J., Greeng & Lass, E.R. (1988). Career orientations and psychological burnout in teachers. *Psychological Reports*, 63: 107-116.

Burke, R.J., & Green Glass, E.R. (2001). Hospital restructuring, work-family conflict and psychological burnout among nursing staff. *Psychological health.*

Burke, R. J., Shearer J., & Deszca, G. (1984). Burnout among men and women in police work: An Examination of the Cherniss model. *Journal of Health & Human Resources Administration*, 7: 162-188.

Burke, R. J., Richardson, A. M. (1993). *Psychological burnout in organizations.* In R.T. Golembiewski, (Ed.), *Handbook of organizational Behavior* (pp. 263-298) New York: Marcel Dekker.

Carney, J. Donovan, R., Yurdin, M., Starr, R., Pernell - Arnold, A., & Maslach, Bromberg, E. (1993). Incidence of burnout among New York City

intensive case managers: Summary of findings. *Psychosocial Rehabilitation Journal*, 16(4): 25-38.

Carlson, Betty clark. & Thompson, John A. (1995). Job burnout and job leaving in public school: Teachers implications for stress management. *International Journal of Stress Management*, 2 (1): 15-29.

Cherniss, C. (1980). *Professional burnout in human service organizations*. New York: Praeger.

Cordes, C. L., & Dougherty, T.W. (1993). A review of an integration of research on job burnout. *Academy of Management Review*, 18: 621-656.

Day, H.I., & Chambers, J. (1991). Empathy and burnout in rehabilitation counselors. *Canadian Journal of Rehabilitation*, 5(1): 33-44.

Deeter - Schmelz, Dawn R. & Ramsey, Rosemary P. (1997). Considering sources and types of social support: A Psychometric evaluation of the House and Wells (1978). Instrument. *Journal of Personal Selling & Sales management*, 17(1): 49-61.

Epstein, S.R., & Silvern, L.E. (1990). Staff burnout in shelters for battered women: A challenge for the 90s. *Response to the Victimization of Woman and Children*, 13(1): 9-12.

Evers, A., & Frese, M., (2000). Revisions and fruther developments of the occupational stress indicator: Liserel results from Dutch studies. *Journal of Occupational & Organizational Psychology*, 73: 221-240.

Farber, B. A. (1983). Introduction: A critical perspective on burnout. In Farber, B.A. (Ed.) *Stress and burnout in the human service professional*. New York: pergamon: 1-22.

Finch, E.S. & Krantz, S.R. (1991). Low burnout in a high - stress setting: A study of staff adaptation at fountain House. *Psychosocial Rehabilitation Journal*, 14(3): 15-26.

Freudenberger, H.J. (1974). Staff burnout. *Journal of Social Issues*, 30: 159-165.

Freudenberger, H.J. (1980). *Burnout: The high cost of high achievement*. New York: Anchor Press.

Gaines, J., & Jermier, J. M. (1983). Emotional exhaustion in a high stress organization. *Academy of Management Journal*, 26: 567-586.

Golembiewski, R.T., Munzenrider, R., & Carter, D. (1983). Phases of progressive burnout and work - site covariants. *Journal of Applied Bahavioral Science*, 13: 461-482.

Golembiewski, R. T., Munzenrider, R., & Stevenson, J. (1986). *Stress in organizations*. New York: Praeger.

Golembiewski, R. T., & Munzenrider, R. (1988). *Phases of burnout*. New York: Praeger.

Goodman, E. A., & Boss, R.W. (1998). An exploration of the differential relationship between the dimensions of burnout and their correlates among emergency medical physicians. Academy of management proceedings HCI-6.

Gmelch, W. H. & Gates, G. (1998). The impact of personal, Professional and organizational characteristics on administrator burnout. *Journal of Educational Administration*, 39 (2): 146.

Green glass, E.R., (1991). Burnout and gender: Theoretical and organizational implications. *Canadian Psychology*, 32: 562-572.

Green glass, E.R., & Burke, R.J. (1990). Burnout over time. *Journal of Health and Human Resources Administation*, 13: 192-204.

Green glass, E.R., Burke, R.J., & ondrack, M. (1990). A gender-role perspective of coping and burnout. *Applied Psychology: An International Review*, 39: 5-27.

Greiner, G. M. (1992). The phase versus traditional approach to burnout diagnosis implications for managerial decision making. *Group & Organizational Management*, 17(4): 370-379.

Geurts, S., Schaufeli, W., & Dejoung, J. (1998). Burnout and intention to leave among mental health - care professionals: A social psychological approach. *Journal of Social and Clinincal Psychology*, 17 (3): 341-362.

Hoeksma, J.H., Gut, J.D., Brown, C.K., & Brady, J.L. (1993). The relationship between psychotherapist burnout and satisfaction with leisure activities. *Psychotherapy in Private Practice*, 12(4): 51-57.

House, J. S., & Wells, H.A. (1978). Occupational stress, social support, and health in reducing occupational stress: Proceeding of a conferrence. Mcleon, Black. & Colligan, (Eds), Washington, DC: National Institute for Occupational Safety and Health: 8-29.

Jackson, S.E. (1985). Factor analysis fo MBI data. Unpublished raw data. In: Maslach, Christina, Jackson, Susan E. & Leiter, Michael P. Maslach (Eds.), Burnout Inventory Manual. 3rd Edition (1996). California: Consulting Psychologists Press, Inc.

Jackson, S.E., Schwab, R.L., & Schuler, R.S. (1986). Toward an understanding of the burnout phenomenon. *Journal of Applied Psychology*, 71: 630-640.

Kahill, S. (1988). Symptoms of professional burnout: A review of the empirical evidence. *Canadian Psychology*, 29: 284-297.

Kandolin, I. (1993). Burnout of female and male nurses in shiftwork. Special issue: Night and shift work. *Ergonomics*, 36 (1-3): 141-147.

Kilpatrick, A. O. (1989). Burnout correlates and validity of researcvh designs in a large panel of studies. *Journal of Health and Human Resources Administration*, 12: 25-45.

Koeske, G., & Keoski, R. (1993). A preliminary test of a street - strain - outcome model for reconceptualizing the burnout phenomenon. *Journal of Social Service Research*, 14: 243-248.

Lavanco, G. (1997). Burnout syndrome and Type A behavior in nurses and teachers in Sicily. *Psychological Reports*, 81: 523-528.

Lecroy, C. W., & Rank, M.R. (1987). Factors associated with burnout. *Social Service Research*, 10(1): 23-29.

Lee, R. T., & Ashforth, B.E. (1993). A longitudinal study of burnout among supervisors and managers: Comparisons between the Leiter and Maslach (1988) and Golembiweski and colleagues (1986) models. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 54: 369-398.

Lee, R.T., & Ashforth, B.E. (1996). A meta-analytic examination of the correlates of the three dimension of job burnout. *Journal of Applied Psychology*, 81(2): 123-133.

Leiter, M.P. (1985). Burnout as a function of communicatrion patterns in a multidisciplinary mental health setting. Papers presented at the annual convention of the Canadian Psychological Association, Halifax: NS.

Leiter, M.P., & Durup. J. (1996). Work, home, and in - between: Longitudinal study of spillover. *Journal of Appllied Bahavioral Science*, 32: 29-47.

Leiter, M.P., Clark, D., & Durup, J. (1994). Distinct Models of burnout and commitment among men and women in the military. *Journal of Applied Behavioral Science*, 30: 68-82.

Lowenstein, L. (1991). Teacher stress leading to burnout: Its prevention and cure. *Education Today*, 41 (2): 12-16.

Maslach, C., Jackson, S. E., & Leiter, M. P. (1996). Maslach Burnout Inventory Manual. California: Consulting Psychologists Press, Inc, 3 rd Ed.

Maslach, C. (1982a). *Burnout: The cost of caring*. NJ: Prentice Hall.

Maslach, C. (1982b) understanding burnout: Definitional issues in analyzing a complex phenomenon. In: W.S. Paine, (Ed.). *Job stress and burnout* (pp.29-40), Ca: Sage.

Maslach, C. (1993). Burnout: A multi dimensional perspective. In: W.B. Schaufeli, C. Maslach,. & T. Marek, (Eds.), *Professional burnout: Recent developments in tehory and research* (pp.19-32). Washingtion, DC: Taylor & Francis.

Maslach, S.E., & Jackson, S.E. (1981). The measurement of experienced burnout. *Journal of Occupational Behavior*, 2: 99-113.

Maslach, C., Schaufeli, W, B., & Michael P. (2001). Job burnout. *Annual Review of Psychology*, 397.

Maslach, C., & Florian, V. (1988). Burnout, job settings, and self - evaluation among rehabilitation counselors. *Rehabilitation Psychology*, 33(2): 85-93.

Maslach, C., & Jackson, S.E. (1985). The role of sex and familly variables in burnout. *Sex Roles*, 12: 837:851.

Maslach, C., & Jackson, S.E. (1984). Patterns of burnout among a national sample of public contact workers. *Journal of Health & Human Resources Administration*, 17: 189-212.

Moore, K. A., & Cooper, C. (1996). Stress in mental health professionals: A

theoretical overview. *The International Journal of Social Psychiatry*, 42(2): 82.

Naisberg-Fenning, S., Fenning S., Keinan, G., & Elizur, A. (1991). Personality characteristics and proneness to burnout: A study among psychiatrists. *Stress Medicine*, 7: 201-205.

Perelman, B., & Hartman, E.A. (1982). Burnout: Summary and future research. *Human Relations*, 35: 283-305.

Raquepaw, J.M., & Miller, R.S. (1999). Psychotherapist burnout: A componential analysis. *Professional Psychology: Research and Practice*, 20: 32-36.

Ress, D.W., & Cooper, C.L. (1990). Occupational stress in health service employees. *Health Services Management Research*, 3: 163-172.

Rees, D., & Cooper, C.L. (1992). Occupational stress in health service workers in the UK. *Stress Medicine*, 8: 79-90.

Reynolds, D. & Tabacchi, M. (1993).Burnout in full-service chain restaurants. *Cornell Hotel & Restaurant Administation Quarterly*, 34, 2: 62-68.

Roach, B. L. (1994). Burnout and nursing profession. *The Health Care Supervisor*, 12(4): 41.

Ross, R.R., Altamaier, E.M., & Russell, D.W. (1989). Job stress, social support, and burnout among counseling staff. *Journal of Counseling Psychology*, 36(4): 464-470.

Russell, D. W., Altmaier, E., & Van Celzen, D. (1987). Job-related stress, social support, and burnout among class room teachers. *Journal of Applied Psychology*, 72: 269-274.

Schwab, R.L., Jackson, S.E., & Schuler, R.S. (1986). Educator burnout: sources and consequences. *Educational Research Quarterly*, 10: 15-30.

Schutte, N., Toppinen, S., & Schaufeli, W. (2000). The factorial validity of the Maslach Burnout Inventory - general survey (MBI-GS) across occupational groups and nations. *Journal of Occopational & organizational Psychology*, 73(1): 53-66.

Shelledy, D.C., Mikles, S.P., May. D.F., & Uyoutsey , J.W. (1992). Analysis of job satisfaction, burnout, and intent of respiratory care practitioners to leave the field or the job. *Respiratory Cart*, 37(1): 46-60.

Taylor, A. H., Juri V., Daniel, L. L., & Burke, R. J. (1990). Perceived stress, psychological burnout and paths to turnover intentions among sports officials *Applied Sport spychology*, 2: 84-97.

Tamura, L. J. Guy, J.D., Brady, J.L. & Grace, C. (1994). Pshchotherapists' management of confidentiality, burout and affiliation needs: A national survey. *Psychotherapy in Private Practice*, 13(2): 117.

Thompson, M.S., Page, S. L., Cooper, C.L. (1995), A test of Carver and Sheier's self control model of stress in exploring burnout among mental health nurses. *Stress Medicine*, 9: 221 - 235.

Thornton, P. I. (1992). The relation of coping, appraisal and burnout in mental health workers. *Journal of Pssycholgy*, 126(3): 261-271.

Van Der Ploeg, H.M., Van Leeuwen, J.J., & Kwee, M.G. (1990). Burnout among Dutch psychotherapists. *Psychological Reports*, 67(1): 107-112.

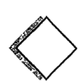
Weisberg. J., Sagie, A. (1999). Teachers' physical, mental, and emotional burnout: Impact on intention to quit. *The Journal of Psychology*, 133(3): 333-339.

Tiu-Kee, C., & Tang, C.S.K. (1995). Existential correlates of burnout among mental health professionals in Hong Kong, *Journal of Mental Health Counseling*, 17(2): 220-229.

Zedeck, S., Maslach, C., Mosire, K., & Skitka, L. (1988). Affective response to work and quality of family life: Employee and spouse perspective. (Special issue: work and family: Theory, research, and applications). *Journal of Social Behavior & Personality*, 3(4): 135-157.

قدم في يوليو 2002.

أجيز في ديسمبر 2002.



ملحق الدراسة

مقياس الاحتراق الوظيفي

الرجاء بيّن موافقتك أو عدم موافقتك أمام كل عبارة من العبارات الآتية، وذلك بوضع علامة X في الخانة المناسبة. (الرجاء لا تترك أي عبارة دون إجابة).

م	العبارات	0 لا	1 عدة مرات في السنة أو أقل	2 مرة أو أقل في الشهر	3 عدة مرات في الشهر	4 مرة في الأسبوع	5 عدة مرات في الأسبوع	6 كل يوم
1	أشعر بأن عملي يستنزفني عاطفياً.							
2	أشعر بالتعب والإنهاك في نهاية الدوام.							
3	أشعر بالإرهاق عندما أستيقظ في الصباح وأمامي يوم عمل آخر.							
4	إن العمل مع الناس طوال اليوم يسبب لي التوتر.							
5	أشعر بأن عملي يحرقني.							
6	أشعر بالإحباط من وظيفتي.							
7	أشعر بأنني أُجهد نفسي كثيراً في هذه الوظيفة.							
8	العمل مباشرة مع الناس يسبب لي ضغوطاً كثيرة.							
9	أشعر بأنني على وشك السقوط.							
10	أشعر بأنني أعامل بعض المراجعين معاملة غير إنسانية.							
11	أصبحت أكثر قسوة على الناس منذ أن توليت هذه الوظيفة.							

م	العبارات	0 لا	1 عدة مرات في السنة أو أقل	2 مرة أو أقل في الشهر	3 عدة مرات في الشهر	4 مرة في الأسبوع	5 عدة مرات في الأسبوع	6 كل يوم
12	أشعر بالقلق من هذه الوظيفة التي جعلتني قاسي القلب.							
13	لا أهتم بما يحدث لبعض المراجعين.							
14	أشعر بأن المراجعين يوجهون لي اللوم بسبب بعض مشكلاتهم.							
15	أفهم بسهولة كيف يشعر المراجعون تجاه بعض الأمور.							
16	أتعامل مع مشكلات المراجعين بكفاءة عالية.							
17	أشعر من خلال عملي بأنني أؤثر إيجابياً في حياة الآخرين.							
18	أشعر بحيوية زائدة.							
19	أستطيع بكل سهولة خلق جو مريح مع المراجعين.							
20	أشعر بالسعادة بعد العمل على مقربة من المراجعين.							
21	حققت الكثير من الأشياء المهمة في هذه الوظيفة.							
22	أتعامل في عملي مع المشكلات بهدوء تام.							

مقياس نمط الشخصية «أ»

الرجاء توضيح إلى أي مدى «توافق» أو «لا توافق» على العبارات الآتية ومدى انطباقها عليك أو على سلوكك (الرجاء لا تترك أي عبارة دون إجابة).

العبارات	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
(1) التوجه نحو الإنجاز:					
أنا أعمل أسرع من الآخرين.					
أنا أتطلع إلى أن يكون عملي عالي الجودة.					
أقوم بعملي بجدية.					
أحب الوظيفة التي فيها تحدّ.					
أشعر بالمسؤولية تجاه عملي.					
أحاول باستمرار تطوير عملي.					
أرغب في أن أنجز عملي بطريقة أفضل.					
أنا موظف ذو ضمير حي.					
(2) الانزعاج:					
لا أستطيع أن أتحمل الناس عندما لا يفهمون ما أقول لهم فوراً.					
عندما يضايقني أحد الأشخاص، أرد عليه بأسلوب قاس.					
يقول الناس أحياناً إنني سريع الانفعال.					
أفقد صبري عندما يتأخر الناس عن موعدهم.					
عندما أغضب من شخص ما، لا أرغب أن أعمل معه/معها بعد ذلك.					
لا أستطيع العمل مع أناس يجدون صعوبة في اتخاذهم القرارات.					

العبارات	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
عندما يعمل زملائي مثلي بجد، سوف نكون قادرين على إنجاز أكبر.					
عندما يرتكب أحدهم خطأ ما، فإنني أصارحه بهذا الخطأ.					
(3) المنافسة:					
أقارن دائماً إنجازاتي في العمل بإنجازات الآخرين.					
أحاول جاهداً أن أؤدي عملي بشكل أفضل من الآخرين.					
أنا شخص مولع بالإنجاز وأتطلع للنجاح.					
عندما أبذل قصارى جهدي، ليس بالضرورة أنني بذلك أنافس زملائي.					
أتضايق عندما يرقى أحد زملائي.					
يزعجني أن أرى شخصاً آخر متكاسلاً، بينما أنا أعمل بجد.					
أقوم بأفضل ما عندي لإرضاء الإدارة.					
لا أعود للمنزل قبل الانتهاء من الأعمال التي خططت لإنجازها.					

مقياس الرغبة في ترك العمل

فيما يأتي مجموعة من العبارات لقياس الرغبة في ترك العمل لديك. الرجاء التكرم بقراءة كل عبارة من العبارات الآتية، ومن ثم تحديد مدى انطباقها عليك بشكل تام، وذلك بوضع علامة X في الخانة المناسبة (الرجاء لا تترك أي عبارة دون إجابة).

العبارة	غير موافق بشدة (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)
من المحتمل أن أبحث بشكل جدي عن وظيفة في السنة القادمة.					
أفكر كثيراً في ترك هذه الوظيفة.					
قد أبحث عن وظيفة بديلة في السنة القادمة.					

تأثيرات زيادة حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض

التحديات والفرص المتاحة

صالح بن عبدالعزيز الفوزان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم خصائص الحركة اليومية في مدينة الرياض مع إبراز التأثيرات السلبية للزيادة الكبيرة في حجم الحركة المرورية، خصوصاً على ضوء التوقعات المستقبلية بزيادة سنوية كبيرة في عدد السكان وعدد الرحلات مما سوف يُعرض الحركة المرورية للخطر في المستقبل إذا لم تُتخذ التدابير اللازمة. تعد مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية واحدة من أسرع العواصم العربية نمواً من الناحية العمرانية والسكانية؛ إذ وصل عدد سكانها إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة (4500000) حالياً، وما زال العدد في ازدياد سريع يُقدر بـ (8٪) سنوياً، ويُتوقع أن يبلغ عدد سكان المدينة عشرة ملايين وخمسمائة ألف نسمة بحلول عام 2022م. ولذلك فإن عملية الانتقال اليومي في المدينة تمثل ظاهرة ذات أبعاد معقدة جداً، بسبب التطور العمراني والسكاني السريع للمدينة، وزيادة ملكية المركبات الخاصة واعتماد السكان عليها نتيجة لارتفاع مستوى الدخل وعدم وجود بدائل نقل مناسبة. هذه التطورات السريعة للمدينة أدت إلى زيادة حجم الحركة المرورية اليومية بشكل كبير مما تسبب في زيادة الازدحام المروري في أوقات الذروة، وزيادة طول الرحلات وزمنها وتكاليفها، وانخفاض مستوى السلامة المرورية، وزيادة التلوث البيئي. وتتبع الدراسة منهج التحليل الكمي للظاهرة عن طريق الاستعانة بمعلومات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وإحصاءاتها ودراساتها، بالإضافة إلى معلومات من الجهات الرسمية المشرفة على تطوير المدينة. واختتمت الدراسة بعرض خمسة توجهات إستراتيجية مُقترحة لتحسين الحركة المرورية في مدينة الرياض.

---

* رئيس قسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود.

المصطلحات الأساسية: مدينة الرياض، حجم الحركة المرورية، تخطيط النقل، خصائص الحركة.

1 – مقدمة:

تعد مدينة الرياض واحدة من أسرع العواصم والمدن العربية نمواً من الناحية العمرانية والسكانية؛ فخلال أقل من نصف قرن تضاعفت مساحتها أكثر من ألف مرة، وتضاعف سكانها أكثر من مائتي مرة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2:1423)، لذلك فإن عملية الانتقال اليومي في المدينة تمثل ظاهرة ذات أبعاد معقدة جداً، بسبب التطور العمراني والسكاني السريع للمدينة، وتطور نظم النقل وتنوعها، وتغيير السياسات والأنظمة التي تحكم ذلك التطور. كل هذا أدى إلى تغير كبير في البنية المكانية للمدينة وتحويلها من النمط المتراص الذي كان موجوداً سابقاً إلى النمط المبعثر المسيطر على تخطيط المدينة حالياً، ومع هذا التحول السريع للمدينة زاد زمن الرحلة وطولها، وتعددت وسائل الانتقال، وتنوعت أغراضه، وزادت تكلفة الرحلة، وتغيرت خصائص الذروات، وزاد بشكل كبير حجم الحركة المرورية اليومية.

هذا الواقع الجديد للمدينة يستلزم دراسة الحركة المرورية فيها دورياً، وفهم طبيعتها المعقدة وأنماط توزيعها وتحليل خصائصها وإبراز تأثيراتها السلبية؛ لأن الزيادة في حركة المرور اليومية بمدينة الرياض تمثل إحدى المشكلات الأساسية خصوصاً مع ارتفاع ملكية المركبات الخاصة لدى السكان. ومن الواضح أن استمرار الوضع على هذا الحال سيؤدي إلى عدد من السلبيات المستقبلية التي تصاحب عملية التنقل في أرجاء المدينة، ومن بينها:

- زيادة الازدحام المروري على معظم أجزاء شبكة الطرق.
- زيادة طول الرحلات وزمنها وتكاليفها.
- انخفاض مستوى السلامة المرورية.
- زيادة التلوث البيئي.
- زيادة تكاليف الإدارة المرورية.
- تأخر وصول سيارات الإسعاف والخدمات.

لذلك تحاول هذه الدراسة تعرف الوضع الراهن لحجم الحركة المرورية في مدينة الرياض، مع محاولة تعرف تأثيرات الحركة المرورية اليومية ومشكلاتها وأنماطها المكانية مع محاولة الإحاطة بمدلولاتها وتحليل أهم الخصائص المميزة

لها، ومن ثم إعداد بعض المقترحات لتحسين الحركة المرورية، مع اقتراح التوجهات الإستراتيجية لسياسات النقل وبدائلها الممكنة في المدينة مستقبلاً.

2 – منهج الدراسة:

تتبع الدراسة منهج التحليل الكمي للظاهرة عن طريق الاستعانة بمعلومات وإحصاءات ودراسات تقدمها الجهات الرسمية المشرفة على تطوير المدينة وإدارتها، من مثل: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة مدينة الرياض، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المواصلات، والشركة السعودية للنقل الجماعي، بالإضافة إلى بعض المراجع والبحوث ذات العلاقة.

3 – أهداف الدراسة:

- تعرف الوضع الراهن لحجم الحركة المرورية في مدينة الرياض والتوقعات المستقبلية.
- تعرف تأثيرات الحركة المرورية اليومية وأنماطها المكانية مع محاولة الإحاطة بمدلولاتها.
- تحليل للخصائص المتعلقة بحجم حركة الانتقال اليومي في المدينة ونمطها.
- إعداد المقترحات المناسبة لتحسين مستوى الانتقال على شبكة الطرق.
- اقتراح التوجهات الإستراتيجية لسياسات النقل وبدائلها الممكنة في المدينة مستقبلاً.

4 – أدبيات البحث:

اهتم الباحثون والمختصون في إدارة المدن وتخطيطها، بموضع النقل الحضري خصوصاً مع ارتفاع عدد المركبات وزيادة أعداد السكان وارتفاع معدل الحوادث المرورية وزيادة التلوث البيئي. وقد ظهرت دراسات كثيرة تحاول تحليل مشكلات النقل في المناطق الحضرية ومعالجتها. ويمكن تقسيم الدراسات التي ظهرت إلى ثلاثة مجالات رئيسة هي: مجال هندسة النقل والمرور، ومجال جغرافية النقل، ومجال تخطيط النقل[1]. وفيما يلي استعراض موجز لكل مجال (صالح الفوزان، 2002: 5).

(1) لا شك أن المجالات الثلاثة المذكورة ليست منفصلاً بعضها عن بعض تماماً، والتداخل بينها كبير ويصعب الفصل بينها، ويمكن أن تشترك في بعض الموضوعات.

(1) **مجال هندسة النقل والمرور:** ركزت بعض الدراسات في هذا المجال على خصائص المكان بمنظور هندسي مع تحديد المواقع الخطرة مرورياً، ومن ثم تشخيص المشكلات الناتجة من ذلك مع إيجاد الحلول الهندسية لها، كما ركزت دراسات أخرى على نسبة ما تشغله الطرق والشوارع من مساحة المنطقة الحضرية مع تقويم أدائها وكفاءتها. وتناولت بعض الدراسات النمو المستقبلي للنقل والمرور عن طريق استخدام المعادلات الرياضية وبرامج الحاسب الآلي. وتطرقت دراسات أخرى في مجال هندسة النقل إلى أسباب الحوادث المرورية ووسائل الحد منها خصوصاً في مجال تصميم الطرق والشوارع وتصميم الجسور والأنفاق والدوارات والتقاطعات وفي مجال الصيانة وإدارة المرور، وركزت بعض الدراسات على التأثيرات المرورية للمنشآت العمرانية (Traffic impact studies) ولمعهد مهندسي النقل في أمريكا (ITE) عدة مراجع وإصدارات عن الموضوع، من مثل التأثيرات المرورية (1990)، ودليل تولد الرحلات (1980، 1990، 2000). وقد تناولت معظم الدراسات الهندسية الموضوع من جانب واحد معتمدة على أنواع معينة ومحددة من المعلومات دون غيرها، من مثل عدم التطرق لتأثير توزيع استعمالات الأراضي في المدينة على النقل، وعدم استخدام الخرائط الطبوغرافية في الكشف عن بعض الظواهر التي لها تأثير على النقل الحضري.

(2) **مجال جغرافية النقل:** تميزت بعض الدراسات الجغرافية للنقل بشموليتها معتمدة على ترابط عوامل المكان والسكان والعمران؛ فقد درس ديكنسون مخططات الشوارع وأنظمتها محاولاً تصنيف الطرق والشوارع مع توضيح مدى ملاءمتها لمخططات المدن (Dickinson, 1977). وركزت بعض الدراسات الجغرافية على العلاقة بين استعمالات الأراضي وحركة المرور، من مثل دراسة سرجنت (Sargent, 1972). واهتمت بعض الدراسات الجغرافية الأخرى بمعرفة حجم الرحلات التي يقوم بها سكان المدينة واتجاهاتها وأغراضها ووسائل النقل المستخدمة لها للمساعدة في حل كثير من مشكلات النقل.

(3) **مجال تخطيط النقل:** في هذا المجال أجمعت معظم الدراسات على أن النقل والمرور في المناطق العمرانية لا يمكن التخطيط له بمعزل عن استعمالات الأراضي لطبيعة الترابط والتداخل القوي فيما بينها، حيث إن استعمالات الأراضي إما مولدة لحركة المركبات في المدينة أو جاذبة لها، وأي تغيير في توزيع الاستعمالات ينعكس تلقائياً على نمط الحركة. لقد أكد كثير من المختصين قديماً وحديثاً أهمية هذه

العلاقة، حيث أصبحت العلاقة بين استعمالات الأراضي وحركة النقل مجالاً لكثير من الدراسات التخطيطية بالمدن الأمريكية والأوروبية، من مثل دراسة النقل في مدينتني ديترويت وشيكاغو الأمريكيتين عام 1965م، كذلك الدراسة الشهيرة التي قام بها الوزير البريطاني بوكانان (Buchanan) عام 1963م لدراسة الحركة في المدن البريطانية، حيث بينت الدراسة أهمية النقل العام في المدينة، واعتبرت الدراسة أن عملية تخطيط النقل جزء مهم من عملية تخطيط استعمالات الأراضي في أي مدينة. وأكدت الدراسة وجوب التوازن بين الطاقة الاستيعابية للشوارع وطبيعة مولدات الحركة، بالدرجة التي لا يتجاوز فيها حجم المرور الحد الآمن من استيعاب الشارع (Buchanan, 1963). وقام الباحث شيري بوضع اعتبارات أساسية للعلاقة المكانية بين الاستعمالات التي لها علاقة بالنقل والاستعمالات الأخرى (Cherry, 1974). وتطرقت بعض الدراسات في مجال تخطيط النقل إلى أهمية انسيابية الحركة المرورية ومستوى الخدمة عند تقويم الطرق والشوارع في المناطق الحضرية. ويجب الإشارة هنا إلى أن مجال هذه الدراسة أقرب إلى مجال تخطيط النقل.

ومن الدراسات التي أُجريت على مدينة الرياض، دراسة تأثير استعمالات الأراضي على سلوكيات الحركة في مدينة الرياض (Nafakh *et al.*, 1998)، حيث ركز في هذه الدراسة على تأثير التغيرات السريعة في استعمالات الأراضي والنواحي الاجتماعية والاقتصادية على سلوكيات الحركة بمدينة الرياض. وقد بينت نتائج الدراسة ضرورة التقليل من الاعتماد على المركبة الخاصة في المدينة نظراً للنمو السريع في حجم الحركة على الطرق وتأثير ذلك سلبياً على الازدحام المروري والتلوث البيئي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تطوير المدينة بكثافة سكانية منخفضة مكلف وغير مجدٍ على المدى البعيد، ويجب إعادة النظر في تطوير الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدينة وخارجه. كذلك تقترح الدراسة إيجاد توازن في توزيع استعمالات الأراضي ليؤثر إيجابياً على عدد الرحلات وطولها. وأخيراً تقترح الدراسة تكثيف التطوير على خطوط النقل العام للمساعدة في إنجاح النقل العام والتقليل من استعمال المركبة الخاصة.

كذلك من الدراسات التي أُجريت على مدينة الرياض، دراسة تحليل خصائص حركة الانتقال اليومي وأنماطها في مدينة الرياض (صالح الفوزان، 2002)، حيث بينت أهم نتائج الدراسة ضرورة تحسين وسائل النقل الجماعي الحالية مع إدخال وسائل نقل جماعي حديثة أخرى، كذلك التركيز على إستراتيجية توزيع استعمالات

الأراضي القائمة على أساس توفير السكن قرب مكان العمل من ناحية، وتوفير متطلبات الاستقرار الأسري المتكاملة قرب مكان السكن من ناحية أخرى، لأن ذلك يعمل على تقليل الطلب على النقل والحد من الحركة غير الضرورية. وأوصت الدراسة كذلك بالاستمرار في سياسة التطوير الحالية لنظم النقل في المدينة القائمة على أمرين: أولهما توفير المزيد من خدمات النقل المتطورة، عبر عمليات التوسيع والتحسين، لرفع كفاءة الشبكة، وزيادة سرعة المرور عليها. وثانيهما فرض المزيد من التحكم في إدارة المرور والحركة، وتنظيمها. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة التفكير في بناء قاعدة معلومات مرورية خاصة بمدينة الرياض تشترك فيها عدة جهات حكومية، مع إمكانية تعميم التجربة على باقي أجزاء المملكة بإنشاء المركز الوطني لدراسات النقل.

وقد وضحت دراسة الازدحام المروري على الطرق السريعة في مدينة الرياض أن الازدحام المروري يعود لثلاثة أسباب رئيسة هي: عدم تنظيم توزيع استعمالات الأراضي، وعدم كفاية الإدارة المرورية، ورخص استخدام المركبات (Al-Mosaind, 1998: 263). وقد اقترحت الدراسة أهمية التكامل بين سياسات استعمالات الأراضي، والنقل، والاقتصاد لتقليل مشكلة الزحام المروري على الطرق السريعة. وفي دراسة أخرى عن التعامل مع الازدحام المروري (Al-Mosaind, 1995: 29)، ركزت أهم نتائج الدراسة على دور استعمالات الأراضي في مشكلة الازدحام المروري والحاجة إلى تكاملها مع السياسات الاقتصادية والسياسات التطويرية الأخرى، كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات المرتبطة بالعلاقة المتداخلة بين الازدحام وأنظمة الحركة والمواصلات والتنمية العمرانية.

وفي شهر مارس 2002م، (محرم 1423هـ) عقدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورشة عمل عن الإدارة المرورية في مدينة الرياض، ضمن أعمال المرحلة الثالثة للمخطط الإستراتيجي الشامل للمدينة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، محرم 1423هـ). هدفت الورشة إلى تعريف عناصر الإدارة المرورية وأهمية رفع كفاءة أدائها في تطوير النقل داخل المدينة. توصلت ورشة العمل إلى 11 توصية من أهمها التوصية بإنشاء معهد لبحوث ودراسات النقل في جامعة الملك سعود يُعنى بتأهيل وتدريب كوادر محلية في مجال هندسة النقل والمرور، والتوصية أيضاً بتأسيس قاعدة للمعلومات المرورية الأساسية في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

5 – أنواع النقل الحضري في مدينة الرياض:

لدراسة مشكلة الزيادة السنوية الكبيرة في عدد المركبات وعدد الرحلات في مدينة الرياض لا بد من تعرف أنواع النقل الحضري في مدينة الرياض. يُمكن تقسيم النقل الحضري في المدينة إلى نوعين رئيسين هما: النقل الخاص والنقل العام. وفيما يأتي استعراض موجز لكل نوع:

(1) النقل الخاص:

توقعت إحدى دراسات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن عدد المركبات في مدينة الرياض عام 1996 (1416هـ) بين 728240 و 906400 مركبة (High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 85)؛ أي أن متوسط عدد المركبات في المدينة ذلك العام تقريباً 800000 مركبة. هذه التوقعات كانت قبل ست سنوات، ولكن عدد المركبات في الوضع الحالي زاد أكثر، حيث تبين المعلومات المعروضة لاحقاً الزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان وملكية المركبات وعدد الرحلات اليومية للفرد، مما سبب الاختناقات المرورية وانخفاض مستوى الخدمة على شبكة الطرق في ساعات الذروة، مع زيادة التلوث البيئي.

(2) النقل العام:

إن تطوير خدمات النقل العام وتحسينها في أي مدينة يقللان من اعتماد السكان على المركبات الخاصة وما يصاحب ذلك من مشكلات مرورية. في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم استعراض الوضع الراهن لخدمات النقل العام في مدينة الرياض. ويندرج تحت نظم النقل العام خدمة النقل الجماعي المتمثل في الحافلات، ثم النقل شبه الجماعي السريع ويشمل سيارات الأجرة العامة بأنواعها المختلفة. وبالنسبة للنقل الجماعي المتمثل في الحافلات، بدأت الخدمة في المملكة العربية السعودية، وفي مدينة الرياض، أواخر عام 1979م (1399هـ)، حيث مُنحت الشركة السعودية للنقل الجماعي حق الامتياز لتقديم خدمة النقل العام داخل المدن وبين المدن لتكون هذه الخدمة بديلاً عن الخدمة التقليدية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وهي الحافلات الأهلية الخاصة التي كانت تفتقر إلى التنظيم في تقديم الخدمة، وتخضع لرغبة السائق في نمط تقديم الخدمة، واختيار الأوقات والخطوط ذات الإركاب العالي، وعدم توفر خدمة النقل للنساء.

لقد حاولت الشركة السعودية للنقل الجماعي إنهاء دور الحافلات الأهلية في مدينة الرياض والمدن الأخرى بالتوسع في تقديم الخدمة بشكل مُنظم، ولكن

أصحاب الحافلات الأهلية استمروا في مزاولة نشاطهم ومنافسة الشركة، ولقد تكرر إيقاف نشاط أصحاب الحافلات الأهلية عدة مرات حتى صدر القرار من الجهات المختصة بالسماح لهم بممارسة خدمتهم تحت نوع من التنظيم الفني والإداري، وأصبحت خدمة الحافلات الأهلية أحد أبرز المنافسين لخدمة النقل الجماعي في مدينة الرياض حيث يوجد أكثر من 1000 حافلة أهلية منافسة مما تسببت في حدوث انخفاض كبير في معدلات الإركاب في حافلات الشركة (عبدالعزيز العوهلي وآخرون، 1419: 10). هذا الوضع دعا الشركة إلى استغلال جزء من حافلاتها في خدمات أخرى من خدمات النقل العام، وهي خدمة النقل المدرسي (عبدالعزيز العوهلي وآخرون، 1419: 11).

إن تحسين كفاءة خدمات النقل العام في مدينة الرياض وتطويرها أمر مجدٍ وأقل كلفة من بناء المزيد من الطرق الجديدة باهظة التكاليف، بالإضافة إلى أن بناء المزيد من الطرق الجديدة يزيد من اعتماد السكان على المركبات الخاصة، مما يزيد من عدد المركبات في المدينة، ويؤدي ذلك إلى اختناقات مرورية، وزيادة طول الرحلات وزمنها وتكاليفها، وزيادة التلوث البيئي، وانخفاض مستوى السلامة المرورية. لقد قلصت المنافسة الشديدة من قبل الحافلة الأهلية (وعوامل أخرى لها علاقة بالإدارة والتنظيم والتمويل) دور الشركة السعودية للنقل الجماعي في النقل داخل المدن، حيث تقلص عدد الخطوط العاملة حالياً في مدينة الرياض إلى ثمانية خطوط فقط، ومتوسط عدد الحافلات العاملة على هذه الخطوط 23 حافلة، بمعدل إركاب يومي 2556 راكباً فقط، ومعدل إركاب أسبوعي 17891 راكباً، ومعدل إركاب شهري 67680 راكباً (الشركة السعودية للنقل الجماعي، 1421). إن تحسين خدمات النقل الجماعي الحالية، مع إدخال وسائل نقل جماعي حديثة أخرى مثل قطارات المترو أو القطارات الكهربائية، أمر ضروري جداً لخدمة مدينة الرياض حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى إعادة تخطيط المدينة لتخدم النقل العام الجماعي من ناحية توزيع الاستعمالات ومن ناحية تركيز الكثافات السكانية على محاور النقل العام.

أما بالنسبة للنقل العام شبه الجماعي السريع، فتوجد سيارات الأجرة العامة، التي وصل عددها في المدينة إلى نحو 10668 سيارة في نهاية سنة 1999م (1419هـ)، وعدد السائقين 10450 في نحو 250 شركة ومؤسسة (وزارة المواصلات، 1421). وفي بداية عام 2001م (1421هـ) ارتفع عدد سيارات الأجرة العامة في مدينة الرياض إلى نحو 15000 سيارة في 262 شركة ومؤسسة. هذه الأعداد الكبيرة

لسيارات الأجرة العامة تدل على أن هناك طلباً واضحاً للنقل غير الخاص داخل المدينة، خصوصاً بعد تقلص دور شركة النقل العام، بالإضافة إلى أنها تزيد من حجم الحركة اليومية. كما توجد بالمدينة خدمات تأجير للسيارات الصغيرة، تشمل نحو 133 شركة ومؤسسة، وتراوح أعداد السيارات بين 50 و1000 سيارة لكل شركة ومؤسسة. أما بالنسبة لنقل البضائع فيوجد في المدينة 846 شركة ومؤسسة تملك أكثر من 16000 شاحنة (وزارة المواصلات، 1421هـ).

6 – شبكة الطرق في المناطق الحضرية:

يشمل موضوع شبكة الطرق في المناطق الحضرية عرضاً موجزاً لأنماط شبكة الطرق في المناطق الحضرية مع أهم مزايا كل نمط وعيوبه، بالإضافة إلى استعراض لتطور شبكة الطرق في مدينة الرياض.

(1) أنماط شبكة الطرق:

تعد شبكة الطرق والشوارع عنصراً أساسياً في تكوين أي مدينة، حيث تشغل حيزاً كبيراً منها. لذلك فإن شبكة الطرق والشوارع تؤثر على شكل المدينة، بحسب وظيفة كل طريق وشارع وموقعهما وشكلهما وعمرهما، بالإضافة إلى نمط توزيع استعمالات الأراضي والنواحي الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة. أما بالنسبة لأنماط شبكة الطرق والشوارع فيوجد أنماط عديدة، من أشهرها ثلاثة أنماط هي:

النمط العضوي (Organic Pattern): يسمى هذا النمط أحياناً بالنمط غير المنتظم أو العشوائي، ويكثر في المدن القديمة استجابة لظروف مناخية واقتصادية وطبيعية في تلك الفترة. وتكون الشوارع في هذا النمط متعرجة وملتوية وضيقة وأحياناً تنتهي بأزقة غير سالكة. هذا النمط لا يتوافق كثيراً مع التطور الفني والتقني الحديث خصوصاً مع انتشار السيارات، لذلك نجد شوارع هذا النمط قد تعرضت للهدم والتوسيع في مُعظم مراكز المدن لتواكب التطورات الجديدة في وسائل النقل الحديثة. النمط العضوي كان سائداً في أجزاء مدينة الرياض القديمة.

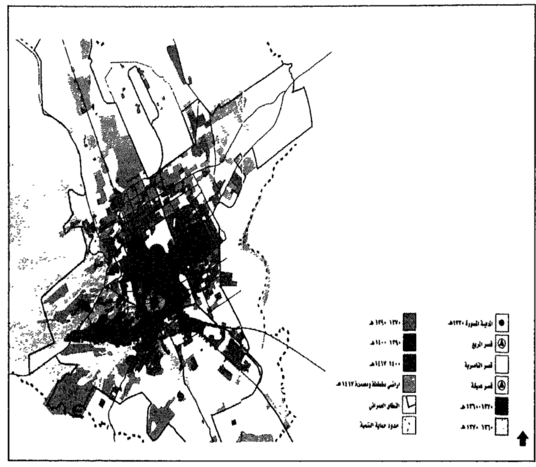
النمط الشعاعي (Radial Pattern): يسمى هذا النمط أحياناً بالنمط الإشعاعي أو النجمي. ويتكون هذا النمط من مجموعة من الشوارع الرئيسة تشع من مركز المدينة إلى أطرافها، مع ارتباطها بعضها مع بعض بشوارع فرعية مستقيمة أو منحنية. ويتميز هذا النمط بعدة ميزات منها تأكيد مركز المدينة حيث إن أغلب الشوارع تبدأ بالمركز أو تنتهي به. ويُقلل مسافة الرحلة بين الأحياء ومركز المدينة،

ويُعزز من إمكانية نجاح النقل العام. وفي المقابل يُعاب على هذا النمط الزحام المروري وزيادة الطلب على مواقف السيارات في المركز.

النمط الشبكي (Grid Pattern): يكثر هذا النمط في المدن الحديثة استجابة لظروف التطور الفني والتقني الحديث، حيث يُسهل حركة المركبات ويساعد على مد شبكات البنية التحتية. وتكون شبكة الشوارع الرئيسة في هذا النمط متوازية وعمودية بشكل منتظم وتتقاطع عادة بزوايا قائمة. ويتميز هذا النمط بعدة ميزات منها وضوح خريطة المدينة، وسهولة تنفيذه من الناحية الهندسية على سطح الأرض، وسهولة مد شبكات البنية التحتية وسهولة تمدد المدينة مُستقبلاً على نفس النمط، وسهولة حركة المركبات، وقلة الاختناقات المرورية لوجود طرق بديلة. وفي المقابل يُعاب على هذا النمط التكلفة المادية العالية لطول شبكة الطرق وشبكة البنية التحتية، وسيطرة المركبة الخاصة مع كثرة الحوادث المرورية عند التقاطعات، وعدم ملاءمة النمط الشبكي للمناطق غير المستوية. هذا النمط هو السائد في معظم أجزاء مدينة الرياض الحديثة.

(2) تطور شبكة الطرق في مدينة الرياض:

تتمتع مدينة الرياض بشبكة طرق حديثة وواسعة، حيث تُمثل هذه الشبكة ركناً مهماً من أركان النهضة العمرانية الحديثة التي شهدتها المدينة خلال الفترة الأخيرة، وتعد الشبكة أحد مظاهر التطور الحضاري لها، ويتخذ النسق الهندسي للطرق – في الغالب – النمط الشبكي المتعامد (Gridiron Pattern)، خصوصاً في الأجزاء الحديثة من المدينة، حيث تُمثل فيه الطرق الطولية والعرضية محورين متقاطعين بزوايا قائمة. وتشكل الطرق السريعة والشريانية محاور الحركة والاتصال الرئيسة في المدينة، وتنتشر خطوط الشبكة بشكل واسع يغطي أرجاءها، وتصلها بالمدن الأخرى. وتمثل شبكة الطرق أيضاً نسيجاً منتظماً، من حيث كثافة الخطوط من الشمال إلى الجنوب من الشرق إلى الغرب مع المساحة والشكل الهندسي للمدينة باستثناء موقع مطار الرياض القديم، الذي يُستخدم الآن كقاعدة جوية مؤقتاً. ومن ثم فإن كثافة خطوط الشبكة تتباين تبعاً لتأثيرات الشكل والمساحة والاستخدامات المحيطة، فتجدها تزداد في وسط المدينة، ثم تتناقص تدريجياً باتجاه أطرافها. وهكذا يتضح أن شبكة الطرق ترسم هيكل المدينة بشكل كبير، وهي بذلك تفرض أثراً كبيراً على أنماط الحركة وتوزيع كثافاتها وتحديد محاورها.

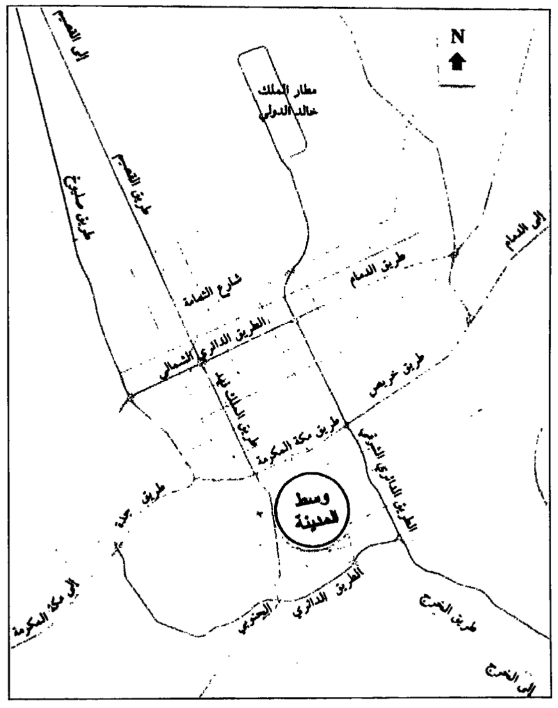


شكل (1): مراحل تطور مدينة الرياض من عام 1910م إلى عام 1997

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 1423: 4–5

يوضح الشكل (1) مراحل تطور مدينة الرياض من عام 1910م (1330هـ) إلى عام 1997م (1417هـ)؛ إذ لم يكن في مدينة الرياض حتى عام 1955م (1375هـ) سوى بضعة كيلومترات من الشوارع المعبدة، ولكن تشهد المدينة اليوم شبكة حديثة من الطرق شُيدت بأحدث المواصفات والمقاييس العالمية، ويُلاحظ على الشكل امتداد مدينة الرياض باتجاه الطرق الإقليمية المؤدية إلى المناطق الرئيسة، ويُلاحظ أيضاً سرعة توسع المدينة في السنوات الأخيرة مع تبعثر التنمية وكثرة الفراغات. ويوضح الشكل (2) شبكة الطرق الرئيسة في المدينة، حيث تتكون المحاور الرئيسة للحركة السريعة من الطريق الدائري الشمالي والشرقي والجنوبي بالإضافة إلى محورين رئيسين يمثلهما طريق الملك فهد الذي يخترق المدينة من الجنوب إلى الشمال، ويتصل مع طريق القصيم من جهة الشمال، وطريق مكة المكرمة الذي

يخترق المدينة من الغرب إلى الشرق ويتصل مع طريق خريص من جهة الشرق بالإضافة إلى طُرق سريعة أخرى مثل طريق المطار، وطريق الدمام، وطريق صلبوخ، وطريق الملك خالد، وطريق جدة، وطريق الخرج.



شكل (2): شبكة الطرق الرئيسية في مدينة الرياض

المصدر: أمانة مدينة الرياض، 1415.

لقد عانت مدينة الرياض في الماضي (في منتصف السبعينيات الميلادية تقريباً) مشكلات مرورية عدة، على رأسها الاختناقات المرورية بسبب التركز السكاني الهائل (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1419: 217)، على الرغم من قلة عدد السكان والمركبات مقارنة باليوم. وقد بدأت أمانة مدينة الرياض في ذلك الوقت بالبحث عن حلول للمشكلة، وتوصلت إلى ضرورة بناء جسور حديدية سهلة البناء والفك كحل مؤقت للخروج من الأزمة، ونفذ 23 جسراً حديدياً في أرجاء المدينة (معظم هذه الجسور المؤقتة موجود ويخدم إلى اليوم)، بعد ذلك بُدئ ببناء الجسور الإسمنتية والأنفاق كحل دائم لفك الاختناقات المرورية، وقد وصل عدد الأنفاق إلى نحو 30 نفقاً ذات أحجام مختلفة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1419: 217). وبرزت الحاجة بعد ذلك، مع اتساع المدينة وتطورها، إلى بناء شبكة الطرق السريعة التي تخترق المدينة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. لقد أسهمت شبكة الطرق السريعة في المدينة، من مثل الطريق الدائري، وطريق الملك فهد، وطريق مكة المكرمة، وطريق خريص، وطريق المطار، وطريق الدمام، وطريق صلبوخ وطريق الخرج، بالإضافة إلى الطرق الشريانية الرئيسة في توزيع الحركة المرورية داخل المدينة مما ساعد على تخفيف الاختناقات عن وسط المدينة كما هو واضح في الشكل (2)، وسهلت الجسور والأنفاق الحديثة حركة المركبات في التقاطعات، بحيث يمكنها السير من دون عوائق، ولكن المشكلة في مدينة الرياض هي الزيادة السريعة لأعداد المركبات، مع سيطرة المركبة الخاصة على إجمالي الرحلات اليومية.

يبلغ مجموع طول شبكة الطرق في مدينة الرياض نحو 18450 كيلومتراً (مسار)، حيث تُصنف شبكة الطرق الرئيسة إلى خمسة أنواع، كما هو موضح في الجدول (1). ويتضح من الجدول أن الطرق السريعة والطرق الشريانية تمثل تقريباً ثلث الشبكة (31,6٪). وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة لاستخدامات النقل في مدينة الرياض 37 في المائة من إجمالي مساحة استعمالات الأراضي، حيث تشمل هذه النسبة الطرق، والمطارات، ومحطة سكة الحديد، ومحطات النقل العام، ومكاتب تأجير السيارات، ومواقف السيارات بأنواعها (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وجامعة الملك سعود، 1419/ 74). هذه النسبة تعد نسبة عالية؛ حيث إن أكثر من ثلث مساحة المدينة مُخصص لاستخدامات النقل.

جول (1): تصنيف شبكة الطرق الرئيسة في مدينة الرياض

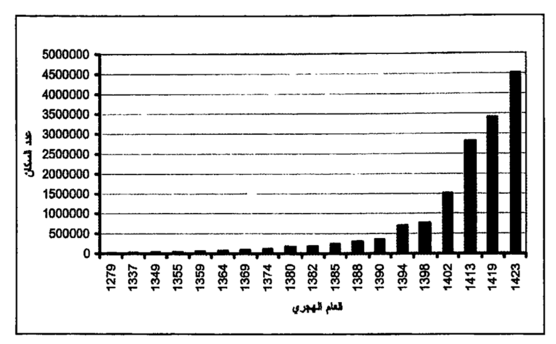
	التصنيف	الطول بالكيلومتر	النسبة
1	الطرق السريعة	1322	٪7,2
2	الطرق الشريانية الرئيسة	2900	٪15,7
3	الطرق الشريانية الثانوية	1600	٪8,7
4	الطرق التجميعية	2000	٪10,8
5	شبكة الشوارع المحلية	10628	٪57,6
	المجموع	18450	٪100

المصدر: High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 29

7 – تطور عدد سكان مدينة الرياض

في الثلاثينيات الميلادية – 1932م (1351هـ) قُدرت نسبة سكان الحضر بـ (20٪) فقط من جملة سكان المملكة العربية السعودية، وارتفعت هذه النسبة إلى 24٪ من جملة السكان في بداية 1962م (1382هـ)، وفي بداية السبعينيات الميلادية (التسعينيات الهجرية) تجاوزت نسبة سكان الحضر ثلث سكان المملكة، حيث بلغت 36٪، ثم ارتفعت إلى 46٪ في منتصف السبعينيات الميلادية (منتصف التسعينيات الهجرية)، وفي إحصاءات عام 1992م (1413هـ) بلغ عدد سكان المدن أكثر من 12,51 مليوناً، يمثلون 74٪ من جملة سكان المملكة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1419: 103). أما في الوقت الراهن، فلا تتوفر إحصاءات حديثة عن نسبة التحضر، ولكن النسبة – دون شك – ارتفعت أكثر عن السابق خلال السنوات العشر الماضية. يلاحظ من العرض السابق سرعة عجلة التحضر في المملكة العربية السعودية مما يؤثر على سرعة نمو المدن وزيادة حجم الحركة المرورية فيها. ومثالاً على ذلك، فقد كان عدد سكان مدينة الرياض في عام 1859م (1279هـ) – تقريباً – سبعة آلاف وخمسمائة نسمة فقط (7500)، ثم بدأ عدد السكان يرتفع تصاعدياً حتى وصل في عام 2002م (1423هـ) إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة (4500000)، وما زال العدد في ازدياد سريع يقدر بـ (8٪) سنوياً.

يوضح الشكل (3) تطور عدد سكان مدينة الرياض من عام (1859م، 1279هـ) إلى عام (2002م، 1423هـ). ويتوقع المخطط الإستراتيجي لمدينة الرياض أن يبلغ



شكل (3): تطور عدد سكان مدينة الرياض من 1859 إلى 2002م (1279–1423هـ)

المصدر: الباحث بالاعتماد على معلومات من المصادر: أمانة مدينة الرياض، 1418: 15، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2–1419: 4، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، محرم 1418: 8.

عدد سكان المدينة (بعد نحو عشرين سنة) عشرة ملايين وخمسمائة ألف نسمة (10500000) بحلول عام 2022م (1442هـ). وحيث إن النمو السكاني السريع يؤثر عادة على نمو حجم الحركة المرورية في المدينة، فمن الأهمية بمكان مواجهة الزيادة السكانية السريعة لمدينة الرياض باتخاذ بعض الإجراءات للحيلولة دون حدوث نتائج سلبية كتلك التي تعانيها بعض المدن.

8 – تطور حجم الحركة المرورية:

يوضح الجدول (2) تطور عدد الرحلات اليومية في مدينة الرياض خلال 38 سنة من عام 1968 إلى عام 2006م (1388–1426هـ)، ويلاحظ ارتفاع عدد الرحلات اليومية من مائتين وثمانين ألف رحلة يومياً في عام 1968م (1388هـ) إلى أكثر من خمسة ملايين رحلة يومياً في عام 2001م (1421هـ)، ويتوقع أن يزداد عدد الرحلات اليومية إلى نحو سبعة ملايين رحلة يومياً في عام 2006م (1426هـ) (High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 27)، وفي عام 2022م (1442هـ) يُتوقع أن يرتفع عدد الرحلات إلى خمسة عشر مليون رحلة يومياً عندما يصبح عدد سكان المدينة عشرة ملايين نسمة، وسيؤدي ذلك إلى هبوط معدل

سرعة السيارة داخل المدينة من 50 كم/ساعة حالياً إلى حوالي 25 كم/ ساعة، وسيرتفع عدد الساعات التي تقضيها السيارات في وضع الحركة من 1,2 مليون ساعة حالياً إلى أكثر من ثلاثة ملايين ساعة يومياً (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، جمادى الأولى 1422: 5).

كما بينت إحدى الدراسات أن عدد الكيلومترات المقطوعة في اليوم عام 1986م (1406هـ) في مدينة الرياض كان ثمانية وعشرين مليون كيلومتر، وخلال عشر سنوات زاد عدد الكيلومترات المقطوعة في اليوم إلى سبعين مليون كيلومتر (Nafakh *et al.*, 1998: 409)، لذلك سوف تعاني شبكة الطرق في المستقبل زيادة في حجم الحركة المرورية، حيث يُؤكد الجدول (3) تطور حجم الحركة المرورية على أهم الطرق السريعة بالمدينة، وهي طريق الملك فهد، وطريق مكة، والطريق الدائري الشرقي. ويلاحظ من الجدول أن معدل النمو السنوي للحركة المرورية على طريق الملك فهد وطريق مكة قد بلغ 3,8 بالمائة سنوياً على الرغم من تجاوز عدد رحلات المركبات للطريقين السابقين طاقتهما الاستيعابية، أما بالنسبة للطريق الدائري الشرقي فإن معدل النمو السنوي للحركة المرورية عليه بلغ 8 بالمائة سنوياً.

جدول (2): تطور حجم الحركة المرورية اليومية في مدينة الرياض

التاريخ الميلادي	التاريخ الهجري	عدد السكان	عدد الرحلات	عدد الرحلات لكل شخص	معدل النمو السنوي للرحلات
1968	1388	280000	280000	1,00	---
1977	1397	622000	1070000	1,7	٪16
1986	1407	1389500	1642900	1,18	٪5
1992	1413	2480000	2922400	1,19	٪10
1995	1416	2914000	3575200	1,23	٪7
2000	1421	4131000	5019000	1,22	٪7
2005	1426	5720000	6902000	1,21	٪6,6

المصدر: High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 37.

جدول (3): تطور حجم الحركة المرورية على أهم الطرق السريعة بالمدينة

	اسم الطريق	حجم الحركة عام 1990م (1410هـ)	حجم الحركة عام 1995م (1415هـ)	معدل النمو السنوي
1	طريق الملك فهد	157500	190600	٪3,8
2	طريق مكة	136000	164000	٪3,8
3	الطريق الدائري الشرقي	71500	105500	٪8,0

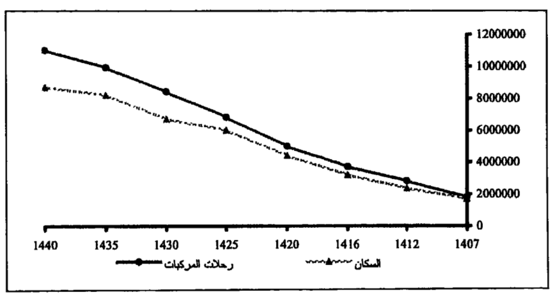
المصدر: High commission for the Development of Arriyadh, 1996: 41.

يُلاحظ على حركة الانتقال في مدينة الرياض وتوزيعها الجغرافي أنها تتسم بالتشتت والانتشار، ونمط تدفقها يأخذ شكلاً أفقياً، أكثر منه شعاعياً، حيث إن بنية شبكة الطرق في المدينة، ونمط طرقها المتعامدة قد ساعدت كثيراً في خلق النمط الأفقي لتدفق الحركة. والمعروف أن النمط الشبكي للطرق يؤدي دوراً كبيراً في توزيع حركة المرور وانتشارها. كذلك يُلاحظ على حركة الانتقال في مدينة الرياض وجود تأثيرات عدة، أهمها اللامركزية في توزيع أماكن الأنشطة والخدمات وأماكن العمل، وزيادة الاعتماد على المركبة الخاصة، وكثافة استخدامها في الرحلات اليومية، وقلة الكثافة السكانية حيث ساعد ذلك على زيادة الرحلات اليومية للفرد. ولا شك أن التخطيط المستقبلي للمناطق الجديدة بكثافة سكانية أعلى من السابق يمكن أن يؤدي إلى مزايا اجتماعية منها: تقليل حجم الحركة الكلية للسكان، وتقليل تكاليف إنشاء البنية التحتية، وزيادة إمكانية استخدام النقل العام للتنقل (Downs, 1992: 79).

يُلاحظ أيضاً اختلاف حجم الحركة اليومية على شبكة الطرق الرئيسة في مدينة الرياض اختلافاً كبيراً من طريق إلى آخر، حيث يزداد حجم الحركة بشكل واضح على مجموعة محدودة من الطرق الرئيسة. فمثلاً يتراوح متوسط الحركة اليومية بين أقل من خمسة وعشرين ألف مركبة على الشوارع المحلية وأكثر من مائة وستين ألف مركبة على الطرق الرئيسة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وآخرون، 1419: 76). ويمكن القول إن حجم الحركة في المدينة يتأثر نسبياً بطول الطريق (عدا حالات استثنائية لبعض الطرق)؛ فكلما كان ذلك الطريق طويلاً نسبياً وقليل الإشارات الضوئية ازداد حجم الحركة عليه، كذلك يتأثر بنوع الطريق وطبيعة الأنشطة والخدمات الموجودة عليه.

وبالنسبة لإمكانية تعرف مدى كفاية طرق المدينة من حيث سعتها، فإن توافر البيانات الخاصة بالسعة التي صممت الطرق على أساسها يساعد على إجراء عملية التقويم، ومعرفة مدى كفايتها عن طريق حساب نسبة حجم الحركة، إلى السعة المقررة لكل طريق، ومن ثم يحدد إن كانت توجد مشكلة عدم كفاية بالنسبة للطرق وسعاتها الحمولية من الحركة. في عام 1996م (1417هـ) بينت إحدى دراسات وحدة تخطيط النقل في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن نسبة الطرق التي مستوى الخدمة عليها أكبر من 0,9 هي 15٪ من شبكة المدينة الرئيسة، وذلك بقسمة حجم الحركة المرورية الفعلية على سعة الطريق (High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 42). ولكن هذا الوضع كان قبل خمس سنوات ولن يستمر كثيراً، حيث يوضح الشكل (4) تطور عدد الرحلات الحالية والمتوقعة من عام 1987م (1407هـ) حتى عام 2020م (1440هـ) مقارنة مع السكان، ويُلاحظ الزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان وعدد الرحلات مما سوف يسبب اختناقات مرورية وانخفاضاً في مستوى الخدمة على شبكة الطرق مع زيادة التلوث البيئي.

ويتجلى من التحليل السابق لأنماط الحركة العامة، مدى تباين كثافة الحركة داخل المدينة واختلافها من مكان إلى آخر. وأهم العوامل المؤثرة في تباينها هي البعد عن وسط المدينة والمراكز الفرعية، ونمط استخدام الأرض، ونمط الكثافات



شكل (4): تطور عدد الرحلات الحالية والمتوقعة مقارنة بالسكان 1987–2020م (1407–1440هـ)

المصدر: الباحث بالاعتماد على معلومات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 1423: 51.

السكانية، ونمط شبكة الطرق، وسعة الطرق ونمط توزيعها، ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة فإن الحركة تكون كثيفة نسبياً حول مركز المدينة، ومتوسطة في النطاق المحيط به، ومنخفضة في أطراف المدينة، كذلك يتجلى من العرض السابق أن مدينة الرياض، بصفتها عاصمة للبلاد ومركزاً رئيساً للتوظيف والتعليم والصحة والتسوق، سوف تعاني مشكلة الزيادة السنوية الكبيرة في عدد السكان وعدد المركبات وعدد الرحلات مما سوف يسبب أزمة مستقبلية للنقل على شبكة الطرق إذا لم تُتخذ إجراءات تخطيطية لاستيعاب هذا النمو السريع أو الحد منه.

9 – أهم خصائص الحركة في مدينة الرياض:

لدراسة مشكلة الزيادة السنوية الكبيرة في عدد المركبات وعدد الرحلات في مدينة الرياض لا بد من تعرف أهم خصائص الحركة في المدينة. وقد استفيد في هذا الجزء من معلومات وردت في بحث سابق للباحث عن تحليل خصائص حركة الانتقال اليومي وأنماطها في مدينة الرياض (صالح الفوزان، 2002). يشمل موضوع خصائص حركة الانتقال في مدينة الرياض عرضاً لغرض الانتقال، وتصنيف الرحلات اليومية بحسب وسيلة النقل، وأوقات الانتقال وساعات الذروة، وأنماط الانتقال بحسب طول المسافة والزمن. وفيما يأتي عرض مختصر لموضوعات خصائص الحركة في مدينة الرياض:

(1) غرض الرحلة (Trip Purpose):

تُصنف الرحلات اليومية – عادة – تبعاً للغرض الذي نشأت من أجله الرحلة، من مثل الرحلة إلى العمل، والرحلة الاجتماعية لزيارة الأقارب والأصحاب، والرحلة التعليمية إلى المدارس والجامعات، والرحلة إلى التسوق،... إلخ. يوضح الجدول (4) توزيع الرحلات اليومية بحسب الغرض من الرحلة في مدينة الرياض، حيث يتضح أن رحلات العمل تمثل 29 بالمائة من إجمالي الرحلات. وفي دراسة أخرى سابقة تمثل رحلات العمل 33 بالمائة من إجمالي الرحلات اليومية في مدينة الرياض (إبراهيم السنهوري وآخرون، 1419: 425). وهذا ليس بمستغرب على مدينة تمثل عاصمة للدولة وتتركز فيها الوزارات والسفارات والهيئات الحكومية والخاصة ومقار الشركات والمؤسسات... إلخ. يلي رحلات العمل الرحلات الاجتماعية بنسبة 23 بالمائة من إجمالي الرحلات، وهذه النسبة تمثل مدى الترابط الأسري وقوته في المجتمع السعودي. ثم يلي ذلك رحلات المدارس بنسبة 21 بالمائة من إجمالي الرحلات، وفي دراسة أخرى سابقة ذكرت أن رحلات المدارس تمثل 27 بالمائة من

إجمالي الرحلات اليومية. حيث أوضحت الدراسة أن أكثر من 60٪ من الرحلات متعددة الأغراض التي لا تبدأ ولا تنتهي في المنزل تبدأ أو تنتهي في المدارس، وهي تمثل 12٪ من إجمالي رحلات المركبات اليومية (إبراهيم السنهوري وآخرون، 1419: 425–426). ثم يلي ذلك الرحلات متعددة الأغراض بنسبة 19 بالمائة من إجمالي الرحلات. وأخيراً رحلات التسوق، وهي تمثل نسبة 8 بالمائة من إجمالي الرحلات اليومية. لم يُوضح التصنيف السابق نسبة الرحلات الصحية إلى المستشفيات والمستوصفات ومراكز الرعاية الأولية، خصوصاً مع وجود 22 مستشفى حكومياً، و13 مستشفى خاصاً، و87 مركز رعاية أولية، و186 مستوصفاً خاصاً، و48 عيادة أسنان، و6 مراكز للهلال الأحمر (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وآخرون، 1419: 64). كذلك لم يُوضح التصنيف السابق نسبة الرحلات الثقافية والترويحية إلى الأماكن الثقافية والترويحية والترفيهية، خصوصاً مع وجود 1505 منشآت ثقافية وترويحية في المدينة، 40 في المائة حدائق، و38 في المائة ملاعب ونواد رياضية ومسابح (الهيئة العامة لتطوير مدينة الرياض وآخرون، 1419: 68).

جدول (4): توزيع الرحلات اليومية بحسب الغرض من الرحلة

	غرض الرحلة	معدل عدد الرحلات اليومية	النسبة
1	رحلات العمل	1305000	٪29
2	الرحلات الاجتماعية	1035000	٪23
3	الرحلات التعليمية (المدارس)	945000	٪21
4	رحلات التسوق	360000	٪8
5	الرحلات متعددة الأغراض	855000	٪19
المجموع		4500000	٪100

المصدر: بتصرف عن أمانة مدينة الرياض، 1415: 76.

قد يكون أمراً طبيعياً أن تهيمن رحلات العمل على كل أنواع الانتقال الأخرى، فهذه ظاهرة مألوفة في معظم مدن العالم ولا تحتاج إلى تفسير. ولكن الارتفاع الواضح في نسبة الرحلات الاجتماعية (23٪) والرحلات التعليمية (21٪) يمثل ظاهرة فريدة بالنسبة لمدينة الرياض مقارنة بكثير من المدن العالمية. ولا شك أن للرحلات الاجتماعية دلالات

خاصة للمدينة ومجتمعها؛ إذ تدل على وجود قدر كبير من الترابط الاجتماعي بين سكان المدينة ناتج عن قوة الترابط والتواصل الأسري النابع من جوهر القيم الإسلامية التي يتمسك بها مجتمع المدينة إلى حد كبير. قد تكون الرحلات الصحية والرحلات الترفيهية مشمولة ضمن الرحلات الاجتماعية؛ لذلك ارتفعت نسبة الرحلات الاجتماعية، أما بالنسبة لزيادة نسبة الرحلات التعليمية فالأمر يحتاج إلى دراسة خاصة لمعرفة الأسباب، خصوصاً أن المدينة مخدومة بـ 887 مدرسة ابتدائية للبنين والبنات موزعة على أرجاء المدينة، مما يقلل من الحاجة إلى الانتقال، و322 مدرسة متوسطة للبنين والبنات، و178 مدرسة ثانوية للبنين والبنات، و101 مرفق جامعي وما فوق، بحسب إحصائيات 1997م (1417هـ) (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وآخرون، 1419: 62). ويمكن الجزم هنا بأن طريقة توزيع استعمالات الأراضي على قطاعات المدينة يؤثر بقوة في عدد الرحلات اليومية لكل غرض.

(2) وسيلة النقل (Mode of Travel):

يوضح الجدول (5) توزيع الرحلات اليومية بحسب وسيلة الانتقال، ويكشف عن سيطرة المركبة الخاصة بنسبة 87 في المائة من إجمالي الرحلات اليومية، مما يؤكد أهمية الدور الذي تؤديه المركبة الخاصة في عمليات انتقال الأفراد والأسر في مدينة الرياض، وهو ما يزيد من عدد المركبات والرحلات، ويؤدي إلى اختناقات مرورية، وزيادة طول الرحلات وزمنها وتكاليفها، وزيادة التلوث البيئي، وانخفاض مستوى السلامة المرورية، وتأتي حافلات النقل الخاصة في المرتبة الثانية بنسبة 8٪. وبذلك تشكل رحلات المركبة الخاصة ورحلات حافلة النقل الخاصة 95٪ من إجمالي الرحلات التي تتم بجميع وسائل النقل المتاحة في المدينة.

ثم يلي ذلك سيارات الأجرة العامة بنسبة 3 بالمائة، وأخيراً حافلات النقل الجماعي بنسبة 2 بالمائة فقط من إجمالي الرحلات، وهذه النسبة لخدمات النقل العام في مدينة الرياض – بلا شك – تعد منخفضة جداً، وتؤكد ما ذكر سابقاً من تقليص دور الشركة السعودية للنقل الجماعي في النقل داخل المدن، حيث قل عدد الخطوط العاملة حالياً في مدينة الرياض إلى ثمانية خطوط فقط. إن تحسين خدمات النقل الجماعي الحالية، مع إدخال وسائل نقل جماعي حديثة أخرى مثل قطارات المترو أو القطارات الكهربائية، أمر ضروري ومهم جداً لخدمة مدينة الرياض حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى إعادة تخطيط المدينة لتخدم النقل العام بدلاً من خدمة

المركبات الخاصة، من ناحية توزيع الاستعمالات ومن ناحية تركيز الكثافات السكانية على محاور النقل العام لزيادة نسبة الإركاب.

جدول (5): توزيع الرحلات اليومية بحسب وسيلة الانتقال

	وسيلة الانتقال	النسبة
1	سيارة خاصة	٪87
2	حافلة نقل خاصة	٪8
3	سيارة أجرة عامة	٪3
4	حافلة نقل عام	٪2
	المجموع	٪100

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وآخرون، 1419: 76.

ويمكن أن تعزى هيمنة المركبة الخاصة على أنماط الانتقال في المدينة إلى ارتفاع معدل الدخل في المدينة، والاتساع الأفقي الكبير للمدينة مع كثافة سكانية منخفضة، صاحب ذلك تقلص دور النقل العام مما زاد من الاعتماد على المركبة الخاصة. معلوم أن هناك علاقة طردية بين الاعتماد على المركبة الخاصة ومعدل القيام بالرحلات، فمن الواضح أنه كلما ارتفعت نسبة الاعتماد على المركبة الخاصة في المدينة ارتفعت كذلك نسبة الرحلات. وتتوافر عدة قوى بين معدلات الانتقال، وكل من ملكية المركبة الخاصة، والعمر، والجنس، والدخل، وإن هذه العوامل تفسر القدر الأعظم من التباين في معدلات الانتقال من مدينة إلى أخرى.

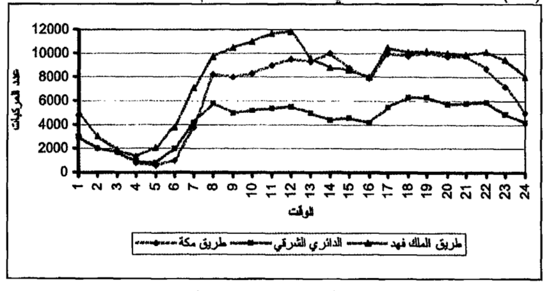
(3) وقت الانتقال (Trip Time):

يخضع التوزيع الزمني للحركة خلال اليوم في أي مدينة لعدد من المؤثرات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية للسكان، من مثل أوقات العمل المعتادة للقطاع العام والخاص، وأوقات المدارس، وأوقات النوم والراحة، وأوقات الصلاة وغيرها. ويتأثر ذلك التوزيع أيضاً ببعض الأحداث الاجتماعية الطارئة، من مثل الاحتفالات العامة والأسرية ومناسبات الزواج أو العزاء أو الترفيه. وتعد بعض هذه المؤثرات مسؤولة عن حدوث أنماط منتظمة ومتكررة للحركة، وتفرض طلباً غير معتاد على نظم النقل المتاحة، وبخاصة في بداية اليوم. ولهذا تبرز مشكلة ساعات الذروة (أو ساعات الزحام) التي يكون فيها الانتقال أكثر كثافة من الأوقات الأخرى. ويعد تحديد وقت الذروة وحجمها

مهماً بحكم تأثيرها المباشر على احتياجات النقل ومتطلباته. فلولا وجود ساعات الذروة لما تطلب الأمر سوى توفير جزء بسيط من الوسائل والتجهيزات لاستيعاب حجم الحركة اليومية في الساعة الواحدة. ولكن التباين الزمني للانتقال ووجود ساعات الذروة يقتضي توفير وسائل وتجهيزات كافية لاستيعاب قدر كبير من الحركة، يمكن أن يصل في فترة الذروة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف حجم الحركة العادي. ولا شك أن لذلك آثاراً سلبية على وسائل النقل المختلفة خاصة النقل العام، حيث نجد أن معظم رحلات النقل العام تحدث في أوقات الذروة ويظل بقية ساعات اليوم شبه معطل؛ مما يفرض تكاليف تشغيل باهظة تؤثر في أدائه الاقتصادي.

بالنسبة لمدينة الرياض، تتغير ساعات الذروة ونمط الحركة المرورية من موقع إلى آخر خلال فصول السنة وخلال أيام الأسبوع وخلال ساعات اليوم، وكذلك باختلاف طبيعة اليوم بين يوم عمل ويوم عطلة، كما هو الحال في أي مدينة أخرى. هذا التغير في ساعات الذروة ونمط الحركة المرورية يتأثر كذلك بتوزيع الاستعمالات وبنوع الأنشطة وبأداء شبكة الطرق. يوضح الشكل (5) نمط ساعات الذروة في ثلاث طرق رئيسة في مدينة الرياض عام 1996م (1416هـ)، وهي الطريق الدائري الشرقي، وطريق الملك فهد، وطريق مكة.

يتضح من الشكل استمرار ساعات الذروة من الساعة 7:30 صباحاً إلى الساعة 10:00 مساءً، بدلاً من وجود ساعات ذروة صباحية (7–9) وساعات ذروة مسائية (4–6) كما هو النمط السائد في كثير من مدن العالم (High Commission for the



شكل (5): نمط ساعات الذروة في ثلاث طرق رئيسة في مدينة الرياض عام 1996م

المصدر: الباحث بالاعتماد على High Commission for the Development of Arriyadh, 1996: 46

(Development of Arriyadh, 1996: 45). إن النمط السائد للحركة المرورية في مدينة الرياض هو وجود ذروة صباحية متصلة مع أخرى مسائية، وتمتد الذروة الصباحية لساعات أطول، إذ تبدأ في الساعة السابعة والنصف صباحاً، وتهدأ قليلاً في وقت الظهيرة. ثم تبدأ مباشرة الذروة المسائية. يلاحظ من الشكل أن الحركة المرورية على الطرق الرئيسة تزداد بشكل كبير بين الساعة السابعة والساعة الثامنة صباحاً، حيث يعد هذا الوقت من أكثر الأوقات ازدحاماً على معظم الطرق؛ لاجتماع حركة ذهاب الطلاب إلى المدارس وحركة ذهاب الموظفين إلى أماكن العمل.

ولا شك أن النمو السريع لمدينة الرياض، بصفتها عاصمة للمملكة العربية السعودية، والتركيز على استخدام المركبات الخاصة بدلاً من النقل العام مع زيادة معدل الرحلات للفرد في اليوم قد أسهم في حدوث اختناقات مرورية على محاور الحركة الرئيسة، من مثل طريق الملك فهد، وطريق مكة المكرمة، حيث يتجاوز عدد رحلات المركبات للطريقين طاقتهما الاستيعابية (200 ألف و180 ألف رحلة يومياً على التوالي) (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، محرم 1418: 49). ويمثل طريق مكة المكرمة أهم محاور الحركة التي تربط أحياء شرق الرياض بأحياء غربها، وتقدر الطاقة الاستيعابية التصميمية لهذا الطريق بـ 160 ألف مركبة يومياً، فيما يزيد حجم الحركة المرورية الفعلية عليه على 180 ألف مركبة يومياً بحسب إحصاءات عام 1993م (1413هـ) (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ذو الحجة 1413: 8). ولا شك أن الحاجة إلى استخدام الطرق السريعة والشريانية قد زادت في الوقت الحاضر، وسوف تزداد مع النمو السريع الذي تشهده المدينة.

(4) طول الرحلة وزمنها (Trip Length):

يبرز في مدينة الرياض عديد من الخصائص المتعلقة بغرض الانتقال وتوزيعه بحسب متوسط زمن الرحلة، كما هو مبين في جدول (6). يوضح الجدول أن رحلات العمل تستغرق وقتاً أطول (متوسط مدة الرحلة تقريباً 16 دقيقة) يليها الرحلات الاجتماعية، ثم الرحلات متعددة الغرض، ثم رحلات التسوق، وأخيراً الرحلات التعليمية للمدارس. قد يكون السبب في طول متوسط زمن رحلة العمل بعد المسافة بين أماكن السكن وأماكن العمل، أو أن القيام بهذه الرحلات يكون في ساعات الذروة. أما بالنسبة لقصر متوسط زمن رحلات التسوق والرحلات التعليمية (مقارنة بالرحلات الأخرى) فقد يكون السبب في توزيع الأسواق والمدارس وقربها النسبي من الأحياء السكنية.

جدول (6): متوسط زمن الرحلات اليومية بحسب غرض الرحلة

	غرض الرحلة	متوسط الزمن (دقيقة)
1	رحلات العمل	16,1
2	الرحلات الاجتماعية	14,8
3	الرحلات متعددة الأغراض	14,0
4	رحلات التسوق	11,8
5	الرحلات التعليمية (المدارس)	11,4

المصدر: بتصرف عن: إبراهيم السنهوري وآخرون، 1419: 426.

ويعد متوسط طول الرحلة أحد القياسات المهمة لمدى كفاءة حركة الانتقال ومرونة الانسياب. وفي مدينة الرياض يبلغ متوسط طول الرحلة 10,6 كم، بينما يبلغ متوسط زمنها 11,8 دقيقة، في عام 1996م (1416هـ) (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 1422). ويعد هذا المتوسط طويلاً نسبياً، إذا قورن بمتوسط طول الرحلة في مدن أخرى، فمثلاً في مدينة أبوظبي يبلغ متوسط طول الرحلة 8,3 كيلومترات (جعفر الشايقي، 1418). أما بالنسبة لمتوسط زمن الرحلة في مدينة الرياض فيوجد تطابق كبير بين حجم الانتقال من حيث متوسط طول مسافته ومتوسط زمنه، مما يدل على درجة عالية نسبياً من مرونة الانتقال وسهولة الانسياب في حركة الانتقال اليومي، دون عوائق أو اختناقات خصوصاً في غير أوقات الذروة. ولكن إذا استمر النمو الحالي في عدد الرحلات مع ضعف أداء النقل العام فإن مرونة الانتقال وسهولة الانسياب في حركة الانتقال اليومي سوف تتعرض للخطر في المستقبل، وقد بدأت تظهر حالياً الاختناقات المرورية، وبخاصة في أوقات الذروة.

10 – توجهات استراتيجية مُقترحة لتحسين الحركة المرورية:

بعد استعراض مشكلات الزيادة الكبيرة في حجم الحركة المرورية في مدينة الرياض مع تحليل لأهم الخصائص المميزة لهذه الحركة وتوزيعها وفقاً لأبعادها المختلفة، ستعرض فيما يأتي خمسة محاور للتوجهات الإستراتيجية المقترحة لسياسات النقل وبدائلها الممكنة تحسيناً للحركة المرورية في المدينة.

المحور الأول – مستقبل النمو السكاني وتحدياته:

لقد وضحت هذه الدراسة أن هناك زيادة سريعة للسكان في مدينة الرياض

تُقدر بـ (8٪) سنوياً؛ إذ وصل عدد السكان إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة (4500000) حالياً، وما زال العدد في ازدياد سريع، ويتوقع المخطط الإستراتيجي لمدينة الرياض أن يبلغ عدد سكان المدينة (بعد حوالي عشرين سنة) عشرة ملايين وخمسمائة ألف نسمة (10500000) بحلول عام 2022م (1442هـ). وهذا العدد المتوقع يعد كبيراً جداً، وسيؤدي إلى مخاطر عديدة لمدينة الرياض تتمثل في تدهور البيئة العمرانية نتيجة للزحام السكاني والمروري والتلوث البيئي، خصوصاً إذا استمرت السياسات الحالية الخاصة بتوجيه معظم مشاريع التنمية، وفرص التعليم والتدريب والتوظيف إلى المدن الكبرى. وقد أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية إستراتيجية عمرانية وطنية (اعتمدت من مجلس الوزراء أخيراً)، تؤكد هذه الإستراتيجية ضرورة تنظيم التطور المكاني ووضعه في إطاره الصحيح، بهدف إيجاد توازن في التوزيع السكاني، والحد من النزوح المستمر إلى المدن الكبرى (خصوصاً مدينة الرياض بصفتها عاصمة الدولة). وقد أولت الإستراتيجية أهمية كبيرة للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى (الرياض، جدة، مكة، الدمام) عن طريق تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة التي يفوق عددها المائة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1419: 294). وما دام النمو السكاني السريع يؤثر عادة في نمو حجم الحركة المرورية في المدينة، فإن من الأهمية بمكان مواجهة الزيادة السكانية السريعة لمدينة الرياض باتخاذ بعض الإجراءات للحيلولة دون حدوث نتائج سلبية كتلك التي تعانيها بعض المدن العالمية، لذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية تفعيل الإستراتيجية العمرانية الوطنية بأسرع وقت للحد من الهجرة السكانية إلى مدينة الرياض ولمواجهة الزيادة السكانية السريعة حتى لا تتدهور البيئة العمرانية نتيجة للزحام السكاني والمروري والتلوث البيئي.

المحور الثاني – مستقبل المركبة الخاصة والنقل العام:

لا شك أن المركبة الخاصة ستظل تؤدي دوراً مهماً في حركة الانتقال اليومي في مدينة الرياض بحكم ما توفره للسكان من سرعة وراحة وخصوصية وحرية، وبحكم تزايد معدل ملكيتها نتيجة لارتفاع الدخل وعدم وجود البديل المناسب. ومع أن المركبة الخاصة ضرورية لانتقال معظم الأسر والأفراد في المدينة ويصعب التخلي عنها، فإنها قد تكون غير ملائمة لتوفير مرونة الانتقال المستقبلي التي يتطلبها سكان المدينة بسبب الاختناقات المرورية لكثرة عدد المركبات، بالإضافة إلى أنها غير ملائمة حالياً لتوفير مرونة الانتقال التي تتطلبها بعض فئات المجتمع،

من مثل النساء وكبار السن وصغار السن والمعوقين. لذلك يكون من غير الملائم الاستمرار في تخطيط المدينة على افتراض أن المركبة الخاصة وحدها ستوفر المرونة الكافية لحركة الانتقال التي يتطلبها سكان المدينة كافة، إذ من المهم أيضاً أن يستجيب ذلك التخطيط لمتطلبات كل الفئات بالتخطيط لوسائل نقل أخرى مناسبة. وفي هذا السياق لا بد من تطوير خدمات النقل العام وتحسينها، والنقل العام شبه الجماعي، وبخاصة الموجه بحسب الطلب، وتشجيع الموظفين والمعلمين والمعلمات والطلاب على استخدام المركبات الجماعية الخاصة. وهذه الأنواع من النقل الحضري لا توجد حالياً إلا بقدر محدود. وعلى الرغم من أن بعض هذه البدائل يمكن أن تكون باهظة التكاليف، لكنها تمثل الخيار الأفضل لتوفير النقل السهل والمرونة الكافية في المستقبل. كذلك قد يكون حجم الطلب الذي يسوغ تطوير بعض هذه الأنواع من النقل الحضري في المدينة منخفضاً في الوقت الحالي، ولكن الواضح أن الحاجة إليه كبيرة في المستقبل.

لذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية تحسين وسائل النقل الجماعي الحالية، مع إدخال وسائل نقل جماعي حديثة أخرى، من مثل قطارات المترو أو القطارات الكهربائية التي تسهم في الحفاظ على سلامة البيئة، بالإضافة إلى إعادة تخطيط المدينة لتخدم النقل العام الجماعي من ناحية توزيع الاستعمالات ومن ناحية تركيز الكثافات السكانية على محاور النقل العام. إن تحسين كفاءة خدمات النقل العام في مدينة الرياض وتطويرها أمر مجدٍ وأقل كلفة من بناء المزيد من الطرق الجديدة والجسور والأنفاق باهظة التكاليف، بالإضافة إلى أن التوجه إلى بناء المزيد من الطرق الجديدة يزيد من اعتماد السكان على المركبات الخاصة، وهو ما يزيد من عدد المركبات في المدينة، ويؤدي إلى اختناقات مرورية، وزيادة طول الرحلات وزمنها وتكاليفها، وزيادة التلوث البيئي، وانخفاض مستوى السلامة المرورية. وبالإضافة إلى ذلك لا بد أن يصاحب تحسين كفاءة خدمات النقل العام في مدينة الرياض وتطويره، برامج توعية للسكان بالآثار السلبية، والتكاليف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية الناتجة من كثافة استخدام السيارات الخاصة. كما يمكن ضبط ملكية السيارات الخاصة، وتراخيص القيادة، وتوعية الناس بفاعلية ما هو متوافر لهم من خدمات متطورة للنقل الجماعي العام، والتدليل على مزاياه من حيث الأمن، والسلامة، والراحة، والسرعة، وقلة التكاليف.

المحور الثالث – إستراتيجية توزيع استعمالات الأراضي للتقليل من الحاجة إلى استخدام المركبة الخاصة:

يمكن القول، بصفة عامة، إن توزيع استعمالات الأراضي في مدينة الرياض مناسب، إلا أن النمو في حجم الأراضي المخططة للاستخدام السكني خارج المرحلة الأولى من النطاق العمراني لا يصحبه تصور لأماكن العمل ومواقع الخدمات لساكني تلك الأراضي بسبب غياب المخطط الهيكلي الشامل لمدينة الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، محرم 1418: 36). هذا بالإضافة إلى أن التوزيع الحالي لاستعمالات الأراضي لا يسهم في تكوين تجمعات حضرية مترابطة من خلال مراكز متعددة يُكثف فيها التطوير، ومن ثم تسهل خدمتها بنظام نقل عام مناسب (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، محرم 1418: 36). وإذا استمرت السياسات الحالية الخاصة بتوزيع استعمالات الأراضي بمعزل عن سياسات النقل الحضري، فإن ذلك سيؤدي إلى مخاطر عديدة لمدينة الرياض، تتمثل في زيادة عدد الرحلات وطولها وزمنها، وتدهور شبكة الطرق نتيجة للزحام المروري والتلوث البيئي. لذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية وضع سياسة نقل حضري شاملة وبعيدة المدى لتوجيه التطوير المستقبلي لنظام النقل، ومن ثم تنفيذها وضمان تكاملها مع تطور استعمالات الأراضي لتقصير مسافات التنقل، وللتقليل من عدد الرحلات اليومية، والتقليل من الحاجة إلى استخدام المركبة الخاصة، وفي الوقت نفسه لزيادة فُرص وجود وسائل نقل بديلة. إن إستراتيجية توزيع استعمالات الأراضي القائمة على أساس توفير السكن قرب مكان العمل، وتوفير متطلبات الاستقرار الأسري المتكاملة، من مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والترفيهية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والأسواق قرب مكان السكن، مع توفير ممرات مشاة آمنة للوصول إلى معظم هذه الخدمات، تمثل في الواقع سياسة تخطيط مُثلى بالنسبة لمدينة الرياض، ويجب التركيز عليها لأنها تعمل على تقليل الطلب على النقل، وتقلل من مُعدّل الرحلات اليومية للفرد، وتحد من الحركة المرورية غير الضرورية، ومن ثم تساعد على معالجة كثير من مشكلات النقل التي قد تحدث مستقبلاً في المدينة، من مثل الزحام المروري، والاختناقات، والتلوث، وحوادث المرور، واستنزاف الطاقة، واستغلال المساحات المحدودة لأراضي المدينة بوساطة بناء المزيد من الطرقات والمواقف.

المحور الرابع – الإستراتيجية الاقتصادية للتقليل من استخدام المركبة الخاصة:

إن العقبة الرئيسة التي تواجه المسؤولين عن تخطيط المدن وتخطيط النقل حالياً أن الإستراتيجيات التخطيطية لاستعمالات الأراضي بمفردها لا تستطيع التأثير الكامل في حل المشكلة، لذلك تحتاج إلى دعم الإستراتيجيات الأخرى، من مثل الإستراتيجيات الاقتصادية، والإستراتيجيات الإدارية والتنظيمية. لقد أثبتت الإستراتيجيات الاقتصادية التي طبقت في بعض المدن العالمية أن لها دوراً في التخفيف من استخدام السيارة الخاصة وفي الوقت نفسه كان لها دور في زيادة استخدام وسائل النقل الجماعي البديلة. هذه الإجراءات الاقتصادية تشمل وضع رسوم على استخدام بعض الطُرق (Road Pricing)، ووضع رسوم على دُخول أماكن معينة من المدينة (Auto-restraint)، ووضع رسوم على تملك السيارة الخاصة، ووضع رسوم على استخدام مواقف السيارات، وزيادة سعر وقود السيارات... إلخ. لذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية الإجراءات الاقتصادية المذكورة للتخفيف من استخدام السيارة الخاصة، ولزيادة استخدام وسائل النقل الجماعي البديلة، ولكن يجب ألا يتم فرضها إلا بعد دراسة المناسب منها للمجتمع المحلي، وتوفر وسائل النقل الجماعي البديلة الآمنة والرخيصة والسريعة والمناسبة للنواحي الاجتماعية.

المحور الخامس – الاستمرار في سياسة التطوير الحالية لخدمات النقل وإدارة الحركة:

كما ذكر سابقاً، ستظل المركبة الخاصة تؤدي دوراً مهماً في حركة الانتقال اليومي في مدينة الرياض بحكم ما توفره للسكان من سرعة وراحة وخصوصية وحرية، وبحكم تزايد معدل ملكيتها نتيجة لارتفاع الدخل، إضافة إلى ذلك، تفيد المعلومات الواردة في هذه الدراسة بالزيادة السريعة في حجم الحركة المرورية اليومية في مدينة الرياض، وأن شبكة الطرق الحالية لن تفي باحتياجات التنقل المتوقعة ما لم يتم توفير المزيد من خدمات النقل، عبر عمليات الإنشاء والتوسيع والتحسين. لذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية الاستمرار في سياسة التطوير الحالية لخدمات النقل في المدينة القائمة على توفير المزيد من خدمات النقل المتطورة، عبر عمليات الإنشاء والتوسيع والتحسين، ورفع كفاءة الشبكة، وزيادة سرعة المرور عليها، لاستيعاب النمو المتوقع في الحركة، بالإضافة إلى ضرورة التخطيط لطريق دائري جديد حول مدينة الرياض يستهدف فصل الحركة العابرة الخارجية، وبخاصة حركة الشاحنات ومراقبتها، عن حركة المدينة اليومية. كذلك تؤكد هذه الدراسة

أهمية فرض المزيد من التحكم في إدارة المرور والحركة، وتنظيمها من خلال الإشارات الضوئية الآلية، وتوجيه حركة المرور ومراقبتها بأجهزة التحكم الآلي، والمراقبة التلفزيونية المغلقة. ويجب بهذا الصدد اتخاذ المزيد من الإجراءات الخاصة بتنظيم حركة الشاحنات، وسرعة إزالة مخلفات الحوادث المرورية، وعمليات الوقوف والتحميل والتنزيل بالنسبة للسيارات على طرق المدينة، وبخاصة في المركز وعلى الطرق الرئيسة.

المراجع:

إبراهيم السنهوري، وعبدالرحمن الشعلان (1419هـ). **بعض خصائص رحلات النقل المدرسي في مدينة الرياض.** الرياض، سجل أوراق ندوة النقل العام بالحافلات وخدمة المجتمع، وزارة المواصلات، ص ص417–433.

أمانة مدينة الرياض (1415هـ). **دليل خرائطي لمدينة الرياض.** وكالة الخدمات، إدارة التسمية والترقيم.

أمانة مدينة الرياض (1418هـ). **الكتاب الإحصائي السنوي لأمانة مدينة الرياض.** الرياض: أمانة مدينة الرياض.

جعفر حسن الشايقي (1418هـ). النقل في مدينة أبوظبي: تحليل لخصائص حركة الانتقال اليومي وأنماطها، **مجلة جامعة الملك سعود**، م10، الآداب (2): 437–484.

الشركة السعودية للنقل الجماعي (1421هـ). بعض المعلومات والجداول من إدارة منطقة الرياض.

صالح عبدالعزيز الفوزان (يناير 2002م). تحليل لخصائص حركة الانتقال اليومي وأنماطها في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية: نحو بناء قاعدة معلومات مرورية. **مجلة العمارة والتخطيط**، كلية الهندسة المعمارية بجامعة بيروت العربية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.

عبدالعزيز العوهلي وسعد المبيض (1419هـ). **مقومات نجاح النقل العام بالمملكة.** الرياض: سجل أوراق ندوة النقل العام بالحافلات وخدمة المجتمع، وزارة المواصلات: 7–24.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (ذو الحجة 1413هـ). **إستراتيجية تطوير الطرق بمدينة الرياض: تحسين حركة المرور بين شرق المدينة وغربها**، وحدة تخطيط النقل.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (محرم 1418هـ). **المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.** المرحلة الأولى، التقرير النهائي الموجز.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (2–1419هـ). **تطوير.** نشرة دورية متخصصة، العدد الرابع والعشرون.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وجامعة الملك سعود (1419هـ). **أطلس مدينة الرياض.** الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (جمادى الأولى 1422هـ). **تطوير.** نشرة دورية متخصصة، العدد الثلاثون.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1422هـ). **نموذج النقل**، وحدة تخطيط النقل.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (محرم 1423هـ). **ورشة عمل الإدارة المرورية في مدينة الرياض**، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1423هـ). **المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض 1417-1422هـ**، إصدار مُصاحب لنشرة تطوير (1)، العدد 33.

وزارة الشؤون البلدية والقروية (1419هـ). **عرائس الصحراء: قصة التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية**، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، الرياض، إعداد أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.

وزارة المواصلات (1421هـ). بعض المعلومات والجداول من إدارة النقل الداخلي، وإدارة الطرق بمنطقة الرياض.

Al-Mosaind, M. (Nov. 1995). Dealing with traffic congestion: The land use alternative, The fourth Saudi Engineering Conference, Vol I.

Al-Mosaind, M. (1998). Freeway traffic congestion in Riyadh: Attitudes and policy implications, *Journal of Transport Geography*, 6(4): 263-272.

Buchanan, C. D. (1963). *Traffic in towns: A study of the long term problems of traffic in urban areas.* London, Her Majesty's Stationary Office.

Cherry, E (1974). *Urban planning problems.* London: Pitman Press Bath.

Dickinson, R. E. (1977). *The Eurpoean city.* London.

Downs, A. (1992). *Suck in traffic: Coping with peak-hour traffic congestion.* The Brookings Institution, Washington, D.C., The Lincoln Institute of Land Use Policy, Cambridge, Massachusetts.

High Commission for the Development of Arriyadh (November 1996). *metropolitan developmant strategy for Arriyadh (MEDSTAR), Trasportaion system,* (Draft), Arriyadh: Development Authority, Deliverable. No. 1-12.

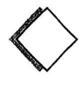
Nafakh. J., & Al Sultan, A. (May. 1998). *Impact of land use on travel behavior in Arriyadh.* In the American Society of Civil Engineers (ASCE). Transportation. Land Use. and Air Quality. Making the Connection. Conference Proceedings. Portland. Oregon: 404-412.

Sargent, G. S. (October, 1972). *Toward a dynamic modal of morphology. Economic Geography.* Vol. 48, No. 4.

Whitelegg, J. (1992). *Traffic congestion: Is there a way out?* Leading edge in association with the Transport Geography Study Group of the Institute of British Geographers.

قدم في: مايو 2001

أجيز في: نوفمبر 2002



هويتنا الثقافية في عصر العولمة*

أبو اليزيد أبو زيد العجمي**

ملخص: حظي مصطلح «العولمة بكثير من المناقشات والتضخيم حتى ملأ الخوف قلوب كثيرين على خصوصياتهم الثقافية وما يترتب عليها من خصوصيات، الأمر الذي دفعني إلى بيان حقيقة علاقة ثقافتنا الإسلامية بإمكانية العيش وتحقيق الذات في عصر العولمة. واقتضى هذا أن أقدم ثقافتنا الإسلامية بخصائصها التي تتمثل في مرجعيتها المعتمدة على «الوحي» وانفتاحها على الثقافات الأخرى، وحوارها معها، وموقفها الواضح من حقوق الإنسان وإعطاء المرأة مكانتها الفاعلة، وغير هذا من خصائص، لكني ركزت على اتصالها بالآخر وعدم ذوبانها فيه.

ثم قدمت العولمة بين الزيف الإعلامي وحقيقتها من خلال آراء المفكرين الغربيين قبل غيرهم، كما بينت زيف التهيئة الفكرية للشعوب المراد عولمتها عن طريق كتابي نهاية التاريخ لفوكوياما، وصدام الحضارات لهانتجتون، مبينا حقيقة هذين الكتابين. ثم بينت المواقف من العولمة بين الرفض المطلق والقبول المطلق والوسط المعتدل مع بيان وجهة نظر كل فريق. ثم ختم البحث بسؤال كيف نحقق ونحافظ على هويتنا الثقافية في عصر العولمة. وجاء الجواب في شكل ملاحظات واقتراحات، وقد خلص البحث إلى إمكانية تحقيق ذاتنا الثقافية وخصوصيتنا في عصر العولمة، لكن الأمر يحتاج إلى جهد ورؤية.

المصطلحات الأساسية: الهوية الثقافية، العولمة، الإسلام، نهاية التاريخ، صدام الحضارات.

---

* بحث مستكتب.

** رئيس قسم العقيدة والدعوة، كلية الشريعة، جامعة الكويت.

تمهيد:

أجدني بحاجة إلى تذكير القارئ ببعض ما يعلمه من مسلمات تتصل بموضوع بحثنا طلباً لعقد صلة فكرية بيني وبينه من جهة، ووضع خلفية فكرية قد نحتاج إليها في إشارة أو إحالة علمية من جهة أخرى. وفي كل الأحوال أقدِّم رؤيتي لموضوع بحثي بداية من تمهيد له وانتهاء بما أراه حلاً لما قد يتوهم أنه مشكلة.

وهذه المسلمات تجيء كما يأتي:

أولاً – الحظ الوفير لمصطلح العولمة:

لقد حظي هذا المصطلح بما لم يحظ به غيره من مصطلحات تشترك معه في الهدف، وربما بعض الوسائل، أعني مصطلحات مثل الحداثة، وما بعد الحداثة وقبلها الاستشراق. وصاحب كل ما سبق ما يمكن أن يعد مرادفاً للعولمة وغيرها من مصطلحات، أعني الاستعمار.

صحيح أن الاستعمار كتب عنه كثير من البحوث والدراسات من زوايا متعددة، لكن معظم ما كتب كان بعد أن تحررت كثير من الشعوب منه ولو بشكل جزئي. في حين ما كتب ولا يزال يكتب عن العولمة كتب ويكتب في أوج صولجانها مدحاً أو قدحاً، من الغرب باعتباره مصدراً، ومن الشرق باعتباره مستهدفاً بشكل أو بآخر (محمد مبروك، 1999: 24).

وقد فهم بعض المفكرين العرب أن هذا الضجيج الإعلامي، والإسراف في نشر البحوث حول الموضوع إنما يقصد به الإلهاء، بل وضع جدول لأعمال المفكرين والإعلاميين من بني العرب والمسلمين، وكأنه مقدر علينا أن نفكر كما يريد الغرب لنا. (محمد عمارة، 1999: 117؛ مصطفى حلمي، 1998: 33).

وخير مظهر لما أشرت إليه ما يسجله باحث عربي من أنه قد وجد في شبكة المعلومات: Internet تحت مادة: Globalization (العولمة) قرابة مائتي ألف موقع خصصت كلها للحديث عن العولمة ويقول: «وهذه المواقع متفاوتة من حيث الطول والقصر، فبعضها يشتمل على مكتبة متكاملة، وبعضها يشتمل على بحوث وتوصيات لمؤتمرات.

وما أدهشني أن تلك المواقع عن العولمة عكست وجهات نظر العالم كله: الغرب والشرق والشمال والجنوب، وأصحاب الاتجاهات المختلفة والرؤى المتفاوتة والعقائد والملل المتنوعة، فهي أبين وأوثق تجلٍّ ثقافي للعولمة.... ومما ساءني أني

وجدت ما يشبه الغيبة لرأينا نحن المسلمين والعرب»، (محمد الشرقاوي، 2000: 80).

فإذا أضفنا إلى ما سبق المؤتمرات ذات الصلة ولو حملت عنوانا آخر مثل مؤتمرات السكان، والمرأة، ونحوها، كان لنا أن نقول إنه مصطلح ذو حظ وافر فيما كتب عنه، وإن كان هذا لا يعني أنه يستحق كل ما كتب عنه، إذ فيما كتب نقد وكشف لعورات هذه الحالة أو الظاهرة، وفيما كتب كلام سطحي لا يعمد للمناقشة، وفيما كتب تكرار لا مسوغ له ولا فائدة منه. وما ذلك – في رأينا – إلا لأن المصطلح – كما سيتضح فيما بعد – سليل تطور سياسي، ووليد ظروف عالمية، ليس الرأي حولها واحداً، ولا الصراع حولها ينتج خيراً لكل الناس كما قد يظن لأول وهلة إثر انتهاء الحرب الباردة، ومصير سياسة العالم إلى ما سمي بالنظام العالمي الجديد، الذي يفتقر إلى العالمية بقدر ما يدعيها أو يحاول فرضها.

ثانياً – المظهر الاقتصادي للعولمة لا يقلل من خطرها على الثقافات:

لعل أبرز مظهر للعولمة تمثل في شكلها الاقتصادي، بما استتبعه من شركات متعددة الجنسيات، واتفاقيات التجارة الحرة «الجات» ونحوها، مما حدا بكثير من الكتابات في الشرق والغرب أن تركز على إيجابيات العولمة أو سلبياتها في هذا الجانب أكثر من غيره مما قد يعني أنها نظام اقتصادي وسياسي بالقدر الذي بين السياسة والاقتصاد من صلة (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 15–19).

غير أن خطر العولمة على الثقافات طي خطرها على اقتصاد الدول الفقيرة، فمحاولة أن يكون الاقتصاد محكوماً بقوانين الغرب وأمريكا وطريقتهم في التنمية، وما يستتبع هذا من تهميش العالم الفقير، هذا خطر على الثقافة لأن أنماط السلوك ستتأثر بجو الاستهلاك وتتأثر بالبطالة، فضلاً عما تحدثه السماوات المفتوحة في الإعلام المعاصر (حسن حنفي، 2000: 339) وإذا كان بعض الناس يتفاءل بأن الإعلام قد يلغي خصوصية الزمان وخصوصية المكان، لكنه لا يستطيع إلغاء الخصوصية الحضارية للأمة، فإن هذا يعني اعترافاً بالخطر لكنه يحفز إلى ضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة بوصفها وسيلة من وسائل مقاومة هذا الخطر (مجدي قرقر، 1999: 70).

فإذا أضفنا إلى ما سبق المؤتمرات التي عقدت لخدمة قضايا عولمية، من مثل مؤتمر السكان في القاهرة عام 1994م ومؤتمر بكين ومؤتمر المرأة عام 2000م، وما أثيرت فيهما من قضايا غلف بعضها بالغلاف الاقتصادي، ففي تحديد النسل، وإلغاء التعدد، ونحوه عنصر مساعد على الرخاء والتنمية، أقول إذا اعتبرنا هذا ظهر لنا أن

هذه ثقافة يراد لها أن تنتشر حتى ولو غلفت بغلاف اقتصادي (هانس بيتر مارتين وآخر، 1998: 332–334).

ثم إذا كانت العولمة – كما يقول مؤلفا فخ العولمة – تصنع مجتمع الخمس الغني الذي يمتلك 80٪ من إيراد العالم، ومجتمع أربعة الأخماس الذين يعانون من الفقر، ويؤثر هذا على التعليم بشكل واضح، أفلا يعتبر هذا من آثارها الثقافية، حتى وإن لبست رداء الاقتصاد والتجارة (هانس بيتر مارتين، 1998: 25). يتصل بشيوع الفقر، وانخفاض مستوى التعليم، إلى جانب البطالة التي تحدثها التقنية، وشيوع الجريمة. ولا يختلف عاقلان على أنه خطر ثقافي له من الآثار على المجتمعات ما يربو على خطر الفقر والجوع (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 35).

ثالثاً – السمة العامة لأدبيات العولمة:

يلاحظ القارئ لجل ما كتب عن العولمة في الغرب أو الشرق أنه منحصر في باب الوصف مدحاً أو قدحاً، وأنه كذلك غارق في كثير من الانفعالات التي تغيب الرؤية، وتبعد الكتابة عن الحيدة والموضوعية.

لكن أبرز ما لاحظته أن الكتابات العربية والإسلامية عن العولمة حتى وإن حاول أصحابها تقديم مقترحات لجعلها مثمرة ومفيدة لكل البشر، أقول هذه الكتابات في واد وأصحاب القرار في واد آخر، لذا لم يحدث تغير يذكر في التعليم أو الإعلام أو التربية اللازمة للتعايش مع هذا الواقع بوسطية لا تقبل على الإطلاق أو ترفض على الإطلاق، وبقي الأمر كلاماً وبحوثاً وندوات ومؤتمرات فقط.

رابعاً – البحث هدفه وخطته:

لم أرد بهذا البحث أن أضيف زيادة كمية إلى ما سبق من كتابات لها وزنها ومكانتها، وإنما أردت أن أقدم رؤية يمكن أن تسهم – ولو بنسبة ما – في وقف نزيف الانبهار أو الرفض تجاه العولمة، ظناً أنها الملاذ، أو ظناً أنها الحالقة للدين والخلق.

كما أردت أن أؤصل الموقف الوسط بتاريخ ووقائع، علّ أصحاب القرار يأخذون بشيء منه، فضلاً عن إشاعة روح الأمل المحسوب في شبابنا وفتياتنا.

وقد رأيت أن أبدأ بالحديث عن هويتنا الثقافية؛ لأن في بيانها رداً على كثير من التخرصات، ففي ثقافتنا أبعاد صنعت حضارة، ولا تزال قادرة على إنقاذ الأمة من عثرتها الحضارية، وفي ثقافتنا اتصال وحوار مع الآخر من أول يوم نشأت فيه، واعتماداً على ذلك فنحن حين نحدد موقعنا من العولمة نحدده بانفتاح واع وحذر شديد ورشيد.

ثم كان الحديث عن العولمة بين الزيف والحقيقة وما بذل في تهيئة غير الغرب لها. ثم بينت الموقف الإسلامي من العولمة ورجحت الوسطية التي هي سمة ديننا ووصف ثقافتنا. ثم كانت ثمرة هذا الحديث وهي كيف نحافظ على هويتنا. كل هذا حاولت علاجه بمنهجية تعتمد الرصد والتحليل أساساً ثابتاً، وتميل إلى التوسط في الكم المكتوب، موثقاً قدر الطاقة.

من ملامح هويتنا الثقافية:

كثرت محاولات تعريف الثقافة تعريفاً جامعاً مانعاً، يميزها عن مفاهيم أخرى كالحضارة والمدنية والتقدم العلمي، ولكن دون جدوى؛ إذ بقي الأمر موضع اختلاف ومحل نظر (عمر الخطيب، 1985: 15؛ سعد المرصفي، 1989: 25).

لذا فلن أشتت قارئي بين هذه النظرات، ولكنني أضع أمامه ما يمكن أن يكون موضع اتفاق حيث توصف الثقافة – أي ثقافة – بأنها مجموعة العلوم والمعارف والمبادئ والقيم والتقاليد التي تشكل شخصية أبنائها وتميزهم عن غيرهم بمقدار ما بين الثقافات من تمايز في نظرتها للثلاثية (الله، الإنسان، الكون)، التي تؤثر في سلوك أصحابها ورؤيتهم.

وفق هذا الوصف – ولا أقول التعريف – تشكل ثقافتنا هويتنا التي تميزت عن هويات الآخرين دون أن تغمطهم حقهم داخل نطاق المشترك الإنساني بيننا وبينهم. وعليه فسأشير إلى أبرز ملامح ثقافتنا الإسلامية العربية، التي تتمثل في:

أولاً – ثقافة دينية الأصل والمرجع:

وأعني بهذا الملمح أنها وليدة الإسلام، الدين الذي ارتضاه الله للبشرية ديناً، والذي جاء بعد رحلة للبشرية مع أديان ورسل وكتب، والذي استوعب كل أصول الديانتين السابقتين – اليهودية والنصرانية – وأضاف إليهما مقتضى عالمية الرسالة وخاتميتها؛ إذ كانت الأديان السابقة موجهة إلى أقوام بأعيانهم ولزمن محدد، بينما جاء الإسلام الخاتم عالمياً في الزمان والمكان، وخاتماً لا يأتي بعده دين، الأمر الذي جعل في الإسلام إشباع حاجات الحياة والأحياء دون إفراط أو تفريط.

وقد انبثقت علوم ومعارف ثقافتنا – التي شكلت هويتنا – من الإسلام وتشريعاته، ولذا وجدنا فيها ما يأتي:

1 – تحقيق مرجعيتها بشكل علمي:

حيث المبدأ ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي**﴾[1].

تمتلئ ثقافتنا التي تشكل هويتنا بأدلة على وجود الله – سبحانه وتعالى – كما تمتلئ بالحديث عن أدلة صدق الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم –، وهذه الأدلة جميعها تشكل الأساس العقدي الذي يصوغ الفكر بطريقة معينة، فيجيء السلوك وفقاً لهذا الفكر. ولم تكن عملية الاستدلال هذه وقفاً على الاستدلال بنص شرعي، بل واكبها إعمال عقل ونظر وتأمل قديم ومعاصر، استفاد من منجزات العلم قديماً وحديثاً.

ففي باب الاستدلال على وجود الله وجدنا علماء العقيدة يذكرون أدلة قرآنية، من مثل: دليل الخلق، ودليل العناية الإلهية، ودليل القصد والتدبير، ودليل النبوة بمعجزاتها، وغير هذا من أدلة. (عبدالحميد مدكور، 2000: 129). كما نجد أدلة عقلية رياضية عند الكندي من علمه بالرياضيات، وفي العصر الحديث وجدنا من يقدم الأدلة ذاتها لكن بلغة العلم الحديث، وتفنيد شبهات المنكرين بطريقة الحجاج العلمي المعاصر، وهذا طريق ثقافتنا منذ نشأتها حيث تشكل هويتنا على الإيمان الواعي، والاقتناع العلمي (عباس العقاد، 1975: 75؛ وحيدالدين خان، 1985: مقدمة المترجم).

فإذا ما جئنا إلى باب إعمال العقل في التصديق بالرسول الذي حمل الوحي إلينا، وجدنا علماً يسمى علم دلائل النبوة، ومحتواه البشارات والدلائل التي تؤكد صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – فيما حمله إلى البشر من حق، وكان على رأس الأدلة النظر في النص القرآني حيث فكر العرب – وهم أهل اللغة الفصيحة – فيما جاء به الرسول فإذا بهم يعترفون أنه شيء آخر غير الذي يعرفونه من كلام. (الماوردي، «د.ت»: 34؛ مالك بن نبي، 1980: 15).

واهتمام ثقافتنا الإسلامية بهذا التوثيق أمر له دلالاته، وانعكاساته على شخصيتنا، حيث يصبح من هويتنا ألا نقبل إلا بدليل ودراسة، وألا تؤسس عقيدتنا إلا على علم يقيني، وهذا يلزم المعتقد بسلوك يوافق الحق الذي اعتقده، ويملأ جنبات حياته علماً وعملاً.

---

(1) القرآن الكريم، البقرة، الآية 256.

2 – احترام أهل الأديان الأخرى:

من المصدر الوثيق أخذت ثقافتنا ضوابط العلاقات بيننا وبين البشر، بل بين الكون كله، وأولي الناس بالود والتسامح أولئك الذين يشاركوننا صلة السماء، أعني أهل الأديان السماوية المسمون في المصطلح الإسلامي أخذاً من القرآن الكريم – بأهل الكتاب.

فقد أبرز القرآن الكريم مكانة الصالحين منهم بما يجعلهم يتصفون بكثير من الصفات الحميدة. **﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾**[2].

بل أمرنا بودهم وحسن التعامل معهم **﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾**[3].

وقد جاء التطبيق موافقاً لهذه التوجهات حيث وجدنا شيخ الإسلام ابن تيمية يرفض أن يخرج من السجن زمن التتار إلا بعد أن يخرج معه أهل الكتاب المسجونون قائلاً إنهم ذمة الله ورسوله، لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

بل وجدنا في تراثنا اهتماماً بحقوق هؤلاء؛ إذ ألف ابن القيم كتابه الشهير «حقوق أهل الذمة» بياناً لما حواه القرآن الكريم والسنة، كما وجدنا من ألف في المعاملات معهم سلماً وحرباً واستثماراً وغير ذلك «شرح السير الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني» مما عد من بواكير الفقه السياسي الإسلامي.

وهنا نشير إلى ملاحظتين:

الأولى: أنه إذا كان التاريخ يذكر صراعاً بين الغرب والمسلمين فهذا أمر له أسبابه البشرية ولم يكن تنفيذاً لأمر ديني سواء من المسلمين أو غيرهم.

الثانية: أن تذكرنا لهذا التشريع ونحوه مما يضبط علاقة المسلمين بأهل الكتاب وداً وتسامحاً يدحض تفسيرات بعض الباحثين الذين يرون أن رفضنا أو تحديد موقعنا من العولمة أو غيرها من مصطلحات غربية نشأت في ثقافتهم، إنما ينطلق من كراهيتنا لكل ما هو غربي.

---

(2) القرآن الكريم، آل عمران، الآيتان 113 و114.
(3) القرآن الكريم، الممتحنة، الآية 8.

والواقع أنه – كما سيجيء – نحن نبني مواقفنا بعقلانية وحكمة ليس من بينها الكراهية لمجرد الكراهية، بل نحق ما نراه حقاً، ونرفض ما نراه غير ذلك.

3 – العقل والنقل لا يتعارضان بل يتكاملان:

لقد أعطي العقل في التشريع الإسلامي مكانة لم يحظ بها في دين آخر كما يذكر عباس العقاد (1975: 220)، فقد اعتبر أحد الطرق المهمة في الاستدلال على وجود الله كما أشرنا، واعتبر طريقاً مهماً في إثبات النبوات وصدق الرسل باعتباره القاضي في كون المعجزات خوارق، والحفاظ عليه أحد مقاصد الشريعة الخمسة (الحفاظ على النفس – على النسل – على الدين – على المال – على العقل)، وما تحريم الخمر وكل مسكر في الإسلام إلا حفاظاً على هذه القدرة المهمة في الإنسان باعتباره مكلفاً مسؤولاً لا بد أن يعمل كل طاقاته لأداء رسالته، وغير هذا في باب تكريم العقل كثير.

غير أن دلالة هذا كله ترتبط بقيمة العلم في الإسلام، وأنه فريضة على كل مسلم (شخص مسلم ومسلمة) وأن الإيمان لا يصح من دونه، كما أن العمل لا يصح من دونه **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾**[4] (الغزالي، 1957: 1/15)، وما دام العقل قد أثبت صدق النبوة فقد قضى بحتمية قبوله للنص الموحى به (النقل) وبضرورة دراسته للإفادة منه وفق منهج علمي يتطلب عدة للبحث، ومعرفة بطرقه، ثم تجيء النتائج نافعة للحياة والأحياء.

والشيء المؤكد في هذا الصدد أن النقل والعقل طريقان لمصلحة الحياة والأحياء يتكاملان ولا يتعارضان، وبتكاملهما تنتفع الحياة بالوحي المعتمد والعقل الرشيد، وفي ثقافتنا تأكيد على هذا الأمر حتى إنك تجد من تظنه منعطفاً إلى النص أكثر من (النقل) يؤلف كتاباً مهماً عنوانه [درء تعارض العقل والنقل] ليؤكد أن صحيح المنقول لا يخالف صريح المعقول، وإذا حدث خلاف هذا فالعيب إما في صراحة النقل وفهمه أو في خطأ الاستنباط العقلي وظنه الظنون حقيقة.

وهذا التكامل من خصوصيات هويتنا الثقافية الإسلامية التي تضبط منهجي الحركة والتفكير.

(4) القرآن الكريم، الإسراء، الآية 36.

4 – **الكون مادة للعلم و طريق للإيمان:**

لقد أشرنا إلى أن الثقافات تتمايز بمواقفها من الثلاثية: الله، الكون، الإنسان.

وإذا كنا قد أشرنا إلى الأول والثالث فإن الكون الذي يحيط بنا ويلزمنا التعامل معه له موقع مهم من ثقافتنا التي انبثقت من عقيدتنا، وتشكل هويتنا حتى قيل نحن قوم صاغتنا عقيدتنا، وغيرنا أقوام صاغوا عقيدتهم.

وقد اهتم القرآن الكريم ببيان مظاهر الكون اهتماماً لفت نظر غير المسلمين، ذلك أنهم وجدوا في القرآن حديثاً عن مظاهر، من مثل الليل – النهار – الشمس – القمر – الضحى – العنكبوت... إلخ، بلغت آياته القرآنية ثمن آيات القرآن الكريم.

كما لفت نظرهم آيات التسخير، من مثل **﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً...﴾** [5] **﴿وسخر لكم الشمس والقمر.. وسخر لكم الليل والنهار﴾**[6]. وربطوا بين هذا والجانب التجريبي في الحضارة الإسلامية باعتباره تنفيذاً للأمر بإعمال العقل ومعرفة قوانين المسخرات حتى تتم الإفادة منها. هذا ما يقرره «بريفولت» في كتابه بناء الإنسانية كما ذكره العلامة: محمد إقبال (1968: 75).

فإذا أضفنا إلى ما سبق دعوة القرآن الكريم إلى تأمل هذه الكونيات طريقاً لمعرفة الخالق سبحانه، من مثل **﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾**[7]، ومثل قوله تعالى: **﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صباً ثم شققنا الأرض شقاً فانبتنا فيها حباً وعنباً وقضباً وزيتوناً ونخلاً وحدائق غلباً وفاكهة وأباً متاعاً لكم ولأنعامكم﴾**[8].

وفهمنا أن الأمر بالنظر هذا في إمكان كل المستويات العقلية، أدركنا أن الكون طريق لتعميق الإيمان، وجمع الهمة. من أجل ما سبق وغيره من أهمية الكون كان الأمر بالحفاظ عليه **﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾**[9].

(5) القرآن الكريم، النحل، الآية 14.
(6) القرآن الكريم، إبراهيم، الآية 33.
(7) القرآن الكريم، آل عمران، الآية 190.
(8) القرآن الكريم، عبس، الآية 24–32.
(9) القرآن الكريم، الأعراف، الآية 85.

وكان التحذير من الفتنة بهذا الكون، والخوف منه عبادة أو تقديساً **﴿لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن﴾**(10).

5 – طبيعة الأمة الإسلامية ورسالتها:

ومن بين ما أفادته ثقافتنا من ديننا بيانها لطبيعة هذه الأمة ورسالتها ومعرفتها بها وتربية الأجيال عليها حلاً لمشكلات التراجع أو الانبهار. فالأمة الإسلامية يظهر أثرها حين تكون واحدة **﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾**(11). وحين تكون وسطاً «عدلاً» **﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾**(12). وهذه الوحدة والعدل يمكنان الأمة من تحقيق رسالتها التي هي الحركة من أجل الإصلاح بكل أنواعه **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾**(13).

هذه الخصوصية لا تقبل التخلي عنها لسبب أو لآخر، وإلا ذبنا في غيرنا وفقدنا تميزنا الحضاري الذي يعرفه التاريخ عن حضارتنا حين توحدت الأمة وأعملت نقلها وعقلها في الكون والأنفس والآفاق (آدم متز، 1972: 45).

6 – تلازم العلم والعمل:

لا تعرف ثقافتنا علماً لذات التنشيط الذهني، ولا عملاً عشوائياً لا يستند إلى أساس من المعرفة، فالعلم للعمل «إنما العلم للعمل» [حديث شريف] والعمل لا يصح دون علم ما دام الله قد أعطانا وسائل الإدراك والمعرفة **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾**(14).

هذه مجرد إشارات إلى بعض ما نجده في ثقافتنا نتيجة لكونها إسلامية الأصل والمرجع، ومنه ومن غيره تكونت هويتنا الثقافية التي تميزت عن هويات أخرى في ثقافات أخرى، ومن حقنا أن نحافظ على هويتنا هذه، وبخاصة أن بها الخطوط العريضة للتعامل مع مستجدات الحياة حداثة أو بنيوية أو عولمة أو غير هذا.

---

(10) القرآن الكريم، فصلت، الآية 37.
(11) القرآن الكريم، المؤمنون، الآية 52.
(12) القرآن الكريم، البقرة، 143.
(13) القرآن الكريم، آل عمران، الآية 110.
(14) القرآن الكريم، الإسراء، الآية 36.

ثانياً – ثقافة تعلي من شأن الإنسان «ثقافة إنسانية»:

أصول ثقافتنا دينية – كما أشرنا – الأمر الذي ظهر جلياً في مكانة الإنسان فيها، حيث تنطلق من حقائق مقررة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. فمن الحقائق قوله تعالى: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾**[15]. وقوله تعالى: **﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحد وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾**[16]. وقوله – صلى الله عليه وسلم –: كلكم لآدم وآدم من تراب. لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى. [متفق عليه].

ومن الحقائق أن هذا الإنسان – أي إنسان – خلق مسؤولاً قبل أن يكون مكرماً، ومسؤوليته هي التي جعلت الله – سبحانه – يعلمه ويظهر مكانة رسالته أمام الملائكة، كما جاء في آيات سورة البقرة **﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة. قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون...﴾**[17].

واحترام الإنسان كإنسان ظهر في تطبيقات إسلامية كثيرة؛ حيث اعتبرت الإنسانية حتى مع مخالفة الدين. ومن الأمثلة ما روي أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان مع أصحابه فمرت بهم جنازة فطلب منهم أن يقفوا، فقال أحدهم: إنها جنازة يهودي. فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: أليست نفساً. أليست روحاً. (أبو اليزيد العجمي، 1984: 55).

فإذا أضفنا إلى هذه الإشارات ما بحثه العلماء في حديثهم عن رسالة الإنسان في الحياة حين ذكروا أن الأعمال التي على الإنسان أن يقوم بها هي:

1 – العبادة: وهي تعني اتباع الأوامر والنواهي في كل المجالات، عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاقاً.

2 – العمارة: وهي أن تتحمل مسؤولية نفسك وغيرك بأن تعمل عملاً تعيش منه ويعيش منه غيرك.

(15) القرآن الكريم، الحجرات، الآية 13.
(16) القرآن الكريم، النساء، الآية 1.
(17) القرآن الكريم، البقرة، الآية 30.

3 – الخلافة: وهي أن تتخلق بأخلاق الله بحسب الطاقة البشرية. (الراغب الأصفهاني، 1989: 91).

قلت: ثقافة تربي أبناءها على قيمة للإنسان كهذه، ورسالة للإنسان بهذا المستوى من العطاء جديرة بأن تدافع عن خصوصيتها في هذا المجال، فلا تقبل أن تهان إنسانيتها كما لا تقبل أن تهان الإنسانية في أي إنسان كائناً من كان، ولا يخفى أن حرمان أي إنسان من خصوصياته اعتداء عليه وإجرام في حقه.

وعلى هامش قيمة الإنسان في ثقافتنا أقول: والإنسان في ثقافتنا رجل وامرأة، فقد أعطيت المرأة حقها في كل ما يحقق إنسانيتها، فلها حقوقها مقابل واجباتها **﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾**[18] واعتبرت مصدراً للعلم (خذوا نصف دينكم عن هذه الشقيراء) متفق عليه.

واستشيرت في أدق الأمور كما حدث حين استشار النبي – صلى الله عليه وسلم – أم سلمة في صلح الحديبية (المباركفوري، 1985: 135). وقد مارست السياسة في البيعة والغزوات، وموقف السيدة عائشة في موقعة الجمل شاهد على صحة ما نقول. وقد اهتمت ثقافتنا بالمرأة اهتماماً يرد فرية القائلين بأنها تحتاج إلى تحرير، وإن كنت أعترف أن خطأً كبيراً قد حدث في فترات التراجع حين حلت التقاليد في التعامل مع المرأة محل الإسلام. ففي الفقه الإسلامي القديم ما يرد هذه الفرية (عبدالكريم زيدان، 1994: ج1/25). وفي الدراسات الحديثة ما يجلي حقيقة أن المرأة المسلمة محررة بأمر الشرع، وأنها أسهمت بشكل واضح في مجالات الحياة المتنوعة. (عبدالحليم أبو شقة، 1995) أجزاء مختلفة، وكلها نص حديثي مخرج. (أسماء زيادة، 2001: 230).

وقد أشرنا قبلاً إلى المؤتمرات الخاصة بالمرأة والسكان، وفيها ما فيها من الاعتداءات على خصوصية المرأة المسلمة في حقها العلمي والاجتماعي والسياسي وغير ذلك.

(18) القرآن الكريم، البقرة، الآية 228.

ثالثاً – ثقافتنا والحوار مع الآخر:

نشأت ثقافتنا الإسلامية العربية في حضن دين يدعو إلى الاتصال بالآخر لدعوته ومعرفة ثقافته ولغته، طريقاً إلى التواصل الذي يسمح بعرض الإسلام على الناس دون إكراه لهم على اعتناقه. كذلك حاور هذا الدين في مصدريه – الكتاب والسنة – أهل الأديان الأخرى المعاصرين لرسالة محمد – صلى الله عليه وسلم – **﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله﴾**[19] ونظائرها كثيرة.

كانت النتيجة ما يأتي:

1 – الاتصال بثقافات أخرى.

2 – الحوار مع أصحاب ثقافات أخرى.

وعن الاتصال أشير فقط إلى اتصالات ثلاثة تظهر طبيعة هذه الثقافة في إفادة الآخر:

أولها: اتصال الثقافة الإسلامية العربية بثقافات البلاد التي فتحها المسلمون، في مصر والشام وفارس وغيرها، وقد تجاورت الثقافة الجديدة وثقافة أصحاب البلاد بندية ومساواة دون قسر من الفاتحين أو إجبار لأهل هذه البلاد، وقد حدث التأثير والتأثر لدى الطرفين، فتعلم بعض الصحابة لغات هذه البلاد، وتعلم أهل هذه البلاد لغة العرب.

وقدر الإسلام لعلماء هذه البلاد الحق المشترك الذي عندهم، ودعاهم إلى الحق الذي عنده، فكان ما كان من أمر انتشار الإسلام، ووجود عدد كبير من علمائه من أهل البلاد المفتوحة [البخاري، الترمذي، الرازي...].

ثانيها: حركة الترجمة: وقد كانت ذات شقين: ترجمة من الثقافات الأخرى وبخاصة اليونانية، وترجمة من العربية إلى اللاتينية، هذا إلى جانب الترجمة من الهندية والفارسية. وأهمية الترجمة من اليونانية أوضح من غيرها لأن هذه – اليونانية – هي جذور الثقافة الغربية المعاصرة.

وقد حفظها العرب في لغتهم مع إضافات كثيرة، من ملاحظات على المحتوى،

(19) القرآن الكريم، آل عمران، الآية 64.

وتجديد في المنهج، فحفظت من الضياع، إلى أن احتاج الغرب في القرن الثاني عشر الميلادي إلى هذه الثقافة فلم يجدها في أصلها اليوناني، فعمد إلى النص العربي وترجمه إلى اللاتينية.

وهذا هو الذي جعل المؤرخين الغربيين المنصفين يعترفون بفضل العرب على الحضارة الأوروبية؛ لأن الخلافات الدينية التي كانت في أوروبا بين شرقها الأرثوذكسي وغربها الكاثوليكي مثّلت جداراً سميكاً منعهم من التعاون لمعرفة الأصل اليوناني لحضارتهم في لغته القديمة، يقول أحدهم: (وبما أن هذا الجدار كان – لسوء الحظ موجودا – فإنه لم يكن من سبيل إلى اتصال العلم اليوناني بالمستقبل اللاتيني التالي إلا من طريق المنحنى العربي، وإذا نحن نظرنا إلى العلم العربي – من وجهة نظر التطور الإنساني عموماً – وجدنا أن الثقافة العربية الإسلامية كانت ذات أهمية بالغة، ذلك لأنها تؤلف الصلة الأساسية بين الشرق والغرب، ثم بين الشرق الأوسط وبين آسية البوذية) (سارتون، 1953: 57).

ثالثها – الحضارة الإسلامية في الأندلس: كان القرن الثامن الهجري علامة بارزة في الثقافة الإسلامية العربية في الأندلس؛ إذ امتلأت مساجد قرطبة بمجالس العلم الشرعي والتجريبي، فكانت هناك مجالس للطب والصيدلة والبيطرة إلى جانب مجالس الفقه والتفسير والحديث ونحوها.

وحين علمت أوروبا بهذه الثقافة أرسلت وفوداً من مثقفيها ليتعلموا من هذا العلم، وكان لهم ذلك دون حرج أو إعنات، ذلك أنهم وجدوا في هذه المجالس علماً جديداً في موضوعه حيث لم يكن عندهم شيء من العلم التجريبي، كما وجدوا منهجاً حوارياً في التعلم يسمح بالمناقشة والملاحظة والاستدراك، ولم يكن عندهم هذا اللون من التفكير بحكم سيطرة الكنيسة على كل شيء آنذاك.

لقد عاد تلاميذ أوروبا ومعهم لغة العرب وعلوم الإسلام ومنهج المسلمين، حتى إن أحد المؤرخين المنصفين يقرر أن روجر بيكون تعلم المنهج التجريبي من الأندلس (بريفولت، بناء الإنسانية: 176 – عن محمد إقبال: 1968: 205).

**** أما عن الحوار:**

فنقول مع الدكتور شوقي خليل: (أمر طبيعي أن يقبل الإسلام الحوار، وأن يدعو الناس – كل الناس – إليه لأنه وحي الله المنزل على قلب المصطفى – صلى

الله عليه وسلم – بما لا يتناقض مع عقل، أو يتعارض مع علم) (شوقي خليل، 1994: 53).

أما عن الوقائع التي تدعم قولنا هذا فحسبنا أن نشير إلى ما يأتي:

أ – في القرن الثامن الميلادي كتب القديس يوحنا الدمشقي كتباً عن الحوار مع المسلمين ولم يحرمه هذا من العمل في وظائف في الدولة الإسلامية.

ب – تلميذ يوحنا الدمشقي الأسقف تيودور أبو قرة له كذلك كتبه في الحوار.

ج – البطريق النسطوري طيماثاوس Timatheus كان يعقد مناظرات في المسائل الدينية بحضرة الخلفاء العباسيين، ثم جمع كل هذا في كتاب (توماس أرنولد، «د.ت»: 103–104).

د – برعاية الخلافة العباسية كانت ترسل رسائل إلى مثقفي بلاد ما وراء النهر وفرغانة، بل قدم زعيم المانوية إلى بغداد (يزدانبخت) وعقد مناظرة مع المتكلمين المسلمين، وقد حرص الخليفة المأمون على أن يوفر له جو الحرية الفكرية، بل وكل من يحرسه خوفاً من أن يعتدى عليه، وبخاصة أنه عاند وكابر بعد إقامة الحجة عليه (شوقي خليل، 1994: 56).

هـ – أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (338–403هـ) له مناظرة مع علماء النصارى، دارت في عاصمة بلاد الروم (القسطنطينية)، وبين يدي ملكها آنذاك.

و – إذا أضفنا إلى ما سبق ما هو مشهور من مناظرة الشيخ رحمت الله الهندي للقس فندر (أبريل: 1854م) وكانت في يومين متتاليين في موضوعي النسخ والتحريف. وقد اعترف قندر بتحريف كتب أهل الكتاب في سبعة مواضع أصلية.

ومناظرات أحمد ديدات، وغيره من المسلمين المعاصرين، وكذلك اشتراك كثير من علماء ثقافتنا في منتديات الحوار المسيحي الإسلامي، أو حوار الحضارات. إذا أضفنا كل هذا ظهر جلياً عمق إيمان ثقافتنا بالحوار العالمي قديماً وحديثاً. (رحمت الله الهندي، 1985: 95).

تعقيب:

ما أشرت إليه من ملامح هويتنا الثقافية هي أبرزها وليست جميعها، ولكنها توضح هويتنا في مرجعيتنا وهويتنا في منهج التفكير بدءاً من التدين ووصولاً إلى العلوم والمعارف، وهويتنا في علاقتنا بالناس والكون، وتوضيح مكانة الإنسان في رؤيتنا المنبثقة من عقيدتنا، وكل هذه خصوصيات نراها جزءاً من كياننا، ولا نقبل

أن تمس فضلاً عن أن تلغى أو تجرم، وبخاصة إذا كان هذا بغير إرادتنا، وعلى نقيض مصلحتنا المعتبرة شرعاً وعقلاً.

فإذا أرادت حضارة من الحضارات أن تلغي هذه الخصوصيات الحضارية التي اتسمت بها حضارتنا الإسلامية كان علينا أن نبحث الأمر بدقة وموضوعية لنصد هذه الهجمة بالحجة والمنطق.

ويتواكب مع هذا البيان إعادة النظر في واقعنا الثقافي، نقداً ذاتياً يهدف إلى رأب الصدع وتجديد البناء، وإعادته إلى حالته التي أدى بها دوراً شهد به المنصفون من أبناء الحضارات الأخرى.

بهذه الرؤية ننظر إلى العولمة كما نظرنا من قبل إلى الحداثة وغيرها.

العولمة ومرحلة الظهور على الساحة العالمية:

شهد العالم مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي إعلان النظام العالمي الجديد كما صرح بذلك جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا الأسبق إبان حرب الخليج، وبعيداً عن مناقشة كيف يكون نظاماً عالمياً دون أن يسهم العالم كله في وضعه فإن هذا النظام صاحبه انهيار النظام الشيوعي ودكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية، كما واكبته – كثمرة للتقدم العلمي – ثورة الاتصالات التي جعلت العالم كله أشبه بقرية واحدة، ومظهر ثالث صاحب هذا الإعلان هو ضعف العالم الثالث وما يمكن تسميته بالعالم المغزو قبلاً والآن.

هذه الظروف – وما سبقها من نمو للرأسمالية الليبرالية – هيأت لأمريكا فرصة أن تعلن ضرورة سيادة ثقافتها لكل العالم. «وأعطى انهيار دكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية، هذه العقيدة – يشير إلى عقيدة ضرورة التحكم في العالم – دفعة إضافية، ومنحها القدرة لتصبح ذات أبعاد عالمية، فمنذ نهاية خطر الدكتاتورية البروليتارية فإن العمل جار على قدم وساق وبكل جدية وإصرار على تشييد دكتاتورية السوق العالمية» (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 34).

في هذا الجو ظهرت كلمة العولمة Globalization وكأنها شيء جديد، وحملت أوصافاً كثيرة تزينها للعالم، وروج الإعلام الغربي والعربي لها على أنها ستأتي بكل خير من الشمال إلى الجنوب، وستنعم الشعوب المختلفة بثقافة الشعب المتحضر الغربي بعامة والأمريكي بخاصة.

وغير هذا مما يبهر السذج وأصحاب النظرات العجلى، ذلك أن أي قدر من

التأمل – ولو كان قليلاً – يظهر أن العولمة نتاج لسلسلة طويلة من التفكير والتخطيط إبان الحرب الباردة، وأنها تطور طبيعي للاتجاه الرأسمالي الغربي الذي كان حريصاً على دحر النظام الشيوعي، ولم يكن ظهور المصطلح ونشاطات العولمة إلا المظهر المباشر لفكر اقتصادي وسياسي بل علمي إذا أخذنا في الاعتبار الدراسات التي قدمت في هذا المجال كما سيجيء إن شاء الله.

وإذا كان ما أشرنا إليه من التهيئة والأوصاف المبهرة يمثل الترغيب، فإن هناك أوصافاً تمثل الترهيب، أعني تلك التي تصور العولمة أنها حتمية، وأنها زلزال أو إعصار لا يمكن تفاديه، مع أن التأمل وقراءة التاريخ بوعي يؤكدان أن العولمة لم تظهر فجأة، وأنها ليست حتمية «ولا ريب في أن «بيرر» وغيره من رافعي راية العولمة إنما يحاولون بما يختارون من عبارات وصور الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها، أي أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له. والواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة، فالتشابكات الاقتصادية ذات الطابع العلمي ليست حدثاً طبيعياً بأي حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعي وإرادة» (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 33).

على أن هذا المظهر وما صاحبه من ترغيب وترهيب، وما سبقه وصاحبه من تهيئة إعلامية وبحثية، هذا المظهر قد ضلل كثيرين، واستثار غضب بعضهم مما ترتب عليه مواقف القبول المطلق أو الرفض المطلق، وما ذلك إلا نتيجة للتعجل وعدم أخذ الأمر بما يليق به من دراسة، وإلا فحقيقة العولمة غير هذا كما يثبته أشد الناس معرفة بها وتحمساً لها.

حقيقة العولمة:

وصف بعض المفكرين العرب العولمة بأنها شكل جديد للاستعمار، من مثل قول أحدهم: «وهي – أي العولمة – تتلخص في كلمة واحدة هي تكريس الهيمنة (التي توصف بالاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية)». ولأن كلمة هيمنة لها إيحاءات قد تبدو مستفزة أو غير مهذبة، فقد زاوجوا بينها وبين كلمة عولمة، فهما كلمتان مترادفتان في المعجم السياسي للنظام العالمي الجديد (محمد الشرقاوي، 2000: 80).

وقريب من هذا ما يقوله حسن حنفي: «إن العولمة هي أحد أشكال الهيمنة

الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر» (حسن حنفي، 2000: 338).

صحيح أن هناك من المفكرين المسلمين من قلل من قيمة هذه الهيمنة، وتفاءل بزوالها استقراء للتاريخ والواقع القريب أمثال: النفيسي، ومحمد عمارة وغيرهما، لكن الذي أريد الإشارة إليه أنه قد يظن أن وصف العرب للعولمة بما سبق فيه نوع من التجني أو النزوع إلى الاتهام، فإذا قرأنا وصفاً وبياناً لحقيقتها من أصحاب الحدب عليها ظهرت لنا الحقيقة وتبدد الظن السابق. يقول دافيد روشكويف أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا، وأحد المسؤولين في حكومة كلينتون، «يذهب عديد من المراقبين إلى أن استغلال الفرص التي خلفتها الثورة المعلوماتية الكونية للترويج للثقافة الأمريكية على حساب الثقافات الأخرى هو شيء بغيض، لكن هذا النوع من النسبية أمر خطر بقدر ما هو خطأ، إذ إن الثقافة الأمريكية تختلف جوهرياً عن الثقافات ابنة بيئتها في عديد من المجتمعات الأخرى. فالثقافة الأمريكية مزيج من المؤثرات والمناهج من مختلف أنحاء العالم. وقد انصهرت – عن وعي في حالات عديدة – وسط واقع اجتماعي يسمح بازدهار الحريات الشخصية والثقافات. وإذ يدرك الأمريكيون ذلك فإنهم يجب ألا يخجلوا من القيام بما هو في مصلحتهم الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن ثم بما هو في مصلحة العالم ككل.

ويتعين على الولايات المتحدة ألا تتردد في الترويج لقيمها، وفي سعي الأمريكيين لأن يكونوا مهذبين أو سياسيين، ينبغي لهم ألا ينكروا حقيقة أنه بين الأمم التي عرفها تاريخ العالم، فإن أمتهم هي الأكثر عدلاً، والأكثر تسامحاً، والأكثر حرصاً على إعادة تقييم الذات وتحسينها، وهي النموذج الأفضل للمستقبل.

ويتعين على الأمريكيين أن يروجوا لرؤيتهم للعالم؛ لأن الفشل في القيام بذلك أو تبني موقف «عش ودع غيرك يعيش» يعني التنحي، فهل تبني قادة أجانب لنماذج تشجع النزعة الانفصالية والصدوع الثقافية التي تقوض الاستقرار يمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وللسلام الإقليمي، وللأسواق الأمريكية، ولقدرة الولايات المتحدة على القيادة؟

إن الإجابة هي نعم بالتأكيد، فالنسبية ليست سوى قناع يخفي هؤلاء الذين يتجنبون إمعان النظر، وسواء قبل الأمريكيون كل حجج (هانتجتون) أم لا، فإنهم

يجب أن يدركوا أنه كلما اتسعت فجوات القيم الثقافية في العالم كان من المرجح أكثر أن تتولد النزاعات؛ إذ إن الشرط الحيوي اللازم للحصول على المكاسب المثلى من التكامل الكوني يتمثل في التمييز بين السمات الثقافية التي يمكن ويجب التسامح معها – بل تشجيعها حقاً – وبين تلك التي تمثل الشروخ التي ستصبح صدوعاً (في مديح الإمبريالية الثقافية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد نوفمبر 2000: ص ص 35–40).

وقد علق أحد الباحثين على هذه الرؤية التي قدمها «دافيد روشكويف» بقوله: «فهذه الرؤية الأمريكية ترفض النسبية الثقافية بما تعنيه من تنوع حضارات، وترفض التسامح مع التميزات الثقافية التي تصنع استقلالاً حضارياً، وتعد ذلك خطراً على مصالح الولايات المتحدة والأسواق الأمريكية» (محمد مبروك، 1997: 14–15).

وحتى من أراد أن يبين جزءاً من الوجه الحسن للعولمة، وأن لها فوائد تعود على الفقراء اعترف ببعض الخطر فيها، يقول (داني رودريك) أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفارد: «يجب ألا نفزع من العولمة، إنما يجب ألا نأخذها بخفة، فالعولمة تفتح آفاقاً وتتيح فرصاً هائلة أمام أولئك الذين لديهم المهارة والقدرة والمؤهلات التي تمكنهم من الحركة والازدهار في الأسواق العالمية.

كذلك يمكن أن تساعد العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر، وهي ليست قيداً على الاستقلال الوطني بالقدر الذي تفرضه الأحاديث والمناقشات الشعبية. غير أن للعولمة من الجانب الآخر ضغوطاً لخفض أجور العمال غير الفنيين في الدول الصناعية المتقدمة، وتفاقم الإحساس بتناقص الأمان الاقتصادي، وتعرض أشكالاً من النظم المجتمعية المرعية للخطر، وتضعف مظلات الضمان الاجتماعي» (المعقول واللامعقول في الجدل الدائر حول العولمة، الثقافة العالمية، عدد نوفمبر، 2000: 102–103).

قلت: لم يكن وصف العرب للعولمة بأنها مظهر للهيمنة الغربية مجافياً للصواب بعد الذي قدمناه من اعتراف صريح، ودعوة حارة للأمريكيين أن يثبتوا فرض ثقافتهم على العالم لأسباب معقولة عندهم، وإن رفضها كل الناس.

ويرجع دستويفسكي الأديب الروسي هذا التوجه الغربي بعامة والأمريكي بخاصة، إلى العنصرية الغربية والتعالي وحب السيطرة الذي يملؤهم خوفاً على كل

شيء لأنهم امتلكوا كل شيء، ومرد كل هذا إلى مبدأ الفردية الذي يشكل أساس الحضارة الغربية (محمد الشرقاوي، 2000: 81).

بين العولمة والعالمية:

لأن مصطلح «العولمة» ارتبط بالنظام العالمي الجديد وجدنا من يصف العولمة بالعالمية وأنها قدر العالم كله، بل إن بعض المسلمين أعجبهم هذا الوصف فقالوا ما يفيد أن الإسلام دين العولمة وهم يقصدون دين العالمية، وفاتهم أن هناك فروقاً بين العالمية والعولمة ينبغي أن تكون في وعينا ونحن نحدد مفاهيم المصطلحات، أذكر من هذه الفروق ما ذكر أحد الباحثين بقوله: «العالمية تصف موضوعها بما هو عليه، بمعنى أن الشيء الذي يوصف بالعالمية لا بد أن تكون طبيعته ونتائجه صالحة لأن يستخدمها كل البشر. أما العولمة فهي تدل على فعل وليس صفة، يراد به إخراج شيء عن طبيعته الإقليمية وفرضه على المجتمعات الأخرى، وإن لم يتفق في طبيعته ونتائجه مع طبيعة هذه المجتمعات.

مصطلح العالمية يتضمن إلى جانب صلاحيته الطبيعية لكل البشر الاعتراف بخصوصية الآخر وضرورة أخذه في الاعتبار... بينما العولمة لا تعترف بالآخر، بل تنكر حقه في الاحتفاظ بخصوصياته الثقافية أو الاجتماعية.

العالمية لا يترتب عليها رد فعل مضاد من الآخر لأنها لا تفرض عليه تبنيها بل تفرض نفسها بديلاً يعتد به، وتترك له الحرية في أن يأخذه بجملته وتفصيله أو أن يأخذ منه ما يرى فيه صلاحه، وترك غير ذلك، ولا تضمر العداء لهذا البديل.

بينما العولمة تؤدي حتماً إلى رد فعل مضاد يرفض القهر على تبني مفاهيم غريبة عن طبيعته لم تولد في تربته، ولا تتناسب مع روحه. (السيد الشاهد، 2000: 62؛ محمود زقزوق، 2000: 25).

في السياق ذاته ما ذكره أحد الباحثين من أن العولمة «حالة» وليست ظاهرة عامة، فضلاً عن كونها عالمية، وعلينا أن نتعامل معها في حدود هذا الفهم (علي جمعة، 1999: 131).

التهيئة للعولمة ودلالة منطلقاتها:

قلت: وإذا صح ما أشير إليه وما شهد به بعض المفكرين الغربيين من أن الأمر قديم، ونتاج لخطط فكرية واقتصادية وسياسية، إذا صح هذا فإنه يصبح التفسير الواضح لمحاولات تهيئة الأذهان لقبول العولمة ترغيباً أو ترهيباً.

أعني محاولتي هانتجتون في صدام الحضارات، وفوكوياما في نهاية التاريخ.

نهاية التاريخ لفوكوياما:

في عام 1989 صدر كتاب نهاية التاريخ لفوكوياما (فرنسيس) الأمريكي الجنسية الياباني الأصل، وجاء هذا الكتاب دلالة واضحة على الزهو المبالغ فيه بالحضارة الأمريكية، حيث اعتبر أن الحضارة الإنسانية بلغت قمتها العليا في الحضارة الغربية الليبرالية، التي أصبحت وحدها جديرة بالسيادة، ولن يكون لها في نهاية التاريخ منافس، وبخاصة بعد أن سقطت الشيوعية وغيرها، وبعد أن بلغت قمة الازدهار المادي مما جعلها الشكل الأكثر عقلانية في الحكم والثقافة والاقتصاد.

وهذا الزهو جعله يقرر تفوق الليبرالية على الدين بصفة عامة؛ لأن العقيدة – في نظره – تعوق الديموقراطية، وليس أمام الدين – المسيحي فضلاً عن الإسلامي – إلا العلمنة حتى تتحرر المسيحية من كونها أيديولوجيا للاستعباد (فوكوياما، 1993: 191).

كذلك ينادي فوكوياما بأن الأخلاق التي يأمر بها الدين عقبة أخرى في طريق الديموقراطية، ويشرح باستفاضة ضرورة أن تكون القيم نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن يختار كل ما يناسبه من قيم بعيداً عن الأصول الدينية ومبادئها. وعلى إنسان الحضارة التي هي نهاية الحضارات أن يحرر نفسه من ضغط هذه القيم.

فإذا جاء فوكوياما إلى الإسلام وجدناه يعترف بأن به قوة، وأنه يحقق المساواة بين البشر دون نظر إلى عرق أو لون أو دين، بل يعترف بأنه هزم الديموقراطية في أماكن عديدة من العالم، لكنه ما يلبث أن يذكر أن الإسلام الحالي لم تعد له جاذبيته، بل بعبارته «فقد ولى زمن الغزو الثقافي للإسلام فيما يبدو» (فوكوياما، 1993: 70).

ويرجع فوكوياما هذا التوقف إلى عجز العالم الإسلامي عن منافسة الديموقراطية الليبرالية ولا سيما في مجال الأفكار، بل إن هذا العالم سيكون أكثر تعرضاً للأفكار الليبرالية حيث أصبح لها مؤيدون من العالم الإسلامي (يقصد فوكوياما التجربة التركية حيث أخذت بالعلمانية في دستورها).

وهكذا يتحول النموذج الغربي – كما صوره فوكوياما تحرراً من الدين والأخلاق – إلى أيديولوجية تتفوق على الأيديولوجيات الأخرى، وقد اجتمع لها من

عناصر القوة ما يجعلها قادرة على الهيمنة على الآخر، واحتوائه ووراثته، وعلى هذا الآخر أن يقترب من هذا النموذج ليضمن لنفسه فرصة البقاء والاستمرار، وإلا فإن عجلة التاريخ ستدهمه كما دهمت النظم الدكتاتورية الفاشية، والنظم الشيوعية الشمولية» (عبدالحميد مدكور، 2000: 426).

تعقيب:

ليس من خطتنا أن نفند دعاوى فوكوياما الذي قدمها على أنها حقائق، لأن كثيرين قاموا بهذه المهمة، ونحن إنما أوردنا هذا النموذج لندلل به على تهيئة الذهن في البلاد التي تعتقد في غير الحضارة التي زها بها، تهيئة الذهن للقبول بالواقع، وللشعور بالإحباط، ولنؤكد أن لغة الزهو غطرسة واستعلاء جعله يقع في التناقض؛ فقد اعترف بأن حضارة نهاية التاريخ تواجه مشكلات مثل الجريمة والبطالة والمخدرات ونحوها بما جاء في كتابه «الانهيار العظيم» بل راح يدرسها، لكنه لم يراجع نفسه بل قرر أن هذه الحضارة المنتصرة سوف تحل مشكلاتها وتحسن أوضاعها حتى تظل محتفظة بالسيادة والتفوق على كل شيء حتى الدين ذاته (مصطفى حلمي، 1997: 138).

ومن غير تفنيد أو مناقشة نذكر ببدهيات مثل: التاريخ لم ينته، فمنذ 1989م وقت صدور الكتاب حتى الآن حدث ما حدث من تغيرات وتكتلات وتحولات، إذن الذي انتهى مرحلة من المراحل وحلت على أثرها مرحلة أخرى، انتهت الحداثة وحلت العولمة والبقية تأتي، بل بعبارة (جمال حمدان 1996: 174) (لم ينته) التاريخ ولكنه تراجع أو انتكس» (انظر أيضا: هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 69).

قلت: وإذا كانت هذه صيحة فوكوياما للتهيئة فإن هناك صيحة أخرى تتفق معها وتختلف معها في آن معاً، بل وجود الاثنين في الفكر الغربي يوحي إلى غير الغربي بوجود تناقض بين نهاية التاريخ حيث لا حضارة أعلى، بل لا وجود لها على الحقيقة، وبين صدام حضارات ضروري يبقي الأقوى الذي هو الحضارة الغربية.

صدام الحضارات (صمويل وهانتجتون):

يقرر هانتجتون أن صدام الحضارات بعد انتهاء الحرب الباردة أمر حتمي، ويبين أن الهدف من كتابة هذا هو أن يقدم تفسيراً لتطور السياسة الكونية بعد الحرب الباردة كما يطمح إلى أن يقدم نموذجاً لرؤية سياسية تنفع الدارسين وصناع السياسة. (هانتجتون، 1994: 31).

ويهمني أن أرصد بإيجاز نقاط الاتفاق بين هانتجتون وبين فوكوياما من حيث هدف التهيئة وإن اختلفت اللغة، وبعض المحاور.

هما يتفقان في الإعلان عن الحضارة الغربية وأنها بما امتلكت من تقدم مادي أصبحت مؤهلة لأن تكون القائد، وأن ثقافتها تصبح الثقافة العالمية أو الثقافة العامة في العالم (هانتجتون، 1994: 113). ويذكر هانتجتون هذا الأمر في سياقات عديدة من كتابه، لكنه يختلف مع فوكوياما في:

1 – جعله الدين عنصراً مهماً في الحضارات يتقرر بناء عليه التمايز.

2 – أن انتهاء الحرب الباردة لا يعني الكونية، بل ستبدأ مرحلة جديدة من صدام الحضارات تحكمها عوامل القوة والضعف، وتعد الحضارات ليست بمستوى واحد في صراعها مع الآخر.

3 – أن محاولة الغرب فرض سيطرته على الآخرين ستلقى رفضاً، وستصنع مشكلات، ويؤكد أن الثقافة عنصر مهم في حسم الصراع بين الحضارات.

4 – اعترافه بما سماه حضارة التحدي، وهو يشير إلى الصحوة الإسلامية وإلى حضارة الصين بصفة خاصة، ويذكر أنهما وإن اختلفا عقدياً فقد يتفقان ضد الحضارة الغربية.

5 – أن كل شعب يحتاج إلى عدو لكي ينشط همته، وكأني به يشير إلى ما ذكره بعضهم من أن الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة صنع له من الإسلام عدواً.

قلت: قد تكون الاختلافات موحية باختلاف النظرة، لكن الهدف واحد حيث يحسم هانتجتون الصراع لصالح الحضارة القوية التي هي حضارة الغرب، من حق غيرها أن يحاول فقط وإن كانت محاولته محكوماً عليها بالفشل، لذا فكلاهما يؤدي دوراً في التهيئة وفرض الاستعلاء حتى وإن فهم بعضهم أن صدام الحضارات ضد نهاية التاريخ (السيد الشاهد، 2000: 59).

واللافت للنظر أن هذين الكتابين كادا يقرران أن الحضارة الغربية هي حضارة القهر، مع أن المنطق والواقع يشيران إلى إمكانية وجود موقف آخر أكثر سلمية وتسامحاً. «إذا كان فوكوياما يرى الحضارة الغربية دون سواها، بحيث تؤدي هذه الرؤية إلى ذوبان الآخر» وإذا كان هانتجتون يعترف بوجود «الآخر» ولكنه يسعى إلى إخضاعه والهيمنة عليه عن طريق الصراع معه ومحاولة هزيمته، فإن الفكر الغربي يتسع لموقف آخر أو رؤية أخرى، ينبغي أخذها في الاعتبار بجانب

التحليلات السابقة لأنها تمثل جزءاً من الموقف العام أو الصورة الكلية التي يندرج تحتها سائر المواقف أو الاجتهادات، حتى وإن جاءت متفاوتة ومتعارضة.... فإن ذلك لا يستلزم أن تكون العلاقة بين الإسلام والغرب علاقة صراع بل إنها قد تتسع لعلاقات من السلم أو التعاون أو الحوار» (عبد الحميد مدكور، 2000: 436).

قلت: وفي الفكر الغربي المعاصر كثيرون ينادون بالحوار بعضهم مفكرون، وبعضهم ساسة أو صناع قرار (الأمير تشارلز: 1995 عن ضرورة الحوار بين الحضارات).

موقف العرب والمسلمين من العولمة:

بدهي أننا لا نهتم برصد الموقف الغربي من العولمة، اكتفاء بما أشرنا وسنشير إليه من جهة، ولأن الذي يتصل بهويتنا الثقافية الإسلامية وكيفية المحافظة عليها هو موقف أهل ثقافتنا.

وليست هذه أول مرة يفاجأ الفكر الإسلامي فيها بجديد ولو نسبياً يحتاج إلى اتخاذ موقف منه، فقد فوجئ المسلمون بالفكر الأجنبي الوافد من اليونان وغيرهم إبان حركة الترجمة، وبخاصة الفلسفة، فوقف الناس منها مواقف تمثلت فيما يأتي:

1 – موقف الذين رفضوا الفلسفة رفضاً مطلقاً متجاهلين ما يمكن أن يكون فيها من خير.

2 – موقف المنبهرين الذين رأوا فيها جديداً ينبغي أن يحاكى دون تنبه إلى بعض ما فيها مما لا يناسب البيئة والقيم الإسلامية.

3 – موقف المتوسطين الذين درسوا وحللوا فرأوا أنه يمكن التعامل مع هذا الجديد الوافد بضوابط تجعله صالحاً لنا.

ويعرف تاريخ فكرنا أن أشد علماء الإسلام مهاجمة للفلسفة لم يعجبهم القبول المطلق، وسماه الغزالي آفة القبول المطلق، ولم يعجبه الرفض المطلق وسماه آفة الرد، ولكنه رأى أن نأخذ النافع ونحذر من غيره (الغزالي، 1975: 75).

ويكاد الموقف يتكرر من العولمة، فعندنا:

أ – فريق صدق كل ضجيج إعلامي حول العولمة وظن أنها الخير كله، وأن الشمال سيحل كل مشكلات الجنوب، وبخاصة أن الاتصال أصبح ميسوراً، ولذا هلل هؤلاء للعولمة، بل اتهموا حتى من يدعو إلى التريث، وأصحاب هذا الموقف نذكرهم بما يأتي:

* إن كثيراً من الدراسات الغربية كشفت عن سلبيات كثيرة للعولمة:

1 – فهي وفق أرقام توزيع الثروة تؤصل الطبقية؛ إذ يملك 20٪ من البشر 80٪ من الثروة، في حين يملك 80٪ من البشر 20٪ من الثروة (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 70) وحق لجارودي أن يقول: كذب أن أسلوب الغرب في التنمية سيقلل من نسبة التخلف (مصطفى حلمي، 1997: 32).

2 – وهي بما تنتجه من بطالة تساعد على انتشار الجريمة (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 35).

3 – وهي قد ألغت شيئاً طبيعياً هو الحوار بين الشمال والجنوب، بمعنى أنها قضت على سنة من سنن الله وهي الاختلاف أو هكذا ظنت (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 61).

4 – وهي تحاول فرض النموذج الأمريكي مع أنه غير مقبول في أوروبا، بل في بعض أمريكا فضلاً عن غيرها (هانس – بيتر مارتين وآخر، 1998: 49).

5 – وهي تخالف سنة الله في خلقه، حيث الخصوصيات، وذلك حين تحاول تنميط البشر بخط واحد، والواقع يثبت فشل هذا تماماً حيث انتشرت ثقافة الرومان ما انتشرت ولكنها لم تستطع القضاء على خصوصيات البلاد التي سيطرت عليها (عبدالله النفيسي، 1999: 76).

6 – ثم واقع الفن الغربي يؤكد التغير والانتفاع بثقافة الغير، معناه أن هناك ثقافات وليست ثقافة واحدة (عزت قرني، 2000: 220).

هذه وغيرها، من رفض الواقع كما حدث في سياتل وغيرها، جديرة بأن تنبه المبهورين إلى ضرورة المراجعة للفكرة التي اتخذت على عجل.

ب – فريق يرفض العولمة خوفاً منها على ثقافتنا:

لقد كان أمام هذا الفريق الانتقادات السابقة، بل غيرها مما ذكره بعض الغربيين مثل روجيه جارودي حين لفت النظر إلى أن نظام الغرب في التنمية لا يخدم الإنسان في العالم ككل، لأنه في عام 1980م بعد الثورة الصناعية بقرنين تنبأ العالم بازدهار فإذا بالواقع أن يموت خمسون مليون نسمة من الجوع. وقد كان أمامهم أن الغرب لا يقبل التنازل عن خصوصيات حضارته، أعني رفضها للوحي والأخلاق (مصطفى حلمي، 1970: 95).

ونحن مع تقديرنا لخوفهم على ثقافتنا نرى أن نذكرهم بما سبق أن أشرنا إليه

من قوة هويتنا، وما حدث من اتصال وحوار دون أن تفقد الثقافة الإسلامية خصوصياتها إلى حد أن بعض المفكرين العرب يرى أن الخوف غير مسوغ، لأن عناصر القوة في ثقافتنا كفيلة بالأخذ والهضم وإخراج شيء جديد كما حدث في موقفها مع الفكر اليوناني (عابد الجابري، جلال أمين، أحمد صدقي الدجاني، 1999: 55-70).

ونضيف إلى ما سبق: أن الموقف من الإنسان سيظل الفيصل في انتشار ثقافة أو انحسارها، فإذا كانت العولمة في واقعها تحمل جرثومة الطبقية والتفرقة العنصرية بشكل أو بآخر، فإن هذا يعني أن جرثومة فنائها كامنة فيها.

وموقف الثقافة الإسلامية من الإنسان - كما أشرنا - ضامن لها أن لا يذوب إنسانها في إنسان آخر لأن المرجع مختلف، ولأن تحديد المهام مختلف، ولأن منطلقات العمارة للعالم مختلفة، فضلاً عن أن تاريخ ثقافتنا حافل بالانفتاح على الثقافات دون أن تفقد ثقافتنا شخصيتها.

ج - الموقف الوسط:

يحاول أصحاب هذا الموقف أن يبرأوا من آفة القبول ومن آفة الرد كما ذكر الغزالي، وذلك باتخاذ موقف انتقائي يرى أن العولمة لها وعليها، وأن الغرب الذي يتبناها، حضارته بها ما يمكن أن يؤخذ ويستفاد منه، وبها ما لا يتواءم مع ظروفنا وقيمنا، فالعلم التجريبي الذي يمكن أن يوصف بالحياد قاسم مشترك حضاري لا ضير أن نأخذ منه ما يفيدنا، مثلما أخذ الغرب من حضارتنا إبان ازدهارها في بغداد والأندلس.

أما ما يمثل اعتداء على مرجعيتنا «الوحي» أو خصوصياتنا «الأخلاق» والتشريعات الأخرى في المعاملات ونحوها، مما يمكن أن تمثله العلمانية وما سبقها وصحبها من غزو استشراقي وما جدّ من «عولمة» لإكراه الناس على أن يكونوا على غرار ما يريد أصحابها. هذا ونحوه نعلن رفضنا له ونقدنا لمقولاته، لكن مجرد الرفض أو الصدع بالنقد يمثل موقفاً سلبياً، أما الإيجابية اللائقة بمن يختار الوسطية، في ظل واقع ثقافي به كثير من الخلل، هذه الإيجابية تقتضي إصلاح واقعنا الثقافي بما يمكن أن نسميه بالمحافظة على هويتنا التي صاغتها عقيدتنا، وأثمرت عبر التاريخ حضارة وإسهاماً في حضارة العالم. كان لها مابعدها من تقدير للعلم الإسلامي.

ونشير في السطور المقبلة إلى بعض ما يلزمنا إذا أردنا الحفاظ على هويتنا في عصر العولمة.

كيف نحافظ على هويتنا الثقافية الإسلامية:

بداية نقرر أن ما سنشير إليه هو اجتهادات كثير من المفكرين المسلمين في عصرنا، طرحت في بحوث ومؤتمرات وندوات.

كما نقرر أن هذه الاجتهادات لم تتقدم خطوة كبرى إلى الأمام بسبب أنها في واد وصناع قرار التغيير والإصلاح في واد آخر عن قصد أو غير قصد، فلم يحدث في التعليم ولا في الإعلام ولا في المؤسسات الثقافية، فضلاً عن الأسرة، ما يبشر بأن حديثنا عن العولمة رغبة أو رهبة قد أخذ منحى تغييرياً ولو بنسبة ضئيلة تتنامى شيئاً فشيئاً لنستطيع العيش في عصرنا، ودخول معترك القرن الحادي والعشرين بما يستلزمه من قوة في العلم، ورشاد في التربية، وفهم جيد للواقع، وفقه ناضج لأولوياته.

** تكاد الاجتهادات تتفق على حقيقتين مهمتين هما:

الأولى: ضعف الواقع الإسلامي والعربي وبخاصة في مجالات التعليم والتربية والثقافة، الأمر الذي يهز الثقة في النفس ويؤدي إلى التحسب من الجديد.

الثانية: الانبهار بكل جديد أو الخوف منه.

ولعلاج هذا الضعف لا بد من إعادة الثقة بالذات العربية والإسلامية، بعد تشخيص أبرز الأمراض التي أدت إليه، لأن معرفة المرض وأعراضه جزء مهم في العلاج.

والأمة الإسلامية على مستوى الفرد تعاني سلبيته، كما تعاني عدم انتمائه لدينه وثقافته جهلاً بهما، أو إعجاباً بغيرهما، وهو ناتج من نواتج الجهل بالأصول والتاريخ الحضاري للأمة.

وعلى مستوى الجماعة تعاني الأمة التشرذم، وعدم وضوح الرؤية للمستقبل إغراقاً في الواقع المريض، وجهلاً بدورية الحضارات، وأسباب قيامها أو انهيارها.

وبين هذين الضعفين: الفرد والجماعة تعيش الأمة على هامش الإسهام الحضاري العالمي، فتشعر أنها لا وزن لها، وكأن هذا قدر محتوم لا تستطيع الخلاص منه.

ولأنها تتشبث بالحياة في عصرها فإنها تحاول التصريح بأنها قيد الإصلاح وعلاج الأمراض دون رؤية واضحة، وخطة للمستقبل تقرأ فيه التاريخ وتفهم الواقع وتستشرف المستقبل.

** ولسنا ننكر ما يسمى بالصحوة الإسلامية، ولا ننكر وجود مؤسسات تعليمية وثقافية في الأمة، لكن نقد الذات يقضي بأن نعترف بأن هذه المؤسسات لا تتكامل، بل لا أبالغ إذا قلت إنها ربما تتناقض، الأمر الذي يفقدها فعاليتها ووجودها الحقيقي بين نظيراتها في البلاد التي تغزونا، وجزء من حساباتها أننا بما نحن عليه؛ نحن ومؤسساتنا نكاد نسهم في تيسير انتشار الأفكار المراد لها من الغرب أن تنتشر عندنا ليحققوا من خلالها هدفاً له خطته الإستراتيجية وآلياته المدروسة.

قضايا لا بد من الاهتمام بها لتحقيق الذات:

أولاً – تجديد فهمنا للإسلام وتنقية تراثنا:

في الثلث الأول من القرن العشرين انطلقت صيحات التجديد، ولعل أبرزها ما كان من الفيلسوف المسلم محمد إقبال في بحوثه التي عنون لها بـ «تجديد الفكر الديني»، وغني عن البيان أنه لا يقصد تجديد الدين في مصادره، وإنما يقصد تجديد فهمنا للدين بمعطياته التي تحدد علاقتنا بالله والإنسان والكون، والتي كان من أثر الفهم الصحيح لها بزوغ وازدهار حضارة شهد لها العدو والصديق، فتجديد فهم الدين سيضع كل شيء في مكانه في بنائنا الثقافي بعامة، منهجاً للتعليم والتعلم، وبياناً لمكانة الإنسان في الكون عبر عنها الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – حين نظر للكعبة وخاطبها بأنها ذات حرمة عند الله، لكن الإنسان أعظم حرمة على الله منها، وحواراً مع الآخر، وغير ذلك مما ذكرنا ممثلاً لهويتنا الثقافية، وكان محمد إقبال يرى أن أول خطوة في تحقيق الذات وتجديد الهوية أن يحكم ديننا حركتنا، ويصوغ رؤيتنا للواقع والمستقبل، وهذا لا يعني الانكفاء على الماضي بقدر ما يعني الفهم الصحيح لمكونات هويتنا.

وإقبال يرى في تجديد الفكر الديني ما وافق عليه كثير من المفكرين، يرى تجديد تراثنا وتنقيته؛ إذ من المعلوم أن تعامل علمائنا مع المصادر ومع حاجات الأمة آنذاك أنتج علوماً جمة، وتراثاً يفخر به، ومن حقنا أن نفيد منه كما أفادت كل الحضارات من تراثها الماضي، لكن المنهج الصحيح للإفادة من تراثنا هو أن نجدده بمعنى ندرسه، فنأخذ منه المنهج وما يمكن أن يظل صالحاً لنا، ونترك الجدل التاريخي، والحوادث التي كانت مناسبة لعصرها وغير مناسبة لعصرنا، وليس هذا كفراً بهذا الجانب من التراث بقدر ما هو حكمة تأخذ ما يفيد، وتترك ما لا يفيد، والأمثلة على هذا كثيرة بعضها في الجدل العقائدي حول قضايا لم يعد لها وجود مثل قضية خلق القرآن ونحوها (أبو اليزيد العجمي، 2002: بحث مخطوط).

وفي الفقه أمثلة كثيرة، تؤكد ضرورة تجديد هذا العلم كما دعا إليه كثيرون ومنهم محمد سليم العوا في كتابه «الفقه الإسلامي في طريق التجديد»، وقد نقل عن الإمام القرافي نصاً يفيدنا هنا، وهو قوله: «فمهما تجدد العرف اعتبره، ومهما سقط سقطه، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجزه على عرف بلدك، واسأله عن عرف بلده، وأجزه عليه وأفته به، دون عرف بلدك والمقرر في كتبك» (القرافي، الفروق: 1: 176).

ثانياً – المشروعات الحضارية التي وظفت الدين في تفعيل الإنسان المسلم:

وأشير فقط إلى مشروع جمال الدين الأفغاني كما تبدى في كتابه «الرد على الدهريين»، فقد استطاع الرجل أن يقدم عوامل التفعيل حين ذكر لنا أن الدين يعطينا عقائد ثلاثاً هي:

1 – يقين كل مؤمن أنه ملك أرضي.

2 – يقين كل مؤمن أن أمته خير الأمم.

3 – يقين كل مؤمن أنه سيحاسب على أعماله.

وقد ذكر أن الدين يعلمنا أخلاقاً ثلاثة هي:

1 – الحياء.

2 – الإباء.

3 – الأمانة.

وقد أجاد الأفغاني في توظيف هذه العقائد والأخلاق لصالح قضية تحرير الوطن الإسلامي من المستعمر، وذلك حين أعطى الفرد ثقة بنفسه وقدراته. فهل يمكن أن يؤخذ هذا في الاعتبار ونحن نعيد الثقة في الذات طريقاً للقوة وعلاجاً لمرض الانبهار والخوف من الجديد؟ (أبو اليزيد العجمي، 2001: 31).

ثالثاً – دراسة تاريخنا الحضاري:

وأعني أن نقدم بين يدي تحقيق الذات تاريخ حضارتنا التي تحققت من خلال ذوات المسلمين، وأعني بالدراسة هنا أن ندرس الانتصار والانكسار لنقف على السنن من جهة، ولنعلم أين نحن، وما سبب ما نحن فيه من جهة أخرى، لأنه بالتأكيد ما نحن فيه ثمرة لتراجعنا في فقه ديننا، والإفادة من تراثنا، والاستسلام لإرادة غيرنا وغير هذا من أسباب لا يتسع المقام لذكرها.

رابعاً – بيان حقيقة علاقتنا بالغرب:

أشرت فيما سبق إلى أن علاقتنا بالغرب رحلة طويلة من الصلة احتكاكاً، وأسباب صراع، وتعاوناً في بعض المراحل، وحواراً يعلن أنه يهدف إلى تعايش سلمي، ومعرفة هذا التاريخ والموقف من الوافد الغربي ستضع أيدينا على ما يجب أن نعلمه للأجيال لكي نعيد به الثقة بالذات، فنحن لا نرفض حضارة الغرب لأنها ليست إسلامية، ولكن نرفض القيم المادية فيها، والنزوع إلى العلمانية، وحصر الإنسان داخل جسده، أو جسده وعقله، ونسيانها البعد الثالث فيه. وعليه فالعولمة بما تعلنه وبمؤتمراتها لا تتوافق مع ذاتنا ولا مع قيمنا، ولو فرض أنها دعت إلى حق، فلن نتردد في قبوله لأنه حق ولأنه يخدم قضية الحياة والأحياء.

** هذه القضايا وغيرها مما هو في بابها مما يخدم قضية البحث عن الذات ينبغي أن يكون في وعي من يخططون للأسرة المعاصرة، ومن يخططون للتعليم، ومن يخططون للإعلام، ومن يخططون للثقافة، بل – ولا تعجب – ومن يخططون للمؤسسة الدينية، وقبل كل هذا وبعده من يخططون للسياسة؛ لأن السياسة في الإسلام دين ثقافة.

ولا يكفي أن يكون في وعي هؤلاء جميعاً فقط، بل لا بد أن نسرب القضايا المشار إليها إلى مناهج التعليم، ولا ضير أن يتم التغيير جزئياً الأهم فالمهم، وأن نخرج بالتعليم من دائرة التلقين والثبات على القديم، بل أين الحوار والإبداع وهما جزء مهم من هويتنا الثقافية؟! والغريب العجيب في هذا الأمر أن دورات الحوار وأهميته، والوقت وإدارته يملأ الإعلان عنها صفحات صحفنا، لكنها أعجز من أن تمد قدميها إلى مؤسساتنا التعليمية والثقافية.

خلاصة الأمر: إن الاحتفاظ بهوية إسلامية في ثقافتنا في عصر العولمة أمر ممكن لكنه يحتاج إلى جهد، وقبله إلى إرادة صادقة للاستقلال ورفض التبعية، وليكن منهجنا قول الرسول الكريم: «لا يكن أحدكم إمعة يقول إن أحسن الناس نحسن وإن أساؤوا نسيء، ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساؤوا أن تتجنبوهم».

مراجع البحث

آدم مستز (1975). **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**. ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة: دار التراث.

أبو اليزيد العجمي (1984). **الإنسان بين المسؤولية والتكريم**. المملكة العربية السعودية: رابطة العالم الإسلامي.

أبو اليزيد العجمي (2001). مشروع النهضة عند جمال الدين. **حولية كلية الشريعة**، قطر: ع 19: 372-403.

أسماء زيادة (2001). **دور المرأة السياسي في عصر الرسالة وعصر الراشدين**. القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع.

توماس أرنولد (1970). **صفحات من أوراقه الخاصة**. إعداد عبدالحميد حمدان، القاهرة: دار الغد العربي.

حسن حنفي (2000). الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية. **كتاب مؤتمر دار العلوم**، القاهرة: 333-355.

حسن الشافعي (1998). **التيار المشائي في الفلسفة الإسلامية**. القاهرة: دار الثقافة العربية.

الراغب الأصفهاني (1989). **الذريعة إلى مكارم الشريعة**. القاهرة: دار الوفاء، تحقيق أبو اليزيد العجمي، ط2.

سارتون (1952). **الثقافة الغربية في رعاية الشرق الأوسط**. ترجمة عمر فروخ، بيروت: مكتبة المعارف.

سعد المرصفي (1989). بحث عن خصائص الثقافة الإسلامية. في **كتاب جامعة الكويت**، الكويت، 5-108.

السيد الشاهد (2000). العولمة والعالمية بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي. **كتاب مؤتمر الفلسفة بدار العلوم**، القاهرة: 59-79.

شوقي خليل (1995). **الحوار دائماً**. بيروت: دار الفكر المعاصر.

صفي الدين المباركفوري (1985). **الرحيق المختوم**. القاهرة: دار الريان.

عباس العقاد (1975). **الله**. القاهرة: نهضة مصر، ط1.

عبدالحليم أبو شقة (1995). **تحرير المرأة في عصر الرسالة**. الكويت: دار القلم.

عبدالحميد مدكور (2000). الإسلام والغرب في ظل العولمة. **كتاب مؤتمر دار العلوم**، القاهرة: 413-453.

عبدالفتاح فؤاد (2000). العولمة والثقافة في ميزان مفكري الإسلام. **كتاب مؤتمر دار العلوم**، القاهرة: 573-589.

عبدالكريم زيدان (1994). **المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

عبدالله النفيسي (1999). «نحن والغرب»، **كتاب مؤتمر كلية الشريعة**، ملامح استراتيجية المشروع الإسلامي في مطلع القرن القادم، من 73-117.

عزت قرني (2000). خصوصية الحضارة الغربية دليل ناقض لادعائها العالمية. **كتاب مؤتمر دار العلوم**، القاهرة، من 199–223.

علي جمعة (1999). العولمة حالة وليست ظاهرة. **ضمن كتاب الإسلام والعولمة**: 131–138.

عمر عودة الخطيب (1985). **لمحات في الثقافة الإسلامية**. الرياض: دار المريخ.

الغزالي (1975). **المنقذ من الضلال**. تحقيق عبدالحليم محمود، القاهرة: نهضة مصر.

فوكوياما (1993). **نهاية التاريخ**. ترجمة فؤاد شاهين، وآخران، لبنان: مركز الإنماء العربي.

مالك بن نبي (1980). **الظاهرة القرآنية**. ترجمة عبدالصبور شاهين، بيروت: دار الفكر المعاصر.

مجدي قرقر (1999). الثقافة والعولمة. **ضمن الإسلام والعولمة**، ص ص 70–78.

محمد إقبال (1968). **تجديد الفكر الديني**. ترجمة عباس محمود، القاهرة، لجنة التأليف والنشر.

محمد الشرقاوي (2000). العولمة وتكريس الهيمنة الغربية. **كتاب مؤتمر دار العلوم**، ص صن 79–91.

محمد عمارة (1999). العولمة وقضايا الفكر الإسلامي. **ضمن كتاب الإسلام والعولمة**، من 117–130.

محمد مبروك (1999). **العولمة في الشرق والغرب**. مقدمة الإسلام والعولمة، من 5–25.

محمود زقزوق (2000). افتتاحية مؤتمر الإسلام في عصر العولمة. 25–37.

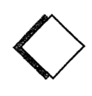
مصطفى حلمي (1997). **إسلام جارودي**. الإسكندرية: دار الدعوة.

مصطفى حلمي (1998). **الفكر الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي في العصر الحديث**. الإسكندرية: دار الدعوة.

هانتجتون (1995). **صدام الحضارات**. ترجمة مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي.

هانس – بيتر مارتين وآخر (1998). **فخ العولمة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وحيد الدين خان (1985). **الإسلام يتحدى**. ترجمة ظفر الإسلام خان، القاهرة، المختار الإسلامي.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

إسماعيل سراج الدين*

يبدو أن مسار الإنسانية وبخاصة منذ أواخر القرن العشرين قد وصل إلى مفترق طرق حساس: إما إلى طريق يؤدي إلى هدر التراث والإمكانات التي اكتسبتها الإنسانية عبر ألفيات عديدة، أو إلى مسار يمتاز باستدامة في التقدم والتنمية. والإشارة هنا ليست موجهة إلى مستقبل طبقة أو جماعة أو دولة معينة بل إلى مستقبل الإنسانية جمعاء.

فقد أصبح الأفراد والمجتمعات، بل القرية العالمية إذا صح هذا التعبير، في حاضرها ومستقبلها، أكثر ارتباطاً وتفاعلاً عبر الزمان والمكان. فنسمة خفيفة في بقعة نائية قد تؤدي إلى عاصفة هوجاء تعبر القارات وبعواقب قد تكون وخيمة وغير منتظرة. ولكن هذا الارتباط والتفاعل – الذي يتزايد مع الوقت – يبدو عشوائياً بلا هدف واضح في مساره أو نظام بيِّن في ارتباطه، مما أدى إلى خلق بيئة يسودها

---

* أستاذ شرف (Emeritus)، اقتصاد وديناميكية سكان وصحة عالمية، جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins Univ.، الولايات المتحدة.
ومستشار عالمي في التنمية والموارد البشرية، حاصل على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية عام 1994.

عدم الثبات، وزيادة المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من النتائج، في نمط الحياة للغالبية العظمى من البشر. وبالطبع، تقود هذه البيئة التي ينقصها الوضوح والاستقرار، وصعوبة تأمين أخطارها، إلى صعوبة في محاولة استشراف المستقبل أو رسم سياسات تنموية أو تقييمها وبخاصة للأمد البعيد.

فالتاريخ الحديث، وبخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر، يدل على سرعة مذهلة في التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي كان وما زال ذا أثر ضخم ومستمر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مختلف بقاع العالم، مما أدى إلى تطورات أساسية في التنظيم الاجتماعي والسياسي بما في ذلك العلاقة بين العمل ورأس المال، وفي نظم الحكم ونظام العلاقات الدولية، بل في منظور الإنسان للطبيعة ووضعه في الكون.

من هذا المنطلق، فإن استشراف التحديات والآمال لتطوير البشرية عامة، وبالوطن العربي خاصة، هو في واقع الأمر دراسة تاريخية. ولكن لكي تكون لهذه الدراسة فائدة علمية وعملية فإنها لا تحتاج فقط إلى الرجوع لعديد من الافتراضات والتكهنات، التي لا بد منها على الرغم من صعوبة توثيقها وبخاصة في الوضع الحالي السابق ذكره - بل تحتاج أساساً إلى مفهوم جديد لمنهجية البحث التاريخي. وهناك منظوران أساسيان لدراسة التاريخ: تاريخ الماضي وتاريخ الحاضر. وكلاهما يعطي مفهوماً مختلفاً لتطور البشرية ولنمط وإمكانات تقدمها.

فمنهجية تاريخ الماضي هي المنهجية التقليدية لدراسة التاريخ. حيث يحاول المؤرخ أن يعطي نظرة تحليلية للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في زمن الدراسة. ويعد هذا التحليل في حد ذاته ذا أهمية خاصة في استقراء الماضي وتوثيقه. ولكن خطورة هذه المنهجية تنبع حينما يركز الباحث على جزء مختار من تاريخ الماضي، ويعتبر أن هذا الماضي والحاضر والمستقبل تمثل أجزاء متكاملة وحتمية لمسار البشرية وتطورها، مما يؤدي إلى قبول واقع الحاضر - بخيره وشره - كنتيجة حتمية وكجزء من طبيعة الكون. فهذه النظرة التاريخية تؤدي إلى مفاهيم غير موضوعية أو عقلانية وإلى سياسات ضارة للإنسانية جمعاء.

بينما تعطي منهجية تاريخ الحاضر نظرة إيجابية لدور الإنسان في إمكاناته وقدراته لتغيير مساره والنهوض بمستواه. فهذه المنهجية لا تعد حوادث الماضي حتمية، بل تعدها من صنع الإنسان، مليئة بإنجازاته بجانب أخطائه وسلبياته.

فمنهجية تاريخ الحاضر تسعى لمعرفة أخطاء الماضي حتى تتجنبها في رسم سياسات الحاضر ومحاولة تغيير المسار نحو مستقبل أفضل. ولا شك أن هناك أسئلة عديدة ومهمة في تاريخ الماضي تستدعي البحث لمعرفة مسار تطور البشرية، ولكننا سنركز على سؤال نعده محورياً:

«كيف يمكن الجمع بين قدر من السبق الفردي الضروري لكل تقدم، وقدر من التماسك الاجتماعي اللازم للمحافظة على تراث الإنسانية الحضاري - إن لم يكن لبقاء الإنسانية ذاتها، وبخاصة في مرحلة العولمة الراهنة؟».

ويأخذ هذا المشكل أهمية خاصة في الوقت الحاضر الذي يتميز بالتطور السريع في النظام العالمي بما في ذلك التطور في مراكز القوى الحربية والسياسية والاقتصادية المهيمنة على مسار هذا النظام. هذا بجانب الطفرات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها التي لا تؤدي إلى تغيير جوهري في نمط فرص الحياة وتوزيعها فقط، بل إلى مفهوم الطبيعة ووضع الإنسان فيها أيضاً.

واستقصاء هذا الموضوع يقود إلى مواجهة إحدى المشكلات الأساسية التي تحدد إمكانات التنمية والثبات الاجتماعي والسياسي في مختلف أنحاء العالم، ولقرون عديدة في المستقبل، وبالذات: كيفية معالجة الصراع بين التنظيم والسلطة على المستوى المحلي والعالمي الذي يهدف إلى الاستقرار وثبات الأوضاع، وبين الطبيعة البشرية على مستوى الفرد والجماعات الصغيرة التي تهدف إلى روح المخاطرة واستكشاف المجهول. وقد أدى ازدياد الصراع بين التنظيم المجتمعي والسبق الفردي إلى انفصال الدافع الاقتصادي عن حوافز الإبداع والتملك. كما أدت بيئة العولمة الحديثة إلى صراع بين حق رأس المال في المرونة وحق العمل في الأمان والثبات. وبذلك أصبح الإنسان أقرب إلى آلة صماء وجزء من أدوات الإنتاج بلا خيار أو دافع شخصي للإبداع والتفوق.

كما أدى الانفصام أيضاً إلى تغيير مادي ومعنوي، ليس في هياكل النظم الحاكمة فقط، بل أكثر أهمية في نوعية انتماء الأفراد والجماعات للنظم الحاكمة أيضاً، حيث تفاوتت هذه النوعية بين انتماء اختياري تقوده العقلانية، وانتماء إجباري تقوده أسلحة الدمار بجانب سلاح المعلومات بتأثيرها النفسي والمعنوي.

وهناك - بلا شك - مزايا للتنظيم والتماسك الاجتماعي، التي عقلها الفرد عبر التاريخ، فعلى الرغم من التضحية الواعية ببعض الحريات الشخصية، فإن انتماء

الأفراد لسلطة مركزية يعطي في المقابل قدراً من الثقة في المساواة، وفي حماية الحقوق والواجبات، وقدراً من الأمان في حالات الاعتداء الخارجي. ولكن حين لا تتمشى القيود التي تنبع من الأسس العقلانية مع غريزة الطبيعة، وبخاصة حينما تؤدي هذه الأسس إلى أنماط سلوك تكيّف هذه الغرائز الطبيعية، وبقسوة شديدة – في حين لا تتحقق المساواة والعدالة المنتظرة من النظام – فإن طبيعة الإنسان تثأر لنفسها وذلك إما بإحداث حالات من اللامبالاة المؤدية إلى تجميد طبيعة السبق الفردي أو تدميرها، ومن ثم القضاء على الإبداع الثقافي والتفكير الحر، وإما بإفراز حالات من الميل للتدمير الاجتماعي وعدم الولاء للسلطة، ومن ثم اهتزاز الثبات المجتمعي وانهيار النظام العقلاني ذاته.

وبالطبع لا يقف النظام – محلياً كان أو عالمياً – محايداً في هذه الظروف، بل يتبع في أحيان كثيرة سياسات قهرية وأشد قسوة – اعتماداً على ما في حوزة النظام من تقنيات حربية ومعلوماتية متقدمة – تؤدي في أحيان كثيرة إلى تناقضات في مفهوم الحياة والطبيعة، ومن ثم إلى بلبلة في الأفكار واللجوء إلى حوارات بعيدة عن العقلانية.

وهنا يجب الانتباه – كما يذكرنا تاريخ الحاضر – إلى أن الأهمية التي أعطيناها لغريزة الطبيعة في السبق والإبداع، لا تعني أن هذه الغريزة دائماً على صواب أو ذات نظرة ثاقبة مستقبلية، أو بلا مخرجات سلبية ونتائج ضارة للأفراد والمجتمعات. فيبدو أن المجتمعات، وبخاصة في بيئة العولمة، تحتاج دائماً إلى إيجاد توازن مستمر بين احتياجات المجتمع واحتياجات الفرد.

ويدل التحليل السابق على أنه على الرغم من الطفرات العلمية والتكنولوجية التي توصل إليها الإنسان، وبخاصة في القرن العشرين، فإن الطريق إلى التقدم الثقافي والتنمية البشرية ليس سهلاً، بل أصبح محفوفاً بالمخاطر للغالبية العظمى من البشر ولا سيما في عصر العولمة الذي زاد فيه الارتباط والتفاعل بين الأفراد والجماعات. فالتقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا لم يصحبه تقدم ملحوظ في طبيعة العنف واللاعقلانية – التي يبدو أنها لم تتغير منذ ورثها الإنسان بيولوجياً قبل مئات الآلاف من الأجيال. كما تتسم هذه الطبيعة بالميل إلى تصنيف البشر إلى أصدقاء وأعداء مما يعطي شرعية للعنف والصراع. فما زال حسم النزاع يتم عن طريق العنف والسلاح الذي زادت فعالياته نتيجة للتقدم في تكنولوجيات

الأسلحة والدمار الشامل، وهذا بدلاً من حسم الخلافات بين الجماعات والأمم عن طريق التفاهم العقلاني الذي يحكمه قانون عالمي ثابت تحترمه جميع الأطراف.

وهذا الوضع يدل بلا شك على انفصام بين التقدم العلمي والتكنولوجي من جهة، والتقدم الثقافي من جهة أخرى. وقد صحب هذا الانفصام مفرزات سلبية على المستويات المحلية والعالمية. فقد أصبح واضحاً مع بزوغ الألفية الجديدة أن مسار النظام العالمي الجديد يتصف بالعشوائية والتناقضات في هيكله الحالي. فمثلاً يسمح نظام العولمة بهجرة رأس المال الاستثماري العالمي عبر الحدود بلا قيود، ولكنه لا يسمح بهجرة عامل الإنتاج البشري إلا بقيود شديدة. كما وضع نظام العولمة مسؤولية ثبات العمل واحتياجاته الاجتماعية على عاتق العامل، مما غير العلاقات بين رأس المال والعمل في جميع أنحاء العالم، الذي أدى إلى تهميش احتياجات العمل الاجتماعية - بينما انكمشت إمكانات الحكومات وقدرتها على إيجاد فرص عمل أو دعم الاحتياجات الاجتماعية اللازمة لاستدامة الإنتاجية والرفاهية - هذا بجانب تناقضات أخرى في السياسات المحلية والعالمية، أدت إلى انحدار مبدأ الديموقراطية وسلطة القانون في النظام العالمي.

وعلى الرغم من أن المستقبل - كما يبدو من وجهة نظر الوضع الراهن - يبدو مظلماً فإن هناك أملاً قوياً في تقدم البشرية في الأجيال القادمة. فهذه التناقضات، على الرغم من خطورة بعضها، تدل على أن النظام العالمي الحالي ليس نهائياً، بل يمثل مرحلة تطور انتقالية في تاريخ البشرية. وأن هذا التطور سيكون إيجابياً حيث إن مفرزاته السلبية تمس جميع أفراده وجماعاته بغض النظر عن مرحلتهم التنموية. وعلى البلاد النامية والمتقدمة لكي تشارك في مرحلة التطور أن تنظر بمنهجية تاريخ الحاضر بالاستفادة من أخطاء الماضي.

سليمان ماجد الشاهين*

العولمة.. القرية العالمية.. عصر المعلومات و«الإنترنت»، وصراع الحضارات أو حوارها، الحكومة الالكترونية.. وعشرات من التعبيرات الشائقة التي واكبت شروق الألفية الثالثة، وسرعان ما ردّدناها بإعجاب وانبهار عبر صحافتنا وإعلامنا

* وزير الدولة للشؤون الخارجية سابقاً، عضو مجلس كلية العلوم الاجتماعية حالياً، أصدر كتاب «الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة» عام 2002 ولديه اهتمام بمتابعة الشأن السياسي والاجتماعي من خلال ندوات أو إصدارات عدة.

ومنظرينا، وكتبنا فيها ما كتبناه وشاركنا في عشرات المؤتمرات الاقتصادية والعلمية والتقنية، وسنشارك في المزيد منها ومن أمثالها، وسنوقع الاتفاقيات ونشترك في إعداد البرامج والخطط. ثم نجلس لنفكر قليلاً أو كثيراً في موقعنا من هذه الخريطة التي شغلنا أنفسنا بها.. إذاً من نحن حتى نتكلم بصيغة الجمع؟ هل الكويت أم العالم العربي أم دول منظمة الوحدة الأفريقية التي أقفلت أبوابها؟ هل منظمة المؤتمر الإسلامي أم حركة عدم الانحياز؟ هل آسيا إلا القليل من دولها أم أمريكا اللاتينية... الخ. فإشكالية التعميم والجمع تصطدم بواقع يختلف تماماً إلا في حقيقة أزلية لا دخل لنا فيها ممثلة في كوننا نعيش على هذا الكوكب مشاركة مع باقي الأحياء، ليس إلا.

إذ إن التفاوت الهائل بين دخل الدول ونصيب إنتاجية الفرد ونسبة التعليم ودرجة التمتع بالحرية ونصيب الفرد من امتلاك الأجهزة التقنية واستعمالها ومئات من شروط التطور والتقدم، كلها وغيرها تقع ضمن هذا التفاوت الكبير بين العالم المتقدم والعالم النامي وبالذات عالمنا العربي؛ ولذا أخشى ألا نكون ضمن عالم المفردات التي بدأت بها موضوعي.

ولعل التعليم يمثل أول مدارج التطور؛ فهل يعقل لعالمنا العربي البالغ تعداده مائتين وأربعة وثمانين مليون نسمة (284 مليوناً) أن يضم ثمانية وستين مليون نسمة ممن هم دون الخامسة عشرة لا يعرفون الكتابة ولا يفقهون القراءة، فضلاً عن عشرات الملايين ممن يكبرونهم ضمن خانة الأميين، في زمن أصبحت الدول المتقدمة تتحدث عن أمية الذين لا يتعاملون مع «الكمبيوتر» و«الإنترنت»، والغريب أن مؤسساتنا ترسم خططها الشاملة ولكن لم نسمع أو نقرأ عن هدف محدد لأية دولة عربية يتضمن برامج أو خططاً زمنية تحتفل فيها بآخر أمي على أرضها...!

وفي سياق أمية «الكمبيوتر» و«الإنترنت» نقل الدكتور شملان العيسى الأستاذ بجامعة الكويت ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية فيها معلومة صادرة عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بالإمارات تشير إلى أن سكان الدول العربية يمثلون 4,5٪ من سكان العالم، وتكاد هذه النسبة تقترب من النسبة السكانية للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدول العربية يستخدم 3,٪ من سكانها «الإنترنت» مقارنة بنسبة 26٪ لسكان الولايات المتحدة، أي أن ربع الأمريكان يتعاملون مباشرة بطريقة أو بأخرى مع هذا المخترع الذي فتح نوافذ العلم والمعلومات والمعرفة على

هذا العالم المدهش الغني بكل ما يهدف إليه العقل الإنساني الراقي والمستنير، فأتاح لهذا العقل القيّم المعرفة التي ترتقي به إلى مصاف التنافس على القمم في كل مناحي الحياة التي ينمو بها الإبداع.

ولعلنا نستذكر تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب وهو في أوج تألقه في مركزه، بأنه يتلقى دروساً في علوم «الكمبيوتر» كي يستطيع أن يساير متطلبات أحفاده المعرفية، ولا شك أن كثيراً من دول أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية يزداد فيها من يتعاملون مع هذا المخترع كأداة يومية عادية.. وأي سلاح غير التعليم قادر على هزيمة الجهل والتخلف والفقر والمعاناة؟ ولعل برنامج رئيس الوزراء البريطاني توني بلير واضح حين يعلن أن أولويات حكومته هي ثلاث قضايا: العلم والعلم ثم العلم.

فمع كل الإنجازات الحضارية التي تتمتع بها المملكة المتحدة ما زال التعليم يعتبر من أولويات البرامج السياسية لكل الأحزاب؛ فبالتعليم وحده تحقق الدول ذاتها مما يمكنها من التفوق أو على الأقل عدم التخلف عن مجاراة الأوائل في هذا الميدان، فأين مكان عوالمنا المتفاوتة في التخلف من طموح الألفية الثالثة؟ بل أين موقع التعليم في أي برنامج انتخابي للمائتين والثمانين مرشحاً كويتياً في مزاد البرامج الانتخابية هذه الأيام؟

ولا نذهب بعيداً في نقد الآخرين، دون مراجعة واقعنا العلمي والمعرفي باعتباره الركيزة لمنطلقات أحلامنا في المستقبل الأفضل، وضمن هذا السياق نشير إلى الصدمة الرقمية التي واجهنا بها الأخ الأستاذ حمزة عباس حسين المحافظ السابق لبنك الكويت المركزي في مداخلة له أخيراً وهو الذي يتعامل بالأرقام تحليلاً واستنتاجاً بكل مقدرة وتميز، فيقول في برنامج تلفزيوني إن الطالب الكويتي يمضي مائة وعشرين يوماً على مقاعد الدراسة سنوياً بينما نجد مثيله في اليابان يمضي بين مائتين وأربعين أو مائتين وخمسين يوماً سنوياً، ولذا فإن الولايات المتحدة تشعر بخطورة تخلفها عن اليابان؛ إذ إن نصيب الطالب الأمريكي من أيام الدراسة السنوية دون مائتي يوم دراسي، وعلينا بعد ذلك أن نواجه الواقع من منطلق هذه الأرقام كي نحدد مكاننا من هذه الألفية.

ولا شك أن التعليم ومضمونه ومناهجه وأهدافه تأتي دائماً في مقدمة الشروط التي تحدد الصورة المستقبلية لأية خطة شاملة للنمو الاقتصادي ومستوى الدخل والمنهج

السياسي وسقف الحريات التي يتمتع بها الفرد والمجتمع وحجم الانفتاح على المجتمعات والحضارات الأخرى ومكانة القيم الروحية لدى الفرد والمجتمع والدولة، وفي معرض هذا التفاوت بين الكتل المتناقضة أحسب أن مقياس الناتج المحلي رقمياً يعكس بلا شك سعة الهوة الفاصلة بين المستويات المطلوبة في ساحة المقارنة... فعالمنا العربي الذي يتجاوز سكانه، على امتداد الرقعة الواسعة من موريتانيا إلى عمان وجنوبا إلى الصومال وجزر القمر مائتين وأربعة وثمانين مليون نسمة وفق إشارتنا السابقة، لا يكاد يصل ناتجه المحلي إلى سبعمائة بليون دولار تقريباً لعام 2000، بينما إيطاليا وحدها وسكانها نحو ستين مليوناً حققت ناتجاً محلياً يقرب من ألف ومائتي بليون دولار لنفس السنة المشار إليها، أي أن إيطاليا وسكانها نحو خُمس العالم العربي حققت ناتجاً محلياً يكاد يصل إلى ضعف الناتج المحلي لجميع الدول العربية. بهذه المقاييس وغيرها من الإحصائيات التي تعكس الصورة الدقيقة بالأرقام الموثقة والجداول المقارنة نستطيع أن نتعرف مواقع أقدامنا، ومن ثم مكان الدول النامية في الموقع الصحيح مع من يحق لهم الوقوف بجدارة على مشارف الألفية الثالثة بأفكار وتطلعات وتحديات تخلق بمقتضاها عالماً آخر، بحيث تصبح فيه إنجازات القرن الأخير من الألفية الثانية جزءاً من تاريخهم البشري المنصرم إزاء الرؤى لديهم عن كيفية صياغة تاريخ المستقبل. والغريب في الأمر أننا – العرب – ما زلنا نراوح في مضمار التنظير حول هذه الألفية متخذين من بضع أدبيات وأفكار محوراً لكل ندوة أو محاضرة أو منتدى.. فلا نكاد نجتمع حول هذا الأمر إلا وكتاب «صراع الحضارات وصياغة النظام العالمي» لكاتبه صموئيل هنتنجتن، أو دراسة نهاية أو خاتمة التاريخ للمفكر فوكوياما محوراً للنقاش أو الاستشهاد على الرغم من المآخذ والنقد الذي تعرض له الكاتبان من صناع التاريخ الحقيقي.

وعندما اقترفت الجرائم الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 على المراكز التجارية والحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وأدانها العالم كما لم يدن جريمة بشعة من قبل وأعلن الجميع الحرب على الإرهاب والإرهابيين اختلطت الأمور على مفكرينا ودارسينا، فتداخلت قضية الألفية الثالثة مع تلك الجريمة مضافاً إليها حوار الحضارات كما قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل الرئيس الإيراني السيد خاتمي كبديل للصراع الحضاري، فصارت هذه المحاور المتعددة مفهوماً واحداً في أذهان كثير منا دون وعي، أو لنقل دون أن نكلف أنفسنا عناء التمييز بينها، ولو على مستوى المفكرين، وبين المفهوم المنتظر والمطلوب خلال هذا القرن الأول من الألفية الثالثة الماثلة أمامنا.

وحرصاً على أن نخرج بنتائج محددة لا بأس من الاتفاق على أنه ما دمنا ليس بمقدورنا مسايرة الحضارات المتقدمة من حيث ما انتهت إليه إنجازاتها، فإن علينا واجب النظر في ذاتنا كي لا تُخدع شعوب المنطقة بأحلامها وأوهامها، هذه الذات الصادقة يمكنها أن تمدنا بالحقائق المطلوبة كشروط نستعين بها لتحقيق النهضة التي يمكن أن تمثل منطلقاً لخلق توازن يدفع بنا إلى مشارف عصر للنهضة الخاصة بنا حتى لو كانت ضمن مقاييسنا التي نستحقها.

وليس المجال هنا تحديد أطر نهضة الدول أو القوميات وشروطها، فلكل خصوصيته، ولكن القاسم المشترك لتلك المتطلبات هو التعليم والقوانين والدساتير المطلقة والحريات الفردية والعامة للمجتمع ونظم الحكم الديموقراطية والمناهج والخطط الاقتصادية وغيرها من الركائز الأساسية لأية نهضة.. وهنا لا نسطح الأمور أو نبسطها بتلك الشروط؛ إذ إن عالمنا العربي مثقل بتبعات سياسية ووطنية وقومية وأمنية ومعوقات فكرية أساسية نافذة إلى أساليب التفكير وازدواجية السلوك، وفي مقدمتها الاستكانة إلى وحدة إيماننا بالدين الحنيف واللغة الواحدة وجغرافية الأرض وتاريخنا المشترك، ونظل ندور في محاورها بمشاعرنا دون أن نكلف أنفسنا معرفة أن هذه الأطر السامية تشكل وعاءً أميناً يعيننا على انطلاقة حقيقية تأخذ بالأسباب العلمية والعملية اللازمة لكل نهضة مع الحفاظ على البعد الروحي والقيم التاريخية والمجتمعية الطيبة... نعم قد تكون هناك قضايا مشتركة نتعاون فيها وتتصل مباشرة بتلك المحاور الثلاثة ولكن الحديث عن الألفية الجديدة بما فيها من تحديات علمية وتقنية لا تحققها شعارات العالم العربي المشترك كما هو قائم حالياً؛ فالتفاوت كبير وكبير جداً بين ما يفترض من توازن مطلوب بين الشركاء كشرط لأي تعاون وبين الحقيقة القائمة.

فالكويت عضو في الجامعة العربية ودخل الفرد فيها يقرب من عشرين ألف دولار سنوياً بينما دخل الفرد في الصومال مثلاً، وهي دولة عضو في الجامعة العربية، لا يتعدى المائة والعشرين دولاراً سنوياً، بل إن هناك ثلاث عشرة دولة عربية يبلغ تعداد سكانها مائة وستة وثلاثين مليون عربي يقل مدخول الفرد فيها عن ألف وخمسمائة دولار «1500 دولار» سنوياً، وباختصار شديد يعكس أوضاعنا العربية يورد الدكتور حمد عقلا الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية في دراسته الاجتماعية المتخصصة حقيقة رقمية تشير إلى أن 83٪ من تعداد سكان العالم العربي يعيشون بمستوى دخل متدنٍّ، وهو ما يعرف بحافة الفقر بالمقياس العالمي.

ومن هنا فإن التغيير أو التطور والتطوير يفترض أن يتم بقرار وجهود كل دولة أو كيان مستقل وفق الإمكانات والظروف المتاحة بدءاً بالتوافق الوطني قبل التعاون الثنائي، وقبول بالعمل الإقليمي المشترك قبل النزوع إلى الآفاق القومية وما وراءها بل دون القفز على أولويات المصالح أو تجاوزها، التي قد تقودنا إلى التعاون المباشر مع من نجد مصالحنا معه تحقق لنا أهدافنا بغض النظر عما يجمعنا أو يفرقنا من أمور يمكن تجاوزها؛ فالتغني بالأهداف الكبيرة شيء طيب ولكن الوصول إليها لا بد له من ضمان الوحدة الوطنية الغائبة عن كثير من دولنا المستقلة، وتحقيق المشروع الحضاري المنشود لا يفترض قيام الوحدة، فالواقع الأوروبي وإنجازاته الحضارية تمت ضمن الأطر السياسية المستقلة لكل دولة على الرغم من اختلاف اللغات والثقافات ولم يستدع الأمر التغني بالوحدة بينما الخطوات المحققة حالياً بين هذه الدول الأوروبية هي التي ستقودها إلى الاندماج المصلحي بعد أن حققت ذواتها وأشبعت كبريائها الوطني، وأرست قواعد الثقة التي تحميها من كل هيمنة أو استحواذ وتبعد عنها كل خوف أو تردد.

وآمل ألا أخدع نفسي حين أفترض أن الألفية الثالثة هي مؤشر تاريخي تشترك كل الأمم أو الدول في تقبله باعتباره يمثل الحضارة التي نعيشها حالياً ولكن بالتأكيد لم نقدم لهذا الصرح الحضاري ما يقنعنا بأننا جزء أصيل من هذه الألفية الجديدة، ومن هنا وجدنا أنفسنا في موقع العداء إزاء العواصف وتياراتها فنعتبرها تارة مؤامرة غربية ضدنا، أو هجمة مخططة علينا للقضاء على هويتنا.. بينما مثل هذه المقولات لا تعدو أن تكون أقنعة نخفي تحتها عدم قدرتنا على مجاراة المسار الحضاري للأمم المتقدمة وعجزنا عن الإبحار ضمن رياح التغيير لأننا لا نملك أدوات التعامل معها. وبالطبع إن التطور العام سيأخذ مجراه ولن يتوقف لحظة بانتظار العاجزين عن اللحاق به، ولا شك أنه يؤلمني أن أستعين بمثال نحياه يدل على الفارق بيننا وبين الحضارة المتقدمة حين نشهد السقوط المريع للنظام الصدامي العفن بجنوده الذين تخطى عددهم الملايين من جيش نظامي وحرس جمهوري وفدائيي صدام وجيش تحرير القدس وميليشيات حماة الحزب.. إلخ، بأيام معدودة وبخسارة أمريكية لم تزد على مائة وثلاثين قتيلاً نصفهم خارج ميدان المعارك إن حدثت، ولعل أسطورة منقاش وحقيقة الأباتشي تختزل الموقف إيضاحاً وعبرة.

ويبقى قول الباري عزوجل «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» هو القول الفصل.

محمد مدحت جابر*

مع مطلع الألفية الثالثة يخطو العرب نحو نهاية المائة الثالثة في عدد السكان، وهذا الحجم السكاني يجعلهم «ديموجرافياً» على قدم المساواة مع سكان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا). وبمرور العقد الأول من الألفية، فإن سكان الوطن العربي سيتجاوزون سكان أمريكا الأنجلوساكسونية.

والسؤال، أي وجه شبه بين هاتين المنطقتين الجغرافيتين غير هذه العلاقة العددية التي لا توحي بالكثير.

مع الألفية الجديدة، نتطلع لأن يكون للعرب أهمية نوعية لا كمية، تكاملية لا تنافسية، توافقية لا خلافية، تفاعلية لا انفعالية.

إن العالم ينتظر من العرب موقفاً موحداً في قضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك حتى ينظر إليهم بالاحترام الواجب، ويشعر أن العرب فعلاً قوة دولية لها شأنها.

من غير المعقول أن يسبق العرب دول أوروبا في التفكير في وحدة أو سوق مشتركة منذ تأسيس الجامعة العربية قبل نصف قرن ونيف، ولا يتحقق أي شيء بعد هذه السنين. في الوقت ذاته يتألف الاتحاد الأوروبي خطوة خطوة ولكن دون تراجع، حتى يغدو قوة اقتصادية وسياسية يحسب حسابها. وفي الوقت ذاته نرى التجارة العربية البينية تعجز عن عبور علامة 10٪، في حين أنها أضعاف ذلك مع أركان الكرة الأرضية غير العربية.

من غير المعقول أن تستورد البلاد العربية ما تأكله من بلاد الشرق والغرب ولديها موارد مهدرة يمكن تنميتها، وتعبئتها للمصلحة العربية، ومن غير المعقول ألا تكون للعرب خطة مشتركة بشأن القضايا الحيوية داخلياً وخارجياً: الصراع العربي الإسرائيلي، العولمة، التصنيع، الحفاظ على موارد البيئة، التكامل الاقتصادي، التنمية البشرية، حقوق الإنسان ودور المرأة في المجتمع، البطالة ومشكلات الشباب. والقائمة تحوي المزيد من الأمور الخلافية التي لا يُرى للعرب فيها الرأي الواحد والقاطع.

إننا نتطلع إلى الوقت الذي يفخر فيه العربي بانتمائه لهذه المنطقة عن حق وواقع وليس بالعاطفة الجياشة والقول دون الفعل، ونتطلع لأن يجوب العربي بلاده من

* أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.

أقصاها إلى أقصاها يعمل، وينتج، ويتعاون، ويبدع، ويضيف دون حساسيات أو خصومات مع تغليب الروح القومية على القطرية، وكما يفعل المواطن الأوروبي اليوم.

لقد خطت البلاد العربية خطوات جبارة في مجالات عديدة، ولكن لا تزال بعض الأمور بحاجة إلى التعاون المشترك على المستويات كافة.

والحديث عن تطلعات الإنسان العربي يطول، لذا فإنني أكتفي هنا بأن أشير إلى بعض الجوانب من وجهة نظر الجغرافيا الطبية.

(1) عملت معظم الدول العربية على كبح حدة الإصابة بالأمراض المعدية بأنواعها وبذلك عبرت المراحل الأولى من مراحل التحول الوبائي، لكنها لم تلتفت بالقدر الكافي للأمراض المزمنة التي هيأت لها أن تدلف إلى المراحل المتأخرة من التحول الوبائي لتصبح أنماط المرض قريبة من الدول المتقدمة دون استعداد لذلك. يدل على هذا تصاعد الإصابة بأمراض مزمنة كأمراض القلب والسرطان وغيرها.

(2) مع انشغال البلاد العربية بالحروب والصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية فإنها قد غفلت عن التصدي لأنماط مرضية «متخفية» وأقصد بها الأمراض الوراثية التي تكاد تكون مجهولة لدى السواد الأعظم من «جيوش» الأطباء الذين يتخرجون سنوياً، في الوقت الذي ترتفع فيه نسب الإصابة بهذه الأمراض بسبب ما هو معروف في العالم العربي من زواج الأقارب Consanguinity، ويمثل ذلك الوضع خطراً داهماً على الأجيال العربية الحالية والمستقبلية.

(3) تقع البلاد العربية في منطقة متوسطة من العالم تحدها الأخطار الجسام، وبعض الدول العربية مستقبلة للعمالة غير العربية الحاملة لهذه الأخطار، ويتمثل ذلك على سبيل المثال في مرض الإيدز الذي ينتشر بشكل وبائي، ويحمل كل يوم إصابة 16,000 بفيروس H.I.V الذي يؤدي لمرض الإيدز، وبعض دول العرب يقع في إفريقيا التي تؤوي ثلاثة أرباع الحاملين للفيروس المذكور، ويصاب بها يومياً حوالي 10,000 شخص. وفي بعض دولها أصبح واحداً من كل ثلاثة بالغين حاملاً للفيروس، ولنا أن نتصور الخطر الداهم من جراء ذلك. وهجرة العمالة نشطة بين بعض دول الإيدز إلى البلاد العربية. صحيح أن هذه البلاد العربية تفحص هؤلاء، ولكن لماذا لا تكون النسب الأكبر هي للعرب بدلاً من الوضع القائم بالنسبة للعمالة القائمة في البلاد العربية.

(4) لا تزال البلاد العربية تبدي ثنائية واضحة في الرعاية الصحية، وأقصد

هنا عدم المساواة Inequality في هذه الرعاية التي تتركز عادة في العاصمة والمدن الكبرى، مما يدعم الهيمنة الحضرية، ويترك الريف غارقاً في مشكلات صحية انتهت تقريباً من العالم المتقدم. إن الجهد الواجب على البلاد العربية هو تقريب أو تضييق الفجوة في الرعاية الصحية بين الحضر والريف. كذلك أن يكون حق العلاج مكفولاً لكل أهل الريف والبادية وليس لسكان المدن فقط، ولن يتأتى ذلك إلا بالتخطيط السليم، وتحقيق ما يسمى اليوم بالتنمية المستدامة Sustainable development التي تستخدم الموارد استخداماً مرشداً، وفي نفس الوقت لا تجور أو تتعدى على حق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

(5) يكاد يكون التعاون الصحي بين البلاد العربية قاصراً على تبادل الزيارات وحضور بعض المؤتمرات العلمية، وليس هناك خطة واضحة لاستئصال الأمراض اللصيقة بالبلاد العربية بشكل متعاون ومتكامل، كما أن هناك فجوة في نوعية الخدمات بين دولة وأخرى. والواجب تكامل فعلي عملي للقضاء على الأمراض السائدة في الوطن العربي، مع توفير الإمكانات للدول غير القادرة مادياً أو فنياً، ويجب الشعور بأن العرب جميعاً هم في سلة واحدة. وليس معنى التعاون المشترك في هذا المجال توحيد الإستراتيجيات والبرامج بل يجب أن تكون هناك أولويات وخصوصية لكل دولة عربية بحسب السائد فيها من أمراض، ولكن ضمن الإستراتيجية القومية الكبرى للعرب جميعاً.

(6) يسود الطب الشعبي في كل البلاد العربية تقريباً، وتختلف نظرة المواطن العربي له بحسب ثقافته، وتراوح بين القبول والرفض الكاملين. والنظرة العلمية لذلك هي المزاوجة بين الطب الشعبي والحديث على أساس علمي، وهو ما فعلته بعض الدول المتقدمة، ونشأ اليوم ما يعرف بالطب البديل، الذي يركز على الطب الشعبي ولكن بأسلوب علمي يختبر الأعشاب وفعاليتها وسميتها ويقرها بعد دراسة، وليس بالأسلوب البدائي السائد اليوم. والخلاصة ألا يترك الطب الشعبي كله ولا يؤخذ كله، إنما يكون التعامل معه انتقائياً Selective، والأمل معقود على أن تعمل الدول العربية على أخذ الأمور سابقة الذكر في الاعتبار، حتى يتحقق للبلاد العربية ما تحقق لدول العالم المتقدم من رقي.



مراجعات الكتب

اقتصاد

غسيل الأموال في مصر والعالم

الجريمة البيضاء: أبعادها، آثارها، كيفية مكافحتها

تاليف: حمدي عبدالعظيم*
الناشر: المؤلف، عدد الصفحات 368
تاريخ النشر: 2001 – مصر
عرض: مصطفى محمود عبدالسلام**

احتلت قضية غسيل الأموال الأهمية الكبرى على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة إدراكاً من المجتمع الدولي لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي وبخاصة الاستثمار المحلي والدولي، ولذلك تزايد الاهتمام بها وبالسبل إلى مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، بعد أن أصبحت هذه الظاهرة تهدد الاقتصاد العالمي وبخاصة اقتصاديات العالم النامي، ومن بينها الاقتصاديات العربية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب كأول دراسة استطلاعية باللغة العربية تتناول قضية غسيل الأموال في مصر والعالم؛ فتعرض بالمناقشة والتحليل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي ودور البنوك في عمليات غسيل الأموال.

ويعرف الباحث المقصود بظاهرة غسيل الأموال بأنها إعادة تدوير الأموال الناتجة من الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء

---

* أستاذ الاقتصاد – نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

**باحث في شؤون الاقتصاد الدولي، بنك التمويل المصري السعودي، جمهورية مصر العربية.

المصدر الحقيقي لهذه الأموال، ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع. ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة الأموال الناتجة من تجارة المخدرات والرقيق والدعارة والأسلحة.

ويناقش الباحث العلاقة بين الفساد الإداري والمؤسسي المنظم وعمليات غسيل الأموال، ويذكر وقائع وأمثلة لحالات مصرية عالمية مدعمة بالنماذج والإحصائيات، كما يتناول عمليات الاتجار في المخدرات والعقاقير والمواد التخليقية وعلاقتها بعمليات غسيل الأموال من واقع الدراسات القياسية والنماذج الواقعية لحالات من المجتمع المصري، وعلى مستوى العالم.

وإن كان الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في المجتمعات كافة على اختلاف درجات نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإن تركيز الباحث على الفساد في الدول النامية يؤكد المفهوم المميز لرئيس البنك الدولي «جيمس ولفينسون» من أن الفساد يناسب واقع هذه المجتمعات، ويبرز الباحث الفرق بين الفساد في المجتمعات النامية والمتقدمة وآليات تيسير ظهور الفساد في كل منهما، والبعد القيمي والأخلاقي السائد ودوره في انتشار الفساد في المجتمعات النامية والمتقدمة، وهل الدول المتقدمة تغذي الفساد في الدول النامية؛ إذ من المعروف أن الدول الأوروبية تعد الرشوة التي تدفع لمسؤولين خارج البلد بمنزلة مصروفات، وتقوم بخصمها من الشركات والأفراد للحكومة، وهو ما يعني أن الدول الأوروبية تدعم الرشوة وتغذي الفساد في الدول النامية، ومن ثم، فهو؛ أي الفساد رافد مهم من روافد بروز ظاهرة غسيل الأموال في العالم.

ويتناول الباحث أيضاً الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة انطلاقاً من أنها استقطاعات من الدخل القومي ونزيف مستمر للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية، كما يتناول التأثير في ميزان المدفوعات، وفي الاستثمار، والاستهلاك، والبطالة، وقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومن خلال شرح الآثار الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال تبرز العلاقة بين غسيل الأموال والجريمة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي.

ويشمل الكتاب دراسة تحليلية للجهود الدولية التي بذلت من أجل مكافحة عمليات غسيل الأموال وتجارب الدول لمكافحتها وأهم المقترحات التي يجب تطبيقها لزيادة فعالية المواجهة على مستوى الوطن العربي. ومن أهم ما يميز هذا

الجانب مطالبة الباحث باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر في حالة النظم المالية لبعض الدول، وبخاصة «الأفشور» التي تسهم في إخراج أموال دول الخليج ونزحها للدول الغربية، بالإضافة إلى أنها قد تُعَدّ منطقة معبر «ترانزيت» للأموال؛ تدخل منه الأموال غير المشروعة، وتعبر للدول العربية؛ وبذلك يلزم أخذ الحيطة والحذر عند التعامل مع مثل هذه المؤسسات أو المؤسسات المالية الأجنبية هناك.

وتشير الدراسة إلى ارتباط ظاهرة غسيل الأموال بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه إلى عولمتها في ظل ثورة المعلومات التكنولوجية والاتصالات. ولما كان حرص أصحاب الدخول غير المشروعة على الانتفاع بالعوائد المالية الناتجة من الجريمة هو أحد عوامل استمرار الجريمة وتناميها فإن منع هذا الانتفاع يسهم – بلا شك – في مكافحة الجريمة الأصلية وإمكانية القضاء عليها.

يتناول **الفصل الأول** العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي؛ حيث تأكد في الآونة الأخيرة وجود ارتباط بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي وزيادة العنف في مختلف أنحاء العالم وارتباط ذلك بعمليات غسيل الأموال القذرة.

وتنبع أهمية هذا الفصل في كونه إطلالة تاريخية لهذه الظاهرة، وبخاصة أنها تعد من الظواهر المستحدثة التي لم يمض على ظهورها سوى عقدين من الزمان، وأنها من إبداعات الغرب؛ فقد ظهرت أولاً في الولايات المتحدة على أثر بعض جرائم تهريب الكوكايين، ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلي والدولي. ومن ثم فهذه اللمحة التاريخية تقرب الصورة للقارئ وتجعله على وصال تام بهذا البحث المهم.

ويتناول **الفصل الثاني** – بطريقة تفصيلية – عمليات غسيل الأموال حول العالم سواء في الدول النامية أو الصناعية المتقدمة؛ فيعرض لعمليات غسيل الأموال التي تورطت فيها بعض البنوك العالمية، من مثل بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي أدى دوراً مهماً في تحويل الأموال القذرة الناتجة من تجارة المخدرات من الولايات المتحدة إلى كولومبيا عبر فروع البنك العديدة حتى تصبح الأموال مشروعة أو قانونية. ويتناول أيضاً عمليات غسيل الأموال القذرة الناتجة من الفساد الإداري والسياسي، التي يحصل عليها بعض الساسة والزعماء في العالم.

ويتعرض هذا الفصل بعد ذلك لعملية تقدير لحجم غسيل الأموال في بعض الدول، وللدول التي تُغسل الأموال فيها، فيشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية

تأتي على رأس القائمة؛ فيغسل فيها 283 مليار دولار سنوياً، ثم تليها إيطاليا (50 مليار دولار)، ثم ألمانيا، واليابان، وكندا، وبعض دول البحر الكاريبي، ودول أمريكا اللاتينية لارتباطها بتجارة المخدرات، ثم الدول الآسيوية المنتجة للمخدرات، ثم الاتحاد السوفييتي السابق، وبخاصة منظمات الدعارة الدولية، بالإضافة لإسرائيل التي تدعم الجريمة، وتساعد على غسيل الأموال، ومن ثم فإن حجم الأموال التي تغسل سنوياً على مستوى العالم قد وصل إلى تريليون دولار، بحسب تقدير لجنة من خبراء ماليين كنديين أخيراً، وهو ما يعادل 15٪ من حجم التجارة العالمية، كما تمثل عمليات غسيل الأموال نحو 25٪ من إجمالي التعاملات في أسواق المال العالمية التي يجد فيها غاسلو الأموال فرصتهم بإعادة تدوير الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد، أو الجدوى الاقتصادية؛ مما يشكل عبئاً كبيراً على مناخ الاستثمار، ويؤدي لاختلال الأسواق المالية على مستوى العالم.

ويكشف الباحث دور الدول المتقدمة في تدوير الأموال القذرة وغسلها وبخاصة في الولايات المتحدة، ومن هنا يأتي التساؤل عن دور المنظمات الدولية التي قامت بترسيخ مفاهيم العولمة الاقتصادية وضوابط الشرعية الاقتصادية الدولية وحقوق الإنسان، وذلك في الحد من هذا الدور للولايات المتحدة في نشر الظاهرة، وهو ما يجعلنا نتفق مع «فيليب ادنجلهارد» الأستاذ بجامعة «مين» الأمريكية أن سكان الأرض يعيشون تحت سقف نظام اقتصادي إجرامي أو غير صريح، إذ يسود وينتشر أكثر من النظم الاقتصادية الحميدة أو الصريحة، والمقصود هنا بالاقتصاد الإجرامي هو عائد الأموال من النشاطات غير المشروعة وغسيل الأموال.

أما **الفصل الثالث** فيتناول دراسة عمليات غسيل الأموال المصرية المرتبطة بتجارة المخدرات أو الناتجة من الفساد الإداري واستغلال النفوذ والتربح من الوظائف العامة، أو الاختلاسات والرشاوى، أو التهرب الضريبي والجمركي، أو تهريب الأموال إلى الخارج... إلخ. ويقسم هذا الفصل إلى عدة نقاط رئيسة هي تقدير حجم الاقتصاد غير المشروع في مصر، وتقدير حجم غسيل الأموال في مصر، ثم عمليات غسيل الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات، وعمليات غسيل الأموال المرتبطة بالفساد الإداري والسياسي واستغلال النفوذ. ومن خلال الأرقام فإن 70٪ من حجم الأموال المغسولة يأتي من تجارة المخدرات، وإن حجم الأموال المغسولة سنوياً في مصر يقدر بـ 17,1 مليار جنيه مصري، أي ما يوازي 3,5 مليارات دولار سنوياً.

ومن ثم فإن هذا الفصل يعد دراسة تطبيقية وتحليلية لهذه الظاهرة في مصر وتوضيح خطورتها، وهي النقطة الأساسية في هذا البحث الذي يجعلنا نتساءل مبكراً – معه – ما الدور الأمني والسياسي والاقتصادي الذي يمكنه أن يوقف هذا الطوفان على المستوى الإقليمي والدولي؟ وهل مؤشر حجم هذه الأموال يزداد أم يتناقص؟ وما ارتباط هذا المؤشر بالانحراف القيمي والأخلاقي في المجتمع؟ وهل ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الدول العربية على ارتفاع هذا المؤشر أم انخفاضه؟ وهل أتاحت العولمة أو النظام الاقتصادي العالمي الجديد أرضاً خصبة لهذه الظاهرة؟ وهي بالطبع كذلك.

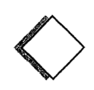
في الفصل الرابع يتعرض الباحث للآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، ويرد على من يتصور وجود جوانب إيجابية مع الجوانب السلبية لعمليات غسيل الأموال شأنها كشأن الاقتصاد الخفي، حيث وضح أن عملية غسيل الأموال تتعلق بالدخول غير المشروعة بعكس الاقتصاد الخفي الذي يشمل، فيما يشمل، اقتصاديات أو دخولاً مشروعة لكنها غير مثبتة في الحسابات القومية، كما تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية عن عديد من الأسر.

ومن خلال هذا الفصل يتعرض الباحث إلى تأثيرات هذه الظاهرة السلبية في الدخل القومي والبطالة والإضرار بسعر الصرف والتأثير على ميزان المدفوعات والميزان التجاري أيضاً، ومن ثمّ يعد هذا الفصل من أهم الفصول التي توضح عمق هذه الظاهرة ومدى تأثيرها في التنمية المستدامة التي تبغيها الدول النامية.

أما **الفصل الخامس** فيتعرض لكيفية مواجهة غسيل الأموال من واقع تجارب الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا وغيرها، ويستعرض الجهود المبذولة دولياً لعمليات غسيل الأموال، والقوانين والتشريعات المتعلقة بقضية غسيل الأموال في مصر، ثم يقدم مقترحات وتوصيات لعلاج هذه الظاهرة، ومنها تعاون الإنتربول في الدول العربية مع الإنتربول الدولي في مجال تسليم المجرمين ومصادرة الأموال غير المشروعة، مع تطبيق التوصيات الواردة في اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وبخاصة ما يتعلق بغسيل الأموال تمهيداً لإصدار قوانين وطنية تحرم هذه العملية، ومن ثم يطالب الباحث بضروة الإسراع في إصدار قوانين وطنية في الدول العربية تحرم هذه العملية، وبخاصة أن معظم الدول العربية تتمتع بوجود أنظمة مصرفية ومالية متقدمة ومتنوعة ومرتبطة بالمراكز المالية العالمية، وهذه

المزايا والتسهيلات تغري مجرمي غسيل الأموال، وبخاصة في ظل انفتاح أسواقها المالية على العالم الخارجي وانتقال رؤوس الأموال من الداخل للخارج والعكس.

وأخيراً فإن أهمية هذا الكتاب أنه أبرز ظاهرة غسيل الأموال على المستويين العربي والعالمي.



سياسة

الدبلوماسية: القواعد الأساسية، الممارسة العملية، المشكلات الفعلية

تأليف: السفير عبدالفتاح شبانة
الناشر: مكتبة مدبولي، القاهرة 2002
عرض: إكرام عبدالقادر بدرالدين*

يمكن القول إن للدبلوماسية أهميتها في حالتي السلم والحرب، ففشل الدبلوماسية وأساليبها من حوار ومناقشة وتفاوض وتبادل للآراء والأفكار والقدرة على إيجاد مصلحة مشتركة يمكن أن يمهد الطريق إلى الحرب والنزاعات المسلحة، كما يلاحظ أيضاً أنه عقب انتهاء الصدام العسكري المباشر أو الحرب يعود مرة أخرى دور الدبلوماسية من خلال توقيع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تهدف إلى الحيلولة دون اندلاع الحرب مرة أخرى.

ويقسم المؤلف كتابه إلى ستة أبواب:

يتناول **الباب الأول** - وهو بعنوان «معنى الدبلوماسية» - الإطار النظري للدبلوماسية ومفهومها، ويقسم المؤلف تناوله لمعنى الدبلوماسية إلى ثلاثة جوانب رئيسة، يعرض **أولها** لتحديد من هو الدبلوماسي والسمات والشروط التي يفترض توافرها في العاملين بالحقل الدبلوماسي، ويتناول **ثانيها** تطور الدبلوماسية خلال العصور التاريخية المختلفة ابتداء من العصور القديمة، فعصر اليونان والعصر البيزنطي، ودويلات المدن الإيطالية، والدبلوماسية عند العرب والمسلمين، ثم الدبلوماسية في العصور الحديثة، ويعرض **ثالثها** لتطوير الدبلوماسية موضوعياً؛ حيث يتناول الدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية البرلمانية، ودبلوماسية المعونات، ودبلوماسية الأساطيل الحربية، ودبلوماسية العصا الغليظة، ودبلوماسية العصا والجزرة، والدبلوماسية المكوكية، ودبلوماسية المؤتمرات، ودبلوماسية القمة، والدبلوماسية السرية.

* قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت.

ويدرس **الباب الثاني** – وهو بعنوان: «مراسم المبعوثين الدبلوماسيين» – الإطار الذي يمارس الدبلوماسي وظيفته من خلاله، ويعبر هذا الإطار عن المراسم والسلوكيات المقننة والمحترمة، التي يقرها العرف الدولي وكذلك الإجراءات والتقاليد وقواعد اللياقة التي تسود المعاملات والاتصالات الدولية، كما يتناول هذا الباب أيضاً درجات الممثلين الدبلوماسيين من سفراء، ووزراء مفوضين، ووزراء مقيمين، وقائمين بالأعمال، ويشرح مهمة البعثة الدبلوماسية والأسبقية بين السفراء وإنهاء أو انتهاء مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية ومغادرته، وحفلات التوديع والزيارة.

ويحمل **الباب الثالث** عنوان: «العمل بالسفارات»، وينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول مصادر معلومات الدبلوماسي، وهي: المصادر الرسمية، والمصادر العلنية، والصلات الشخصية، والمصادر السرية، ويركز القسم الثاني على وسائل الاتصال بين الدبلوماسي وحكومته، وهي التقارير والمذكرات والبرقيات الرمزية والمفتوحة و«الفاكس» والمكالمات «التليفونية» مع الإشارة إلى كيفية تحقيق الأمن والسرية لهذه الاتصالات، ويعرض القسم الثالث لشخصية الدبلوماسي الناجح والشروط الموضوعية والشكلية التي يجب توافرها في الدبلوماسي سواء من حيث المظهر العام، وإجادة اللغات الأجنبية، والتعامل مع «الكمبيوتر»، والاتزان، واحترام تقاليد البلد الموفد إليه، والقدرة على التوقع المسبق للأحداث، والإلمام بقواعد المراسم والبروتوكول، والبعد عن مواطن الشبهات.

أما **الباب الرابع** فهو بعنوان: «الحصانات والامتيازات الدبلوماسية»، ويتناول المؤلف فيه مسوغات الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وذلك على ضوء اتفاقية فيينا عام 1961، التي أرست القواعد الرئيسة للامتيازات والحصانات الدبلوماسية من حيث النطاق الشخصي لحصانات وامتيازات البعثة، وكذلك النطاق الزمني لتلك الحصانات، والتكييف القانوني للحصانة، وحرمة مقر البعثة الدبلوماسية، ويعرض أيضاً لحق اللجوء داخل البعثة الدبلوماسية مع شرح للممارسات العملية لبعض الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، من مثل حق الاتصال الدبلوماسي، والحقيبة الدبلوماسية، كما يتناول المؤلف أيضاً الحصانات والامتيازات الدولية، أي الحصانات التي تتمتع بها المنظمات الدولية والعاملون بها، ويعرض أيضاً لحصانات البعثات القنصلية وأنشطتها.

ويعرض **الباب الخامس** – وهو بعنوان: «التزام الدبلوماسي بقواعد

البروتوكول والأتيكيت» – لمفهوم البروتوكول والأتيكيت، حيث يعرفه الكاتب بأنه مجموعة القواعد والمبادئ المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم المجاملات والأسبقية وتضع قواعد إقامة الحفلات والمآدب الرسمية والاجتماعية وأسلوب التعامل، وتكون الدراية الجيدة للدبلوماسي بهذه القواعد من العناصر الأساسية لنجاحه في أداء مهامه الدبلوماسية. ويعرض المؤلف لبعض القضايا والموضوعات المهمة المتصلة بالمراسم والبروتوكول، من مثل موضوع الأسبقية أي المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتحديد الأسبقية سواء بين الدول أو بين الملوك والرؤساء أو بين رؤساء البعثات الدبلوماسية، ويعرض أيضاً لأهم المراسم المتبعة في الولائم وأنواع الملابس الرسمية ومراسم التعارف والمصافحة.

أما **الباب السادس** والأخير فهو بعنوان: «الوجه الآخر للدبلوماسي»، حيث يركز على بعض المشكلات والأخطار التي يمكن أن تصادف الدبلوماسي في أثناء قيامه بعمله ومهامه الدبلوماسية خارج دولته، من مثل موضوع الإرهاب الذي زادت حدته وانتشاره في العالم المعاصر، وكذلك مشكلة زواج الدبلوماسي، وبخاصة شباب الدبلوماسيين، من أجنبية، كما يعرض أيضاً لمشكلة البيروقراطية ومشكلات مواطني دولته في الدولة المضيفة، ومشكلة علاج المرضى من مواطنيه في الخارج، والأمراض المتوطنة في البلد المضيف، بالإضافة إلى الاختلاف في العادات والتقاليد.

ويلاحظ أن موضوع الدبلوماسية من الموضوعات المهمة والشيقة التي يمكن أن تجذب اهتمام القارئ العادي، إضافة إلى المتخصص؛ وذلك نظراً لما للدبلوماسية من وزن كبير في مجال العلاقات الدولية المعاصرة. وقد حاول المؤلف أن يجمع في هذا الكتاب الخطوط العريضة للدبلوماسية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وكان من الأفضل – في رأينا – تقسيم الكتاب إلى فصول بدلاً من الأبواب؛ لأن بعض الأبواب كانت صغيرة في حجمها وأقرب إلى الفصول منها إلى الأبواب، وإن كان ذلك لا يقلل من المجهود الذي بذله المؤلف في الكتاب وبخاصة أنه يكتب متأثراً بخبرته الشخصية وممارسته الطويلة للعمل الدبلوماسي مما جعله عليماً بخفايا عالم الدبلوماسية وأسراره.

اجتماع

الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام:

دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية

تأليف: غسان منير حمزة سنو، وعلي أحمد الطراح
الناشر: النهضة العربية، بيروت 2002
عرض: يعقوب يوسف الكندري*

يشمل الكتاب، الذي يقع في 254 صفحة من الحجم المتوسط، ستة فصول مستقلة بعناوينها، مترابطة بمفاهيمها حول قضايا الهوية الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام. فقضايا مثل الهوية الوطنية والإثنية، ووسائل الإعلام وتأثيرها، وانخراط المجتمع المعاصر في اتصال ثقافي عبر الوسائل الحديثة مثل الإنترنت، كانت محاور أساسية دار حولها الكتاب ومضمونه، وناقشها في فصوله المتعددة؛ فقد ناقش الكتاب قضايا تمس الوضع المحلي والعربي والعالمي، وارتبطت بإشكالية الهويات المحلية والوطنية في مقابل ثورة إعلامية تقنية عالمية أسهمت في امتزاج ثقافي واسع النطاق ساد في المجتمعات الإنسانية المعاصرة. فلم تعد العادات والتقاليد والأعراف والممارسات اليومية التي تشكل الهوية الوطنية في المجتمع المحلي قادرة على الصمود والانعزال والاستقرار في ظل هيمنة عالمية إعلامية حصرت المجتمعات الإنسانية في إطار جغرافي محدد وصغير. فالامتزاج وانتشار العناصر الثقافية والاختلاط والاندماج الثقافي، وهي تعتبر جميعها من عمليات التغير الاجتماعي الثقافي، خضعت لدرجة عالية من الاختزال الوقتي في ظل الظروف المعاصرة، التي سيطرت عليها وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة.

لقد اشتمل الكتاب على ستة فصول، شكل كل فصل منها دراسة مستقلة قائمة

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت.

بذاتها، ومع ذلك فهي متسلسلة في عرض المفاهيم سابقة الذكر، تناوب عليها المؤلفان في العرض والإعداد، وسبقها تقديم للأستاذ الدكتور رضوان السيد عنونه – ارتباطاً بمحتوى الكتاب – «الهوية والمجتمع والعالم»، ثم عقب ذلك جاءت مقدمة عامة عرضت المفاهيم الأساسية للدراسات استناداً إلى أدبيات عامة تدور حول الموضوع أشار إليها الباحثان، بالإضافة إلى تحديد خط الكتاب ومساره ومحتواه. فالكتاب عبارة عن دراسات مستقلة شكلت فصول الكتاب، وانطلقت جميعها في تسلسل محدد؛ إذ تبدأ بملخص عام للدراسة، وتنتقل إلى طرق المعالجة الخاصة بالموضوع، ومن ثم إبراز لأهم النتائج الخاصة بالدراسة مختتمة بقائمة بالمراجع المستخدمة لكل دراسة أو فصل على حدة.

بدأ الكتاب بفصله الأول الواقع تحت عنوان «الأوطان والهويات الوطنية: إشكالية علاقة الناس بالأوطان»، الذي أعدّ من قبل الدكتور علي الطراح، وقد قسمه إلى قسمين: وقع القسم الأول تحت عنوان الفصل نفسه. وانطلقت الدراسة فيه من معالجة نظرية عديد من الدراسات والأدبيات المرتبطة بالهوية الوطنية في مقابل الوطن والمبادئ الأساسية له، وعالج مفاهيم نظرية اجتماعية ارتبطت بالهوية والوطن وذلك بهدف الوصول إلى فهم واقعي وأساسي لكيفية تشكل الهوية داخل الأوطان. وقد ركز الباحث من خلال هذا العرض على ضرورة العمل تجاه تحديد نظرية اجتماعية للهوية الوطنية في ظل وجود فئات اجتماعية متعددة داخل الوطن الواحد. أما القسم الثاني من هذا الفصل، فإنه وقع تحت عنوان «ملاحظات حول الاندماج والهوية الوطنية في الكويت». وعلى الرغم من أن الأجدر بهذا القسم أن يكون فصلاً مستقلاً بحد ذاته بعد تعزيزه ببعض الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية حول موضوع الهوية، فإنه وبشكل عام يعتبر نموذجاً مطروحاً، عرضه الباحث ليدلل من خلاله على الهوية الوطنية مستخدماً الكويت مثالاً للتصنيف الفئوي المتعدد رابطاً ذلك بالمفاهيم الأساسية التي تحدث عنها في القسم الأول من هذا الفصل، مختتماً بالتركيز على أساليب التنشئة الاجتماعية التي يكسبها الإنسان منذ طفولته والتي تحدد هويته الوطنية.

أما الفصل الثاني، الذي أعده الدكتور غسان سنو تحت عنوان «معالم ومؤشرات الهوية الوطنية ومقاييسها»، فقد حاول فيه الباحث أن يحدد طبيعة الدور الذي يستطيع أن يؤديه الفرد لبناء هويته الوطنية في مجتمعه المحلي وتشكيله. فهذه الدراسة انصبت على تحديد أبعاد رئيسة ثلاثة حاول المؤلف أن يبينها، وهي تتمثل في ادعاء الفرد هوية وطنية وأحقيته في الحصول عليها، وتوضيح أبرز

المؤشرات والمقاييس المطلوبة التي يستطيع الفرد من خلالها أن يحدد انتسابه من عدمه إلى هذه المقاييس، إضافة إلى القبول أو الرفض لهذا الادعاء ومنح الهوية أو حجبها. فقد أوضح الباحث بداية مؤشرات الهوية ومحدداتها، ومن ثم قام بتحديد مؤشراتها، وانتقل إلى تحديد ثلاث مجموعات من مقاييس الهوية تمثلت في: مقاييس الادعاء بالهوية الوطنية التي حددها بتسعة مقاييس، ومقاييس العزو بالانتماء إلى هوية، التي حددها بمقياسين، ومن ثم مقاييس تلقي وتسلم ادعاءات الهوية الوطنية والعزو إليها، وحددها بمقياسين أيضاً، وقد أشار إليها جميعاً بإيضاح وتفصيل موضحاً تفاعلها بالبيئة والمحتوى الاجتماعي.

وفي الفصل الثالث أوضح المؤلف نفسه عناصر مهمة في القضية التفاعلية والتواصلية بين المجموعات السكانية والثقافات المتباينة، وذلك من خلال عرضه لالتقاء الثقافات المتباينة التي تحملها المجموعات السكانية المختلفة عن طريق الاتصال المباشر. فهجرة المجموعات السكانية من مكان إلى آخر، بما تحمله هذه الهجرة من انتقال عناصر ثقافية مادية وغير مادية، حددت الهوية الخاصة وشكلت إطاراً معيناً من التفاعل مع المجتمع المضيف ومدى تقبله للآخر وللهوية المختلفة. ويقود هذا بطبيعة الحال إلى مناقشة موضوع ما يسمى بالاندماج الثقافي ودرجاته. فأوضح الباحث في هذه الدراسة مفاهيم متعددة مثل الهوية الإثنية، والتطبيع الثقافي، والعلاقة المتداخلة بين الهوية الإثنية والهوية الوطنية، متعرضاً للسياسات المتبعة تجاه المهاجرين وهوياتهم الإثنية، وموضحاً أمثلة حول الهوية الإثنية والوضع النفسي للمهاجرين المراهقين، والهوية الإثنية والتكيف بشكل عام والتكيف عند التلاميذ أو التكيف المدرسي بشكل خاص. لقد قدمت هذه الدراسة تصوراً محدداً لفهم بعض النتائج النفسية جراء حصول الهجرات المتعددة والعلاقات التفاعلية الناتجة.

وفي الفصل الرابع يعود المؤلف الثاني الدكتور علي الطراح في عرضه لدراسة تحمل عنوان «وسائل الإعلام والهوية الوطنية: دراسة نقدية للآراء ذات المركزية التكنولوجية حول العولمة»؛ إلى التركيز على وسائل الإعلام ودورها في تشكيل الهوية الوطنية. وتعد هذه الدراسة مراجعة نقدية لعدد من الأدبيات التي تنطلق من إبراز دور وسائل الإعلام والتكنولوجيا وبيان تأثيرها على الهويات؛ فقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة في تقليص المسافات الجغرافية محددة أطراً مختلفة من التواصل الثقافي، الذي أثر بدوره بشكل كبير ومباشر على الهويات المحلية المتعددة. وقدم الباحث في هذه الدراسة بعض الطرق الجديدة لفهم التفاعل في العلاقات بين الوسائل الإعلامية الحديثة المستخدمة والهوية المحلية ذات البعد

الثقافي المميز، فانطلقت الدراسة من استعراض الأدبيات الخاصة لهذه الصورة التفاعلية بين الإعلام والهوية، موضحة العلاقة بين الإعلام وما أسماه بالتجمعات المتخيلة، ومن ثم الهوية والاتصال، والإعلام والهوية الإقليمية، مختتماً بعمل الثقافات الوطنية والثقافات المتخطية للحدود الوطنية.

أما الفصلان الخامس والسادس فقد عرضا لدراستي غسان سنو وركزا على التقنيات الحديثة وتأثيرها الراهن على الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية. فبدأت التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص بتطور كبير لم يسبق لأي تقنية أن ضاهتها من حيث السرعة وذلك عبر مراحل الإنسان المختلفة. فقد أدى هذا التطور - الذي حدث بتقنية الإنترنت بالتحديد - إلى تفاعلات اجتماعية مختلفة وحديثة. وفي الوقت نفسه أوجدت تحدياً جديداً في تعزيز عملية الاتصال الثقافي وتقويته بين المجتمعات الإنسانية، وأسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في انخراط العالم بقرية صغيرة واحدة. وفي الفصل الخامس الذي كُتب تحت عنوان: «الإنترنت والاقتصاد السياسي والمجتمع العالمي: البنية التحتية للإعلام العالمي» بدأ الباحث بمناقشة كيفية انطلاقة الإنترنت وتقدم تقنيته مشيراً إلى أنه يعد مرتكزاً إعلامياً أساسياً سيشكل البنية التحتية للإعلام العالمي، وسينجم عنه فيما بعد إشكالية خاصة تقع على الهوية الوطنية وشكلها، وذلك من خلال اتجاه العالم نحو مجتمع ثنائي الطبقة تكنولوجياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً على حد قوله، فالدول الفقيرة والنامية هي تلك الدول التي ستعاني أزمة نظراً لتعدد الإشكاليات الاجتماعية التي تمر بها، فضلاً عن التعددات السياسية واللغوية والثقافية والوطنية، الأمر الذي يجعل الإنترنت واستخداماته ينحصر في طبقة عالمية محددة دون أخرى تعاني انقطاعها التواصلي التقني الحديث. ففي هذه الدراسة ألقى الباحث الضوء على الإنترنت بشكل عام وأهميته الحالية وتنامي مستخدميه، ثم تحدث عن مفهوم الاتصالية وتعريفها وإشكالياتها، مستعرضاً أبرز تقنيات الاتصالات المختلفة في نظم الكابلات الغائصة في البحر والأقمار الاصطناعية ومنظمات هذه الأقمار ومؤسساتها، طارحاً في النهاية تساؤلاً عن تقنية الإنترنت وإذا ما كانت تعد أداة تنموية أم سيطرة.

أما الدراسة الأخيرة للباحث نفسه، فقد وقعت تحت عنوان «الإنترنت والديمقراطية: أداة للتغير السياسي أم الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية العالمية». وفيها ينطلق الباحث من اتجاه حديث ومميز في معالجة التقنيات الحديثة وتأثيرها على الوضع والحياة السياسية، وذلك من خلال تحديد ملامح العلاقة التفاعلية بين

الإنترنت والديموقراطية. وحاول الباحث أن يقدم تصوراً محدداً وتحليلاً مفصلاً لكيفية تحقيق استخدامات الإنترنت لتطبيقات تتعلق بمفهوم الديموقراطية والتغير السياسي، وركز على استخدامات الإنترنت بوصفها مثالاً لمحور دراسته التي انصبت على قطرين من دول العالم الثالث، هما الصين وماليزيا. فقد استخدمهما من حيث كونهما مثالين للأقطار التي تشهد تطوراً تقنياً وتكنولوجياً بشكل عام مع تميزهما بقيود عامة لاستخدامات الديموقراطية وممارساتها بمفهومها الغربي المتحضر. وقد استخلص في النهاية أن الطبقات الاجتماعية في هذين القطرين بجميع أشكالها لها القدرة على الحراك والتغير على الرغم من وجود إدارة حكومية ضابطة وذات نفوذ سلطوي. وانطلق الباحث من هذا التحليل بتمهيد عام عن تكنولوجيا المعلومات الحديثة وعلاقتها بالسلطة السياسية، موضحاً كيف قام الإنترنت، بوصفه أداة للتغيير السياسي والتطوير الديموقراطي، بدور كبير في هذا المجال عارضاً لذلك بضرب الأمثلة على كلا القطرين طارحاً تساؤلاً عاماً مفاده: هل الإنترنت يعد مشروعاً استعمارياً جديداً؟ مختتماً بتفصيل حول الاستغلال التجاري للإنترنت.

ولعل أبرز ما يميز هذا الكتاب هو موضوعه، ذلك ليس بحكم قلة الدراسات والأبحاث الخاصة ذات الصلة بموضوع الهوية الوطنية، أو العولمة، أو الإعلام فحسب، إنما لندرة الدراسات المحلية والعربية التي تربط بين هذه الموضوعات في قالب تحليلي واحد، وتناقشها ضمن علاقة تفاعلية محددة وميسرة. فالمكتبة العربية تكاد تخلو من مناقشة تأثير الإعلام – وبالتحديد التقنيات الحديثة – على الهوية الوطنية في ظل عالم واحد صغير. فالإعلام العالمي بسط هيمنته وأثر بشكل واسع على الهويات الوطنية في المجتمعات الإنسانية المتعددة. ولا شك في أن ثورة الاتصالات والمعلوماتية، التي تعد من أبرز تحديات الألفية الجديدة، قد خلقت علاقة جديدة من أنماط التفاعل المجتمعي، والمؤسسي، والفردي. فقد طرح الكتاب مفاهيم مترابطة حديثة، وبخاصة تلك التي تتعلق بعلاقة الإنترنت بالنظام السياسي. وعلى الرغم من أن سمة هذا الكتاب أنه يشمل دراسات مستقلة بحد ذاتها، فإنها في نهاية الأمر قد صبت في قالب واحد، وفي تسلسل منهجي سليم، وعرض مكتبي واضح ومحدد لقضايا الهوية الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام. فهي دراسات مهمة تفيد ذوي الاختصاص لمعرفة أبعاد تشكل الهوية الوطنية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية. ولذلك فإن الكتاب يعتبر إضافة مهمة وجديدة للمكتبة العربية، ويفتح الباب أمام مناقشة جادة لمثل هذه القضايا الحديثة.

علم نفس

دليل المبتدئين بالعلاج النفسي

تأليف: جون زارو، ورولاند براشو، وديبورا تدلمان، وايرون ديبيلان
ترجمة: محمد قاسم عبدالله
الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2001، 228 ص.
عرض: ناهد سعود*

يقدم هذا الكتاب للمختصين في علم النفس الإكلينيكي والإرشادي والطب النفسي والخدمة الاجتماعية والتوجيه التربوي والمهني، ويعطي إجابة عن كثير من التساؤلات، ويعالج عديداً من المسائل التي يواجهونها أثناء عملهم، ويبين لهم كيف يمكنهم تطبيق اتجاهاتهم النظرية في مواجهة العملاء والمسترشدين.

ويعد هذا الكتاب من الكتب النادرة في مجال العلاج والإرشاد النفسي، ويذكر المترجم الأسباب التي دعت إلى ترجمته، ومنها:

1 - أن هذا الكتاب طبع ثلاث عشرة طبعة خلال عدة سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - نظراً لحاجتنا الماسة إلى دليل ومرشد عملي فإن الكتاب يعد بمنزلة الجسر الذي يربط الدراسة النظرية بالممارسة العملية لمهنة العلاج النفسي.

3 - أنه يبين للمعالج المبتدئ وطالب العلاج والإرشاد النفسي كيف يطبق دراسة اتجاهاته النظرية العلمية، حيث يواجه العملاء أو المعالجين.

4 - أنه يوضح لهؤلاء المختصين في العلاج والإرشاد، كيف يمكنهم حل بعض المشكلات الانفعالية التي يمرون بها خلال ممارستهم للمهنة.

* قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

5 – أن هذا الكتاب يوضح خطوات وآليات تساعد المرشد والمعالج النفسي أثناء ممارسة عمله على مواجهة المشكلات التي تصدر من العميل.

6 – أن الإجابات التي يقدمها الكتاب قائمة على الخبرة والممارسة الإكلينيكية للمؤلفين وإشرافهم على طلاب العلاج والإرشاد النفسي خلال سنوات طويلة، وأنه يساعد على تقديم الحلول عند مواجهة مشكلات، قد يتعرض لها المتخصصون في مجال الخدمات النفسية والإرشادية.

ويؤكد المترجم أن الحاجة ماسة إلى دليل ومرشد عملي، يعد بمنزلة الجسر الذي يربط الدراسة النظرية بالممارسة العملية لمهنة الإرشاد والعلاج، وهو يحقق هذا الغرض.

ويذكر المؤلفون: ·

أن هذا الكتاب جاء دليلاً عملياً وموجهاً، واستجابة لحاجة المبتدئين في العلاج النفسي، واستجابة لحاجة المؤلفين أنفسهم ليكون عندهم مرجع يعتمدون عليه أثناء الإشراف على المعالجين المبتدئين، وما دام المعالج يمر بمشاعر كثيرة، من مثل: عدم الصبر، وضعف الثقة بالنفس، والإحباط، وعدم الرضا فإنه ليس من المرغوب فيه التهرب من هذه المواقف والمشاعر نهائياً. وانطلاقاً من ذلك فإن هذا الكتاب يقدم مساعدة تسهل على الأفراد الانتقال من كونهم طلاباً في العلاج والإرشاد النفسي إلى كونهم ممارسين. وقد نوقش عدد من المسائل والمشكلات العملية التي تحدث أثناء المقابلة العلاجية وأثناء القياس والتشخيص؛ لذا فإن في هذا الكتاب محاولة لعرض المناقشات بطريقة عملية محددة، وطرح عدة مسائل تعد صعوبات بحد ذاتها، ويقدم افتراضات وحلولاً لما يجب فعله، وكيف يجب فعله اعتماداً على بعض الأمثلة. ويشمل هذا الكتاب خمسة عشر فصلاً في أجزاء أربعة:

في الجزء الأول، وتحت عنوان «المباشرة بالمهمة» نرى الكتاب يتعرض للبحث في بعض صعوبات المعالجة النفسية والمظاهر غير المتوقعة التي غالباً ما نواجهها. ويضم عرضاً للتوقعات الأولية المتعلقة بالعلاج النفسي والدوافع التي تدفع الشخص لأن يمتهن العلاج والإرشاد النفسي، من مثل رغبة الشخص في تقديم المساعدة للآخرين، أو الصعوبات التي يعانيها، أو رغبته في أن يكون محبوباً وذا مركز وأهمية. كما يتعرض لبعض المخاوف التي يعانيها بعض المبتدئين بالعلاج النفسي، ومنها ما ينشأ من خداع العميل، ومن عدم التعاون، ومن طبيعة العلاقة بين

المعالج وعميله. ثم يتحدث هذا الجزء أيضاً عن المسؤوليات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بهذه المهنة كالثقة المهنية والسرية، وواجبات المعالج تجاه المجتمع، وتحت أي الظروف يمكنه كمعالج نفسي أن ينتهك الثقة أو لا يتجاوزها.

وفي جزئه الثاني، وتحت عنوان «الاتصال الأول بالعميل والتقويم التشخيصي» نقرأ عن: كيفية الإعداد من أجل اللقاء الأول مع العميل، حيث هناك خطوتان: 1 – جمع المعلومات المتاحة وفحصها. 2– تحديد مغزى المعلومات ودلالتها والتخطيط للإستراتيجيات التي تساعد المعالج على إجراء المقابلات الأخرى. كما يقدم هذا الجزء بعض المقترحات العامة عن المقابلة الأولى، إذ إنها تمثل موقفاً مرعباً لكل من المعالَج والمعالِج المبتدئ نظراً لأن العميل يحمل مخاوف كثيرة. ويبين هذا الجزء كيفية التعامل مع القلق الذي يبديه العميل، ومن ثم يتطرق أيضاً إلى ضرورة الاستشارة أثناء العلاج. فالمعالجون السابقون يمثلون مصدراً مهماً لجمع المعلومات عن المعالج وكذلك الأطباء والعاملون في ميدان الصحة. ويبين الكتاب أيضاً كيفية الاقتراب من العميل، وكيف يمكن التقدم من الشخص والاختصاصي الذي تُطلب منه المشورة. كما يزود هذا الجزء القارئ المهتم بالخطوات الأساسية لإجراء القياس والتقويم التشخيصي للعميل من أجل وضع خطة العلاج، ويقدم أمثلة حول عملية التقويم والتشخيص، وكذلك تقريراً مفصلاً جامعاً يضم المعلومات والبيانات المتعلقة بتقويم المعالج للعميل. فهذا الجزء يقدم إطاراً مرجعياً من أجل استعماله في إعداد التقرير عن العميل كما يتحدث المؤلفون عن نموذج يرشد المعالج في تنظيم التفكير حول المعلومات ووصف المهارات التي يتضمنها هذا التمثيل والفهم العقلي لهذه المعلومات. أولاً: المعلومات الموجهة. ثانياً: تحديد المشكلة. ثالثاً: السلوك الحالي. رابعاً: التاريخ الداعم. خامساً: التقويم أو الاختبار. سادساً: الأحكام والآراء الإكلينيكية النهائية.

وينتهي هذا الجزء بملاحظات متعلقة بالتشخيص، ويورد بعض التوصيات الخاصة بالعلاج، وكذلك وضع التقرير الجامع والنهائي.

ويقع الجزء الثالث تحت عنوان «عملية العلاج النفسي»، ويتناول المساعدة في الإعداد لتزويد المعالج المبتدئ ببعض الخطوط العريضة التي ترشده إلى كيفية الإفادة من المعلومات المرتدة، والبحث عن كيفية وضعها في خدمة العمل العلاجي للعميل.

فالمعلومات المرتدة التي حصل عليها المعالج حول العميل، والتي جمعها في

تقريره، تضع الأساس الجوهري لعملية العلاج النفسي، فقد تتعرض المعلومات أحياناً للتشويه، أو قد تنسى؛ لذلك فإن هناك فرصة أخرى للنظر في هذه المعلومات التي يحصل عليها ثانية مع العميل. أولاً: تقديم المعلومات على أنها صادرة عن سلطة، ثانياً: الإستراتيجية. ثالثاً: إعادة طمأنة العميل. ويفرض الكتاب فكرة عن تقديم المعلومات (التغذية الراجعة)، التي تُحصَّل من الاختبارات واستشارات أخرى. ويُظهر كيفية التعامل مع رفض العميل. ويتحدث هذا الجزء أيضاً عن بعض المهارات العلاجية الضرورية ومستويات التفاعل في العلاقة العلاجية، ومن ثم يتطرق إلى الإستراتيجيات العامة للتعامل مع الحالات الطارئة، وذلك عن طريق مساعدة العلماء في ضبط انفعالاتهم، ومساعدة العميل في توضيح مشكلاته، وتطوير أساليب التكيف، وتقديم الدعم والمساندة، واستخدام الأزمة لمصلحة العلاج. ويكشف هذا الجزء في نهايته عن بعض الخطوط الأساسية واللازمة في إنجاز قرار إنهاء العلاج وما على المعالج أن يعمله عندما يقترح العميل إنهاء العلاج، وذلك عن طريق: تقويم الأساليب والدوافع التي دفعت العميل لاقتراح إيقاف المعالجة وكيفية تعامل المعالج مع مشاعره الخاصة ومواجهتها، وكذلك يبين في النهاية كيفية إحالة العميل إلى معالج آخر.

أما في الجزء الرابع وتحت عنوان «تكيف القرائن الأخرى للعلاج»، فإننا نقرأ عن الاحتفاظ بالتقرير ودواعي هذا الاحتفاظ، وذلك عن طريق: تسهيل العلاج، وحفظ التقرير لأغراض التدريب، ودواعٍ إدارية، وأسباب قانونية وتشريعية، ويوضح أيضاً ما يجب على المعالج التقيد به عند كتابة التقرير، ونماذج التقارير وأشكالها تمثل: التقرير المختصر، والملاحظات المتتالية واللاحقة، وتقرير الختام. كما يتناول هذا الجزء موضوع العلاج المشترك أو مهارات عمل عدد من الاختصاصيين في طريقة واحدة مناسبة. فالعلاج المشترك يمكن أن يكون بالتعاون مع معالج ذي خبرة طويلة وجيدة، وبالتعاون مع طالب في العلاج النفسي، وبالتعاون مع الأصدقاء. كما تطرق المؤلفون إلى الحديث عن الإعداد من أجل العمل والعلاج المشترك، والعمل خارج نطاق الجلسة العلاجية بين الجلسات، وأيضاً العمل أثناء الجلسة العلاجية، وذلك بالتركيز على: العلاقة والتفاعل بين المعالجين، والعلاقة والتفاعل بين العميل والمعالج من جهة أخرى.

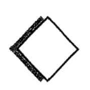
ويتناول هذا الجزء أيضاً بعض المؤشرات المفيدة في المقابلة والتشخيص والعمل العلاجي مع الأطفال والأسر. ويبين المؤلفون في كتابهم: إعداد الطفل

للعلاج، وكيفية التعامل مع الطفل غير الواثق وغير المتعاون، وإعداد الوالدين من أجل العلاج للتواصل مع الأطفال، وكذلك تقدير مشكلات الأطفال، وتشخيصها، وتناول مسألة الزيارات إلى المنزل والمدرسة، وقضية علاج مشكلات الأطفال واضطراباتهم وينتهي هذا الجزء في فصله الأخير بتوضيح الطرق الممكن استعمالها لتحسين المهارات الإكلينيكية العلاجية كعملية الإشراف، وكيفية التعامل مع الاختلاف في الرأي، وكيفية التعامل والتعلم خلال الإشراف.

إن بلوغ المهارة الإكلينيكة يتطلب مستوى من التغير في السلوك والشخصية لا يمكن توقعه في أي مكان آخر؛ والإشراف هو الأداة الأولية الممكنة والخاصة من أجل التعلم ورفع مستواه خلال الإشراف.

ويلاحظ أن المواجهة العلاجية موقف مركب، ولا شك أن براعة المعالج النفسي تتطلب جهوداً مستمرة في تطوير المهارات وتحسينها في كل نواحي الممارسة المهنية النفسية. ومن هنا فإن الكتاب يوضح لهؤلاء المختصين كيف يمكنهم حل بعض المشكلات التي يمرون بها أثناء ممارستهم للمهنة، ويوضح ما يجب على المرشد والمعالج النفسي القيام به.

لا شك أن هذا الكتاب مهم لكل من يعمل في ميدان العلاج النفسي والإرشاد، فالإجابات التي يطرحها قائمة على خبرة وممارسة مؤلفيه الإكلينيكية، من خلال إشرافهم على طلاب العلاج والإرشاد النفسي خلال سنوات طويلة. وفي الختام تأتي جهود المترجم التي جعلت من هذا الكتاب مرجعاً مهماً يضاف إلى مكتبتنا العربية.



علم نفس

التوازن الداخلي: علم الربط بين الصحة والمشاعر

The Balance within: The Science Connecting Health and Emotions

تأليف: إستر ستيرنبرج*
الناشر: و. هـ. فريمان، نيويورك، الولايات المتحدة، 2001، 288 ص.
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد**

طوال سنوات عديدة، ادعى المعتقدون بالحكمة الكلية ومناصرو موجة العصر الجديد أن الروح الصحيحة تؤدي إلى جسد صحيح. لكن دون إثبات علمي لم يكن الأطباء قادرين على تفسير هذه المعتقدات أو دعمها. ومنذ ما لا يزيد على عشر سنوات، يعتقد العلماء أن الجهاز المناعي مستقل بحد ذاته دون أي اتصال بالدماغ.

يقوم الباحثون حالياً، ومنهم مؤلفة الكتاب الذي بين أيدينا، بإظهار السبل الفعلية التي تصل تلك المناطق في الدماغ التي تتحكم في المناعة، بالمناطق المولدة للمشاعر والأفكار.

وفي كتاب **التوازن الداخلي**، تشرح المؤلفة الآليات وأهميتها: كيف تربط الأعصاب، والجزيئات والهرمونات بين الدماغ والجهاز المناعي؟ وكيف يرسل الجهاز المناعي الإشارات إلى الدماغ، ومن ثم يؤثر في مشاعرنا؟ وتفسر كيف يقوم الدماغ بدوره بإصدار الإشارات إلى الجهاز المناعي، مما يجعلنا أكثر عرضة

* تعمل الدكتورة إستر ستيرنبرج (Esther Sternberg) مديرة لبرنامج العلوم العصبية الجزيئية والخلوية والسلوكية في المعهد الوطني للصحة العقلية والمعاهد الوطنية الأمريكية للصحة. وقد حصلت على جائزة الخدمة العليا في مجال الصحة العامة، كما أن لها أكثر من مائة مقال علمي، وكتاب، وفصل من كتاب، ومراجعات للكتب.
**رئيس قسم التأليف والتعريب بمركز تعريب العلوم الصحية – دولة الكويت.

للإصابة بالمرض. ولم تكتف المؤلفة وزملاؤها باكتشاف تلك الارتباطات، بل قاموا بشرح طريقة عملها والتأثيرات المحتملة لها في علاج الأمراض المزمنة والمعندة على العلاج. والخلاصة هي أن ما كنت تدركه بحدسك (وهو كونك مرهقاً أو معرضاً للضغوط سيجعلك أكثر عرضة للإصابة بالمرض)، قد تم فهمه الآن بصورة علمية.

والكتاب الذي بين أيدينا مقسم إلى أحد عشر فصلاً؛ في **الفصل الأول**، وعنوانه «المشاعر والمرض: الجزيئات والخرافات القديمة»، تقوم المؤلفة بإعداد الساحة للمكتشفات الحديثة من خلال إبراز أهم الأبحاث الطبية القديمة ذات العلاقة؛ فقد اعتقد أبقراط ومعاصروه بوجود ارتباط بين صحتنا الجسدية والعاطفية. وعلى أية حال، فبحلول القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أصبح الطب أكثر «تخصصاً»، حيث قام الباحثون برسم خرائط للجسم ومن ثم التركيز على أجزاء معينة منه ووظائفها المحددة، من مثل الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي... وهكذا. ومنذ ذلك الحين، تعلمنا قدراً هائلاً من المعلومات عن الأمراض وأنماط العدوى وتأثيرها على أعضاء محددة بالجسم. وفي السنوات الأخيرة بدأ بعض الباحثين – ومنهم مؤلفة هذا الكتاب – بدمج هذه المعرفة في فهم أكثر شمولاً للجسم البشري.

أما **الفصل الثاني**: من أين تأتي المشاعر؟ فيختص بشرح تلك المناطق في الدماغ البشري التي تولد المشاعر، ومن ثم كيفية إحساسنا بها. وتستخدم المؤلفة ألفاظاً علمية بسيطة وواضحة في الوقت نفسه لتوصيل هذا المفهوم للقارئ العادي غير المتخصص.

وعنوان **الفصل الثالث** غريب، على الرغم من أهمية موضوعه للكتاب، فالعنوان هو «الحساء القذر الموجود تحت جلودنا»! لكنه لا يتعلق إلا بشرح الكيفية التي يقوم بها الجهاز المناعي بالدفاع عن الجسم ضد العالم الخارجي، وفيه تشرح المؤلفة أنواع الخلايا المناعية، وأنماط الاستجابات المناعية التي تستثار نتيجة لغزو الجسم من الخارج، أو نتيجة لاضطراب التوازن الداخلي للجسم البشري.

ويتجه **الفصل الرابع**، كما يوحي عنوانه «إعادة توحيد الجسم والعقل»، إلى الاهتمام المتزايد لكثير من العلماء والمواطنين العاديين باعتبار الجسم البشري – أو الكائن البشري إن صح التعبير – كلاً لا يتجزأ، ووحدة متكاملة، لا مجموعة من «الأجهزة» التي يعمل كل منها بصورة منفصلة عن الآخر، حيث إن التوتر النفسي والأزمات العاطفية تؤدي إلى ضعف مناعة الجسم وازدياد قابليته للإصابة

بالأمراض، ومن هنا فإن علاج الجسم بوصفه وحدة متكاملة يضع في اعتباره هذه العلاقة الوثيقة بين الجسم والروح.

أما **الفصل الخامس**، فهو استكمال لموضوع الفصل الرابع، وعنوانه يوحي بمحتواه أيضاً؛ «إنه شارع ذو اتجاهين: الجهاز المناعي يتحدث إلى الدماغ، والدماغ يرد عليه»، وفيه تشرح المؤلفة – بالتفصيل – ما توصلت إليه هي وزملاؤها من نتائج بحثية تدعم فرض العلاقة المزدوجة بين الجهاز المناعي والدماغ؛ فعلى الرغم من الاعتقاد الحديث بكون الجهاز المناعي جهازاً مستقلاً عن الدماغ فإنه يتأثر بالدماغ ويؤثر فيه بطرق متعددة، وهو ما يتضح من هذا الفصل.

ويتناول **الفصل السادس** اضطراب تلك العلاقة بين الجهاز المناعي والدماغ، وعنوانه «عندما ينقطع الاتصال بين الجهاز المناعي والدماغ»، وهو من أهم فصول الكتاب، حيث تشرح المؤلفة فيه طرق انهيار تلك العلاقة، وما يتبع ذلك من أمراض تصيب الجسم نتيجة لانهيار الجهاز المناعي بفعل الحالة النفسية للإنسان.

ويلي ذلك **الفصل السابع**، «هل يمكن أن يصيبك التوتر بالمرض؟» وفيه شرح لطرق تأثير التوترات والضغوط العصبية على الجهاز المناعي للجسم، وكيف يمكنها أن تصيبه بالشلل التام في بعض الحالات، ومن ثم يسقط الجسم صريع المرض.

ويمنحنا **الفصل الثامن** بصيصاً من الأمل، فعنوانه «الاتصال بالآخرين: العلاقات البشرية وسير المرض»، وفيه تؤكد المؤلفة أن للعلاقات البشرية دوراً مؤثراً في الاستعداد للإصابة بالمرض، وعلى سير المرض ذاته في حالة المرض بالفعل، وأن العلاقات المتوازنة ضرورية لتحفيز الجهاز المناعي للجسم وجعله أكثر قدرة على مواجهة غزو الأمراض من الداخل والخارج، وأن ذلك يساعد على سرعة التعافي من الأمراض عند حدوثها.

وتتساءل المؤلفة في **الفصل التاسع**، وعنوانه: «هل يمكن للإيمان أن يجعلك صحيحاً معافى؟»، عن أهمية العلاج الروحي – أو العلاج بالإيمان – في التعافي من الأمراض وتقوية الجهاز المناعي للجسم، وتسرد أمثلة من ثقافات وديانات متعددة على حالات كان لهذا النمط العلاجي تأثير واضح في الشفاء لدى بعض الأشخاص المستعدين لذلك.

والفصل العاشر من الكتاب غاية في الأهمية، وعنوانه «كيف يغير الجهاز المناعي من حالتنا المزاجية؟»، وفيه تتناول المؤلفة، بشيء من التفصيل، علاقة

الجهاز المناعي بالدماغ، وكيف أن الإشارات التي يرسلها الجهاز المناعي للدماغ في حالات انهيار دفاعاته المناعية، تؤدي إلى إصابة الإنسان بأنماط متعددة من الاضطرابات العاطفية وكذلك الاضطرابات الجسدية.

أما **الفصل الحادي عشر** والأخير من الكتاب، وهو بعنوان «بروميثيوس طليقاً: ما الذي يخبئه المستقبل؟»، فيصف الاستخدامات المستقبلية لتلك العلاقة التي بدأنا نتفهم معالمها بين الدماغ وبين الجهاز المناعي للجسم، وكيف يمكن الاستفادة من قدرتنا على تعديل أجزاء من هذه العلاقة في تقوية دفاعات الجسم المناعية ضد الأمراض، ومن ثم علاج كثير من الأمراض المزمنة التي تستعصي في الوقت الحالي على الطرق العلاجية التقليدية.

في كتاب «التوازن الداخلي»، تضع المؤلفة نفسها موقع الحكم في المعركة الدائرة بين الطب التقليدي ومعالجات ما يعرف بالطب البديل، حيث تقوم بوصف الاكتشافات العلمية الحديثة التي يبدو أنها تشير إلى أن كلا الوجهين لديه قدر من التشابهات أكثر بكثير مما يبدو لأول وهلة. وتركز المؤلفة بصورة أساسية في كتابها على العلاقة بين ما «يفكر» فيه الدماغ، وما «يحس» به الجسم.

وبصورة عامة، يدور كتاب «التوازن الداخلي» حول سؤالين رئيسين: «متى فقدنا، نحن العلماء والأطباء المعاصرين، تلك المعرفة التي كانت تمثل جزءاً رئيساً من التعاليم الطبية القديمة؟ ولماذا استغرق طريق العودة لقبول هذه الشمولية كل هذه القرون الطويلة»؟

وعند تقديم إجابتها تصطحب المؤلفة القارئ في رحلة قصيرة عبر تاريخ الطب والعلوم، ويلاحظ أن هذه الرحلة ممتعة على غير المتوقع من كتاب علمي كهذا، وتؤكد أن ما يعد خارجاً عن القانون أو غير علمي، في زمن معين يعتمد على من يسن القوانين. وتقارن بين مختبرات التشريح السرية التي كان يقوم فيها أطباء عصر النهضة بتدريس التشريح على الجثث البشرية، بعيداً عن أعين رجال الكنيسة الرافضين لذلك وبين تلك الصروح العصرية الشبيهة بسلطة الكنيسة في عصرنا الحاضر (وتضرب عليها مثالاً بمبنى الأكاديمية الوطنية للعلوم في واشنطن) التي تبدو كأنها مصممة للمناداة بسيادة العلم وتفوقه.

وعند مناقشتها للإصرار الطويل الأمد من قبل البعض على وجود «المعالجات السحرية»، على سبيل المثال، تقول المؤلفة: «لا يمكن للعلماء تفسير هذه

المعالجات، ومع الفشل في فهمها، يأتي التشكيك بها والاحتقار لها. ولكن إذا كان الاعتقاد بقوة دواء ما على الشفاء يعطيه على الأقل ثلث مقدرته على الشفاء، فلماذا لا تكون الصلاة والإيمان العميق وحدهما علاجاً بنفس الفعالية على الأقل، الذي يعمل جزئياً من خلال نفس تلك السبل العصبية والهرمونات التي تنقل فعل الدواء الغُفل للأدوية الخالية من المواد الفعالة؟».

وبالنسبة للمؤلفة، فإن اكتشاف الأسس العلمية للطب النفسي – الجسمي، لا تشير كثيراً إلى تحديد أي من الجانبين هو الصحيح فيما يتعلق بالمقاربات الجديدة للعلاج، ولكن المرضى هم الذين يربحون في جميع الأحوال.



تقارير

الكواكبي بين العروبة والإسلام

محمد جمال طحان*

يرسم الكواكبي صورة لمجتمع يتطلع إليه ويحلم به حيث «يعيش الإنسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان»[1]. ويتميز هذا المجتمع بالحرية، وبخلوه من الحقد والضغينة، وينعم الإنسان في ظله بالرعاية والأمن، وتتوافر له إمكانية القيام بالنشاطات الجماعية المختلفة، نتيجة حصوله على حقوقه كاملة، ولا يمكن أن يحصل الإنسان على حقوقه إلا في ظل حكومة عادلة منتظمة، تعطي كل شيء حقه، في أي ميدان، ويشترك في توجيهها المواطنون جميعهم غير هيّابين أحداً من الناس، وهم على معرفة تامة بأنه لا سلطة دينية لأحد عليهم، فينقطع الطريق على من تسوّل له نفسه أن يتلاعب بالدين لمصلحة خاصة، وذلك لأنه يرى الحكومة ليس لها سيطرة على العقائد أو الضمائر، فضلاً عن حظرها ذلك على الآخرين.

وقد آمن الكواكبي بأن العلم هو الوسيلة التي تحرر الإنسان من الاستبداد، وتجعله قادراً على الاحتفاظ بحريته التي تحرره من الخوف والأوهام. والحكومة الصالحة تساعد الشعب على ترقية معارفه، حتى يدرك معنى الحرية، ومعنى المشاركة في الحكم، وفي الشؤون المشتركة، وتسعى إلى الاستفادة من العلوم كلها ليتسنى لبلادها مسابقة غيرها من الدول، ولتتمكن من درء خطر الاستبداد الخارجي، وتعمل على تنظيم تعلّم العلوم النافعة، وتجعلها مجانية للناس كافة من غير تحيز أو تمييز. مبعدة الجهلة المتعالمين ومقرّبة العلماء العاملين، للاسترشاد بآرائهم، ملتزمة بما يقررونه. وبذلك تحيا فكرة الحرية والاستقلال في الرأي، وفي

* أستاذ في الفلسفة، يعمل حالياً في الصحافة والتأليف، القسم الثقافي - جريدة الجماهير - حلب، سوريا.

(1) عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط2 (بيروت: دار القرآن الكريم، 1973)، ص136.

الحكم، ضد الأجنبي، وتعزز المساواة والعدالة، فيكون العلم والديمقراطية متعاونين لصالح الإنسان.

روابط الإنسان في المجتمع المثالي:

ونظراً إلى أهمية التعاون والاشتراك في الشؤون العامة فإنّ كمال المجتمع لا يتم إلا بروابط يقيمها الناس فيما بينهم، تساعدهم على التعاون من أجل مزيد من التقدم. فالمجتمع المثالي يتميز بالتعاون والعمل على تحقيق الاتحاد والتواصل؛ إذ يجتمع أفراده في اتحادات قومية ودينية وإنسانية، من غير أن تكون هذه الروابط قسرية وإنما تكون نتيجة طبيعية ضرورية لتتويج اجتماعاتهم.

أ - الرابطة القومية:

إن أولى روابط الإنسان الاجتماعية هي الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد الذين تجمعهم أرض واحدة ولغة مشتركة. والوطنية ترادف القومية، عند الكواكبي. وما تغنّيه بالوطن إلا تغنٍّ بالقومية العربية، التي يرى قلبها النابض في الجزيرة العربية. داعياً إلى وحدة العرب وهو يذكّرهم بالماضي المجيد، رغبة منه في عودة زمام الأمور إليهم. وهو حين يطالب بضرورة استقلال الوطن ووحدته ضد عبث الطغاة اللئام، فإنما يسعى إلى تحقيق مطلبه باستقلال العرب واتحادهم ضد العثمانيين والأوروبيين على السواء، داعياً العرب إلى تولي شؤونهم بأنفسهم بأن يحكّموا عليهم واحداً منهم، ويراقبوا بقاءه مجرّد رمز لجمع شملهم في رابطة اشتراك لا قسر فيها، مثل «معيشة أكثر الإنكليز والأميركان الذين يفتكر الفرد منهم أن تعلّقه بقومه وحكومته ليس بأكثر من رابطة شريك في شركة اختيارية، خلافاً للأمم التي تتبع حكومتها حتى فيما تدين»[2].

والعرب يشتركون في اللغة والوطن لذلك فإن اجتماعهم في اتحاد يضمهم ضرورة لا بد منها، يساعد عليه وجود حكم عادل، لما له من تأثير كبير على الوطن والمجتمع، ولقدرته على تشجيع إنشاء اتحاد وطني بين الإخوان. ففي ظله تنتشر التربية التراثية الهادفة إلى الحفاظ على المزيات الخاصة لكل شعب.

والعرب يتميزون عن سواهم من الشعوب بسمات خاصة تخوّلهم تكوين اتحاد

(2) طبائع الاستبداد، ص25.

يحفظ لهم جنسيتهم وكيانهم. وأهم ما يجمعهم هو الوطن واللغة والحقوق المشتركة. فهناك رافد لنا «ممن يشترك معنا في الحواس من أبناء لغتنا عموماً وأبناء وطننا خصوصاً»[3] وذلك لما يغمر القلوب من حب الوطن لأنه «من المعلوم أن حب الوطن والغيرة على تقدمه ونجاحه فطرة غريزية في الإنسان تدعو كل فرد منه على أن يبذل شيئاً من همّته ومقدرته في سبيل خدمته»[4] ولا أجلّ ولا أرسخ من خدمة الوطن الجماعية، إذ يتمكن المجموع مما لا يقدرون عليه وهم متفرقون. ومن المفيد للعرب أن يترك الأمراء خلافاتهم، ويحتفظوا باستقلالهم الإداري، ويتعاملوا على أساس اتحاد سياسي وطني فيما بينهم.

والمجتمع المثالي يقدّر أهله أهمية الاتحاد الوطني، فيسعون إليه لكي يحافظوا به على قوميتهم واستقلال بلادهم ويتعاونوا على تقدمها ورخائها.

ب – الجامعة الإسلامية:

وإذا كانت الرابطة القومية هي الدائرة المهمة الأولى في حياة الإنسان فإن ذلك لا يتعارض مع وجود روابط أخرى تقوي التعاون وتعززه بين الناس وتقرّب بينهم، مثل الرابطة الدينية.

فإذا كانت «الأمة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين»[5] فإن للأمة روابط متعددة الأشكال، من ضمنها الرابطة الدينية. فلا شيء يمنع من أن تشترك أكثر من رابطة في انتماء الإنسان، أو تجتمع كلها في أمة واحدة. وقد تتقاطع تلك الروابط في أشياء كثيرة في بعض الأمم، من روابط وطنية أو لغوية أو دينية، فقد يجتمع النسب والوطن واللغة والدين، أو قد يجتمع بعضها من دون بعض.

ولم يكن مستغرباً أن يدعو الكواكبي المسلم لجمع شمل الأمة الإسلامية في رابطة دينية فضلاً عن الرابطة القومية بين العرب: مسلمين ومسيحيين.

من هذا المنطلق، شرع الكواكبي في الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، لحفظ الدين من جهة، ولمقاومة الغرب الاستعماري من جهة أخرى. فهو يريد «إعزاز

(3) الكواكبي، (الافتتاحية) في الشهباء، ع 1. انظر جان داية، صحافة الكواكبي، سلسلة فجر النهضة، (بيروت: مؤسسة فكر، 1984)، الوثائق.

(4) م.ن، العدد 3.

(5) طبائع الاستبداد، ص115.

الجامعة الإسلامية» وخدمة «الجامعة الإنسانية» في آن معاً[6]. ويستنكر المعارضة التي قد تواجه الجامعة الإسلامية، لأن غاية هذه الرابطة ليست إقامة حروب دينية، كما يفتكر البعض، لأن المسلمين أبعد عن الفتن من الجاهلين، كما أنهم – وهم قادة هذا الاتحاد – أقرب من غيرهم إلى الألفة، وحسن المعاملة، والثبات على العهد، ومناصرة الجوار. وهل يخاف المعارضون كلمة الجهاد، وهي تعني الجهاد ضد مصائب الحياة ولا تعني قتال غير المسلمين؟ هذا فضلاً عن «أن العرب منذ سبعة قرون لم يأتوا حرباً باسم الجهاد»[7] وإنما الحروب قامت بسبب الغزو وليست من الجهاد في شيء. فالاحتلال التركي، الذي وقع على شرق أوروبا، وقع أيضاً على بلاد إسلامية؛ وهذا يعني أنه غزو لا جهاد.

إذاً، فقد أراد الكواكبي الشورى الإسلامية، لإرساء قواعد الحرية والعدالة والمساواة، من أجل تقدم الإنسان؛ لأنه رأى أن للحكومة العادلة آثاراً إيجابية على سير الحياة عامة. فلها دور رئيس في إصلاح الدين وحرية التديّن وجعله خالصاً لله.

كما أنها تعين الشعب على استيعاب العلوم جميعاً، والاستفادة منها من أجل التقدم، وتيسّر طلب المجد للراغبين في إحرازه.

وتدعم التربية الصحيحة، فيتحلى، في ظلها، الناس بحسن الخلق، وينعمون بتربية جيدة، فيعتادون الإيثار والتعاون والمشاركة، ويفضّلون الاستغناء بقليل من الرزق الذي يمنع العوز، على الثراء الفاحش بالغش والاحتيال، ويتساعدون على إجراء التقارب بينهم في المعاش، ويتقاسمون أموالهم وأعمالهم بالقسط والعدل، ويلتزمون أن يكون مصدر رزقهم هو العمل لا المراباة ولا السمسرة.

ويكون الإنسان في المجتمع العادل، حاكماً ومحكوماً، ذا صورة مشرقة؛ إذ يتساوى الحاكم بالشعب، والغني بالفقير، أمام القانون الذي لا يستثني أحداً. فالحاكم موظّف لا يتعدى حدود وظيفته في خدمة الناس، والمواطن إنسان تُحترم آدميته، ويؤخذ برأيه فيما يتعلق بالشؤون العامة التي تمس مصالحه. ويعيش راضياً آمناً لا يخشى سطوة حاكم أو غدر مغتصب. لذلك يكون نشيطاً على العمل، يحب وطنه وأهله، ويتّصف بأنبل الخصال، ويتربى على خير القول والعمل، ويبتعد عن التواكل، لأنه

(6) عبدالرحمن الكواكبي (1983)، **أم القرى**، بيروت: دار الرائد العربي: ص38.

(7) ينظر: أم القرى: ص241–243.

يعرف أن القضاء والقدر هما السعي والعمل. ويستقل في شؤونه بحريته. وهذه كلها دلائل انتشار الديمقراطية في بلد آمن مستقل ومستقر. وهذا الاستقلال لا يمنع أن ينتظم الإنسان في روابط اختيارية مع قومه، ومع أهل دينه، ومع الإنسان في كل مكان، بل إنه يرى أن الروابط تعزز حريته وتقدمه، لما للتعاون على صعاب الحياة من فوائد، فيجتمع مع قومه بما له من قواسم مشتركة معهم من لغة ووطن ومصلحة واحدة، وذلك بصرف النظر عن انتمائه الديني حتى لا يُتّخذ الدين ذريعة للتفرقة الوطنية. ويرى أن هذه الرابطة القومية هي ضمان الاستقلال الوطني، وكذلك يرتبط الإنسان، في المجتمع المثالي، مع أبناء دينه بجامعة دينية لا تتنافى ولا تتعارض مع انتمائه القومي، كون هذه الرابطة لا تلتفت إلا إلى الانتماء الديني، بغية إعزازه. ونصرة أهله، بصرف النظر عن الانتماء القومي. وبالنسبة إلى الجامعة الإسلامية، خاصة، فإنها تكون عوناً على تعزيز الانتماء القومي العربي، لأن اللغة العربية دين القرآن، ولأن العرب هم المؤهلون لرئاسة هذه الجامعة الدينية وحراستها.

وتتضح علاقة القومية العربية بالجامعة الإسلامية من خلال مسألة الخلافة، التي لا تعني، في فكر الكواكبي، إلا رمزاً للرابطة الإسلامية، تحت قيادة العرب، فهما رابطتان متكاملتان غير متعارضتين. فالخليفة عربي قرشي مختار بالانتخاب، وله منصب رمزي، ويقوم بوظيفة روحية، إذ يعتمد القرارات التي ينتجها مجلس الشورى العامة، وتُنفّذ وصاياه في المسائل الدينية فقط. أما السلطة الدنيوية فهي لا مركزية، بحيث يمارسها كل شعب، وفق الشكل الذي يناسبه، بقيادة أمير من جنسه. أما الخليفة فليس له سلطة دنيوية إلا على الحجاز، وحتى هذه السلطة الزمنية فإنها مرتبطة أيضاً بشورى حجازية خاصة، تراقب تحقق الشورى الدستورية التي تناسب العرب.

إن الكواكبي يفصل الدولة عن الدين، ولا يوافق أن يتدخل السلطان في شؤون الدين، ولا يرضى بأن يكون هو نفسه خليفة المسلمين، كما أنه لا يسمح للخليفة بالتدخل في الشؤون السياسية إلا في الحدود العامة حتى لا تتجاوز الشريعة الإسلامية، بوصفها إطاراً عاماً يسمح للحكومة بالتصرف ضمنه ولا يسمح بتجاوز أحكامه العامة.

ولا يعني هذا أن يكون الخليفة متصرفاً في الشؤون الدينية، بل ما هو إلا منفذ للقرارات التي تصدرها هيئة الشورى العامة، فهو رمز الرابطة الدينية للأقوام الإسلامية كلها، كما أن هناك سلطاناً زمنياً يكون رمزاً للرابطة القومية.

وهذا يعني أن لدى الكواكبي انتماءين قويين: الأول هو الأمة الدينية، ويعني بها الرابطة التي تجمع المسلمين، ويحض المسلمين على الدعوة إليها، ولا سيما المسلمين العرب، بالنظر إلى أهدافهم المشتركة في إصلاح الدين، وإسقاط ادّعاء العثمانيين بالخلافة. وينادي الكواكبي، هنا، بفصل الخلافة عن الملك، وعودتها إلى العرب، وقيامها على أساس الشورى والانتخاب، ويحدد وظيفتها بأنها وظيفة روحية لا علاقة لها بالسياسة الداخلية للبلاد الإسلامية.

أما الانتماء الثاني فهو الانتماء القومي، ويعني به وحدة العرب من كل الأديان، وهي عنده رابطة الأرض واللغة، ومن ثم الثقافة، والأهداف المشتركة بين العرب جميعهم في تخليص أوطانهم من سطوة الاستبدادين: الداخلي والخارجي. ثم هناك الحكم المحلي اللامركزي في الدولة القومية الواحدة.

ويشكل الانتماءان: الديني والقومي، دائرتين متطابقتين في فكر الكواكبي، العربي، والمسلم. إلا أن تقاطعهما لا يسبب مشكلة، سواء لدى العربي غير المسلم، أو لدى المسلم غير العربي. وذلك لأنهما دائرتان غير متعارضتين لما بين العرب والإسلام من صلة حميمة. فينتمي العربي إلى إحدى الدائرتين، بينما ينتمي المسلم إلى الأخرى، في حين أن العربي المسلم ينتمي إليهما معاً.

من ذلك يتضح أن الكواكبي أراد تنمية الشعور بالانتماء القومي والديني معاً، كما أنه دعا إلى روابط أخرى تضم أقواماً وأدياناً مختلفة، ويكون بيننا وبينهم قاسم مشترك من ناحية ما. فليس الترابط القومي والديني هما الرابطين الوحيدين في المجتمع الصالح، بل إن المجتمع كلّما ازداد مثالية كثرت روابطه، وكلما كثرت روابطه، مع غيره من المجتمعات، ازداد مثالية وتقدماً. فإذا استقلّ كل قوم في رابطة وطنية، وإذا اجتمع أهل الدين الواحد في رابطة دينية، فإن ذلك يعزز ويدعو إلى روابط أخرى متعددة بين الأقوام والأديان في شتى أنحاء الأرض.

ويتضح من ذلك أن الحضارة عند الكواكبي هي كل متكامل لا يتجزأ، ولا يسع أحد الانغلاق على نفسه في قومية أو دين. كما أنه يرفض التعصب القومي أو الديني، منوّهاً بأهمية التسامح بين الأديان والأقوام من أجل التعايش السلمي والتعاون بينها.

مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوية*

أمثال هادي الحويلة

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في تعرف مدى فاعلية أسلوب الاسترخاء العضلي في خفض مستوى القلق لدى عينة من طالبات المرحلة الثانوية، وفي معرفة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في مقدار القلق قبل تدريبات الاسترخاء العضلي وبعده (المجموعة التجريبية)، وبعد مرور وقت لم تستخدم فيه تمرينات الاسترخاء (المجموعة الضابطة)، وافترض حدوث انخفاض في درجة القلق بعد تطبيق برنامج الاسترخاء العضلي. كما أن هناك هدفاً فرعياً هو التحقق من ثبات مقياس الاسترخاء وصدقه في قياس حالة الاسترخاء لدى طالبات الثانوي (وهو مقياس وضعته الباحثة).

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

1 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة التجريبية؟

2 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي للقلق وقائمة الاسترخاء بعد تطبيق تدريبات الاسترخاء على المجموعة التجريبية؟

3 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة الضابطة؟

---

* يعتمد هذا الملخص على رسالة الماجستير التي قدمت إلى قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية، وكلية الدراسات العليا بجامعة الكويت، تحت إشراف أحمد عبدالخالق، وقد نوقشت وأجيزت.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مرحلة المراهقة، التي تعد من المراحل المؤثرة في حياة الإنسان؛ فهي تتوسط مرحلتي الطفولة والشباب، ولها أبلغ الأثر في حياة الإنسان الفرد.

وتكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كشفها عن دور تدريبات الاسترخاء العضلي في خفض القلق لدى الطالبات الكويتيات في مرحلة الدراسة الثانوية، وذلك لما يمكن أن تتسم به هذه المرحلة الدراسية المهمة من القلق والخوف من الفشل.

أما بالنسبة للأهمية التطبيقية فتكمن في دور هذه الدراسة في إعداد تسجيل صوتي لتدريبات الاسترخاء العضلي ملائم للبيئة الكويتية، ويخدم فئة طالبات الثانوي، ويهدف إلى تخفيض حدة القلق لديهن، وفتح المجال لاستخدام هذه التدريبات على مدى أوسع في دراسات تالية، وكذلك إعداد مقياس للاسترخاء، وهو غير متاح في اللغة العربية، على قدر علم الباحثة.

فروض الدراسة:

1 – توجد فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة التجريبية بحيث يكون القياس القبلي أعلى.

2 – توجد فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي للقلق ومقياس الاسترخاء بعد تطبيق تدريبات الاسترخاء على المجموعة التجريبية، بحيث يكون متوسط المجموعة الضابطة أعلى في القلق، ومتوسط المجموعة التجريبية أعلى في الاسترخاء.

3 – لا توجد فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة الضابطة.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة في المجتمع الكويتي على عينة من طالبات المرحلة الثانوية من الصف الأول حتى الصف الرابع، وتوقيت إجراء الدراسة هو الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2000/ 2001. ويحد هذه الدراسة التصميم التجريبي المتبع والمقاييس المستخدمة والعينات المختارة.

الإطار النظري:

للقلق Anxiety في علم النفس مكانة بارزة، فهو المفهوم المركزي في علم الأمراض النفسية والعرض الجوهري المشترك في الاضطرابات النفسية، بل في أمراض عضوية شتى، ويعد القلق محور العصاب وأبرز خصائصه، ويعرف القلق بأنه شعور عام بتوقع الخوف والتحفز والتوتر، مصحوب عادة ببعض الإحساسات الجسمية، وبخاصة زيادة نشاط الجهاز العصبي اللاإرادي، كما أنه انفعال غير سار وشعور مكدر بتهديد متوقع أو عدم الراحة، وخبرة ذاتية تتسم بمشاعر الشك والعجز والخوف من شر مرتقب لا يوجد له مسوغ موضوعي.

وقد وضعت الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين .A.P.A الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية، في طبعته الرابعة DSM-IV، وتشمل اضطرابات القلق Anxiety Disorders عدة فئات فرعية، كما أن للقلق عديداً من الأعراض النفسية والجسمية.

أما الاسترخاء فهو حالة خالية من التوتر، تتوقف فيها الصراعات الداخلية، وكذلك مشاعر القلق والغضب والخوف المزعجة، وتنتشر فيها حالة من الهدوء، والاسترخاء أيضاً هو عودة العضلات إلى حالتها الطبيعية بعد فترة من التقلص، ويوجد عديد من أنواع الاسترخاء، من مثل: الاسترخاء العميق، والموجز، والمتدرج، والسيطرة المتولدة ذاتياً، والعصبي العضلي التأثري، والمتباين، والسريع، والمصغر.

ولقد اقترح علماء النفس لعلاج القلق مجموعة كبيرة من أساليب التدخل العلاجي للوصول بالأفراد الذين يعانون القلق إلى التكيف من خلال تعليمهم إستراتيجيات التعامل مع القلق، ومن هذه الأساليب «أسلوب الاسترخاء العضلي»، الذي يعد من أكثر الأساليب فعالية في خفض مستوى القلق كما دلت الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

عرضت الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد صنفت هذه الدراسات إلى قسمين: أولاً؛ دراسات تناولت أسلوب الاسترخاء العضلي واستخداماته. ثانياً؛ دراسات تناولت الاسترخاء والقلق، تلا ذلك تعقيب نقدي على الدراسات السابقة بصفة عامة.

المنهج

التصميم التجريبي:

استخدم في هذه الدراسة المنهج التجريبي، وذلك لمعرفة أثر متغير (الاسترخاء العضلي) على متغير (القلق)، وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة.

العينة:

تكونت عينة الدراسة من (80) طالبة من طالبات المرحلة الثانوية، اخترن من بين 535 طالبة، تراوحت أعمارهن بين (13 و 19) سنة، حصلن على درجات مرتفعة على مقياسي القلق، ودرجات منخفضة على مقياس الاسترخاء، وقسمن – على أساس تبادلي – إلى مجموعتين، الأولى تجريبية والثانية ضابطة. وقد تأكد من عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين التجريبية والضابطة في متغيرات: العمر، والسنة الدراسية، وعدد ساعات النوم في أيام الدراسة، وعدد ساعات النوم في عطلة نهاية الأسبوع، وكذلك في مقياسي القلق، ومقياس الاسترخاء.

الأدوات:

(1) قائمة القلق (مقياس السمة): من وضع سبيلبيرجر وزملائه.

(2) مقياس جامعة الكويت للقلق (K U A S): من وضع أحمد عبدالخالق.

(3) مقياس الاسترخاء: من تأليف الباحثة.

(4) شريط صوتي لتدريبات الاسترخاء.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1 – وجود فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة التجريبية بحيث كان القياس القبلي أعلى.

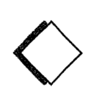
2 – وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي للقلق على مقياس جامعة الكويت للقلق وقائمة الاسترخاء بعد تطبيق تدريبات الاسترخاء على المجموعة التجريبية، حيث كان متوسط المجموعة الضابطة أعلى في القلق، ومتوسط المجموعة التجريبية أعلى في الاسترخاء، في حين وجد فرق غير دال إحصائياً على مقياس سمة القلق.

3 – عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين القياسين القبلي والبعدي للقلق لدى المجموعة الضابطة.

نوقشت نتائج هذه الدراسة على ضوء مدى تحقق فروض الدراسة، تلاها مناقشة عامة لنتائج الدراسة ككل، ثم اختتمت بتعليق عام، مع بعض التوصيات والمقترحات.

وبصفة عامة نجد أن نتائج هذه الدراسة قد اتفقت مع نتائج كثير من الدراسات السابقة، وحققت الأهداف التي حددتها من حيث توضيح فعالية أسلوب الاسترخاء العضلي في التقليل من درجة القلق لدى طالبات المرحلة الثانوية، ومن ناحية أخرى أكدت نتائج هذه الدراسة الاطمئنان إلى ثبات مقياس الاسترخاء وصدقه، هذا فضلاً عن فاعلية الشريط الصوتي لتدريبات الاسترخاء في جلسات التدريب، وهذا دليل على كفاءته.

ونخلص من هذه النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة إلى إمكانية الإسهام الإيجابي لتدريبات الاسترخاء العضلي في خفض القلق لدى طالبات المرحلة الثانوية، ومن ثم يمكن تعميم ذلك على الطلاب بصفة عامة للتقليل من القلق المصاحب للامتحانات ولزيادة كفاءة التحصيل والقدرة على الاستذكار.



Economics

A Social Accounting Matrix, for the State of Kuwait A Comparative Descriptive Study

Azzam Hamad al-Mo'men*

The availability of consistent and comprehensive socio-economic data is vital for the drawing of any strategic national plan. The classification of data in a certain form or model may help build and construct mathematical models which can lead the researcher to certain conclusions with greater exactitude. Computable general equilibrium models (CGE) are among the most flexible which help to estimate many future economic and social scenarios, especially when a time frame is not available as is the case in most Arab Gulf countries. This paper is an attempt to construct a Social Accentuating Matrix (SAM) for the State of Kuwait for 1995, and to estimate a macro variety for 1999. We hope that this will attract more Arab researcher to be attracted to the technique of CGE models. In order to encourage further fellow Arab researcher we introduced them to the macro SAM, which helps in understanding the SAM, and the CGE models. This, indeed, is an invitation to Arab researchers to publish researchs and results regarding SAM's and CGE models.

Keywords: Computable General Equilibrium Models (CGE), Matrix, Social accounting Matrix (SAM), interrelationships, Static Analysis, Dynamic Analysis, Simulation, GNP, Capital Formation, Transactions, Intermediate Demand, Economy-wide, Aggregated, Macro SAM, Micro SAM, controller, commodities

* Department of Economics, College of Commercial Studies, Kuwait.

Politics

Democratic Principales in Naseri Discourse

Jamal Al-Shalabi

Is political democracy in the Arab World attainable and can a minimal level of social justice be achieved without compromising social injustice? Is it possible to establish such a democracy in the absence of a state economy that acknowledges personal property and plans to build an efficient public sector serving the majority of the population? Nasser's experience in this field can be considered one of the most recent Arab experiments that have sought to answer the above-mentioned questions through its own political theory, particularly through the discourse of Nasser himself and his political regime a regime that lasted from 1952 to 1970. The importance of this study lies in its attempt to interpret democracy as a concept reflected in Nasser's discourse which represents a wholly new Arab experience. The study also seeks to analyze the main elements of Nasser's speeches, delivered or written or disseminated through the mass media. This study hopes to shed light on a significant topic at a time when many concepts economic, social and political are in mutual conflict under the slogan of "globalization".

Keywords: Democracy, Nasirism, Discourse, State economy, Class struggle, Public sector, Public ownership, Private ownership, Social justice, Capital.

* Department of Political Sciences, Hashimiah University-Zarqah-Jordan.

Psychology

Factorial Components of Aggression among Samples of Secondary and University Students

Tawfik Abdel - Moniem Tawfik*

The purpose of this study was to examine the factorial structure of aggressive behavior among a sample of secondary schools and university students by using Buss and Perry Inventory (Buss & Perry, 1992). The inventory was administered to a sample consisting of 310 students in the secondary schools (140 males & 170 females) and 209 students in the university (100 males and 109 females). The factor analysis identified six factors among university students these were: general aggression, verbal aggression, anger, hostility, verbal/physical aggression and impulsiveness. Seven factors were identified in secondary school students; these were: general aggression, hostility/verbal aggression. verbal aggression/anger, aggression/anger, hostility/anger, impulsiveness and physical aggression. The result of this study showed that there is a significant difference, concerning this issue, between male and female students in secondary school samples. The males had high scores in general aggression, hostility/ verbal aggression, impulsiveness and physical aggression. Difference between males and females in university students revealed that the males had high scores in hostility, while the females had high scores in verbal aggression.

Results were discussed in the light of findings from previous studies.

Keywords: Aggressive behavior - Verbal aggression - Hostility - Impulsiveness - Anger.

* Psychology Department, College of Education, Bahrain University, Kingdom of Bahrain.

Administration

Job Burnout among Employees in the Kuwaiti Civil Service and its Relationship with Type A Personality and Intention to Leave

*Adam Ghazi Alotaibi**

In an effort to examine the causes of job burnout among Kuwaiti civil service employees, the present study investigates the level of civil service employee burnout, its relationship to Type A personality, and the aspects of job burnout which most affect an employee's intention to resign. Participants in the study included 325 employees (130 men and 195 women) in five Kuwaiti ministries. Results indicated that four out of ten employees lacked a feeling of personal accomplishment and experienced emotional exhaustion in their jobs. Younger employees with inferior job tenure tended to experience higher burnout on the personal accomplishment scale, while Type A personalities experienced higher burnout rates on both the emotional exhaustion and personal accomplishment scales. Both men and women who scored high on emotional exhaustion and personal accomplishment scales admitted to a greater intention to leave their jobs. No significant differences due to gender, marital status or education were found among employees on the emotional exhaustion, depersonalization, or personal accomplishment scales. Recommendations for future research are discussed.

Key words: Job burnout, Type A personality, Intention to leave, Civil service, Demographic variables.

* Public Administration, College of Business Administration, Kuwait University.

Sociology

Impact of Increased Traffic Volume on the City of Riyadh Challenges and Opportunities

Saleh Abdulaziz Al-Fouzan*

The paper aims to analyze the most important of daily traffic in the city of Riyadh, along with the negative effects of its heavy volume, especially in the light of future predictions of annual population growth as well as the increase of car trips, which undoubtedly will endanger future vehicular unless certain necessary measures are taken. As the capital of the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh is considered one of the fastest growing cities in terms of urbanism and population. The city's population has reached 4.5 million and continues to grow at a rate of 8% annually. It is expected to reach 10.5 million by 2022. This will make daily movement inside the city an issue of complex dimensions given the fast growth in the citizenity, the expansion of the city and the reliance of people on private automobiles due to their high incomes and lack of suitable alternative means of transport. This has resulted in increased congestion during peak hours as well as increase of travel time and the cost of trips in addition to deteriorating levele of traffic safety and increased environmental pollution. The study assumes quantitative scientific analysis relying on data and statistics and ADA studies in addition to information from official authorities supervising the development of the city. It concludes by suggesting five strategic orientations to improve traffic movement.

Keywords: Riyadh city, Transportation, Transportation planning, Traffic, Traffic volume, Characteristic of daily movement.

* Urban Planning Dept., College of Architecture & Planning, King Saud University, Al-Riyadh, Saudi Arabia.

Sociology

Our Cultural Identity and Globalization

Abul Yazid Z. Al-Ajami*

The globalization we are currently experiencing and its impact on cultural peculiarities, has become a challenge for Islamic thought in latest decades. The present study is primarily directed towards exploring the possibility of peaceful co-existence between our Islamic culture and trends of global thoughts. A description of Islamic cultural identity is given, as a head start to discuss globalization and areas of co-existence. As of the characteristics of our culture, we postulate that: it is religious as of origin and reference. It gives our nation its main aspect and mission. It gives man its superb status regardless of race, color, or religion. It gives discourse a high rank as a religious duty and a life basic matter, etc. As of globalization, the study moves to cover these points: the historical head start of the concept, the different western perspectives of the concept, a comparative analysis of globalization and universalism, the cognitive presentation of the concept adopted by proponents of globalization, to antagonists and the current reaction towards globalization as its fluctuating between two poles; one full of optimism and another of deep pessimism. The study deals with a major question namely: how can we hold to our cultural identity in the globalization era? The study concludes with a clear vision of a solid cultural identity that can involve in constructive discourse in the globalization era, free from confusion and anxiety.

Keywords: Cultural identity, Globalization, Islam, End of history, Clash of civilization.

* Dep. of Faith (Religion) and Da'wa Faculty of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



المجلــة التربــوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

التقارير عن المؤتمرات التربوية

وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجّه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ –٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.







علمية ـ أكاديمية ـ فصلية ـ محكمة
بحوث باللغة العربية والانجليزية
ندوات ـ مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير






المجلة العربية للعلوم الإنسانية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيس التحرير: د. فيصل عبدالله الكندري

ص.ب. : 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت
تلفون : 4817689 ـ 4815453 (965+) ـ فاكس : 4812514 (965+)
العنوان الإلكتروني: HTTP: //kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh
البريد الإلكتروني: E-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw



نصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شانها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw,JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general,eng,infoserv/db,dare.html



- مجلة فصلية محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٦٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت وخارجها.

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
أفـــــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولارا
المؤسسات	٢٢ دينارا	٢٢ دينارا	٩٠ دولارا

ثمن الرسالة للأفراد (٥٠٠ فلس)

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة ت... حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب ... بريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس : ٤٨١٠٣١٩
ISSN 1560-5248 Key title : Hawliyyat Kulliyyat Al-adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير
أ.د. سالم مرزوق الطحيح

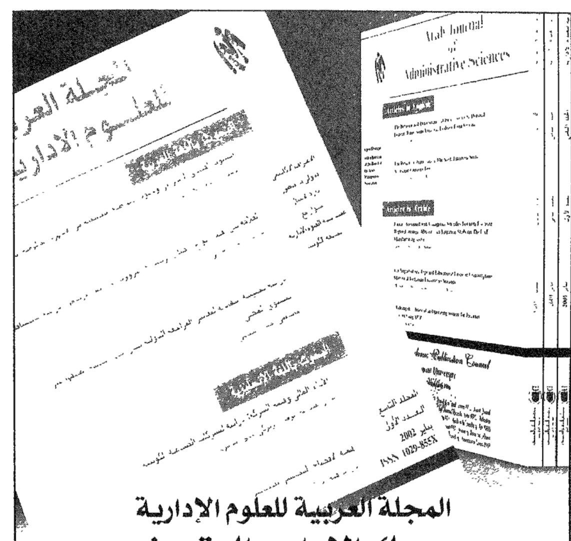
ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقــة الخليج والجـزيرة العـربيــة في مـخـتلف المجـالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ (باللغتين العربية والانجليزية).

الإشتراكات

الدول العربية :
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية :
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تليفون : 4833705 - 4833215 فاكس : 4833705
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps





مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز

أ . د امل يوسف العذبي الصباح

يرحب المركز بنشر الابحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بابعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة ضمن :

سلسلة الأصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة

ومن قواعد النشر :

اولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معني بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والثقافية ، والفكرية ، وشئون البيئة ، والقانون ، والإعلام ، والعلاقات الدولية ، والتراث (الآثار والحضارة والقانون) الخ.

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٥٠ صفحة ولا يزيد عن ٢٥٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو الدراسة إلى مديرة المركز مطبوعة ومرفق بها قرص مرن.

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو الدراسة في أسفل كل صفحة يشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف – عنوان البحث – اسم الناشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف – عنوان الكتاب – مكان النشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة ٩ ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

كما يصدر عن المركز مايلي :

- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية .
- سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية .

المراسلات

توجه جميع المراسلات بإسم مديرة المركز

ص. ب ١٧٠٧٣ الخالدية ـ الكويت

الرمز البريدي (٧٢٤٥١)

هاتف: ٤٨١٦٧٩٩ـ ٤٨١٦٨٠٧ـ ٤٨١٦٨٢٤ـ ٤٨١٦٨٢٤

فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ ـ ٤٨١٠٤٧٤ ـ ٤٨١٠٤٧٤

E.Mail: gulf - center @ yahoo.com

الاشتراكات

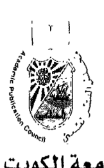
١ـ داخل الكويت: الافـراد.... ٤ د.ك.

المؤسسـات ..... ١٥ د.ك.

٢ـ الدول العربية: الأفـراد .... ٤ د.ك.

المؤسسـات ..... ١٥ د.ك.

٣ـ الدول الاجنبية: الافراد. ٦٠ دولارا



جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

لجنة التأليف والتعريب والنشر

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. محمد عبد المحسن المقاطع
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة
جامعة الكويت مجلس النشر العلمي
ص.ب : ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي : 13055 الشويخ
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٨٤١٥٣٨ داخلي : ٨١٥٩ / ٤٥٦٦ / ٤٥٧١ / ٨١٠١ مباشر / فاكس : ٤٨٤٣١٨٥



مجلة الطفولة العربية

Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279

ص.ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت

تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381

E-mail : haa49@qualitynet.net

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, Sociology, and Libraty and Information Sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication · ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 31 No.2 2003

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991